

















باب کیچ



۱۱۱



و  
س  
٢٦٠  
٢٠

مجموع الفتاوى من شرح الزوائد  
لمولانا محمد الدين قاضي خان

١٣٠٠

من عوارى الدهر لدى العفر  
سج محمد بن محمد السمر  
بجوز

ويفيك قول الناس ان كان به عده  
تشتبه بالحق من غير ان يكون  
سهل اذوع وسعير واليدى العظمى  
ادركه عظم

١٣



شرح الزبارة  
للمام فخر الدين حسن بن منصور الفارسي  
توفي سنة اثنى عشر وربعين وستمائة  
رحمه الله

مكتبة  
المجلس

مكتبة  
المجلس



حکمی افندی

انتقدت الملك واما العقد في الدول  
مالا يتبع الشرع من يد ابو البقاء  
من مطع و سلطنة في اواخر العقد  
من سوره سوره و المشرق و سوره

شماره  
سازگار  
سازگار  
سازگار

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Ferzullah
ESKI KAYIT No. 762
YENİ KAYIT
TASNİF No.



لوران محمد الدين بن احمد بن محمد بن احمد

22

[illegible]







سجلوا في مولاه اعينه وهو وارثه لا يعلم له وارثا غير قتل  
القاضي سجادهم لروا الا سماء وقوله لا يعلم له وارثا غير لا سقاط  
الثمن عن القاضي لا من نفس السهمان لانه في لو شهدوا انه اخوه  
ووارثه لا يعمل سجادهم حتى يقولوا اخوه لانه واهله اولاده  
اولاده لان الاخ قد يكون من الرضاع وقد يكون من حبل المني وقد  
يكون من النسب والاخ من النسب محمول عليهم من يكون حصه ومهم  
من يكون صاحب فهو ولا بد من الباري ولو شهدوا انه عمه او ابن عمه  
لا بد ان يثبتوا النسب والوارث حتى يثبتوا الوارث واحد ثم يسوا  
انه عمه لانه واهله اولاده واهله وارثه لا وارث له غير ولو  
شهدوا انه اخوه او ابنه او سجدوا اليها ام النسب او الله لا يعلم له  
له وارثا غير حارب هذه السهمان لان الاقرب والسبق معلوم ولا  
يملك ولم يذكر في الكتاب الا هذا الفصل وهو وارثه وهذه الرتبة شرط  
ذكرها في محج بغيره بالانفاق وهل شرط ذكرها في اصول السهمان ثم  
لا تحت بغيره كالأب والابن وكوفا اصلها فيه واليه يصر شرط  
لان الاب والابن يكون من النسب وقد يكون من الرضاع ولا بد ان  
يقولوا ووارثه حتى يروا الا سماء كما في الاخ وكوفا وهو من  
اسرار هذه الرتبة في محج وهو المحار لان الاب والابن من  
الرضاع لا يكران وانما مطلقا وانما ذكر بعد هذا الرضاع ولانه  
مشتراط ان يروا ووارثه ولو ذكروا كان اهوذا وان بعد عن الخلاف ولو  
شهدوا انه او بنته او حده اب ابه او حده ام امه

مستتر لان يقولوا ووارثه لان هو لا يجوز بغيرهم فان شهدوا انه حده اب  
ابيه ووارثه لا وارث له عنهم او شهدوا انه اخوه لانيه واهله ووارثه  
لا وارث له عنهم حارب السهمان ولا شرط في من شهدوا انهم  
ادانوا لانه واهله او حده اب امه ووارثه لا وارث له عنهم  
ذكر وارثه يذكروا اسماء كل صول الا عالم لا وارث لهم فان قضى القاضي  
انه حده الميت اب امه ووارثه ثم حارب او اقام النسب انه اب الميت  
ففي القاضي بنسبه كوارث يكون الاول حده والباقي ابنا وبحول المراف للباقي  
وسقط فصاف بالميراث الاول لان الحد بالادب فان قال الامم الذي اقام  
النسب انه حده الميت لسبب اب امه حتى بعد النسب على فان القاضي  
حسه ولا تكلف الاول اعاد النسب لان الاول اقام النسب على حقه فقد  
فصا القاضي بنسبه الا انه استقصى ذلك الفصل في حق الميراث ولا يطلب  
الفصل بالفتى وكذا لو كان مكان الحد احا فقصم القاضي له بالحق  
والميراث ثم حاربوا حتى ادعى انه اب الميت واهله النسب فثبت بنسبه  
ويطلب ايضا الاول بالميراث ولا يطلب ايضا بالحق لان القاضي قضى  
ناحوه الاول يسهمان العدل على حصص حاصره بشرطها وهو دعوى الميراث  
ولا يطلب ذلك وان يطلب ايضا بالميراث يكون الاستعاضة بغير الناقص  
ويصل كيان القاضي الى القاضي في هذه الفصول لان النسب محاط في ابائه  
في الاثبات فكما في القاضي لان القاضي المكشور اليه شرط الكبار فان  
كان السهمان المكشور في الكتاب على صفه لو شهدوا انهم لا قبل  
لا بعد الكتاب لان القاضي الكاتب سئل مكانه مكان السهمان الى



محلى القاضى المكتوب اليه فعمل القاضى المكتوب اليه سلك السهمان ما عمل  
بالسهمان العالمه سريانه الفصل الثاني من كتابه فاقام رجل القاضى  
انه وارثه وارثه فاضى بذكرى جلاله وقلادى فاضى بانه وارثه لا وارث له  
عمره وقالوا واسهنا على قصانه ولا ندرى باى سبب قضى بوارثه  
فان القاضى سأل المدعى عن السبب الذى قضى به وهذا السؤال الذى  
سره لسفد ذلك القضاء انه لو لم يسأل بعد القضا انما لا رخصا القاضى  
محمول على الصحة وانما يسأل صانته لقضائه ويطرأ الى محله حتى  
لو خافه وادعى انه وارثه يعرف القاضى انه حاكم الاول والخم  
نه فان احسن سبب يكون وارثا من احواله وعقوبه او ولا عمامه  
او ولا موالده قضى القاضى له بالمراتب ولا يعنى بالسبب الذى  
ذكره انه لم يوجد على السبب الا كثر الدوى بذكرى القاضى  
الاول قضى بذلك بعد الثاني فصار الاول ولا سطره حتى يفسد  
بفساده فلو ان هذا القاضى قضى له بالمراتب وامضى قضا الاول  
حاجه وواقام القاضى على سبب اقوى من الاول فادرك الاول انه حله  
المسأله انه ثم حاجه وواقام القاضى انه اب المسبب قضى القاضى  
بالمراتب الثاني لا المدعى الاول الخامس السبب فقد اقرانه محمدين  
كان له قبوله فاقامه وادرك الثاني سببا اعم من الاول لا  
يعنى الثاني لا حله الا القاضى الاول قضى له وارثا بالسبب الذى ذكره  
وهنا ان القضاء واحد فلا يجوز ان يطاله ما لم يفسد بفساده وان  
ذكر الثاني سببا بوجه الاول فادرك الاول ذكره اسر المسبب ثم

حاجه الثاني واقام القاضى انه اب المسبب فان القاضى جعل الثاني سببا  
المسأله بكون الثاني الاول كما لو ثبت ذلك عينا او ان كان الاول ذكره اب  
المسبب في الثاني واقام القاضى انه اب المسبب فان القاضى قضى بالمراتب  
الثاني لا وارثه الثاني سبب بالقاضى وارثه الاول بعد هذا القاضى سبب  
كسره لا بالقاضى فكان الاول والاولى لا بالمراتب الحقيقه احد هما الا  
ان بعد استنوا الحجج جعل بالمراتب سببا لصدور الترجيح ولا مستأواه  
هاهما لما ذكرنا واستوى حجج هذا بوجه القاضى انه اب المسبب وارثه  
وقضى القاضى له بالمراتب ثم حاجه واقام القاضى انه اب المسبب وارثه  
فان القاضى لا يثبت الى الثاني ولا حجج سببا لا بالمراتب لا بعد دونه  
الاول لا يثبت بها قضا القاضى وسبب الثاني لم يثبت بها قضا القاضى  
ولا يعارضها سبب الثاني فلو ان القاضى سبب سببا ولم يعنى  
بها قضى واقام الاول سبب انه اب المسبب قضى بالمراتب سببا لا استنوا بها  
في الحجج ولو ان القاضى قضى بالمراتب الثاني ولم يعنى واقام الاول القاضى  
ان القاضى الاول كان قضى له بالمراتب سبب الثاني فان القاضى الثاني  
يعنى بالمراتب سبب لا رخصا القاضى الاول بالمراتب سبب بعد القاضى  
الثاني بالقاضى فصار كما لو ثبت عينا بالمراتب سبب الثاني كذا هاها والخيار  
في ولا العاقبه جميع ذلك كالحاجه في الثاني لا السبب الواحد الواحد  
كما لا يصور ان يكون لنا لو جلس لا يصور ان يكون معنى طس على وجه  
الحال فطرح الواحد لغيره الا ان سبب الحكم لا حدهما كانه هو او لا  
احتمال يعنى القاضى سببا ولو كان المعنى الاول ادعى انه اب المسبب



ثم طاحي واقام السنة اية ان المسح في المراتب لهما لانه لا ماني  
سهما ولوا فاستدرا من السنة اية ان المسح في لهما سلب المراتب  
والفصل بالسوق للاول لانه الفصل الثاني لهما المراتب جمع سهما ولودكر  
الاول انه اذ المسح اودكر انه ان المسح وحال اخر وادعي انه اذ  
المسح لا سبي للناسي لاجل الاجل لا يرب مع الاخر وان الاخر وان سفل  
ومع الحد على الحلال المعروف في سها سها وكوا فام امراه الله  
ار فاهي بلذكر فلان سفلان فاهي بانها وانك لمست لا وار له غيرها  
وطلب من الفاهي سفل الفصل فان الفاهي الثاني سفل الفصل الاول لما  
ذكر في حاشي المراتب المراه في يرد جميع المال بولا العاوه وكو  
وكو كوالسب والاحد يور كل المال المضد حكم الفهر والنامي حكم  
الورد ففلو الفاهي الاول فاهي لهما المراتب وذلك ان المسح طاحي على الفاهي  
الناسي سفل ذلك الفصل فان اقام رجل السنة بعد ذلك انما لمست او  
انوه او اقام امراه بالسهم انهار ووجه المسح سار الفاهي المراه الاولى  
عن سفل مراهها فان رعت انما ان المسح فاعلمها الفاهي الثاني  
ففلو انما ان المسح معرووه لا حلالها صلاوه ١ دحوي السب  
فلا سفل الفصل الاول بالسك فاكامل الفاهي الثاني لهما الفصل  
الاول في سفل على السب ثم حاجر واقام المسح على السب  
فان الفاهي سفل الاول في سفل ان ذكر سفل لا يور معه  
اقام السنة لم يكر لمفم السنة وهو الثاني في سفل الفصل الاول صادق  
اودكر الاول سفل لا يور هو مع معم السنة كان المراتب لمن اقام

السنة وار ذكر الاول سفل سفل في المراتب جمع سهما وان كان لا  
بصور الجمع فاهي المراتب لمفم السنة لان سفل عدها الفاهي سفل  
فالسنة وسفل الاول لم يست فان كان الاول معروها وصغر  
لا سفل على السار ووات ففل السار كفل الفاهي لهما الفصل الثاني  
وفاهي الثاني بانها يكون وكفل الاول سفل لا يور فاهي لو كان الاول  
ذكر كفل انما فان طاحي الثاني واقام السنة انه اذ المسح كفل للسك  
سفل المراه اول بان يكون لهما ولو كان الثاني روجه المسح فطرحها  
المن لانه اقل الصبا المراه وان كان الثاني سفل السفل كوالاج والعم  
كفل سها وطا بالاول وان كان الاول امراه كفلها ان المسح وكفل  
لها جميع المال بالبرص والورد فان طاحي وادعي انه اذ المسح او ان  
المسح كفل المراتب سفل الاول والثاني ولا يفرق الفاهي حتى تعلم انما  
سفل فاهي ولا سفل فصادق سفل بالسك والاحمال والدر اعلم  
فان سفل سفل الوهي والوكيل ففل  
الخصوم وفعدها في الثاني على اصلها ان سفل سفل حاده  
فلو سفل حاده فيها لقوله عليه السلام لا سفلان كفل في الثاني ان  
من اصب حضا عن عات واهي عليه كان الفصل عليه فصاعدا على  
القاب لقامه مقامه في الثاني فصول ثلاثة فصل في سفل الوهي  
وفصل في سفل الوكيل وفصل في كفل الخصومه اما الاول فال  
محمد حضا الله رجلا وهي الى رجل ومات فقبل الوهي الوهي ولم  
كاهم الى الفاهي شي حتى علم الفاهي وفعل المسح وصاعدهم

فان



عشرها في التوحيه  
عشرها في التوحيه  
عشرها في التوحيه

سجل الوصي الاول بالنسبة لسيما 2 قال او غيره فسيما له فاطمة او  
اولاد يقول هذا المسلم زواجه ان العاقل ان يقول في الميت وقال بعض  
من اصحابنا ليس له ان يقول انك تصيهم اليه وصا واما يطلب سيما له لانه  
كما ان الموحي صار الوصي حصما في حق نفسه فاما ما به لان الوصاية حلاله  
فتعلق بنوعها بقواب الاصل وهذا الوصي الوحي بعد موته فلا ان  
يعلم بالوصاية نفذ تصرفه وادار صار حصما حتى يوارى يكون شاهدا ولا  
يصل سيما له فيما صار حصما اولا كما لا يصل سيما له الموحي لنفسه  
وعلى العاقل ان يراه اخرج بعد الثبوت وليس باطل امر الاصل وان  
كان الوحي لم يصل الوصاية ولم يرد حتى شهد للميت قال محمد بن يحيى بعض  
الورثه سألوا العاقل ان يصل الوصاية او يردّها ان لم يطلب سيما له  
لانه صار حصما من قبل الموت وان يرد قبل سيما له لانه لا يطل الوصاية  
من الاصل كالسبعة عشر اذا شهد بالنسبة لسيما له العاقل غير السبعة  
فان طلبا فان طلب سيما له وادار سبب السبعة حارب سيما له لان  
هاها وان لم يحرم الوحي سيما له فبالباقى سيما له لان حاله معرود  
وسبب الرد وهو الوصاية فمحل سقوطه حتى يوقع الرد ويستل  
حاله واما في الوكالة فهو على وجهين احدهما ان يكون حاضرا  
والاخر ان يكون غائبا والعام على وجهين احدهما ان يكون الموصود دور  
الكاد بعد الوكيل والغاي ان يساوي الموصود والكاد من الكهوف وال  
الاول ربط وكلاهما بالخصوصية سيما له احرجه من الوكالة وكلاهما  
خاص عند العاقل في هذا المجر والشهد بالوكالة كما وكل فيه جازت

٢ قول الى صفيه ومحمد الى يوسف الاول ولا كور في قول الى يوسف الاخر  
ما على ان يحل الى يوسف نفس الوكيل نصير مقامه حتى لو اقر على موكله  
في غير مجلس القضاء اقران وعندها تنقضي الوكيل نصير فاما مقام  
الموكل ولا نصير اقران على موكله في غير مجلس القضاء الى يوسف ان الوكيل  
اقامه مقام نفسه في حيوة ونفس بالادبانه بعد الموت وهو الا  
الاتصاف به نصير حصا قبل الخصومة فكذاهاها ولها ان الوصاية  
حلافة فيعلمون بها دعوات الاصل اما الوكيل ليس بآية بل هو امر  
بأخصومه واخصومه لا يكون الا في مجلس القضاء فاما كاهن لا نصير  
حصا الا بقرار القضاء من الملب لا قبل الخصومة لا بها خلافة والوكيل  
والوكيل يعلم ولا سيفه نصير الوكيل قبل العلم بالوكيل وسعد نصير  
الوكيل قبل العلم بالاتصاف واما الوكالة العامة في الموجود دور الكادر  
صورها اذا وكلت طلائع خصومه مع طلائع كل دولة فله فهو وكيل  
بالخمس والعامة لا بما حذر بعده ثم هذا على وجهين اما ان كان موكله  
تعليم العامة او كلمة اما الاول رطل وكل رطل طلائع خصومه مع طلائع في  
كل دولة فله فخصم العامة والعامة يعرفهم جميعا فليعلم كاهن الوكيل  
في سعي حركه الموكل ثم سجد الوكيل هو كانه فله ولا قبل الوكيل حذر  
سجاده في قول الى صفيه ومحمد ولا كور في قول الى يوسف الاخر وهذا  
والفصل الاول في احوال الوكيل عند الفاسي علم العامة بالوكيل حتى  
لو حاكم الوكيل عند هذا العامة لا يحتاج الى ايات الوكالة اما ان نصير حصا  
قبل الخصومة ولا وهذا الاول في ذلك سعي واما ذكر العامة يعرفهم



لا رافعي اذا كان لا يعرف الموكل فوكل غيره سري في القامى لا يصح لار  
القامى اذا كان لا يعرف الموكل فوكل غيره لا ينافيه التوكيل بعلم القامى  
القامى للموكل عند عهده الموكل خصومه التوكيل اذا كان لا يعرف الموكل  
لا يملكه القامى حتى لو احضره عند القامى خصما وقال وكتب وكلي هذا الخاصم  
عني في هذا الرجل وفيه كل مري عليه حيا نكوه فار القامى يعمل بوكله  
ويكوله وكله ولا يري يعرف الموكل لا التوكيل بهذه اذا كان خصمه الخصم  
هكذا ذكر سمس الخطه اكلوا في سهادان اجماع فلو ان الموكل لم يعرف  
الوكيل حتى خاصم المظنون عند القامى في الف حرم وقصى القامى بذلك  
المالا ولم يصح حتى عزله الموكل ثم سجد للموكل بالان لا الى خاصم فيها  
لا يعمل ولو سجد له عامه دسار جازر سهاديه لانه لا يصح خصما سمس  
التوكيل وانما يصح خصما ليعمل اخصومه واخصومه وحده في الالف  
مطلب سهاديه في الالف لا في غيرها في الوضه الثاني اذا وكله بغير  
مخصص القامى بكل حوله فلا رافع الخصم التوكيل ولا باعد القامى باله  
للموكل في المدعي عليه المالا والوكاله فاقام التوكيل عليه على الوكاله وقصى  
بها القامى ولم يصح عزله ثم سجد للموكل بوكله سلك الالف بغيرها  
لا يعمل سهاديه لا رافعي اذا لم يعرف بالوكاله كحاج التوكيل الى ايات  
الوكاله بالنسبه وانما نسبها بالنسبه على الوضه الاولى نسبها للموكل لان  
الساده التوكيل ما سجدنا عاين لا يعرف فاذا كان في الوكاله عامه لا يشهد  
الساده الا بوكاله عامه والنسبه لا يعمل الا بعد الدعوى فحاجت الخصم  
في الالف خصومه في سائر الخصم بعد ان صوره ايات الوكاله في سائر

الحق وولها الوقصى القامى بوكاله خصم الدعوى في حواله حاج الى اياتها  
بعد ذلك في كل حوده في مطلق سهاديه في الكل ضروره وان سجد اعمال  
حادث بعد التوكيل جازر سهاديه لا التوكيل لم يساؤل الجازر فلم يصح  
خصما في ذلك والدليل على الفرض من علم القامى وكلمه فاذكر في الكتاب انه  
لو قام القامى وجرى بعد ما قصى بوكاله بالنسبه فار القامى الثاني يجوز  
خصما وكله ليعمل الا في ما خاصم فيه وفيما لم يخاصم ولا يملكه القامى  
الان وكله بالتوكيل الذي كان عند القامى الاول لا رافع القامى في حرف  
الكل وعلى وجه في حقه في نفسه دور غيره وكذلك رافع عند القامى على  
رطرا رولا باوكله باخصومه في كل حوله قبل هذا المدعي في كل حوله في فلات  
واقام النسبه على الوكاله بالنسبه الى ادعي وقصى القامى بذلك ولم يصح  
عزله الموكل فشهد المجرى للموكل في قبل هذا الذي احضره او قبل الاخر  
لا يعمل سهاديه لا رافع هذا التوكيل من خاصم واذ لم يعرفه مالا ساد الوكاله  
كانت اخصومه مع اخاصم خصومه مع القامى لان الوكاله واحد لا  
يتوصل الى اياتها على اخاصم الا باياتها على القامى وهذا الواضحه بعد ذلك  
وادعي عليها مالا للموكل لا تكلف اعان النسبه على الوكاله فاذا رطلت سهاديه  
على اخاصم باخصومه معه نطلب على القامى في هذا الا في سائر خصمه  
الواضحه الوكاله ونسب خصمه اجماع ولا يعمل سهاديه الا ان سجد  
في حادث بعد التوكيل او على رطرا اخر غير انظر التلاني فعمل سهاديه  
لا التوكيل لم يساؤل ذلك واما الذي يساؤل الموجد واذا رافع التوكيل  
صوره رطرا فقام النسبه ان فلات وكله في كل حوله في مصر كذا وبالحصومه فيها  
فلات



واحصه رطل من اهل ذلك المصر وادعى عليه حيا لموكله محمد المدعي عليه  
المال والوكالة فاقام الموكل البيه على وادعى وفي القامى بالوكالة اولم  
بعض من عول فشهد لموكله كوا وقال على ذلك الرطل او على عين من  
اهل ذلك المصر لا فعل بيته لانه بالوكالة واحد لا يمكن ان ياتيها على اقامه  
الا ناسا لها على الكل فاصب اقامه حصما عن الكل واذا اقام الموكل  
فقد اقام الموكل وهذا لا يحتاج الى اعادة البيه على الوكالة على كل المدعي  
من اهل ذلك المصر حيا وكذا لو شهد كواحد بعد الموكل لا يسل  
سهادته لانه بالوكالة على هذا الوجه يساوي الموجود والكادف جميعا وهذا  
استحسان والناسي الى تساوي الكادف لانه وكله كفوفه واكادف  
كان كفوفه وفي الموكل وجه الاستحسان والمعارف فمات  
الناسي الرطل يوكل غيره بعض غلاته وحقوقه في المصر ويرد له  
الموجود وما كذب بعد ذلك الغلاب والحقوق والبراب ولو اصاب  
الى تحريك الوكالة بعد حذوب كل فله ومن كرج فيه فمسا ولا الكل واذا  
دخل الكل الموكل بطلت سهادته في الكل فله فعل سهادته الا ان شهد  
كواحد بعد القول لا الكادف بعد القول لا لا طرء الموكل ولا يصير  
حصما ففعل سهادته في ذلك ولو كذب حيا لموكله القامى وادعى ان  
فلا بالغباب وكله وفلا بالغباب بالخصوصه في كل حوله فله الناس  
واحصه رطل وادعى عليه حيا لموكله البيه فان القامى بعض بكونها  
وكلس لانه بالوكالة واحدة فان احد الوكلاء ان كان يفرده بالخصوصه عددا  
لا يفرده بالصر فلا يوصل الى اسباب حقه الا ناسا حوا الغاب

فانصب اقامه حصما عن الغاب وصار بالخصوصه احد ما خصوصها  
ولهذا الوجه الغاب لا يكلف اعادة البيه على الوكالة فان كثر بها الموكل  
ثم شهد الموكل بكونه لا يوجد والكادف بعد الموكل فيه سواء قوله  
فله الناس اعم من البيه بالصر ودان يساوي القامى والكادف استحيانا  
لما قلنا فله ذلك هذا ولا يسل سهادتهما الا فيما كذب بعد القول وقوله  
وكله بكل حوله فله قوله وكله بطله وبالخصوصه فيه استحيانا  
وقد عرف هذا في كتاب الوكالة واما فصل في القامى بالخصوصه  
رطل احصر رطل وادعى ان فله ما وكله بالخصوصه بعد كل حوله فله  
وادعى عليه ما لا لموكله محمد المدعي عليه المال والوكالة فاقام المدعي  
على الوكالة ففعل المدعي البيه بالوكالة وبعض بها القامى البيه على المال  
القاسر الى فعل البيه على المال الا ان البيه على المال انما يصير المحصر وقيل  
الفصل بالوكالة لم يثبت كونه حصما وفيه الاستحسان بالوكالة فله  
حاج الى ذلك لا يسهل هذا المال فيكون مساويا لسوق فلو قلنا فله  
فعل الكادف يظهر عداله شهود الوكالة وبعضها يفرح بالموكل ولا  
القامى الى قصي بالوكالة يصير حصما حيا فاقام البيه على الوكالة فقام  
البيه قائم من كصم ذكر القاسر والا يستحسان ولم يذكر فيه خلافا  
وذكر الحراف ان على قول لا يسهل البيه على المال حتى بعض  
بالوكالة وعلى قول لا يسهل البيه على المال الا ان عد  
الي يوسف اذا اثار الى القضا بعض بالوكالة او لا ثم بعض المال  
وكذا لو اقام البيه على الوكالة والمال حمله وهذه ثلاث مسائل



هذه والثانية اذا ادعى حلاله وهي فلان فلان الحب وان لم يثبت  
 هذا الرجل الوهم واقام الله على الوصية والمال والثالثة اذا  
 ادعى حلاله ان يات فلان فلان طيب ولا وارث له غير وارثه على هذا  
 الرجل الحاكم فهو اذ ادعى عسالة في يد رجل واقام الله على  
 النسب والوفاء والدين ونما في ادب القاضى وعنه وادان الله  
 الاستحسان على المال فامتنعه بعد ذلك ما ارعدت الشارح  
 او عدل الله الوكالة لا عتزا وعدله الله الحق عار عدل الشارح  
 بعض بالوكالة اولا ثم بعض بالمال والى الربى الفصا لا الفصا  
 بالمال حكم كونه وكذا وحده فربى عليه وفي الوجه الثاني بعض  
 بالوكالة ولا بعض بالمال فاعل الله المال بعد ذلك بعض بالمال والا فلا  
 وان عدل الله على المال الا عتزا بعض سى لانه لم يصر حصصا والله  
 على المال لا يسل الا من احضره فالى بعض بالمال حتى حصر الموكل وعمل الموكل  
 او حذر ان يكون وكلا فشهد له الموكل المحرول بذلك كولا بعض سهادته  
 ايا اذ اعلمه فله صا حصصا به بالدعوى واقام الله الله فطلبت سهادته  
 واقام اذ اعلمه الموكل وكاله فطار الساهد لما ادعى الوكالة هذا من سطلات  
 سهادته وانه اعلم على الله فبهم اقران وسطل سهادته الا سواد الوك  
 الموكل لما ادعى الوكالة واقام الله فبهم القاضى وكاله حتى ادعى  
 المطلوب ان يكون الموكل من الموكل لا يسعى للقاضى ان بعض بالسواد  
 فليس الوكالة فاقضى عم الموكل واقر بالوكالة وحذر الا ترا  
 بعد فضا القاضى بالادى الا اقر الموكل بالوكالة اقر على نفسه

والله اعلم

صحيح كذلكهاها اقر الموكل سطل سهادته اقر على نفسه وكذا لو  
 كان الموكل عام الله على الوكالة وطهر انهم عسالة القاضى الموكل  
 لا يسل سهادته الموكل لموكله فما ادعى الموكل الا الموكل لما ادعى الوكالة  
 هذا اوله حصص ودان الله سطل سهادته وكذا لو حاصرت سى حاصرا  
 وادعى الوكالة ولم يقر الله على ذلك لانه حلف الحصر بطلت سهادته لما اقر  
 رجل احصرت طلا وادعى ان فلانا وكله بالخصوصه فكل حلف في حصر كذا  
 واقام الله على ذلك فعاب المدعى قبل بركة السهل ورم عدل الله  
 فارق القاضى بعض بالوكالة الا على حصص حاصر كمال بعض الله  
 على حصص فاحصرت طلا اقر وادعى عليه فضا الموكل والمدعى عليه  
 وكاله فارق القاضى بعض سلك الله على هذا الرجل الا والى ساعى  
 سائر القراضى كان الفضا عليه فضا على الرجل فصار حصص الاول وبع  
 الله حصص الرجل بطوره فالوقامت الله على الموكل فعاب الموكل وحضر  
 الموكل واقامت الله على الموكل فضا الموكل وحضر الموكل واقامت الله  
 على المورث ماب وحضر الوارث واقامت الله على وارث يدس على  
 فعاب ذلك الوارث وحضر وارث اخر واقام رجل الله على وارث انه وهى  
 الميب فعاب ذلك الوارث وحضر وارث اخر واقام الله بالوصية  
 على عزم الميب فعاب ذلك العزم وحضر عزم اخر فانه بعض سلك الله  
 على الثاني لان الفضا على الاول يكون فضا على الثاني فكذلك الله والله اعلم  
 فاف  
 فاف السهادته التي كود الوجه  
 فاف المورث والدين فضا فالا كود بعد الفضا فاف السهادته التي كود الوجه



احدها ان السهاده اذا نصحت حرم من الساهدا و دفع معهم عنه  
 لا قبل الحجاز المهمه والناظر الوصايا اذا اجمعت وفيها عتق يرفع  
 العتق وورد ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه ولا في العتق فوله لا قبل  
 الفسخ وعبره بحمل والادنى لا يراجع الاقوى وفي الثاني السهاده بعد  
 السهاده والسهاده بعد الاقوى اما الفصل الاول في حق السهاده ان  
 كان في العتق او في التلب يدانما اذا كان في العتق فله طلاق و بطلان  
 اعد من على السهاده الا مال غيره فسهل حلال ان التلب اوصى بهذا  
 العتق فله الطلاق سهدا وان التلب اوصى بهذا الرجل فله العتق وانه  
 على وجهين اما ان سهدا العتق احرأ وسهدا بذلك العتق وكل ذلك على  
 وجهين اما ان ذكرنا سهدا في الرجوع عن الوصيه الاولى او لم يذكرنا  
 ذلك وكان ذلك بعد الفصل الاول فله ان سهدا العتق احرأ من الفصل  
 الاول فله سهدا الوارث لا سيما سهدا للناظر في سكتها والوصيه ولم يحرك  
 ان السهاده معما ولا دفعها معرما ولا نقضا فصا فصي عليها فانه  
 المهمه عن سهدا بها وادان التلب سهدا بها فانه يكره الرجوع عن الوصيه  
 الاولى فصي الحجاز والموهي لها نصف عتق لا يكره في احد منهما ان التلب  
 وصيه بالنيه والوصايا اجمعت لا بعد الا في التلب فعمل  
 التلب سهدا كالوصيه وصيه بها عتقا ولا يقال لولا سهدا بها  
 لكان للموهي له الاول كل عتقه فانما عاد نصف العتق الى الورثه سهدا بها  
 فوهل لا قبل سهدا بها الحجاز المهمه لا ما يقول سقت لا تلب  
 الاسكتا وبل التوكه في العتق معناه على حكم ملك التلب حتى يعصاها

فصلان

السهاده

ديونه فحاجت سهدا بها سهدا على المورد فعمل كما لو سهدا عليه  
 في مريضه بعض من عتاقه له وان سهدا بالوصيه الثاني و ذكر الرجوع  
 عن الاول جازت سهدا بها النصا والموهي له الثاني كل العتق ولا سيما  
 للاول والرجوع عن الاول سهدا بها فسطح وصيه كالوصيه  
 ذلك عتقا وعود العتق الاول الى الورثه لانه قول الله سهدا بهم لمام  
 ان هو الاول لا تلب في الفصل الاول ان الوارث لو سهدا ان التلب اعتق  
 هلا العتق الا صر في مريضه جازت سهدا بها لا سيما سهدا بالعتق  
 الثاني بالعتق وادان جازت سهدا بها فصي بالعتق لمام ان الوصايا اذا  
 اجمعت وفيها عتق يرفع العتق وادان فصي بالعتق بطلان وصيه الاول  
 لان التلب الذي هو في الوصيه صار من سكتها بالعتق فبطلان وصيه  
 الاول صروره وسلم العتق الاول للورثه وسلامه العتق لهم لا سيما  
 قول سهدا بهم على العتق احرأ سكتها والاول لا تلب في الفصل الثاني  
 هاها ولو كان القاصي فصي الاول لم سهدا الوارث سهدا بها فبطلان العتق  
 لاراس سكتها والاول تلب نصا القاصي وصار الوارث ففصا عليه  
 بطريق كلاله عن التلب حتى يهاد عاه الوارث بعد ذلك لانه ملكا  
 مطلقا لا سيما دعواه لانه صار مفصا عليه فادان سهدا العتق ذلك  
 فادكرار هو عا عن الوصيه الاولى في هذا عاد كل العتق الاول والافسها  
 بالعتق الثاني وادكرار هو عا فعدا عاد نصف العتق الاول الى  
 القسمين نصف العتق الثاني فيمكن المهمه سهدا بها على كل حال  
 وفيه انطالق نصا فصي عليها ولا سيما للموهي له الثاني ولان الوصيه







في وسى الورى لانه قال الميت في ذلك قال الميت وقد اعطاه الورى  
 في ارضهم بالسنة ذلك لا سيما ما اعطاه بل اصابوا القبول في غيرها ولا  
 يصح ان يجامعوا استروا عدلا ثم افرأدهم ان الياق كان اعطاه قبل  
 التزويج لا يصح لشركانه ساء ولو شهد الوارثان ان الميت اعطى ورثته  
 ان شهدا بذلك قبل الفضا لا حارب سهادهما لانه ليس في سهادهما  
 حرمهم ولا دفع مخرج ولا ابطال فضا ودفعي واد ا حارب سهادهما  
 كان سهادهما كرا القبول فمدا على الوصية بالميت فان لم يكن الميت مال  
 سوى العبد عن يمينه وسقي في فميه للورثه ولو كان القاضى قضى  
 سهاد الا حصص وهم الشركه واعطى للموئيه الميت هم شهدا الوارثان  
 بالوصية بالميت لرحل احد فمدا في يد كرا حرمهم عن الاولين  
 سهادهما نصيب ابطال القسمة التي هي فضا معنى ولا باحد الموئيه له  
 الثاني شهادى الورثه ولذا قرأه بالوصية لسهادهما لا ان الميت الذي  
 هو محل الوصية يعرض للاموال بقضا القاضى ثم استشهد الشار القروى  
 فاحل الفضا وما بعده فقال الا يركا رواى لو اقر الرجل بدين على الميت ومعهما  
 ولا يقر في يمينه ثم شهد المعلن على الميت بذلك الدين عند القاضى  
 حارب سهادهما ولو كان القاضى قضى عليهما ما اقرهما ثم شهدا عند القاضى  
 لا يفل سهادهما وهذه مثله اجمع بها السافى علساء مثله احد  
 الورثه اذا اقر بدين على الميت عند باب سوي كل الدين نصيب المهر وعد  
 السافى سوي منه فلا نصيبه من الشركه فاحمى وقال لو كان يقره جميعا  
 الدين نصيبه لما هو محولا سهادته بقض فآثره الوعده بغير الاصل

السبع

سهادته كما لو قضى القاضى عليه ما فآثره ثم شهدا لا يفل وهذا الاقرار  
 طينهم بفسقه وكما ان قاله قبل الفضا فمدا ما بعد الفضا كطاف السهاد  
 فابها لا توصى ساء قبل الفضا فمدا ان حلف الحكر فيها قبل الفضا وبعده  
 وان يفل بان هذا الاقرار على عيش وهو الميت فلا يفل في الكال لان قبل الفضا  
 الامر مبرور كمال ان يجزئ بینه او ساء عنه الورثه فلا يحسب كل الدين  
 في نصيبه لما ان الاصل انما يقطع هذا الاصل بقضا القاضى فاد الم  
 كحديثه ولم يساعده الورثه بامر القاضى بقضا الدين نصيبه لان  
 الدين بقضى من اشر المالى فضا ولهذا لو ترك الميت عيها او عيا وديا  
 بقضى من اليهود ودر الفرض والسر المالى فضا نصيب المهر فمضى ذلك  
 لوصا الدين وكحل نصيب الورثه فمدا الوعده وان كان الدين متعلقا  
 بكل التركة فكاتب سهادته قبل الفضا فمدا ما اقره ولا يكون محولا  
 لما بعد الفضا فمدا فمدا كونه نصيبا في جميع التركة ولا يفل فمدا  
 احلف الحكر قبل الفضا وبعده ويطر هذا ما لو قد رطل ثم حاتم بعد  
 سهادور عليه بالربا فان كان ذلك بعدما قضى القاضى عليه كذا المهر  
 لا يفل سهادته على المهدوف وان كان قبل الفضا حارب سهادته بالربا  
 على المهدوف كذلك فاهنا واسم سهادتها فقال لا يفل لو ان رطلات  
 سهادت هذا الاقرار الميت او صلى الى هذا الرطل ولم يقض القاضى حتى شهد  
 واربا ان الميت رضى عن تركه او صلى الى هذا المال والسالى يدعى ذلك  
 حارب سهادته الوارثان على عيش عيها هذا الموئيه ان سهاد الوارثين  
 والموصاليهما والقرضى لهما على الميت بن مصوله على الاصل اذا كان الميت



معروف والوصي يدعي لانيها سها ان على المستعانة بالولاية للوصي في تركه  
 وان شهد الوارثان بذلك بعد ما قصي القاصي بالانصاف للاولاد ليعمل بها  
 فامسك بها القاصي على الميت وورثه وادام لم يعمل سها انهما على  
 الوصع عن الاولاد هل يعمل على الانصاف الثاني كما ولا قبل هذا قال  
 فتشاحي على ان يكون على الانصاف على قول الركني يوسف هذا لان علم  
 بكل ما طرأ من الوصع يفرق بالهر ويطرأ على العمل الثاني وصار انظار  
 القاصي فعمل سها انهما في عمل الثاني ولا يعمل في الرجوع عن الاولاد  
 ذلك لان انظار القاصي على قول الركني ومنه وحينما طرأ الوصع لا يفرق بالهر  
 الا ان استباحه بوجه عرف فثبت سها انهما بالانصاف الثاني انظار  
 للقاصي ولا يعمل القاصي الثاني وهو فصل الارواح وطوائف  
 ويركز لانه اعد فيهم على التواضع له عنهم ويركز اننا لا وارث له  
 عن فاق الا ان الميت اوصى بهذا القيد لانه الرطل فيسمى القاصي الاولاد  
 ولم يفرق بذلك حتى يحد الا من رطل فيسمى الميت اوصى بهذا القيد الآخر  
 لهذا الرطل الآخر فاق القاصي فضل جهلانه ونقص بالقيد المشهور به  
 المشهور له لا رافعا لوارث الوصع او رافعا على مقتضى الميت ولا يوجب  
 الحق في القاصي لانه السها ان التي لم يعمل بها القاصي ولم يكن الوارث سها ان  
 محول سها ان مقتضى جهلانه ونقص الثاني بوصفه ونظر  
 وصفه الاولاد وارثه الثاني بوصفه بالدين والدين الوارث الاولاد  
 وصاحبه الذي لا يحسن لا يفرق الا في الوارث ولو كان القاصي في الاولاد  
 فاولاد الوصع او لم يفرق حتى يحد الوارث مع غير ما قبله لا يفرق

فلا

لا بالولاية السها ان والوصي بالناسه بالسها ان هو والوصي بالناسه  
 بالاولاد سها ان القاصي في قصر سها ان في قصر سها ان في قصر سها ان  
 عن مقتضى ما وصت عليه المسلم فلا يعمل سها ان واد انظر سها ان  
 سلم القاصي الثاني للوارث لان محل القاصي رافعا في القاصي سها ان  
 الثاني متروك ولا يصح الوارث الثاني لانه لو فهم في كل واحد من القاصي  
 فاولاد الاول او بالقاصي لانه وجه الى الاولاد ان يكون لاهل البيت الاولاد  
 افران ولم يكن الا على الثاني ولا وجه للثاني لان القاصي القاصي فلا  
 يوجب القاصي على الوارث هذا اذا شهد الوارث بعد اصرار الثاني  
 سها ان في ذلك القيد الذي اقر به لانه ولم يحد ذلك لكان ان شهد في القاصي  
 الاولاد سها ان واد سها ان في القاصي لا يعمل ولا يعمل عليه  
 لما ذكرنا في الفصل الاول فان كان الوارث اقر بما ذكرنا وسلم القيد المقرر  
 الى المقرر له بنفسه ثم شهد بذلك القيد بنفسه ليرطل احرار نقل سها ان  
 لانه سها ان في قصر سها ان ثم يحد وادام لم يعمل سها ان في قصر سها ان  
 القيد المشهور له لانه لما شهد الثاني بهذا الوارث القيد كان وصيته  
 في كل واحد منهما وانه سلم الى الاولاد هو في قصر سها ان في قصر سها ان  
 الى الاولاد في القاصي لان دفعه مصا الى القاصي وهو محلي عليه من  
 جهته فلا يصح ولو كان الوارث اقر سها ان في قصر سها ان في قصر سها ان  
 مع رطل بوصفه القيد ليرطل احرار فان ذلك في الفصل الاول يعمل وان  
 كان بعد الفصل لا يعمل لما ذكرنا ولو شهد الوارث مع رطل اراد الميت  
 اوصى سها ان في الرطل ووصى القاصي بذلك ثم شهد الوارث احرار







كما افروصه وروى الحارثه ام ولد له صار ما بها اسناد دعوته مدعي الاكثر  
الى وول الطور وبعده مدعي مدعي الاكثر دعوته كبر في طهر الحارثه ام  
ولده وبعده مدعي الاكثر بعده عفره لانه افرط في حارثه مسترته  
وادا اعصر دعوته مدعي الاكثر صار كبري الاكثر قصير لسترته  
قصير فمعه اركان موسى او سفي الخلام في ذلك كان معسرا كما لو اعطيه  
من حيز دعوته النسب ولا يقال - وهذا ان يصح مدعي الاكثر  
جميع العفره وجميع فمعه الاكثر لانه افرانه حتى وطئها كانت ام  
ولد لسترته فمعه جميع العفره وجميع انه كان مغرورا في الاستلان  
وولد لمغرور حو باله لانا نقول - فلي افر بذلك لانه صار كبريا  
في افران حيز جعلها ام ولد له واراد اني الاكثر لانه قال الاكثر  
ان شريكه والاكثر اني وصدقه الشريكه ذلك فالحارثه ام ولد  
لمدعي الاكثر وبعده مدعي الاكثر لسترته نصف فمعهها ونصف عفرها  
والولد الاكثر حيز بعرضي ما الحارثه ام ولد لمدعي الاكثر لانه لما  
صدقه اسناد الصدوق والروى الاقرار وبعده مدعي على دعوته  
مدعي الاكثر فمعه ام ولد له كما لو ادعى على العاقر اما الفصل الا  
الاول مدعي الاكثر كان سافعا على الاقرار بالاكتر فاداه صدقه  
الاكثر واسند صدقه الى وول الاقرار لا يصير دعواه سافعا  
على دعوته الاكثر بل يكون بعده فكاتب الحارثه ام ولد لمدعي الاكثر  
كما لو ادعى مدعي الاكثر مدعي الاكثر واداه صار الحارثه ام ولد  
لمدعي الاكثر هاها كان حكمه حكم مدعي الاكثر الفصل الاول وكان

سعي الاكثر مدعي الاكثر لانه افر في ولد ام ولد لسترته واما مدعي  
دعوته اسنادا لانه حيز ادعي الاكثر كانت الحارثه مملوكة لهما واما  
صار ام ولد لصاحبه بعد الصدوق فمعه مملوكة فمعه النسب  
ويعني فمعه الولد لسترته موسى كانا ومعهها وهو للمغرور وسوا وبعده  
الحارثه ام ولد له هلا الكبار لانه افرانه وطئ ام ولد العفره في رواه  
قال يعني نصف العفره والوالد لسترته المسله رواه ان يدرج عليه العفره كما لا  
الا ارضا حيزه فمعه نصف العفره ام ولد له نصف العفره فصاها نصف  
العفره فمعه عليه نصف العفره مما ذكرانه في بعض الزواني - يعني نصف  
العفره فلا جواب الحاصل هلا اذا صدقه الشريكه ما اذا ذكرانه الشريك  
فمعه الفصل الاول وهو ما اذا ادعى في الاكثر فالحارثه ام ولد لمدعي  
الاكثر وعليه نصف فمعهها ونصف عفرها ولا يصح فمعه الاكثر  
سالا دعوته مدعي الاكثر بعدد كما وجد من غير توقف فلا يصح  
بالصدوق والكاتب واما الاكثر لا نسب لسترته من الشريك عبد الملك  
لغير حكمه حكمه عدس شريكه اذ هما على صاحبه بالاعاقر والاكتر الشريك  
الاكثر عبد الله حيزه رجع الله لسعي فمعه لهما على كل حال وعبد  
الى يوسف ومحمد ان كانا معسرين او كانا المكثر معسرا فكل ذلك وان كانا موسرين  
او كانا مسهودين عليه معسرا للمكثر ولا سعي للساهل لانه يستلزم مدعي الاكثر  
ونسأ عن السفاهه ومحمد الى حيزه سائر المسهود عليه لانه الاستسفا  
وعندهما في الساهل من الاستسفا ولا يفي المسهود عليه ولما اذا لا  
سريته وثني عليه وكلاه الشريكه ذكرها في الجواب فيه كالجواب في الفصل الاول

شهد

سعي



نصر الحارة أم ولد المدعي الأصغر والأصغر حر نصر سي ونصر لسي  
نصف فمير الحارة ونصف عقرها وكل الأكر حرم عبد سي أبي سي  
أولها على صاحبه بالأعوان والأقارب والأقربى والأقربى  
فصار كالمير فله على قول المدعي يوسف ومحمد فاعلى قول المدعي  
رحم الله سي أبي الله دعوى مدعي الأصغر ولا نصر الحارة أم  
ولله لأنه أقرب منه الولد لصاحبه وأنه قول المدعي ولا نظر بالكلية  
كر أقرب نسب ولذا رتبته له وله العدم ادعى لنفسه بعد  
ذلك لا دعوى دعوى في قول المدعي وعندهما هي هذا على ذلك الخلاف  
والدعوى بالان

---

والاستسناد للحكم والأقارب عبد القاهي سي البار على أبي القاهي مأمور  
بالنظر والأقارب لأنه نصب لدفع الظلم وإصلاح الحقوق والاربابها  
فيما لا يات بها ويكر عن عطفها وفي البار فصل ثلاثة أحدها  
أن يكون المدعي حافيا فاما المدعي عليه كوالطلاء والعاو والدر وكو  
ذلك والثاني أن يكون ميسورا والثالث أن يكون عمارا إذا عرف ما هذا  
قال محمد رحمه الله إذا أهدم الحصار إلى القاهي فادعى  
أحد ما على صاحبه بالأقارب وأحد حصه وأقام الله على ذلك  
وظل من القاهي أن يملك المدعي عليه والقاهي حصة إلى ذلك وأما عطاء  
الكامل لنفسه وهذا استسناد القاهي إلى أن لا يعطى الكامل  
سرع والأقارب لا كسر على السرع ولا ربه بوجه حاشي المدعي  
على المدعي عليه فل يظهر الحق وجه الاستسناد إلى القاهي مأمور

بالقضاء عند ظهور العدالة ولو لم يكن له ما نصب والقضاء كقول  
حصه الحزم سدر عليه القضا وليس في الكفيل كسر من يملكه عليه  
لأنه أن لم يكن حصه الاختفالا سحر وأما من حصه الأحصا  
كان طالما فلا سطر له فكله أصاطا وأما الكفيل وأما الله  
فلا حصة القاهي إلى ذلك والمسئلة على وجهين أحدهما أن يسي عاصه لا حصة  
لأنه عسي كد الله وعسي فصار المدعي عليه بالكفيل عسي فع  
ظاهر وأما الثاني في المصير القاهي إلى حصة القاهي إلى ذلك لا راجح  
ست محمد الدعوى وكان الحال بعد الدعوى كالحال قبله وقيل الدعوى  
لا تملكه ولا الاستسناد لملكه لا المدعي ولا حصه السهو في  
الاستسناد القاهي وأما في الحكم حاش إلى الله ولو لم يكن له ما نصب  
ولا يوسل إلى حقه ولو كلفه إلى أقامه الله لا سحر المدعي عليه فمرا  
ظاهر فكله ومثله لا حصار السهو بعد ما يرى الأثر في أبي الله  
الاستسناد حصه لسماع الدعوى أصاطا لأحصا الحقوق وكذا الكفيل  
وأما تملكه بطلب المدعي لا رصو والعياد لا تنوي إلا بطلبهم  
ولا لا الكا فالقاهي إلى القاهي بامر المدعي كقواب الحكم لا بطلب المدعي  
وكل من رطل ادعى على بشر بعيث ساعد القاهي فقال القاهي لبشر  
أحد حصه فقال بشر حرام عليك من التي حرام على حاشيك وإنما قال ذلك  
لأن القاهي أمره كقواب الحكم بطلب المدعي وحقه سماعه عن محمد  
أنه قال لو كان الحكم لا يملك المدعي إلى ذلك وأما حصة القاهي  
ناش القاهي إلى رسالة الخواب من عسر طار الحكم ليكر أعانه للقاهر على



استسما لغيره يسمى ان يكون الكيل معروفا معروفا الارض معروفا  
الناس لخصم النوب وار اعطاء كماله لغيره ليس باخر فقال المدعي  
ان يد كماله باخر معروفا بعد الناس لا يفسد الله الارض المقصود وهو  
الا سسما وكصل بالكيل اذا كان في نفسه لا كما ومنه الهرب مما ورا ذلك  
من سهوات النفس ولا عابه لها فارامس عن اعطاء الكيل حصره الفاضي  
على ذلك ليس احوهاها الحس لا الحس نهانه العفو له لو امسح  
عن اداء المال بعد الفضا لا تعاقبه الا بالاحس ولا حصره قبل ظهور  
الحو كبر بامر بالملازمة وليس نفس الملازمة هو المصحح في الدعا والحيث  
حس كبر المصحح المدعي مع المدعى عليه ويزور معه انما دار كماله  
فاد انما في باب دانه وار الارض لغيره تناديه المدعي في الدعا فاب  
ادله لا طامعه وسكر حجب يكره الى يادله لا لغيره حليته على  
باب دانه ويضعه من الدعا كماله حجب في الدعا عليه امره لا كماله  
نفسه كبر يستأجر امره نهه حتى يحفظها وار طلب المدعي ان يعطيه  
كفلا بنفسه ووكلا بالخصومة احابه الفاضي الى ذلك لانه لو اعطاه  
كفلا بنفسه وعاب لانه الفضا على الكيل فتمام النظر لا كصل الا  
بالوكيل وكذا ان يكون الكيل والوكيل واحد اخصوا المقصود وار اعطاء  
كفلا بنفسه وامسح عن الوكيل لا حصره الفاضي ولا يامر بالملازمة  
لانه لا اعطاء كفلا وهذا اوفاه حقه وجب النوب وار اعطاء وكلا  
بالخصومة وامسح عن اعطاء الكيل حصره الفاضي على اعطاء الكيل  
لا حصره لانه الوكيل المدعي عليه ولا كصل المقصود وار اعطاء

وكلا بالخصومة وكفلا بنفسه الوكيل قبل ذلك منه في سائر احوال وخصم  
المقصود وهو النوب ولا يفسد الارض لانه وار في الفاضي على الوكيل لا  
ملكه استسما المال الوكيل يحتاج الى ان ياجر كفلا بنفسه المدعي عليه  
حتى يحصره فليس هو في المال وار اعطاء وكلا وكفلا بنفسه الوكيل  
وكفلا بالمال المدعى به لا يفسد الارض لانه المدعي لا يفسد الارض  
بما و يور في الاداء وما يكون الا استسما من الاصل ليس ولا يفسد  
ذلك لا يور في المدعي وار كان المدعي في عين فانه باخر مع ذلك كفلا  
بالعين المدعى به لانه كما لا يملكه الفضا الا حصره الحصر لا يملكه  
الفضا الا حصره العين المدعى به فاوله باخر مع كفلا بالملازمة  
ربما تعبت ذلك العين فيبعد ر القضا فار لم يعط كفلا بالعين كان  
للمدعي ان يلازمه ذلك العين كماله نفسه وار اعطاء وكلا بالخصومة وكفلا  
بنفس الوكيل سائر العين المدعى به الى الوكيل لا يفسد ذلك منه حتى يعطيه  
كفلا بالعين المدعى به لانه كما هو بعد الفضي من الاصل ليس هو  
يعطيه من الوكيل في فضا لخصومه عن نفسه فاحصره كفلا بذلك  
العين او يصفه على لا يردل وار كانت الدعوى في الفضا وار اعطاء  
المدعي عليه كفلا بنفسه ووكلا بالخصومة او اعطاء وكلا بالخصومة  
وكفلا بنفسه الوكيل قبل ذلك منه لا يفسد الفضا لانه لا يفسد  
احصانه في مجلس الفضا فلا يحتاج الى الكيل بالملازمة وار عا الدعي  
عليه بعد ما حذر وادع على نفسه في حذر لا يفسد الفضا عليه حال  
حصره وعن الحو كبر بامر بالملازمة نفسا عليه لا حصره شرط لا يمان واصحاح







واقام الله على الملك المظفر ولي الله فكر لكل الحاضر وان حضر الغائب  
 قبل الفصل المذكور في ذلك في الخاتمة والحق ان له لو ادعى ملكا مطلقا  
 صار الحاضر واراد على انه استراها من ردي الملك مندهم ولا قام الله  
 فليست له لادعائه المدعي لا ريبه الحاضر بل ان الله المدعي على غيره  
 لخصم وبقا للمدعي بعد السهو على الحاضر ان ثبت واما الفصل  
 الثاني في قوله دارا دعي في حال انه استراها من ردي الملك مندهم وول  
 صاحب الملك لعل ان ينفذ منه مند سهر وسلبها الله ثم اودعها  
 وعاب فان القاضى سال المدعي عما قال صاحب الدار صدقه وما  
 قال ولا خصمه بينهما حتى حضر الغائب طافا وكذا اذا جحد وعلم  
 القاضى طافا والى بكرى من ذلك وان اراد صاحب الدار نعم الله  
 على ما قال لا يعلل ريبه في امر فارا واقام المدعي الله على ما ادعى ثم حضر  
 الغائب قبل الفصل واقام الله على ما قال صاحب الدار فليست له لادعائه  
 ريب ان ريبه المدعي فامد على خصم فسطر الله المدعي وان اعاد  
 المدعي ريبه على الحاضر يعني له لسو شره وان حضر الغائب بعد  
 فصل للمدعي لا يعلل ريبه لان هذا القاضى سهر المدعي مندهم فسطر كل  
 مع كان بعده ولا يعلل ريبه الا ان يدعي سهر قبل سنة فمضى له لانه  
 استقر واما الفصل الثالث في حال استراها من ردي الملك مندهم  
 وطلب السبعة واقام الله على المشتري فقال المشتري يعنيها فلان  
 نكروا سلبها الله ثم اودعها وعاب فان القاضى سال السبع عما  
 قال صدقه او جحد وعلم القاضى بالسبع والتسليم لا يعلل ريبه السبع

الله اعلم بالصواب

عليه لانه مودع وان كونه ولم تعلم القاضى بذلك واقام الله على ما ادعى لاسل  
 منه لما قلنا فان قضى بالسبعة ثم حضر الغائب واقام الله على السبع لانه  
 منه ان القاضى لما قضى بالسبعة ونحو السبع فمضى على المشتري هاهنا  
 بمصداقه نحو سابق على سراه فسطر السبع المالى مودع وان حضر الغائب  
 ان قضى بالسبع واقام الله على انه استراها من المشتري فليست ريبه رايه است  
 سنة ان ريبه السبع فامد على غيره فان اعاد السبع الله فليست ريبه  
 واحدا حتى السبع ساه كما لو ثبت ذلك عانا وكذا لو صدق السبع المشتري  
 فيما قال قبل الفصل بالسبعة فطلب منه السبع رايه اخر ان سنة فامد على غيره  
 وان صدق بعد الفصل بالسبعة لا يطل الفصل بالسبعة لان الفصل بالسبع  
 لكل بعد سهر المشتري فاما امر السبع سهر استقر ولا يعتد به امر اول  
 وهذا على اصله ان حقه طاهر لان الفصل بالسبعة بمنزلة الفصل بالسبع وهو  
 سهر السبع المالى الذي يدعيه المشتري فسطر طاهر او باطنا واما على قولهما  
 كان سعيه ان يرد هذا الفصل لانه اخر انه وقع لغرضه وانما لا يرد كل من فصل  
 السبع المالى على الغائب وانه محمد فله فلا يطل فامد على ما كان المدعي

## كتاب الاقرار بالاداء

تصدقته المودع على يمين الاحارة والمراه على روحها والحيوس على  
 رب الدار والمبرور على عاقبه في الباب على اصول ثلاثة احدها ان  
 الاحارة نفس بالاحارة بالاداء لا تكسر لاسيما المعهود عليه  
 الا ان يصرر وقال الشافعي لا يصرر وقال سريح ليس بعدد ولا يصرر  
 وهي يعرف الاصل والقدار لا يملكه الحر على مودع العهد الا نص



الحق في غير المعهود عليه لانه لم يلزم صيرت الم تساوله العقده  
والتي لا اواراد اصاد وحوالته بعد وارتعد صيرت الى العبر وان  
صاد وحوالته بعد والتا سار الكرح على الحو باطل في قول الى حصة  
رحم الله جلالة الصاحبه والمثله معروفه في النار فصوره الله  
اربعه الاحاره والنجار وانحر وافرار المحموله بالروايف الاول  
قال محمد رحمه الله رحل احواله من رطل عشر  
شلس او اكثر با حرم معلوم الى اجل معلوم وهو عايد لا شجر شرايط  
الحوار فا حوار الاحاه فهو باب كتاب الله تعالى واهماج الامه  
وقال بعض الناس لا كوردانه قول من ذكره يكونه محال للكتاب واهماج الامه  
واما حوارها عشر شلس او اكثر مذهب اصحابنا وقال السافعي لا كورد  
الاحاه اكثر من ثلاث سنين وها هو الكتاب في قصص موسى وشعب صلوات  
الله عليهما في حبه عليه واما حوار الناجل في الاحوه لا يهادى لا في  
في الخامس في حوزة الناجل في حوزة الله قال وليس كورد الارض ان بعض  
الاحاه بعض رصا المستاحر لا بعد رطاد كورد في اصل الباب ومن الاح  
الاعداد ان بلحقه في لا وقاله الامور في الارض لا لانه لا يمكن ان يصا  
العقد الا بصر لم يلزم وهو ضرر الملامه والمطالبه والكنس  
بالدولانه احبها حصار حوزة الدرس في صا الدرس في حبه  
وحوالته تاحر الاحاه وحواله الدرس في لانه لا سطر بعد  
ولا سطر بالموت وحواله المساحر سطر في الدرس في الدرس في دكر  
هاها لانه لا يصح الفصل الا في اوروها واساره الاجاراة في المارة

الحق في غير المعهود عليه

الى الاحترس في البيع والاصح ما ذكرهاها لوجها احد ما ارشد الاحاه  
بالعدر محمد في فكل واحد منها سطر سبع دليل ولا يتم ذلك في الاح  
بعضا او رصا كورد بالعب بعد القصر وفي السكاح كحار البلوع  
والترجوع في الهمة والتا الى العدر قد يكون مشتبه في بعض الاحوال  
الاسماء حتى لو كان العدر طاهر انا راسا حرا سانا لولمه العور  
او لقطع بدلو فوج الاكله فربا يده او ما اسبه ذلك لا يحتاج الى  
الفصاحه اذ اراد ان يبيع لبيع بالذي كيف يبيع نفسه الاحاه اولاه  
سبع او سبع فيكون ذلك في الاحاه بكماله في قال بعضه نفسه الاح  
حاه اولاه سبع لار حوالته المستاحر في السلم ولا فهو السه ولا في صا  
الاحاه الا انه لا يصح في حصور المشرك وقال بعضه سبع او لا  
ثم يبيع الاحاه عند السلم وها هو ما ذكرهاها يد على هذا الوجه  
ووجه ذلك انه لا حوالته في بعض الاحاه اما حقه في صا الدرس  
والسه لا طرد ذلك وهذا على الروايف التي تجوز في المساحر وبيع السلم  
في الفصاح الاحاه وكبر السن في الاحاه في الاحاه ارسا في السه  
وار صير المسير في الاحاه في الاحاه في ذلك في السه او لا  
ثم يبيع لاحل السلم فان ذلك الاحر في الفاضل في بعض الاحاه فيل  
السه لا يبيع الفاضل في لانه لا حوالته في العزم في بيع الاحاه  
اما حقه في السه فيلو يبيع في السه في الاحاه في بعض الفصاح فيصودا  
وذلك باطل فان في الموال حرا بها فيل ارسا في الفاضل في لانه في  
الفاضل في الفاضل في بعض الاحاه في لانه في الموال في الموال

طبيا











فادلم يظهر الحجة البكاه والظلال ونحوه في ذلك الحزب الذي  
والاولا من سبوه على قصا القاصي وعرف قاسم من مفسر المحوس بالاس  
ادرا في المال الذي اقرانه وعنده اهل المدينة من كان عليه دين لا يصح ازاله  
ويظهر هذا القول طاهر لنا لو جعلنا الدين في عام الا في اسطر اقرار  
الناس فان الاستار في ما كانوا عليه قبل دينوا الحزب السبعة والله  
والسبعة هل سبوه على القصاص كره الكتاب انه نسب من غير قصا  
صلى الله عليه وسلم فاسطه الهرة كالبس والاحياء والافراد وكوها  
ولم يذكر فيه خلافا وعرف في يوسف انه لا يكون محجورا الا بقصا  
وسعد نصره فانه قد اخرج في كتابه الكليات قول محمد وجه قول  
محمد ان نسب الحزب وهو اوفاد الماليات في القصاص فثبت الحزب  
لنفس الصفة كما نسب سب الحزب حكا والحق في الاقلاص  
لا اقل في محمل فلا نسب الا بقصا ولا في يوسف ما وريار علما  
وهي الدخلة طلبة عمار في الدخلة اخرج على عبد الله بن قهر  
هل ولو كان الحزب نفس القليل من اصحاب الى الطلب فازجرى صار بعد  
ذلك مصدا لما له برور الحزب غير قصا عبد الله بن يوسف لا يروا وعبد  
محمد يروا احسانا للروا بالسواب واربط العلام لقصها منذ ان ماله  
قال ابو حنيفة رحمه الله كور نصره فانه ولا بد في اليه ماله  
حي سلب حنيفة وعشر بن سبه فارد في الوصي اليه ماله فصاع في  
لكه اولى به من الوصي فاد اصار سبه وعشر بن يدي اليه  
قاله وان يرضى بمسدا لماله وقال ابو يوسف ومحمد والسابع في سبه منه

ووصي الاصح

جميع المال ولا بد في اليه انما الا ارض محمد لا كور نصره فانه الا ما  
يصح مع الهرة ولا ينفذ صرف الارض عليه الا بامر الحاكم وان يلع  
حاشا وطافا له الا انه واسو لا ينفذ سبه فانه فانه يرفع اليه المال عدا  
وسعد نصره فانه وعبد الساب في لا بد في اليه المال ولا يخرى عن الهرة فانه  
لا حل الهرة عبد بالاحزب وللشافعية في قولهم هذه اكله فثبت  
الاصل عبد بالي فثبت الكتاب عبد في حقه اذا لم يصح اخرج على  
المديون لو اقر على نفسه بدين او مال هو اقرانه ونقصي بعشره وكخرج  
من السبي وعندها لما يصح الحزب فاد اقر بعد ذلك لا يصح اقرانه فاما عند  
القاصي فانه وسبع ونسب من عفا اليه الا ودين ولا ينفذ الهرة سبها او  
لا يحسن في سبه نفسه فارق في الحزب الذي ينفذ فيه  
فاد اقصي به القاصي وجه ان سعد قصا ونقصي سبها فلا يصح اقرانه  
بعد ذلك عبد الكل فبنا فيه حوايل جدها ان نفس القصاصها مختلف في  
مسله لا ينفذ قصا القاصي كما لو كان القاصي محجورا في وقف ونقصي حادثة  
لا ينفذ قصا في ملكه بصله قصا اخرج في قصص الحزب وما قوله او يروى  
معها الى قاصي اخر ونقصي القاصي الداني باطل الهرة بعد قصا والقاصي  
ان هذا فتوى وليس بقصا الا بالقصاص فاسب امر الميراث ساقله وعلى قول  
بعض الناس الا في الحزب انما ينفذ القصاص في بكر القصاص الرافا وعبد بالكر  
بكر الا في الحزب انما ينفذ القصاص وسب بعه لكر بوضو شرط القصاص وهو  
الدخول والادكار ولا يكر قصا بوجه ولا يصح المحلف سبها عليه  
قاله ولو اقر بصله دين القاصي اقر في نفسه بدين حار اقرانه

قاصي







كان متكاملا في السبع بعد الافراد ولو وكل رطلان رطلها نسي وافر  
 بالروح وعلم الروح باقوارها ولم يعرف الوكيل على طلعها الوكيل من يان  
 منه لانه كان متكاملا في صفة افرانها يعرف الوكيل فادلم يعرف  
 وهو الذي ادر بعينه ولا يعرف الروح باقوارها وطلعها الوكيل من  
 كان له ابرارها ولا نسي لانه اذ لم يعرف باقوارها لم يكن النسيون بها  
 مصافا الى بقية روحه ولو كان لها طلع في نسي او قال لا حصى طلعها  
 نسي ان نسي افران الروح وعلم الروح باقوارها ثم فلق نسيها  
 نسي او طلعها الا حصى كان للروح ابرارها لا الروح عن القويص  
 لا نسي ولم يكن متكاملا في الصفة كطال الوكيل ولو افران الروح ولم  
 يعرف بالروح الروح باقوارها حصى طلعها نسي كان له ابرارها ولو علم  
 باقوارها ثم طلعها نسي لا يمكن الرقعة قال محمد بن عبد الله بن  
 سبها ونسي الروح في الاطلاق والحمد والثناء وعبر ذلك اذا لم يعرف الروح  
 وذكرنا انما في فصل الانبياء انما في منافع بعض سهرهم افران الروح  
 كان الله تعالى الله الامم ولم يفصل في العلم والجهل وهاها في سهرها  
 وسر الجاهل قال بعضهم ان الله رويها والحق ما ذكره هذا  
 الكتاب وقال بعضهم في فصل الانبياء نسي في العلم والجهل وروى الطلاق  
 يعرفون الا ان الله حرا في العلم والجهل بالعلم والجهل في العلم  
 قال العرف من علم ذلك او لم يعلم ذلك وعبر من ان الله تعالى اعلم  
 فان  
 اذا افران نسيها في العلم والجهل والجهل والجهل في العلم والجهل

او مستانها  
 او مستانها

انكر صفا على نفسه كان القول قوله لانه متفكر فالاصح وهو ما في الزمة  
 ومن افران نسيها العلم والجهل نسيها لا نسيها الا حصى طلعها  
 متفكر بالاصح ابقاها كان ادرانها وال  
 محمد بن عبد الله بن رطل والجهل بعد ما اجمعه وطقت يدك او نسيها في ذلك  
 كذا وكذا حاله كذا في حاله وقال العبد للعل فقلت ذلك بعد الصبح في القول  
 قول العبد في نسيها في قول الحق حقه واني يوسف رحمه الله عليها  
 وقال محمد بن زهير بن عبد الله بن عليهما الا فما رجليه وعلما اكلوا ولو قال  
 في نسيها وها رديا وطقت يدك او احدث فالتك جالما كنت حريتا وقال  
 المعول لانه كان ذلك بعد الاسلام او بعد الامار والجهل على انه لو كان  
 الماحود فاما كان القول قول المعول وكس على المعول رد الماحود وكذا في  
 افرانها في امره شيئا هذا الحكي لانه الرد بالاجماع والجهل على  
 انه لو قال العبد بعد ما حو احدث منك كذا وكذا رديها حله كذا وكذا  
 سهر حاله كذا في حاله وقال العبد لانه احدث بعد العبد في القول قوله  
 الحكي ولا فما رجليه ولو كان الماحود فاما كان على المولى ادرانه عليه  
 ولو احدث امره فقال لها وطقت يدك حاله كذا في حاله وقال العبد بعد  
 القول في القول قول المولى ولا يعقر عليه قوله وحده فقلت محمد بن زهير  
 انه اقر بالقطعة وانتهى الى المال في حاله كذا في حاله العلم في حاله  
 للعلم في القول قوله كذا في القول والفقه وكما لو قال العبد في نسيها  
 او في نسيها في القول قوله وقال العبد لانه كان بعد البلوغ والافاقه  
 كان القول قوله في القول قوله وقال لو كان الماحود فاما لا يدعي علم الماحود على

او الذمة



المعزلة وهو سكر فكار القول قول الماحود منه وصار هذا المودع ادا  
والصاحب الوديعه صاعث الوديعه او رددت كذا القول قوله  
ولو كانت الوديعه قائمه فقال وصيها في وانكر صاحبها كالمكره  
وكذلك وصي السماد او لا يفتقر عليك فالك بالمعزله وصيها كان  
القول قوله ولو قال انك عليك فلي ارضع عليك ذلك واحد  
الحال لا يفل قوله الا تحي ولا يحييه واني يوسف رحمه الله عليهما  
انه اقرى الكائنات الصار وهو ان يهلك المالك والعلية السلام على  
البدن احدى حتى يرد وكذلك القطع بمقالا صاعه الى الحاله الماصيه ادعى  
ما بصفه فلا يصد ولا يحى كما لو كان الماحود قائما وما قال انه  
اصا والاقراء الى حاله معقوله ما في الصار طمس كذا كونه عند اله  
لما في الصار الا يبرر انه لو كان العهد رها او مد بونا كان قطعه وانلاف  
قاله سببا للصمان وكذا كونه حيا دار الحرف لاسي الصار فانه لو دخل  
عن كذا لم يبرر ما في استهلال تجار ماله صير وكذا لو اقر الامام اهل  
حصن او مطهره او طهره فاستهلال حلال ولا طهره صير وكذا لو نظر  
المسلم في دار الحرب ما في طهره فاستهلال بالصمان فاستهلاله وسر الله تعالى  
فلا لا كونه حيا لا يبرر ان الصار فهو لا صاعه الى تلك الحاله يكون مع حيا للبراه  
والسبب في حله في الوطى والعلة لان بوطى المملوك لا يحى العفر على الحيا  
الا يبرر ان الصار ادا وطى المهره او المهره بونه كذا العهد فكار منا في الصان  
وكذا كذا الاقرار بطراح عدا وطى في قال الساب وطهره في والسمع  
صير كذا مملوكي وقال المهره في كذا العهد فكار منا في الصان فكار المهره في

على قول الى حيه وفي يوسف العور المستر ولله الا رس على الساب وعلى  
قول محمد العور قول الساب ولا رس عليه والهيه في ذلك لبراه الساب والاقراء  
بعد الساب لبراه الاقراء بعد العور ولو قال قطعت يد عدي هذا لم يصد  
سك كذا القول قوله ولا رس عليه في قوله في الفرو طاهر عم ارحمدا  
رحمه الله ذكر في الباب فصولا وقال عصب كل فصل وهذا امر الى حيه  
واني يوسف برك مدهمها في مسله البعد والحرى منها عبد عبي  
فقال لرحل قطعت يدك وانا احدى وقال المعزله لا يدر قطعت بعد العور  
كذا القول فيه قول المعزله بالاجماع وعذر راي حيه واني يوسف عني هذا  
اربعه ما اقر على نفسه سبب الصار لا يوصف حياه العهد فكار الماحود  
الفصا صير يكون على المطوى يحاط به بالرفع او الفدا ولا يحاط به العهد  
وار عني وكذا سكر الصار على نفسه فيكون القول قوله ومنه  
فامر عني وقال لرحل احدث ما كذا سلمه الى فلان حاله فاكسفا صا  
فصا قصته عليك وقال المعزله لا يدر فعل بعد العور او قال فعلت  
في حاله الفصا لرحل على وجه الفصا كذا القول فيه قول المعزله ولو كان  
المال قائما في يد الفاصي او في يد المعصيه وهو يصد والفاصيه يصد بالحق  
على المعزله وعذرهما انه ما اقر على نفسه بالصمان لا يدر فعل الفاصيه  
على وجه الفصا لا يوصف عليه الصان فاذا كان صوانا وطاهر وان  
كان صطا فصار ذلك يكون على وجه الفصا له او على يد المال فكار الفاصيه  
سكر الصان وان كان المال قائما امر بالرد لانه يدعي المالك على الماحود منه  
فلا يصد ولا يحى ومنه ارحل وكل طلاس عله عم عزله فقال







بشرية ووصل فقال هو اسكن في اني كاريانا للمهر لانه ذكره احوكلامه  
فانعتز حكم الاول فحمل الكل كلاما واحدا ولا يفصل الصغير عن الصغير  
كما في الشرط والاشياء اذا صار الكل كلاما واحدا لا يفرق بينهم والناظر  
وصار كانه واحد هو اسكن في النسب منه ولا نسب من الاخر  
فروى عن هذه المسئلة وسمى من ذكرنا في كتاب الدعوى من هذا  
الكتاب حاربه سر خطير وكتاب وليس في نظير محله في فقاك  
احدها الا كبر اس شريك والاصغر اني وصده الشريك كانه اكاره  
ام ولد لشريكه ونسب نسب الاكبر من مدعي الاكبر والاصغر من  
مدعي الاصغر ولو قال الاصغر اني والاكبر اس شريك وصده الشريك  
كانه اكاره ام ولد لمدعي الاصغر ونسب نسب الاكبر من مدعي  
الاكبر ونسب نسب الاصغر من مدعي الاصغر فترويه وروى ما اذا  
نسبه ونسبها اذا اسركه وهاها سور بينهما والفرق اربعة  
الدعوى والافعال وخطا وليس في موضع نسب احدهما مع لاطع  
نوفد نسب الاخر على النصف من قوله ان يكون احدا والولد من  
والاصغر من غيرهما هاهنا الدعوى والافعال وخطا ولد واحد فانا  
نسبه من احدهما سطر الافعال لا سوف في محل الاستتلاء  
واذا كان واحدا وقر اكاره الا ان اسلا ربح النسب فادان نوفر  
الاصل وهو نسب الاكبر على نصفه الشريك نوفر الاستتلاء  
ولو قال هو اسكن في نسبه فالاولى معك او قال بعد ذلك اسكن في  
صده صاحبه بار قال هو اني او اسكن او قال هو اني وروى ما

قال هو اسكن في نسب النسب من صاحبه لانه ما اقر على صاحبه نوفر  
على نصفه نوفر صاحبه ونعونه هو صاحبه فاذا قال اني معك الا ان  
نفس الاول ولا نوفر موصولا كما في الشرط والاشياء وهذا الذي نوفر  
او لا الكلام على اخرون امر ضروري فخور بعد النصف لاجل الناس الى الحكم  
بالشرط والاشياء فاما كان معناه فاذا اتصل المختار باول كلامه  
بطل الاول الكلام اما اذا اتصل به الكلام الثاني فلا سطر الاول ولا ان  
الافعال وادان صده صاحبه استند النصف من اني وروى الافعال  
كانه هو الذي اسكن في الدعوى ولا يصح دعوى الاخر وان كانه صاحبه  
بار قال الشريك اني او قال الشريك اني ولا ذكر له وقال اسكن في النسب  
من صاحبه لانه لا يمكن حمل النسب على غير ولا نسب النسب من المهر  
فوق اني صده ونسب في قول صاحبه اصل المسئلة فذكر في كتاب النوع  
اذا اقر نسبه فاني نظرا منه من محله وكذا في العقد ادعاه لنفسه لا  
يصح دعواه في قول اني صده وعندهما يصح ولو قال المهر له لشريكه هو  
اسكن في نسب النسب من صاحبه لانه لا نسب النسب منه لانه محله اول  
واقره لعنه ولا يصح دعواه بعد ذلك ولا نسب النسب من واحد منهما  
في قول اني صده وعندهما نسب النسب من المهر لانه لما يفاء وسكن  
ثم نفسه ويطر افرا من صاحبه له وصار كما لم يكن فلهذا اذكره المهر له  
في صوته وان كونه المهر له بعد ما مات المهر وعندهما نسب النسب من  
المهر لا راجع وبار النسب من المهر وذا لم يعمل افرا في كذا وكذا  
في صوته هذا كله اذا كان العالم صغيرا لا يصح عن نفسه وان كان العالم



بصر عن نفسه او كان كسر اقل من كسر افر على نفسه فالر واما بصر  
 الى بصره لانه من كسر الارض فلا يصح دعوى التمسك الا بصدقة  
 بعد ذلك لا يثبت على وجهه اما ان يكرهه ما قاله ابو بصير فان كان  
 يكون انما لا يثبتها وانما بصره على وجهه افر افر افر افر افر افر افر  
 له لوجود الدعوى والصدقة وكذا افر افر افر افر افر افر افر افر  
 بصره الاصل الا فر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 لا يثبت من الاجرة فلما دار افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 بصره التمسك من افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 نفسه لهما فهو منكره من بصره لانه لما افر على نفسه فالر  
 بعد افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 وانكر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 بعد ذلك قال المهر له هو افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 ولا سقانه على القدر وان عوى على المهر وبتت نسبه من المهر لان  
 المهر له لما ادعى نسبه فقد افر بحسبه ورجع ان يتركه ما افسد  
 عليه سقا وار قال المهر له ليس يا بصرى افر افر افر افر افر افر  
 عوى العالم فصا قال المهر لان عوى العالم لم يكن ملكها فكانت  
 دعوى المهر دعوى كبري كانه اعطيه ومن اعطى عبد الله وسعى  
 ان كان موثرا بصره لانه حار افر افر افر افر افر افر افر افر  
 ان كان موثرا وسعى العالم ان كان مفسدا كذا هاها ومن هذا الفصل  
 حارة من رجلين حار بولدها الا انها لست بصره هو افر افر افر

وانى او قال افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 ام ولد له ونسب لست بصره نصيبا ام ولد ولا عوى افر افر افر  
 ولا بصره الى بصره من العالم وان كان العالم وولده افر افر افر  
 نفسه افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 التمسك بصره افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 فكان ملكا لهما من حسب الطاهر فلا يثبت اليه ولا عوى افر افر افر  
 الا بصره لما صدقه صاحبه فقد افر كل واحد منهما بوطي الحارة المستكة  
 ويكره بصره افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 عوى المهر بصره افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 صارت الحارة ام ولد له لان عوى الولد كان ملكها فحارته عوى  
 دعوى الا سقانه واد افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 كله وطها وصح بصره نصيبا ولا يثبت له افر افر افر افر  
 ذلك بعد افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 الا بصره افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 فما افر حسب فعلها ام ولد للمهر خاصة فطل افر افر افر افر  
 افر افر سقانه الفاضل سعى افر افر افر افر افر افر افر افر  
 صدقه افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 لان المصدور من افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر  
 افر افر حسب فعلها ام ولد للمهر ولست بصره بصره افر افر  
 في الاخر من افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر افر

فلا يصر صا



السركه اليه وقال المتكلم لا يملك الا نصار يعالنه فوجب عليه فيه نصبه  
نصره فافتره صاحبه وتكون له نصيبه من نصبه الا ان يراعي ذلك الهدر  
صلى لوكاه صاحبه نصيبه فيها فانه قال بعض من اهلها فوكها  
اما على قول الخصم لا نصيب شيئا لانه ام الولد غير مسمومه ومن  
المباح وقال لا نصيب شيئا فوكها جميعا لا يشترطه ربح ارضه  
لم يملك عليه نصبه لان ام الولد لا يملك الا نصيبه ملكا فلو عثر ربح  
ان ارضه صاحبه عن النصارى ووجه خلاف الكتاب فاطنا ان ارضه لعدم  
ملك نصبه بطل بالتكليف واداب الملك نصيبه نصار يعالنه كله ومثله  
او ان ينادى له امر كونه الولد وما صار مكدنا في ذلك واستوفى الفرق  
في النصيب سله ذكر في الكتاب فالعبد من رطب ارضه اليه انه ثم قال  
لصاحبه انك فلك نصيبه فله ارضه واركنه صاحبه صمى وارصفه  
لا صار عليه لار القاصي فقص الا كونه العالم فلم يصير مكدنا في ارضه  
فالحره السافه ولو استرنا حاربه فادعى احدنا اليها ام ولده وقال  
الاخر فذكرت اعفها فله ارضه وكنه مدعى الاستيلاء في ذلك كان  
مدعى الاستيلاء صاحبا لسركه نصيبه في الارض ارضه فامية الولد  
فقد وصار متلكا نصيب صاحبه بالنصارى وقصا القاصي كعالمها ام ولا  
له سطر كل حصه عموقه فله فله ذلك فله نصيبه في الارض ركنها  
فلذلك فادعى ارضه مكدنا فله ارضه فله الاستيلاء عن المتولد  
كنهاها واستوفى ارضه رطب استرنا حاربه فحلت عدتها  
وولد له فادعى ارضه ارضه الولد ولد وادعى الاخر ارضه ولده

وخرج الكل ما من معايب نسب الولد من ادعاه وصارت الحاربه ام  
ولده لا يدعى مدعى الولد دعوى الاستيلاء لان حلو الولد الحاربه ملكها  
ودعى صاحبه دعوى كونه لار حلو والحاربه لم تكن ملكه فاستد  
دعوى الاستيلاء الى ويدا العلوي ونصر ساهها حكمها نصرا كاره ام  
ولده ونصيب لسركه نصيبه فيها ووصف عموها ولا يراعي ذلك فادعى  
سركه ارضه اليه لما ارضه السرح لما فعلها ام ولده بطل اقرار  
صاحبه كونه الحاربه فله ذلك فله نصيبها والقصص الباني فالعبد  
من رطب فالاحد هو لصاحبه اعفها ايا وانت اوانا اوقال  
اعفها ارضه صاحبه عموقه ونصير موكي لار الاعفها وحمل  
السركه عند الكل فالسركه ارضه اعفها عدا معا فله ارضه نصيبها  
نصبه وتكون لارها فله ارضه صاحبه استند التصديق الى وقت  
الاقرار ونصير كاهما اعفها معا واركنه صاحبه عموقه المتفرق  
وهو لم يجد من اسر اعفها ارضه عدا الى حصه نصيبه ونصير سركه  
وعدها نصيبه وصاحب الولد للمهر ونصبه موقوف لار ربح المقتان  
نصير الولد لصاحبه وصاحبه تكن نصيب الولد موقوف فله ارضه صاحبه  
بعد ذلك نصير موكي لار العفو والولا لا حكم القاصي بطل بالتكليف فاذا  
عاد الى صدقه والاقرار فامر صح صدقه وحسب المصدور فادعى  
النصارى والسفاه لانه ارضه نصيبه فله نصيبه والقصص المتكلم  
حاربه من رطب فالاحد هو ام ولده وتكون في اوقال ام ولده فان  
صدقه صاحبه في ام ولده نصيبا لار الاستيلاء كحل السركه الا يراعي



يحمل الشركة الاثرى اركانها من الرطب ارا اولاد فادعاه معا نصير ام  
 ولديها فادعاه صا حه صار كما ان اربابك معا ولا سى لا طها على  
 الاخر كلاه والاولاد ولدا فها ارحدها هو اسى واسك او اسك داسى او  
 فالاسا فانه يست السب والمهر من حق توقف وتصر اكاره كلها  
 ام ولله لا ربه اى نسب الولد مقصودا والنسب لا يحمل الشركة فاد  
 وجد فاد اعلى الحق فاد عليه وبطل فاد عليه ولاديب السب منه تبعته  
 امومية الولد لا يتبع للنسب اماهاها اقربا مومية الولد مقصودا  
 وانما يحمل الشركة فثبت على الوصه الذرا فرب فلهذا نفد في نصيبه وتوقف  
 في حوال الشركة على تصديقه فاد تصدق كما ان اربابك معا واركانه  
 صا حه وقال السب نام ولدا فها نصير ام ولدا لمقر وعليه لشركة نصف  
 عقرها ونصف فميتها موشى اكاره نصير لا بها صار ام ولله باقران  
 لا ارباب على شركه بطل بالكتاب فبقا اقران ولونفرد بالاقرا كانت  
 كلها ام ولله ويلزمه نصف فميتها ونصف عقرها كركهاها وتكون  
 نصف خدمتها للمقر والنصف موقوف تخدم للمقر يوما ويوما لا للمقر  
 ربحا ان نصف خدمتها لشركه وهو وان نصير صا حه نصف فميتها الا ان  
 نصير صا حه لا يحمل التفرع ملكا الى ملكا زعمه فبقا نصيب المنكر  
 على حكم ملكه ويتوقف نصف الخدمه على شركه جاره وربع اربابها كان  
 اسولها قبل البيع وكذاه الباع توقف خدمتها كركهاها فان جاد الشريك  
 الى تصديقه بعد ذلك كانت ام ولديها ويرد المصدوع على الشريك فاخذ  
 من الفها لا ريبه كان مع قوفا فاد اكاره الى تصديقه صح تصديقه فان

يا حيا يا حيا  
 يا حيا يا حيا  
 يا حيا يا حيا  
 يا حيا يا حيا

مات ارحدها عول نصيبه من عقر سى كمالو كانت كلها ام ولله فاد ارا  
 عول نصيب السب عول نصيب الباع لا ارا ام الولد لرحمة لها اول  
 اى نصيبه فلا عول نصيب ارحدها عول الباع نصير سى كمالو ارحدها عولها  
 ارحدها وعاد الى يوسف ومحمد حلاله عليها ادا مات ارحدها سعى فاد  
 للارحه نصف فميتها لا زوالها مسمومة ٢ قول الى يوسف ومحمد لومات  
 ارحدها واخفها ارحدها سعى للارحه ادا مات ارحدها بعد الصدوع  
 وارباب ارحدها قبل الصدوع فان مات المهر عول نصيب سعاد اما نصيب  
 المهر لا ريبه ام ولله فعول مومه ولا سعى لعول ولا لوارث واما نصيب  
 المنكر فلان ربح المنكر ان كلها كانت ام ولله للمهر باقران وقد نصيب مومه وكى  
 عليه الصارح ور السعاه فلهذا نصيب كلها من عقر سعاد وارباب المنكر  
 دور المهر عولت اصلا بها ام ولله للمهر موشى اكاره ربح المهر ان نصيب  
 المنكر عول موف المنكر من عقر سعاد ونصيب ميتها عقر مسمومة ٢ قول الى حبه  
 فعول كلها من عقر سعاد وعاد الى يوسف ومحمد سعى للمهر نصف فميتها  
 لا ربح المهر ان نصيب المنكر عول مومه المنكر نصيب ميتها مسمومة  
 وكى عليها السعاه فسعى عولها الى نصيب السعاه ولم يربط الكبار  
 نصير بواكاره المهر فها قال لوجوه السعاه للمهر وهو الهى كلاف  
 فصل البند سعى على يدك والقصص الربا امة سى رحلر قال  
 ارحدها دريها لانا وارباب او ارب او انا او قال دريها لانا جميعا فان  
 صا حه ففى مدبره سبها لا ريب سى يحمل الشركة فخر له الاعا ف  
 وان كرهه صا حه ففى امة سى رحلر دريها لانا وحكمه معلوم عدلى  
 يوسف



ومحمد بن نصر الكلبي مدبر الارباب والديار في عصره ما مضى من سرته ان كان  
 مؤسسا وسعي الكاره ان كان مقبلا وعبد ابي حنيفة ان كان مؤسسا كان  
 للساكنين حارات تحت اربابهم وارشادهم واربابهم كذا وان  
 بها اسسوا واربابهم سرته فانهم في عصرها مدبر للديار في عصرها  
 موقوف بحكم الموقوفين في الارباب المرفوعة في عصره اكله لشركته  
 ومما فيه يقول ان يصيب الارباب ملكي الى سرته في الامور في عصره  
 فان باب احد ما بعد ذلك ان باب المرفوعة في عصره اكله في عصرها  
 لونه لا يصيب للمرفوعة في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 من يلبه في عصرها المرفوعة في عصره في عصره اكله في عصره  
 في ثلثي عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 اكله في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 يصيب اكله في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 جميعها مدبر للديار في عصره اكله في عصره في عصره اكله في عصره  
 بالامور في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 اعاقه في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 في على ملكه اكله في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 الملك بعد ذلك في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 اذا كانت مصدرة للمرفوعة في عصره في عصره اكله في عصره  
 فالأحد اكله في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 لا يعلق به فادان يعلق به في عصره في عصره اكله في عصره

المقرر

لدير على الملب وفي ذلك سى من مال الملب بلزومه فصا الدير من ذلك المال  
 وتصفيها كان ملكا لكاثر وعلمه دير مسعود ولا لك الملب في عصرها  
 فصا الدير من ذلك الملب في عصرها لاسعد لوربه المرفوعة في عصرها وادان  
 وحسب السعانه عليها في عصرها لاسعد لوربه المرفوعة في عصرها وادان  
 المرفوعة في عصرها في عصرها في عصرها في عصره اكله في عصره  
 وسعي في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 فكما مات المرفوعة في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 كان مشتركه في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 بالامور في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 من عصره في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 في جميع عصرها في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 وارباب اكله في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 على الوصيه في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 لار في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 سعي في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 ولها في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 قال في عصره في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 ايها كانت مدبره للمرفوعة في عصره في عصره اكله في عصره  
 عن نصيب اكله في عصره في عصره في عصره اكله في عصره  
 نصفيها عن لوقه اكله في عصره في عصره في عصره اكله في عصره



فصل في بيان السعاه  
مدبر الكا والاداء والاداء

مدبره

أكاربه وانما لدرمها السعاه في نصيب المهر لا رجبها للمهر وفراحت  
نصفها باقراره فلهذا السعاه في النصف كما لو كان كلهما مدبر له فاحسب  
نصفها فارقاب المهر بعد ذلك فلهذا السعاه لم يذكر هذا في الكتاب فالنصف  
في الوصيه الاول وهو ما اذا كانت اكاربه صدور المهر سقط عنها ذلك  
السعاه وسقط في ثلثي قيمتها لورثه المهر لا رجبها كالحاقه عن ثلثي  
الحاقه ولورثتها السعاه في هذا النصف لقصاص من المهر ولورثتها السعاه  
في النصف الثاني ضرور هو النصف الا ان العوض يجري في قول في النصف  
والمستسقى لغيره الثالث في الوصيه في ثلث قاله وقاله عند المهر نصيب  
السعاه التي كان عليها من الحاقه ونصف رجبها فلهذا الوصيه في ثلث  
ذلك وسقط عنها ثلث السعاه وسقط في ثلثها لورثه المهر واركان اكاربه  
كأنه سعت لورثه المهر في ثلث قيمتها لا رجبها اكاربه اياها مدبره للمهر  
وعوض نصيب الحاقه بغير رجبها في المهر لا ثوب الحاقه ووجب عليها  
السعاه في النصف لغير الثاني فادامت المهر فلهذا السعاه وحسب  
الوصيه في ثلث قاله وقاله نصيب رجبها فلهذا نصيب النصف وسقط  
في ثلثي النصف وهو ثلث النصف فلهذا كله قول في النصف اما عند المهر  
ومحمد اذا اقر احدهما بالثمن نصيب مدبره كلها لا رجبها لا يجري  
فان صدقه الشريك كانت مدبره بينهما وتكون الحكم فلهذا واركانه الشريك من  
المهر لشرطه نصيب قيمتها فلهذا كانا ومفسرا لا رجبها لا يجري فلهذا  
صار نصيب المهر مدبرا صار الحكم مدبرا وادامت الحكم مدبرا فلهذا  
اسفل اليه نصيب الشريك بالصار وصار الحكم لا خلاف بالبتار والاعتار

فمن على كل حال يكون النصف مدبره له والنصف موقوف لحيته في النصف كمال النصف  
على العذر وصاحبه سكن فموقوف ذلك النصف فان صدقه الشريك بعد ذلك  
في نصيبه ونصيب مدبره بينهما لا رجبها لا رجبها لا رجبها لا رجبها  
عند المهر نصيبه ولا في الوصيه وفي وسطا المهر هو المهر كان المهر باحد وان كان  
احد المهر رد ما احدث واركان احدثها من النصف وفارقاب المهر سعت  
في ثلثي نصيب قيمتها لورثه المهر صدقته اكاربه في ذلك وكذا لو ادا احداه  
فلهذا فلما ان المهر مع اكاربه تصادف اقر نصيبها مدبره له فموقوف ذلك النصف من  
المهر وسقط في ثلثي ذلك النصف ولا سعاه عليها في نصيب المهر فان لم  
حالا رد من المهر لا يعلق له فلهذا السعاه في النصف الثاني في الوصيه الا ان  
واما اذا كرهه فلهذا السعاه لغيره انما مدبره المهر وعلى السعاه لورثه  
في الثلث والورثه نصيب موقوف المهر فلهذا رجب الوصيه اقر نصيبها مدبره الشريك  
الاخر ولا سعاه لغيره في ذلك النصف وهذا اقرار محض فلهذا السعاه في ثلث  
فلهذا لا يصبه فان حله اذا كرهه اكاربه ثم مات المهر سعت في ثلثي  
قيمها لورثه المهر وعندهما سعت لورثه المهر في ثلثي نصيب قيمتها لا رجبها  
عند المهر نصيبه بغير النصف لا يعلق الحكم فلهذا طالته نارا السعاه فلهذا  
لهما وهو عموما الحكم والهامي نصيبها بغير الحكم عند ادا السعاه فلا سطل  
ذلك بالثلاث وكان ذلك لغيره اقامه السعاه على ذلك اما عند ادا عموما  
ثوب المهر عموما كلها فلهذا السعاه محض اقرار المهر فلهذا السعاه في ثلثي  
فلهذا سعت في ثلثي نصيب قيمتها ونحو السعاه في النصف الثاني في الوصيه  
ان يعود المهر الى المهر فلهذا السعاه في ثلثي نصيب قيمتها وسعت



الكاربه له في نصيبه كما لو صدقه في الاستدائيم فاب زحدها فابها نعو وسمى  
 لنا في منها كذا هاها وارب الميراث الى نصيبه حي فاب والكاربه  
 صدق الميراث وكذا فابها سعي لورثه الميراث بلى فميتها اما اذا صدق  
 الميراث فلا والكاربه مع الميراث صاروا انهما مدين منها فاذاب الميراث ووجب  
 عليها في الله نصيب الميراث لصادقه عن الوصيه الذي ولنا ازاد الميراث  
 هو صدق نصيبه الميراث بلى فاب ذلك بلى الميراث فليزها السعاه  
 في بلى فميتها واما اذا كانت الميراث في رحيم السعاه واحده في بلى  
 فميتها اما في رحيم وربه الميراث ولنا في وصيه الميراث واما في رحيم الكاربه ولا بها  
 بوعم انما كانت مدين الميراث وعنده لونه ووجب عليها السعاه  
 بلى فابها وارتات الميراث ولا ذكر قولها فيه خاصه انما ارصد الميراث  
 سعي في جميع فميتها لورثه الميراث والكاربه رحيم انما كانت مدين  
 بلى فابها ولون احد التوركتين يحولها عندها ونصف الفهم كاردنا على  
 الميراث فليزها السعاه في ذلك ايضا الذي فليزها السعاه في نصيب الميراث  
 صروه ان العول لا يحول كالمدين في الميراث اما في احوالهم سعي لنا في  
 منها في نصيبه فاذا عول كليها ووجب السعاه في جميع الوصيه لا سعي  
 لورث الميراث ولا في الكاربه الميراث في نصيبها لا عول  
 في رحيم الكاربه انما كانت مدين الميراث خاصه واما عول نصيبها بعد موت  
 الميراث فابها الميراث لورث الميراث فليزها السعاه في نصيب  
 الميراث فليزها السعاه في نصيبها لا عول واذ عول ووجب السعاه  
 في نصيبها لا سعي بعد ذلك والدر اعم باب

السعاه ظ

في ذلك الميراث  
 واما وصيه  
 عليها السعاه

من الاول بالدين يقول الوارث ان اياه قص من عرقه ويحد الوارث الاخر  
 في المال على اصل منها ان الوارث بالدين لا يستحق اقرار بالدين الا في  
 نصيبها بلى فابها ولا عابها وطوبى ذلك الذي يحد على صاحب الدين سعي  
 فاعليه فيلتقيان فصاها وتكون آخرها فصاها من الاول واذاب الوارث  
 في الاستدائيم هذا الميراث بالدين لا يستحق اقرار بالدين واصل اقرار الميراث  
 فاعليه بلى فابها كما ان قرينه لا اقرار به عليه والناكس اربع الميراث  
 وارب ووصيه عول في حصه وعول صاحبها ان لم يكن فيه محابا  
 لا نصيب ووصيه اذ عولها فابها في رحيم الله جل جلاله  
 وارب الاستدائيم له عولها وله على بطر الميراث في رحيم الله جل جلاله  
 في الميراث خمس فابها في وصيه احد الدين وكذا الاخر فالباخر  
 الميراث من العول خمس فابها في رحيم ولا في الميراث ولا في الميراث  
 في الاستدائيم فاعليه على موره بلى فابها في رحيم الله جل جلاله  
 سعي اقرار بالدين ولوا في عول موره بلى فابها في رحيم الله جل جلاله  
 الاخر نصيبا لورثه نصيبه ولا سعي في الميراث يكون الدين مقفرا  
 على الميراث وكذا اذا اقر بالدين لا يستحق اقرار بالدين نصيبه فابها  
 الدين الميراث وللقرم انك قد اقررت على نفسك خمس فابها في الميراث  
 ووصيه لورث الاخر في اقراره عليك بلى فابها في رحيم الله جل جلاله  
 الفاهي صرف اقرار الميراث نصيبه ولا سعي في حوال المطالبه سعي  
 كما لو اقرانه استوى بنفسه خمس فابها ولا في الميراث ولورثه على الرحيم  
 سعي لا يحد لانه لو اقر والقرم فابها في رحيم سعي المقاصه بذلك القدر

عن  
 في الدين لا يحد لانه  
 وهو وانما في



فمصر ذلك القدر من القرم على الميت فكان له ان يرجع ذلك ما نصبت  
 المصدور من البركة فلا يهدى وليس للمصدور ان يسار الكلاب فما هو المصروف  
 لا يرجع الكلاب ان يكون ذلك ان قلت هكذا فاما ان كان في الكلاب ولو كان  
 القرم ادعى ان له اوقاف جميعه الاكف وصرفه احد الانس وكذا الاخر  
 من القرم عن جميعه ما يرجع الكلاب خمس ما به بعد ما كلف المالك ناله  
 فاعلم ان الميت فمصر من سائر اوقاف القرم عن نصيب المصدور ورجوع  
 الكلاب على القرم فلما في الفصل الاول وانما كلف الكلاب هاها ولا  
 كلف في الفصل الاول لان الفصل القرم ادعى النواه عن جميع ما به وقد  
 حصل له البراءة عن جميع ما به فاقول المصدور ولا كلف المالك في القرم  
 اهاها القرم يدعي السراه عن الاله وقد يرجع عن جميع ما به فكل الكلاب  
 كذا القرم لربها الكلاب وانما كلف على القرم ان لا يهدى على فعل القرم  
 فان كان الميت تركها اخرى واقتسامها الا بان يرجع القرم على الاخر  
 المصدور بالجميع ما به الى احدها المالك من القرم وذكر في الاصل  
 انه لا يرجع وجه رواه الا ما في القرم رجم انه يرجع عن جميع الاله  
 الا ان الاثر ان كان له من طلبة ليس له ان يطالع غيره وما احد الكاخذ  
 من القرم يرجع على الكاخذ ودين الوارث لا يفسد من بركة الميت ولا يرجع  
 وجه ظاهر الزوايه المصدور اقر على انه ليس له القدر من صروفه  
 الا ان لا يسميها فادكره احد الانس واحده خمس ما به لم يسلم  
 له البراءة الا ان احد القرم يقتب الخمس ما به دين على الميت فمصر  
 ذلك على المصدور لا يرجع من مقدم على المرات وما قال ان القرم اقرانه

على القرم  
 الاول

اسناد البراءة عن جميع الاله الا ان كان له من طلبة فلما في الاثر القرم  
 لما نصبت عليه الى احد خمس ما به وقد كرهه فيما اقر في طرا اقرانه نصيبا  
 القرم ويطر هذا فادكره انما به الكسب طر عليه في طر اقرانه ولا  
 ان نصيبه في حال المامور قد نصبت وصرفه الا من وكذا صاحبه  
 الدين وطرف واحد منه من القرم لم يكن المامور ان يرجع على الاخر  
 واراقر الا من على نفسه بالدين لما صدق في القضاة انما لا يرجع لار  
 المصدور والقضاة هو السراه فادكره كلف القرم وصار مكدنا لا  
 يرجع عليه المائون كذا هاها واستشهد بها الاصل في القرم  
 منها لو قال القرم كتب اقرصت الميت فيهم بعد ما كان على القرم  
 وصار القرم فضا صا لانه وصرف في احد الانس وكذا الاخر  
 واحد منه خمس ما به وقد اقتسمها القرم بينهما اما كان لهذا القرم ان  
 يرجع على المصدور ويحتسب ما كان له ذلك الا ان المصدور لما صدق في  
 القرم وقد اقر على الميت بدين القرم وانما سراج القرم بالمعاصه  
 ولم يقع المعاصه في خمس ما به فيهم وفي ذلك دين على الميت في  
 فمصر من بركة وميت لو قال القرم كان على القرم انما القرم  
 درهم موطا في كرهه في الاصل فضا ذلك فضا صا لانه وصرفه  
 الانس وكذا الاخر واحد منه خمس ما به وقد اقتسمها القرم بينهما  
 فان القرم ان يرجع على المصدور واحد منه الكاخذ وميت لو قال  
 القرم في نصيب ابا كما في صوته هذه الاله الى بركة القرم  
 احدها وكذا الاخر وقد اقتسمها الاله بينهما واحد المالك في القرم

على القرم



حسب ما كان القوم ان يرجع على المصدوع المحسب ما له في تلك  
وسهت ارجلهم الموصيه وله ثلاثه بنين وله على اخدمه الف  
درهم واقربا سبعا بها وكثره الاسرار الاحرار لا يصد ولا يقر  
بالاكتفاء اقرار بالدين وهو في معنى الوصيه فلا يصح للوارث الا  
صدق الورثه فان صدقه احد الابن الباقي وكثره اهل حريمه  
الاثر المقتله عن نصيب وهو اليتيم وعي نصيب المصدوع ذلك  
تلك وعزم للمكاتب تلك الا ان يقر بترك الميراثا اخرى وانتموها  
سهم باحد الابن القوم تلك الا ان يقر بصبه ونصيب الابن  
المصدوع لا يقر بصبه المصدوع والاثر المقتله ارا الميراثا احد الابن  
القوم القاعا على وجه الاقتضا وكان ذلك ما علمه فالحق المعافاه  
وقد علمت المعافاه في اليتيم الذي اخدمه المكاتب في ذلك ما علمه  
فمنهم على الميراث سهم تلك الا ان يقر بصبه نصيبه وان  
ولولم يقر له دين على ورثه ولكن ذلك عند فحمه الف فقال في مرضه  
نعم من ابي هذا ما لو درهم في صبي واستوفيت اليه وسلم القيد اليه  
ثم اوصيه وصدقه المقتله واحد الباقي وكثره الباقي سمع فاد  
الابن فارق فاسي قول في صبه رجه رايه باحد المكاتب تلك  
القيد لانه فتم في اثناء السمع الى حاله القيد فحمل كانه انشا  
السهم في الميراث وانه وصيه فلا يصح الا باقرار الورثه فاد كونه  
احد هم كانه المكاتب اسهم السهم نصيبه وهو اليتيم فاذا ارا  
احد المكاتب تلك القيد حصر المقتله ارسا امضى السمع في الطيس

وارثا تركه لا بالسركه في الاعان المحمده حسبه فان امضى السمع في الطيس  
وقد كان الميت تركه فالا اخر لو رسمه رفع المقتله تطلب السهم نصيب  
المصدوع ونصيب المقتله وذلك لما لا لا الميراثا اقرار بصبه السهم  
فاذا السهم تطلب القيد على الميراثا رفعه تطلب السهم تركه الميت  
وارا حصر المقتله نصيب السهم صار القيد سهم الا ان يقر بصبه المقتله جميع  
السهم نصيبه ونصيب الابن المصدوع والقيد وقر بالحق حصر المكاتب  
للميراثا اخر لا رجم السهم صار ردنا على الميت عند الفساح السهم  
بصادقها وعلى قول في يوسف في محمد لا يصح السهم في ميراث القيد لا  
نفس السهم عند ميراث الوصيه اما الوصيه في الميراثا ولا في اياه  
هاها لكن يقيم المقتله تلك السهم الى احد الارواح الميراثا كسها  
السهم لم يصح في قول في احد الوصيه وصدقه تطلب السهم على المقتله  
ولا حصر المقتله نصيب السهم وارجم تلك السهم ريان على ما اكرم  
لار المقتله برفع ما عزم في نصيبه ونصيب المصدوع ولا بعد ذلك  
عزم وكذا لو كان الميراثا في القيد واحد في حصة الورثه لم يصح  
ثم اقرار بصبه المكاتب كذا في اوطا طبا هذا اذا لم يقر السهم في اياه فان كان  
فيه محاياه باركاه فحمه السهم في حريمه واقربا بالسهم بالقدرهم ونصيب السهم  
وصدقه احد الابن وكثره الاخر على قول في حصة لا حصر المكاتب  
نصيب السهم في اليتيم ويرد على المكاتب وهذا هو القيد الا ان يقر بصبه  
عنده نفس السهم وصدقه فاما على قول في حصة نصيب السهم نصيبه  
اما الوصيه في الميراثا فاذا اقر بذلك في مرضه صار كانه انسا السهم



وحاشا للمهرل ان يساقي السبع وارسا امضا وبلغ المهرل  
 تام القصد في نصب المكدر فعدم بلد الا لغيره برفع المهرل  
 له نصب فاعزم المكدر في نصه ونصب المصد ولا المهرل  
 والاح المصد ونصاره فان المهرل استوفى منه المهرل وقد طلب  
 المقاصد في نصب الكاحد وهو بلد الا لغيره فقام في نصه  
 المهرل على المهرل فقام في نصه على المهرل اما الرناد على بلد  
 الا لغيره فقام لا راله المهرل نص المكدر لا تحت استفا  
 المهرل فلا يرفع في بلد على احد ولا المهرل في المهرل الا نصه  
 فاعزم وهو بلد الا لغيره في بلد الا لغيره فقام في نصه  
 في المهرل ان يساقي السبع وارسا امضا فقام في نصه  
 فقام في نصه في نصه ونصب المصد والمهرل جميع  
 فاعزم فلا يحرك وادان له المهرل فقام في نصه ورد العبد  
 صار العبد من ان يساقي السبع وارسا امضا فقام في نصه  
 لا في نصه في الوجه وارسا امضا السبع في نصه المهرل وهو  
 بلد العبد لا راله المهرل فقام في نصه المهرل وهو  
 في البلد وارسا امضا في نصه المهرل فقام في نصه  
 في الكل لا لغيره المهرل في نصه المهرل فقام في نصه  
 على كل حال ولا في نصه في نصه المهرل فقام في نصه  
 وحقه المصد ولا يحرك فقام في نصه المهرل فقام في نصه  
 بان

الاول

مع السبع ذكر في الباب فصولا عامه السبع والهمه والقصه  
 والودعه والقرور والقصر مع العبد والوكاله واللفافه  
 وبها على اصول يلايه احد هار والامصود عن ملك المالك عند  
 اذا الصار عند استند الى وول العصب في حوال المالك والعصب في  
 حوالهها نصير على النصير الا اذا تعلو بالا ساد حكم شرعي  
 سعاد ان كمال الروا المصود على الكال المحسب يستند في حوال الكل  
 لا الزوال السبع في المالك والعاصلا لكون العصب ساد الملك  
 وضعا حتى يستند في حوال الكل بل يرون وجه الصار وفي العصب  
 فلا يظهر ذلك في حوالهها الا اذا اصل بالا ساد حكم شرعي  
 لا في كل السبع يظهر في حوالهها يظهر الا ساد في حوال الكل  
 والباقي ان هلال الحالي لا الى حلف سطر حواله الحياه وهلاله في طهر  
 لا سطر لا رموح الحياه تعلو نفس الحالي ويظهر محل الحووص  
 يظهر الحواله اذا بان الى طهر لا رالمهرل في نصه المهرل فقام  
 الحواله والباله ان المهرل من ان يساقي السبع وارسا امضا  
 يظهر الا في حواله الحياه نصير حواله من الاصل اذا عرفها هلال الحياه  
 وال محمد رمد الله راحته رجل اميرى خاتمه باله درهم  
 ونصبها فقلت عده قبيلا خطايم فاسم محامتي واستحقها  
 باله ووصي له الهام في كمال المهرل فقام في نصه المهرل فقام في نصه  
 وارسا امضا المهرل لا ركل واحد منها عصبه في نصه المهرل فقام في نصه  
 السبع والمهرل في نصه المهرل فقام في نصه المهرل فقام في نصه



السبع وسلم اليه الناب والعهده لما حو له المسمى اذ ابراه المسمى على العمار  
لا ر السرى اسلمه ولانه النصب بشرط ملكه المعصوف في الصام  
وبعد ما ملكها في الناب لا ملك المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
واما بعد السبع فله في الناب ملكها الناب ووقت العصب فيصير  
بالعاهة العصبه وادان بعد السبع سلم اليه الناب ووقت العصبه  
العهده للمسمى فلا يها وجب بالعصب السابق ووقت العصب لم يكن  
حاشه في كتاب هذا براء ملكه فابع لا يرا ملكه مسعود بالحيانه فلا يكون  
الناب الحياه وسلم المسمى ويطر حو في الحياه ضروره في محل الحياه  
لا في يد الارض المسمى فيمنها انفس السبع ويرجع المسمى باليمن على  
الناب ولا سلم العصبه التي في يد رفقها الى في الحياه اذ انفس السبع  
فله في المظهر الا في تحتها في ظهور السبع كالموجود في الحياه المتفق  
فادان في المسمى في هذا ملكها بالعهده وكوز في رفقها السبع السابق  
ولانه لما ملكها من حقه المسمى في هذا ملكه السابق على الملك الموقوف  
مطله وادان انفس السبع في المسمى في الناب ضروره في  
سلم العصبه للمسمى في يد رفقها الى في الحياه لانه ملكها المسمى في الناب  
بعد الحياه في الناب الى يد رفقها وكان سعي في سطر حو في الحياه لا في  
المسمى ملكها نادا الصام في هذا الى وقت حقه من الناب والحياه  
كانت بعد العصبه فلا يكون الحياه الى هذا العصبه كما اذا في الناب  
ووقت فادان في الناب في المعصوف عن ملكه المالك فيقتصر على الناب  
في حو عن المالك والعصبه وادان في الناب في الناب في الناب في الناب

العهده

اسدا المتعلق بعد الحياه في الناب الى يد رفقها واما بطله الحياه  
في الناب الناب لانه لما في الناب في الملك السابق من وقت العصبه  
مروحه والمالك من حقه في الناب في الناب في الناب في الناب  
بنفاذ السبع لم يكن الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
على ملك المسمى في كتاب العصبه في ملكه فابع لا يرا ملكه مسعود بالحيانه  
اما هاهنا لم يعلق بالاسناد حكم شرعي فيصير في الناب في الناب  
الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
الى اول الحياه ثم يرجع عليه في الناب في الناب في الناب في الناب  
فابعه ولا يرا في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
اخرى في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
على المسمى لم يكن له ذلك لانه في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
ولولم في الحياه في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
واسمها في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
فان في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
عادت الحياه من الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
المسمى في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
او العاد كما هو حكم حياه المملوك وادان في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
التي في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب  
لما في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب في الناب



ملكها منه بعد العلم بالحاجه فوجد ان مصر محار للقد الا يقول  
بلى ملكها بعد الحاجه لكنه عاجز عن الدفع ولا يصير محار للقد فان  
احد المتتبعين الصبر من المسمى او لم يات حتى عاد الحاربه من الحار  
عاد على ملك المسمى لا سبل للو الحاجه عليها الا ان الفاضل  
على المسمى بالهبة للمسمى وقد هي لملك الحاربه سدا ونحو ذلك  
ولي الحاجه الى يولها فلا يصبر بعد ذلك وان كانت الحاربه تود ان  
تد المسمى لم تفت ولم تات حتى فارقوا دعاها وقضى الفاضل  
للمسمى بطل السبع ويرجع المسمى باليمن على الباب كما هو قصته  
استحقاق السبع وقال للمسمى ادفع الحاربه بالحاجه او ابرها لانه  
لما تب الا استحقاقا وطهر انما حبت في ملكه وهو قادر على الدفع  
في طيب الدفع او الفقد او انما فعل دفع بالافلام فمهما وهن الاربع  
الحاجه ارسا على التابع وارسا على المسمى اما الكروجع بالادخل  
لانه كان يخلص بالادخل فاقا لرمسه الرمان باحتسائه ولا يرجع  
بها على عين وانما يحس في الكروجع على التابع او على المسمى لانه  
كل واحد منهما حصصه حاربه فادفع ورد فاف عوله بالحاجه  
لعمل كالمرد فادفع على المسمى ولا يرجع المسمى على التابع بما  
صير له من حاجه كاس عند فلا يرجع على عين وان رجح على  
التابع رجح التابع على المتتبعين اعلم ان التابع عاصد المسمى  
عاصد الفاضل التابع اما رجح فيصير المسمى كجه السبع  
سر لا سلامه اليه فاد السبع السبع بها ولم سلم له المسمى الفاضل

نصراده فكون نصره عاصد الفاضل والفاضل ادا صير على  
عاصد الفاضل اما عاصد الفاضل لا يرجع على احد والفاضل  
الغاي وهو فصل الفاضل وهو لوجه حاربه وقصصها الموهوب له  
فصل عند فبلا خطا بم مات بم حاصي واستحقاقها بالهبة كان  
المتتبعين بالحار ارسا من الواهب وارسا من الموهوب لانه كل واحد  
عاصد في حقه وانما صير لا يرجع على صاحبه اما الموهوب له فلا له  
من يمول باسمه لنفسه وهو الفاضل على وجه الملك فلا يرجع على عين  
وانما يرجع المسمى على التابع باليمن لانه تملكها بعوض فاد الا  
استحقاق السبع من ذلك معنى رجح باليمن اما الموهوب له تملكها بعوض  
فلا يرجع على احد وان صير الواهب لا يرجع على الموهوب له فوف  
سر هلا وسر فصل السبع فاد فصل السبع ادا كانت الحاربه فاقها  
المسمى كاطب بالدفع بالدفع او الفداء بم يرجع بالادخل على المسمى  
فان رجح على التابع رجح التابع على المسمى والواهب لا يرجع لانه  
فصل المتتبعين فيصير من له الفاضل الا يرجع السبع المعانعه ادا  
استحقاق احد القوسين وانه نصيب و لدهلك الا صرحه صاحب مكان  
للمسمى عليه والبلاد بالعدل يرجع على صاحبه نعمه اليها كسب  
ان يصير المسمى فيصير من له الفاضل اما فصل الموهوب له  
نصر لانه نصره الودعه ولهذا الموهوب حتى يطل هو الواهب  
الغير لا يرجع عليه في الفاضل ادا صير لا يرجع على مودعه فلكل  
هاها وما سول ذلك الجهه نصره السبع هلا ادا كانت الحاجه بعد







الاول تقصير الى الثاني ولا يرد على الثاني بل يرد على الاول  
يرد على العاصم الثاني بالتمسك به السيد الاول ولا في العاصم الاول  
ملكها بالتمسك بها الثاني عاصمها فالاول قد ملكه عبد الله عليه  
نعمه ملكه واما السيد الثاني فلا في السيد الثاني وحسب على العاصم الاول  
حجابه كات عبد الثاني يرد على الثاني عليه واما حصار المكس فيهم الثاني  
اولا يرد في السيد الاول الحاشا ذكره باسم يرد على نعمه احدى وليس  
له ان يرد في السيد الثاني على الاول لان نعمه نعمي اول الاول ولو لم  
تلك اكاره عبد العاصم الثاني حتى ما المتكس واحد ها ودفعها الى  
اولا اكاره كانه ان يرد في نعمتها ارسا على الاول وان ساعا على الثاني لان  
اكاره استحققت عليه كانه كات سما يرد في بها على الاول  
رد في الاول بها على الثاني لان العاصمها فاعه ورد ها مسعوله ولا  
سرا يرد ها واز يرد في المكس نعمها على الثاني لان يرد في الثاني على الاول  
ولو كانت اكاره عبد العاصم الاول نعمها الثاني وماست عبد الله  
المولى ايماشا فان نعم الثاني نعمها ودفعها الى اولها كانه يرد في نعمه احدى  
على العاصم الاول لان الثاني لان العاصمها مسعوله ورد فيهم  
مسعوله في اولها لان العاصمها فاعه فلما رجع الى يرد في عليه نعمها  
اكاره واز اكاره المكس نعمها العاصم الاول وفي السيد الاول  
اكاره لان السيد ملكه مديا وحوو كانه يرد في السيد نعمه احدى  
على الاول لان نعم نعم العاصم الاول يرد على العاصم الثاني نعمه  
واحد لانه ملكها بالتمسك بها العاصم الثاني وملكه عبد الله عليه

نعمها اما السيد الاخرى وحسب على الاول كانه كات عبد العاصم  
الاول ولا يرد في بها على نعمه ولو لم يرد عبد الثاني حتى اكارها المولى  
الثاني واما حصار الدفع او السيد يرد في الاول على العاصم الاول لان كانه  
كات يرد في الاول على الثاني لان دفعه على الاول وحسب  
حجابه كات عبد ولا يرد في ذلك على نعمه ولو كانت اكاره عبد العاصم  
الثاني نعمها المولى واحد ها واما حصار الدفع او السيد يرد في الاول من بها على  
اعمالها لوجود الحجابه في نعمها لان نعمه السيد الثاني لا يخرج اكاره  
عن مدار الاول فان يرد في الاول على الثاني لان لوجود الحجابه  
به واز يرد في على الثاني لان يرد في الاول لما تقدم واما فصل  
الودعه دخل حصه حاره وادودعها رطلا فقلت عبد المودع فضلا  
يملك فحاشا فماتت نهي واسكنها بالليله فهو بالحصار نعم ايماشا  
لان كل واحد منها عاصم في نفسه وهذا والعصم سببا لان في حصول  
لانه احدها اركانها اركان العاصم لان يرد في العاصم على مودعه  
لان العاصم ملكها باذات الصانع فمردعا قال نفته والثاني انه  
اذا احصار المكس فيضم المودع يدفع السيد الاول كانه يرد في  
عليه نعمه احدى نعم المودع يرد في جميع فاعه على العاصم لان المودع  
عامل للعاصم يرد في عليه جميع فاعه فان قال المكس انا اكره بالتمسك  
بالتمسك على العاصم فيمكن له ذلك كما في فصل العاصم فان قيل  
يسعى ان يكون له ذلك لان الملك في العاصم عند نعم المودع نعم للعاصم  
لان قرار الصانع عليه فلم يكن نعم المودع ملكا للعاصم المودع







ودفعها الى ولي الحانه ثم رجع عليه بالولد حتى رجع القاصد على عاقله القل  
 جميع فمعه يوم السلاية ملك العبد بالهنا والها والفاة فلا عدا القاصد كان  
 له ان يوفيه جميع فمعه يوم القل على عاقله القائل بلاد سن ويصدو بالهنا  
 على الاصل لانه ربح شدة حسد ولو كان قائل العبد هو القاصد والميلة  
 كالهنا كان المني بالجارا راسا من القاصد فمعه يوم القصد الذي ربحه جاله  
 وراسا من عاقله القاصد الم ربحه ربح سن فمعه يوم القصد الذي ربحه جاله  
 لما ذكره القائل فان من القاصد الم ربحه دفعها الى ولي الحانه طامع  
 يوفيه عليه بالولد حرا فلما وسرا القاصد عن صان القل ولا يوفيه القاصد  
 على عاقله سى لو يوفيه احد هما ان القاصد ملكه نارا الهنا فمعه قائل عدا  
 نفسه والى ان القاصد يملو ربحه ولا يوفيه ولا ربحا المني  
 بعض القاصد واضد من القاصد دفعها الى ولي الحانه ثم رجع على القاصد فمعه  
 يوم القصد الذي ربحه لار القاصد الذي السحر من ربحه كان يد القاصد  
 وهو الحانه يوفيه عليه بعد ما هو يد الملك وهو صان القصد ولا يوفيه  
 بالربان ثم كيف يوفيه المني على القاصد كلما نادر ملك القاصد القاصد  
 ويدفع الى ولي الحانه يوفيه على القاصد سلا الا لى فلما واما فصيل  
 القصور ربحا شري حاربه بالولد ربحه وبقا فوطيها المني ورجلت  
 ثم ضرب الحانه بطن نفسها فالت حياء مسام حارط واسحقها ناله  
 فالتله فانه باخذ الحانه ويجورها لما هو قصه اسحقها والحانه الموطوع  
 ويوفيه المني على الحانه البان بالبر لا سفا من السع شدة الاسحقها  
 ولا يوفيه بالهنا لار القاصد فاد الملك فاد الملك يوفيه بالولد اما

ملك

القصور فاد الملك الولد والى وقد سلم له الله فلا يوفيه بالولد على عمره ثم قال  
 للمساكين ان اسكن صلب ولدها وهو حرو وعمره اكبر الح عدا او فوس فمعه  
 حروا بربهم فادفع امك بالغن او افرها بالقن فادفعه او فوس فقال  
 للمفردور وهو المني تزي ايل فادفعه بالولد فسل لار الولد من حرو المني ولو  
 فله اسان بعد الولاد واحد الولد من القائل كان حرك جمع فمعه للمني  
 لار ولد القصور المني ووصفوه على المني تولد فمعه فاد سكر القصر يوم  
 حسا بهما من القصر حروا بربهم نصف عشر دية العالم وعشر دية الكاربه  
 فمعه نصف عشر فمعه اكبر حروا لو كان علافا وعشر فمعه حروا لو كان حاربه  
 ثم يوفيه المني على البان ما عزم من فمعه الولد كالم القصور ثم يوفيه المني  
 ان كان ربحه او فوس فاقبله ارشاح على البان وارسا على المني لما ذكرنا ان  
 الكاربه دخلت صما بها فادع فادع التفت على المني فادع صما بها  
 كاره الرصوع فادفع على المني المني يوفيه المني على البان ولا يوفيه  
 على البان ربحه البان على المني لانه لما اسفص السع صار المني تزي المني  
 عاصد القاصد ثم شرط لوصو العدا بعد الكاربه لار معالجها  
 نفسها مباح مطلقا ولا وحل الا حروا صار هلا كحروا السع ملك القاصد  
 يوفيه مع الحروا فادع الطربوقان بعد طربوق الولد نصف فعلا حانه  
 وكدي لو سرب دوا الطربوق الولد لار لادونه فادفع طربوق الولد لار  
 انه شرط فادفع طربوق الولد لار شرب الدوا الصلاح السد مباح مطلق  
 فلا يوفيه سنا فادفع طربوق الولد وكدي لو وصفت شيا في صما بها  
 نطق به الولد وادخلته في الرجم وسوط اكبر وهذا احد التورق



ولا يوطد هذه المسئلة الا في هذا الكتاب والله في هذا امره السع الا في  
خلص احد منها ان واعزم الموهوب له للمسيح من ارسى الجسد في بوع به  
على الواهب والتمس في بوع على التام لا في الغور اما لو صرح بوجع على  
القرار اذا كان عند المعاوضة لانه ملتزم للسلامة اما لا للملك عند  
المعاوضة لا يكون ملتزم للسلامة ولا يوجب حرج الا في امر امر  
اسنانا باسم الطريق فيسلكوا في الطريق فانه لا يوجب عليه كذا هاهنا هاهنا  
والخصلة السابعة ان المبيع اذا رجع على الواهب باطلا فادفع اذ قد  
لا يوجب الواهب ذلك على الموهوب وفي السع بوجع التام بذلك على المتبرع  
لا التام اما في بعض المتبرعين سوطا ان يملك له المبيع فان لم يملك له  
المبيع في المتبرعين فادفع له عاصب العاصب اما الواهب فترجع  
باله لتسلم ويصرف الموهوب له وفي امانه في حقه لا في حقه صان واما  
سور هذا السع في السع واما فصل الوكالة دخل عصب حارة  
فاودعها رجلا فابقيته ثم حافت في واسمها كانه احكام الحق  
اما سا فان صرح العاصب بوجع المودع وكاتب الحارة ملكا للعاصب  
وان صرح المودع كان المودع ارجح على العاصب كما هي لانه عامل له ونصر  
الحارة بنفسه فبقي ملكا للعاصب حتى لو اعطى العاصب حارة ولو اعطى  
المودع لا يحد ولو كاتب دارهم فبقي ملكا للعاصب على العاصب دور المودع  
لا في امانه على العاصب والمودع في حقه عند نصيب المتبرع لمزله  
الوكيل في الشراء فان لم يتفق المبيع والمودع ثم عادت من الاثنا وبيع  
ارجح المودع على العاصب كما هي كات ملكا للعاصب والمودع ان

يرجع على العاصب كما هي في الاثنا وبيع المبيع من نفسه كالموكل في الشراء  
فان والموودع بعد ما عادت من الاثنا واما احدا حارة بالبيع التي صحت  
ولا ارجع على العاصب بالبيع لم يملك له ذلك لما قلنا انه ليس له الوكيل في الشراء  
والوكيل في الشراء لا يملك كونه العاصب في نفسه فكل ذلك المودع وان هلك في  
المودع بعد ما عادت من الاثنا واما هلك لانه وكان المودع في  
على العاصب كما كان وكذا اذا ذهب عنها حقه هلك لانه كما لو وجد  
ذلك في الوكيل في الشراء فيلحقه الحس فان طلبها العاصب من المودع من ارسى  
المبيع الى المودع كان المودع حوال الحس كما يكون للوكيل في الشراء فان هلك  
الحس هلك بالبيع بالاجماع وفي الوكيل في الشراء اذا عصى الحس لا يستحق  
المبيع فملك العاصب به فملك المبيع فلو لم يملكه ومحمد عدا في يوسف فملك  
هناك الرهن فملك بالاولى وفيه وعر المبيع وها المبيع والبيع واحد ولا  
يظهر كلاه وازد هب عينا حقه بعد الحس لم تكن مضمونا كما لو  
ذهب عن المبيع في يد الوكيل في الشراء بعد الحس لا ان العاصب وصده والاولى  
لا تعاقبها الميراث اقامت باقوه ساهونه ولكن يجرى العاصب ليس سا حرها  
واذا رجع المبيع وان سا بر كحامي الوكيل في الشراء ولو كان العاصب حرها  
او رهنها عند رجل فهو والوديعه سوا لانه امانه في يدها ومنعه  
يعود الى الاثر والناهي وازا عا رها من اثاره ووهب فان صرح العاصب  
للملك له وان صرح المستفرا او الموهوب له كان الملك لهما لا لهما  
من جوار الوضوع على العاصب ومنعه فبقيت شخص لهما فكانا  
عاملين في نفسهما فكان قرار الصانع عليهما فكون الملك لهما ولو كان ملكا لهما



مستوى فحينئذ لم يكن الحاربه له وكذا لو كان مكان المستوى عاصم العاصم  
فان صمى الثاني ملكا حاربه لانه لا يرفع على الاول حتى لو كان سدان رحم محرم  
من الاول لا يرفع وار صمى الاول ملكا الاول حتى لو كان سدان رحم محرم  
من الاول لا يرفع عليه وان كان احده كان للآخر ولا يصح المسمى الثاني  
على الثاني لا الاول والملك فحينئذ صمى الثاني عاصما ملك الاول ولا يرفع  
على الثاني كما هو في الاول يرفع عليه من العاصم وكذا لو ابراه المتحقق  
من العاصم بعد العاصم او ودهنه كان للآخر يرفع على الثاني وهو  
مستوى من استوى شيا وقصه بم ناعه كان له ان يرفع على الثاني ولا ان  
يودي العاصم فان صمى العاصم الاول ولم يرفع الاول على الثاني  
حتى ظهرت الحاربه كانت ملكا للآخر فان العاصم الاول انما يرفع  
بالصمى على العاصم الثاني واسلم الحاربه لم يكن ذلك الاول الثاني وقد عرفت  
العصم فلا يكون نصيبه وان كان العاصم الاول يرفع على العاصم الثاني  
ثم ظهرت الحاربه فهي للعاصم الثاني لا الاول كما هي الثاني وقد ملك  
الحاربه منه لفظ العاصم ويخرج من النصيب الى العاصم فلا يجوز الى الحاربه  
بعد ذلك واما فصل الكفاله فالحاربه في بئر طر وحيد المدعي  
فكفاله بئر المدعي بامر المدعي عليه او بغير امره حارر الكفاله لانها  
ان كان عصباء فهو كفاله بالمدعي وار كان ودونه مصمومه بالحدود  
فكفاله الكفاله على كل حال فان احصها وب الكفاله وسلمها الى المدعي بئر  
عن الكفاله وانما المدعي عليه بعد ذلك واشتردها من المدعي  
لانه اسم السلم بالكفاله وقد ثبت وان لم يحصرها الكفاله حتى انفت

٢

واقام المدعي الكفاله له فله بئسه وان كان ساكنا حاربه عاصم لانه الكفاله  
بأنها لا يحد احصاؤها ولا يقضي له ان يحد نصيبها انما سا المدعي عليه  
او الكفاله لا يحد احصاؤها مقام المطلوب وله ان يطالبها وان طالت احصاؤها  
كانه ان يطالبه الا في موضعين هذان وهما العاصم مع عاصم العاصم اذا  
صمى طرفها بئر الاحصان صمى العاصم صمى الباقي والمالك كما ان الكفاله  
وكيفه بئس الملك في المصموم وبعد ما لا بد للمالك الاول لا يتصور ان الكفاله  
من الثاني وانما بئس له ولانه نصيب الثاني بطريق اقامه بئر الاول مقام بئر  
نفسه واد اقامت بئر الاول مقام بئر المالك بئر الاول عن العاصم بئر الكفاله  
اما الكفاله شرع للبولون نصيب الكفاله الى ذمه الاصل حقيقة بمعنى الكفاله  
الكفاله وهو الصمى واد اصاب الدمار في المطالبه كذمه واحد كان  
ان يطالبها ولا نصيب الكفاله اوص بئس الاصل بئس بئس الكفاله  
لا بئس الاصل بئس بئس الكفاله فان احد الفهم المدعي عليه بئر  
الكفاله بئس الاصل بئس الحاربه ملك المدعي عليه بالفهم واد اصاب  
الكفاله بئر الاصل بئس بئر فان كانت الكفاله بئر الاصل بئس ملك الاصل  
لا بئر الكفاله بئس على الاصل بئس بالفهم الى صمى في الكفاله بئس الاصل  
وكذا اذا الكفاله اذا الاصل بئس الكفاله بئس بئر الاصل بئس الحاربه  
ملك الكفاله لانه ادى الصمى حصارا ولا رجوع له على الاصل بئس بئر الاصل  
عليه حله واد اصاب الفهم بالفهم على المدعي عليه بئس بئر الاصل بئس  
بئس المدعي عليه ولا يكون المصموم لار الفهم الى صمى عليه بالفهم وليس هناك  
احد سواه يطالب بالفهم بعد ملك الحاربه منه من غير بئر فاد اسرع انشا



نادا القصة لا يجوز الملك عنه الى غيره وصار اذا المخرج كذا المعنى عليه  
فماهاها قصي بالهبة على وجه مطالبه الاصل في غيره وكان قصدا  
سور الملك في الحارة لم يصر عليه الصار فان كانت الكفاية باسم  
الاصل لم يكن للملك الرجوع بالهبة على الاصل فلم يود الهبة بنفسه  
ثم اذا اقول للملك ان له ان يطالب الاصل واداء لورم بلازم واداء ذلك  
يرجع على الاصل فهو وسر هذا وسر الوكيل بالشرع ومودع القاصب  
وعاصب القاصب وانهم يرجعون فيلادوا والمروا في اصل  
الملك للطالب ان يطالب الاصل مع مطالبه الملك ولو طالبه الملك  
لا صحت المطالبة من خصص على واحد بالدين الواحد وذلك  
ممنوع اما في مودع القاصب اذا اصاب المالك في خصص المودع لا يفي  
له ولا في مطالبه القاصب وكذا اذا اصاب خصص القاصب الاول  
لا يفي له ولا في خصص الثاني ولا حكم المطالبة من خصص على واحد  
بالدين الواحد وكذلك في الوكيل بالشرع لا يملك الباع مطالبه الموكل بالدين  
العقد يرجع الى العاقل لا الى الموكل ولو رجع الوكيل على الموكل في الاداء  
لا يودي الى فاطة فان قصي القاصي بالهبة على المخرج عليه ثم ظهر الحارة  
لم يكن المخرج ارباب الحارة لا يشار الى المخرج فملكه بقصا القاصي بالهبة فان  
وهب الطالب الهبة للملك رجع الملك على الاصل ان كانت الكفاية باسم  
الاصل وكانت الحارة للاصل وان كانت الكفاية بغير امره كانت الحارة  
للملك ويرد الاصل واراس الملك الرجوع الملك على الاصل وكان  
لمدعي ان يطالب الاصل بدينه لا راس الهبة فملكه ومرد المطالبة للاصل

الملك انما يملك الدين فاداه هبة الملك ولا يدر عليه ان يرد الدين منه الا  
الى دمه وانقلب الكفاية حواله منقص صحة الهبة ولو اصاب الامر ولا يدر  
عليه فهو الحق الخالف الحق اعلم رجع الحق اعلم على الحق فكذا  
اذا انقلب الكفاية حواله وصار هذا كالحوادي الملك فكذا رجع  
على الاصل وسر الاصل رجع من الطالب كذا ماها اما ان الملك اسفاه  
مخصر ليس فيه معنى الملك فلهذا قلنا ان الهبة من الملك بغير قد بالرد واداء  
الملك لا يرد بالرد واداء كان ان الملك اسفاه المطالبة واجرا للملك  
من الكفاية بغير الدين دمه الاصل على حاله ولا يكون للملك الرجوع على  
الاصل في قرضه من اس الملك وسر اس الوكيل بالشرع اذا اراد الوكيل  
كان للوكيل الرجوع على الموكل لا راس الوكيل فكذا رجع الهبة ولهذا يرد  
بالرد واداء الملك لا يرد بالرد ولو اراد الطالب الاصل في الهبة بعد  
فاقصي القاصي بالهبة عليه بوي الملك لا يراه الاصل بوجه براه  
الملك في يكون الحارة للاصل لا راس القاصي قصي الهبة بالهبة ويعود بالاس  
ولو ابراهما جميعا كانت الحارة للاصل بوي كانت الكفاية باسم او ليس  
امر لا يجمع بينهما فملك الصار بيب للاصل في ارباب الاصل  
فملك طاس الملك ليس بملك ولو لم يترك فاحدا منهما قصي ادى الملك الهبة  
وسر له حوال الرجوع على الاصل فان ادى الملك رجع الحارة للاصل لا ينفذ  
الهبة لم يكن له ذلك فو سر هذا وبها من فصل الودعة وغيره والفرد  
ارهاها الهبة دمه الاصل بقصا القاصي وانما ملكها الاصل  
فمنعها من نفسه فلم يصر الملك لغيره الوكيل بالشرع ان الودعة

فصل











فقام في الاول ايام الاول مقام نفسه في نصيب الثاني و قد كان للملك في بعض  
 الثاني في حرمه نصيب ذلك القاصب الاول و قد كان القاصب اذا اطلقه  
 القاصب نصيبه من اثمان المالك والمدرس في حال الملك في هذا الو  
 نصيب القاصب في حرمه بعد نصيبه ولو جمع بين مدرسين و باعها بصفه  
 واحدة حاربا القاصب ولو كان المدرس محلا للملك في البيع اصلا كان هذا اسد السبع  
 القاصب حصه من القاصب في حرمه لو كان في حرمه و قد و باعها بصفه  
 واحدة لا في البيع في القاصب و اذا كان المدرس محلا للملك بعد حصه عد القاصب  
 سببا للملك فادام هذا الملك كالمدرس وهو المدرس بعد خفيه وهو القاصب كشافه  
 الكفاية اذا رجع عن السهمان بعد القصاص و صحتها المولى كالمدرس و قد كان  
 على الجانب بدل الكفاية و لو كان مقام المولى ذلك و كان له على الجانب  
 فادام احد الاولين في القاصب نصيبه بالالف و ذلك فاسا لانه ادى سببا  
 كانه اسراها بالقاصب فيسليم والالف بالناسه موقوفه لان لزمه الصدق  
 بها فهو سريها و سببا لو كان المعصوم فقام نصيب الاول القاصب و قد كان  
 القاصب في حرمه سببا لانه سببا لصدقه بالناسه و وجه القاصب  
 ان موت المدرس هو القاصب الثاني عن القاصب الذي دفعها الى الاول  
 سقط فان المدرس لو عاد من الدنيا و عود على ملك المولى و دفع القاصب  
 القاصب من القاصب الاول و قد رد الاول على الثاني فادامه فبقا  
 هو القاصب بالقاصب فادامه فادامه لانه لو صدق و عود من ثلثها القاصب  
 الثاني فليزومه صارا ليزومه اما في القاصب لو عاد من الدنيا و عود على ملك القاصب  
 الثاني لا على ملك المولى فادامه سقط هو القاصب الثاني عن القاصب

ملك الاول واحد الا في ربح حصل من حرمه فليزومه الصدق و كذا في  
 عداما لو كان و القاصب في الصدق و حاربا المولى رابع القاصب واحد  
 القاصب في حرمه و بالالف ملك القاصب ملكا باقا واحد الا في ربح حصل  
 في حرمه غير وهو الثاني فليزومه الصدق و سببا لانه احد الا في ربح ادى  
 عودها كذا في القاصب فان عاد المدرس من الدنيا و ادى مولاه لانه لا ملك سبب  
 فلا ملك بالقاصب و قد رد على القاصب فادامه لانه احد القاصب سبب  
 اذ ادى الملك فان عاد الى يد بطل القاصب لطلاب سبب و قد رد على القاصب الثاني  
 على القاصب الاول فان عاد الى يد القاصب ذلك لانه سبب القاصب القاصب  
 وليس لو عاد من القاصب في ربح المدرس في المولى لا سببا لانه سبب القاصب في ربح  
 و سببا لانه كان المعصوم فقام المدرس المولى القاصب بقا عاد القاصب  
 من الدنيا و كان مولاه اربا الصدق و القاصب اربا سببا لانه سبب القاصب  
 القاصب و وجه القاصب في حرمه لا سبب الا في حرمه و حرمه ما هو محل  
 لسبب ملك المدرس ادى و المدرس لا يحل ذلك و هذا تحريمه اما القاصب في سبب  
 ملك المدرس و هذا هو ربه فان كان المولى اربا نصيب الاول و قد رد القاصب  
 له بالقاصب فقصصها اولم يصرح في عاد المدرس من الدنيا و الى  
 الثاني فان كان المولى اربا حرمه فادامه فان كان في يد الثاني فلا ربح للمولى  
 بالرد لم يكن للمولى اربا نصيب الثاني لانه القاصب فادامه سبب القاصب القاصب  
 فادامه من الدنيا و فليزومه نصيبه بالقاصب الاول و قد رد الثاني عن المولى في  
 اربا المولى نصيبه نصيب الاول و كذا لو كان المولى اربا نصيب الثاني اول  
 ثم عاد المدرس من الدنيا و الى يد القاصب الاول و ما ربحه لم يكن للمولى نصيب

لا



ان يصير القاصب الاول لانه يرى عن صغار القصب الاول وبعد  
 ما عاين الانا ولم يجد فيه سبب الصغار ولو كان المولى احصا القصب  
 الاول ثم ظهر المدرس يدالي وطالبه المولى بالرد فمعه حتى مات  
 او ابوباسا كان المولى ارى رد القصب على القاصب الاول وهو الثاني فمعه  
 يوم الميع الذي فيه لانه لما ميعه والمولى بعد الطالب صار عاصبا حصا  
 مسرا فمعه يوم الميع لكن رد المولى القصب على القاصب الاول  
 اولاد ثم يصير الثاني كمالا جميعه البزاج ثم يرد ولا حد وكذا يوم الثاني  
 وكذا يوم الثالث المولى رد المدرس ولم يعه حتى فله الثاني حفا كان المولى  
 ارى رد القصب على القاصب الاول ونص عاقله الثاني الذي رد في بلاد  
 لانه جلد سبب الصغار فاليه عن صغار القصب الاول لا يرد المولى  
 عن صغار القصب عن المولى يوسف انه ليس للمولى ان يصير عاقله القاصب  
 من مدهه ان الواجب بعد صغار المال فلا يكون على العاقله  
 والصحيح فاذا ذكر طاهر الرواية لانه صغار القصب وان اراد المولى  
 ان يصير القاصب الثاني الذي رد في ماله لم يكن ذلك احد من صغار  
 القصب وهو قد يرى عن صغار القصب يصير الاول وان اراد  
 المولى يصير بالقصب الاول ويترك القصب الثاني احد فامر الا ولا يصير  
 عاقله الثاني كان ذلك ولو اراد المولى يصير احد القاصب حتى فله  
 القاصب الثاني ثم احصا المولى القصب الاول وهو لا يعلم القصب  
 الثاني ولا يقبله حتى يصير لانه وكان ذلك الثاني عن صغار القصب  
 والحانه لما قلنا ان يصير احدهما ان لا يرد ولا يحاله لانه صفة

ان

الاثر الاثرى انه لو اراد حركه عما عليه ولا يعلم بذلك صراوه  
 وذكر في الرجوع عن السهال ان اراد سهدسا هذا بالكاه وقصى  
 القاصي بذلك ثم رجعا ولم يعلم المولى برجوعها حتى ابع القاصب بدل  
 الكاه كان ذلك ان للساهد عن الصغار كذا هاهاها القاصب الاول  
 بالحار ان ساهم الثاني فمعه الذي رد في ماله بالقصب وان ساهم  
 عاقله الثاني بالقصب الذي رد في بلاد سبب المولى طهر في حواله  
 ان لم يظهر عن المدرس وانما احصا بطر الاحر بعد الرجوع عن القصب  
 واما القصب الثاني فاحصه عاقله اسما وى القصب في بلاد  
 فمعه في يده فصار ساهم الذي رد في ماله حصه احوا فاقبوه ثم احصوا  
 الى القاصي فقال المولى حصه الاول فمعه القصب الثاني فمعه  
 القاصي وقال القاصب الاول احصه وضمته كسهاه وادسا  
 بذكر فصار ساهم الذي رد في ماله حصه وصدقه الثاني والقاصب  
 المولى وله الحار ان ساهم الاول الذي رد في ماله ساهم الثاني الذي رد في  
 اماله ان يصير الثاني الذي رد في ماله يصادقوا على الثاني حصه  
 وضمته القاصي ان يصير الاول الذي رد في ماله الاول الذي رد في ماله  
 في يده وضمته القاصي حصه الثاني وبنه يد صغار حصه مما كان  
 له يكون مضمونا عليه فاليه بلس صدونه ولهذا لو ادعى المولى ان فمعه  
 كانت التي رد في ماله حصه الاول الذي رد في ماله انصا واما سبط  
 احد الاخرين فامر ان في الاحر وطره فاما لو اسرى عند سبب  
 وضمها فذلك احدهما ووجد بالاحر عسا وهو ساهم الذي رد في ماله



فارادار بوجه نصيبه فقال الثاني كاتب فمعه يوم السبع خمس مائة واثم  
 التمس عليه وعلى الهالك الاثام وقال المستر لا بد فمعه يوم السبع كان  
 القاد والنسب المسمى عليه وعلى الهالك نصيبه كان القوادى ذلك هو المستر  
 وكما ان ذلك الله على ما مضى كذا هاها فان صحت الاول والآخر  
 الاول على الثاني بالمرور لانه قام مقام الموتى نصيبه نصيبه  
 الممرور ولو قال القاصد الاول نصيبه انا وفمعه خمس مائة وعصه  
 من الثاني وفمعه خمس مائة وقال الموتى لا بد نصيبه الاول وفمعه  
 فالقائد ذلك هو القاصد نصيبه كما سكر ان سود ندها وفسادها على الرواد  
 على خمس مائة وكان القوادى قولها مع المسمى فان احصا نصيب الاول ووطه  
 على ما ادعى فاصد نصيبه خمس مائة حرم ثم ظهر العدى بدل الثاني وفمعه القاد  
 كان للموتى ان يورد على الاول فاحد منه وباحد العد لانه لم يرد  
 الصد عن ملكه خمس مائة وانما ارد ووجه لفقد الحى فاذا ظهر العد  
 وفمعه القاد فاذا ظهر انه لم يصل اليه كمال حصه فحاله الحصار ان سارضى  
 ملك العهد وان ساردها واخذ العهد كالمكس على السبع والخمى اذا  
 وجد بالمسح عسا وكوها فاراد الموتى المستر الخمس مائة ووجه  
 عليه بالفصل الى تمام الالف لشره ذلك لانه قد رعى الاصل والهدى  
 على الاصل مع المسمى وان اراد ان يورد العهد وباحد العد كان القاد  
 ان يحسر العهد لاسترداد الصار لانه دفع الصار عوضا عما ملك  
 بالسه وكور ربه فملك حشته الى ان يصل اليه الصار كلاف المذبح  
 فان احصا واحد العهد لمحضر القاصد الاول ولم نصيبه حتى قبله

استرداد

الثاني خطا كان الموتى بالحجار ان سارفع على الاول تمام الالف وان سار  
 رجع على عاقله الثاني بالمرور في ملكه سبب لانه لما احصا واحد العهد  
 لمحضر الاول وقد نصص على ذلك العهد نصيبه ولم نصيبه حتى قبله  
 له الحجار ان سارضى امضى ذلك السبع وان سارضى نصيبه كما لو اسرى عدا وتقا  
 بضام بقتلا ولم يضا بضا حتى قبله الثاني الحجار ان سارضى امضى الحجار  
 واسع القائل وان سارضى نصيب الاول فانه كذا هاها فان احصا الموتى نصيب  
 السبع عاد على ذلك العهد نصيبه وقد ظهر ان فمعه يوم القصد الاول كان  
 القاد كما قال الموتى ويرجع عليه تمام الالف وانما لا يرجع عليه تمام الالف  
 قبل العهد لانه على الاصل فلا قبل بعد الوصول الى عمله فمعه تمام  
 فمعه كما لو اقر القاصد الاول لانه نصيبه كما سارضى القاصد الاول  
 ولم يظهر العهد كانه ان نصيبه تمام الالف كذا هاها وان احصا الموتى امضا  
 ذلك السبع ثم العهد صانه على ملك الموتى فحاله ان يرد على عاقله القائل  
 بالمرور في ملكه سبب وان اراد الموتى ان يرضى الثاني بالمرور في ملكه  
 لشره ذلك لانه اذا احصا العهد وقد انواه عن صاير القصد حصار  
 نصيب الاول فان نصيب السبع ورجع على القاصد الاول خمس مائة  
 احرك كان الاول بالحجار ان سارضى على الثاني فمعه يوم عصه الثاني كما  
 انفق عليه حله وان سارضى على عاقله بالمرور في ملكه سبب  
 لان الاول ملكه بالصاير في سبب حصوله الثاني على ملك الاول  
 نصيبه بالمرور في ملكه ولو ظهر العهد على الثاني وفمعه القاد وقد  
 كان الموتى احدا من الاول خمس مائة بعهوله فلم يحس الموتى شيا حتى

الاول







فلهذا القاصد الثاني خطأ اوله احسن خطا كان للمولى اذ راد القاصد  
 الاول بام القاصد على ما ادعى ليس له عند ذلك حى لو اذ اراد ان يخطئه  
 القائل لم يكن ذلك قروا وسر هذا وسما لعدم اذا اصار المولى اصر القاصد  
 في القاصد الاول لم يقصده حتى فلهذا الثاني كان للمولى اصر على عاقلة  
 القائل وهاها القاصد ذلك وقت ذلك القاصد الاول ملك القاصد  
 كادى من القاصد فاسد لم يرد له الميرى من الميرى وكان الميرى  
 الورى هو القاصد فادى لم يقصده حتى فلهذا القاصد الاول لم يقصده  
 في القاصد وقد ظهر ان فيه يوم القاصد كان القاصد قال المولى فوجه عليه  
 بام الاول من القاصد حاصل على ملك القاصد الاول ولا يكون للمولى ان  
 يرفع على عاقلة القائل وهو كما لو باع حذا سفا فاسدا وسلم ففعل  
 القاصد اذ كان سطر هو القاصد وكان هو الثاني في فيه على الميرى ولا  
 سار له على عاقلة القائل كذا هاهاها فما لعدم لما اصار المولى اصر  
 القاصد فاسد الاول وقد يقصر الملك القاصد وعاد القاصد الى  
 ملك المولى فادى لم يقصده حتى فلهذا اصار على الوجه الذي ذكرنا والقاصد  
 القاصد هذا سار والميرى الميرى اذ اصر كان الميرى اصر على عاقلة  
 القائل على كذا قال الميرى بان على ملك المولى وكان القاصد حاصل على ملكه  
 الا ان القاصد الاول لو اصر القاصد فلهذا القاصد فاسد  
 في الميرى لا يكون وام الولد عد الى يوسف ومحمد محمد الله عليها  
 لم يرد الميرى من القاصد وعد الى صفة محمد الله عليه لا يقصر  
 لا بها غير مضمومة عند ذلك فلهذا معروفة والله اعلم كما والقاصد

كان

**ك**  
 الحاشية التي تدعى فيها المولى الخطا او العمل بوجه الارس في القاصد على  
 اصر فيها ار القاصد من اذ القاصد استسما في معنى وجه المولى لا يحسن  
 واذا بعد لمعنى وجه القائل فصار الميرى لاجل القاصد بان وجه المال  
 بمقابلته القاصد ليعاد الميرى واما عرقا وهو الميرى فصار في فصل الخطا  
 والخطا معنى وجه القائل كما كان معناه كان ميسرانه وما لا فلا  
 ومساه ار القاصد من اذ الميرى ففعل احدا الشريك في الخطا مع القاصد  
 لا يعمل ففعل الا حاشية السهم ومساه ار الميرى وكل حرو  
 منها اذ اصر على القاصد او قال القائل كذا في ثلاث سنين لا يحسن الله  
 عنه قصر بالوجه على القاصد في ثلاث سنين وكان ذلك يقصر القاصد  
 فكارا حاشية واما كذا على كذا حاشية القاصد حروها اذ اصر فاهلا قال  
 محمد الله في القاصد الاول لا يرحل من اصرها بعد الميرى ففعله  
 احدها وقال الا حاشية حروها بالقاصد وكان صري ايا خطا فلهذا عليها  
 الميرى في ما لها في ثلاث سنين لانه لما ادعى احدا القاصد الخطا بعد اصرها  
 القاصد حروها خطا وقد يصادقوا على السركه فادى الميرى ففعله  
 القاصد من يعمل احدها لا يعمل ففعل الا حاشية القاصد مع القاصد وكذا  
 الميرى ما لم يرد القاصد بالاقصا ولا يحسن على القاصد وذكره  
 الميرى اذ ادعى المولى القاصد ففعل القاصد الخطا القاصد لا يحسن وهو  
 فلهذا حروها حاشية وفي الاستحسان حاشية الميرى ولم يرد القاصد  
 والاستحسان حاشية القاصد اذ ادعى المولى القاصد ففعله

الحاشية التي تدعى



به القائل انكره الوارثه كسي كما لو ادعى الوارثه الخطا بالعمد وجه الاستحسان  
ان دعواه العمل لا يثبت دعوى المال الا ان القصاص من سبيلها لا يثبت دعوى العمل  
كان دعوى القصاص من بكرها افررت بالخطا والتزمت المال في ارا ساعد  
على ذلك واحد منكم الذي كما لو ادعى على رطسعا فليكن الباب السبع مصادره  
صح تصدقه لا يثبت وجه الباب ان يقول انكر سبعا مع كركيا افررت بالاسم  
والترتيب اليه سبعا عدل على ذلك وكان ذلك معامته فلا كركهاها كركها  
فان لو ادعى الوارثه فاقر القائل بالعمد لا يثبت دعواه الخطا مع دعوى القصاص فان  
الى الالفاظ فبما لا يمكن ان يكون كركيا من الاله كركيا افررت بالاسم  
بالقصاص على ارا ساعد على ذلك ولو كان الوارثه ادعى الخطا عليها  
فاقر احدوها بالخطا والاحر بالعمد فكذلك يصح له بالدينه في الباب فان  
فان ادعى الوارثه الخطا لا يمكن ان يثبت القصاص من وارثها بالعمد  
فليكن حاله اسما من القصاص الى اقرار القائل بالخطا او الى اقراره الى دعوى  
الوارثه فليس **باب** لان كركها والحقه سوبا واسما عا والحقه  
اقرار القائل لا يثبت الوارثه فليكن القصاص الى اقرار القائل ولو ادعى الوارثه  
العمل عليها فبما لا يثبت دعواه ذلك وانكر الاحر القتل اصله كان الوارثه  
بطل المهر لا يثبتها مصادره على وجه القصاص من عليه وانكر الاحر المهر  
سبعا لا يثبتها لانه لا يثبت دعوى المهر عس فان كان الوارثه ادعى الخطا  
عليها فاقر احدوها بالعمد ويثبت الاحر القتل اصله لا يثبت على المهر  
لانه لو ادعى دعواه الخطا عليها فانكره القصاص على الذي اقر بالعمد وانكر  
الاحر لا يثبت سبعا وانما يثبت القصاص من دعوى الوارثه الخطا فلا يثبت

الخطا

باب  
وان لا احدوها عليه انا وفلان عس بالاحر وقال الوارثه فليكن وقال  
فلان فليكن انا والمهر خطا كان الوارثه بطل المهر بالعمد لا يثبتها مصادره  
على وجه القصاص من عليه وسبعا الاحر لم يثبت عس بالاحر الوارثه فليكن  
السبعا رطل وقطع يد ورجله ومات من ذلك وقال رطل انا وقطع يد  
عس او قطع فلان رجله عس او مات من عس ذلك وقال الوارثه لا يثبت قطع  
يد ورجله عس او مات من ذلك ان يثبت المهر لا يثبتها القصاص على وجه القصاص  
عليه ولم يثبت السبعا ذلك وان قال الوارثه فليكن انا وقطع يد ولا يرى  
من قطع رجله لم يكن على المهر سبعا الوارثه لا يثبتها فليكن الرجل واحد منكم  
فليكن الرجل صبا او محبوا او رجلا لا يثبت عليه القصاص صبا ذلك سبعا  
في حواله المهر وقد ذكرنا ان القصاص من اسقط لم يثبت ماله المهر لا يثبت سبعا  
قال الوارثه بعد ذلك انا وقطع رطله معك عس بالاحر فليكن رطله عس بالاحر  
الاحر سكر كان له ان يثبت المهر لانه لا يثبت دعوى القصاص عليها واحدها مصادره ولا  
والاحر يحجر المهر فانكره ان يثبت المهر وانما هو سبعا بعد الاتهام للاحر الوارثه  
سبعا عليه القائل بطل المهر ونسب سبعا فليكن عس بالاحر فليكن رطله عس بالاحر  
مناقصا قال القائل انا سبعا فليكن القصاص من سبعا فليكن رطله عس بالاحر  
القصاص من سبعا فليكن القصاص من سبعا فليكن رطله عس بالاحر فليكن رطله عس بالاحر  
حال قيام ولا يثبت الا بطل فليكن القصاص من سبعا فليكن رطله عس بالاحر فليكن رطله عس بالاحر  
الاحر وان يثبت لا يثبت السبعا لانه لا يثبت السبعا حال قيام ولا يثبت السبعا فليكن رطله عس بالاحر  
باب  
المفصل الخامس وعشرها في الباب على اصلها اقرار وجه القصاص في الخطا



بعد النكاح والنساء وحول يقطع الصبي بالثبوت ولا بد الرجل  
 سدا لراه ولا الدار سيد واحد لا راطرا ولها حكم الاموال لا يملك  
 وفاته للموت ولها ان كان للموت استيفاء الفصاح والظرف وتسوي في  
 الحرم وعذر ذلك ولا بحث الفصاح في كسر العظم بعد المساواة فيه وكذا  
 في الانتشار لا مكان المساواة فيه **وقيل** ان النسخ عصبه واصار  
 ان المعصية الحمايات ما لها لاحالها لاحلاف الاحكام سائرتها وما لها  
 فاد المرئى ان البرئ من الحمايات كاي حياه واحده لا تترك الا في شئ  
 البر فكانت الناسة متممة وان كل من سائر كانت كذا وحده حياه على حده  
 لا في الا في ايديت بالنز واستقر حكمها فلا عكر جعل الناسة متممة للاولى فيجعل  
 حياه على حده كالوصف الحياه الناسة على شخص واحد واحلاف الحياه  
 باحلاف الشخص اذ عر ما هذه الحياه **فان** **محمد بن حمر الله**  
 رجل قطع المفضل الاعلى على امر اصبع رجل فمرام ذلك ولم يضر حتى عاد الفاطم  
 وقطع المفضل الثاني من ذلك الاصبع عذرا ثم رفعه الى الامام بعد ما رآه فانه  
 على الفاطم بالفصاح والمفضل وبالا رسل المفضل الثاني او حرم الفصاح  
 في المفضل الاعلى لانه من قطع المفضل الاعلى كان اصبع كل واحد منهما كاملا في  
 الفصاح لوجود سرطه وهو المشاوي ولا بحث الفصاح في الثاني لانه من قطع  
 المفضل الثاني كانت اصبع الفاطم صحيحة واصبع المخطويعه اصبعه باق في المفضل  
 ولا بحث الفصاح لفضل سرطه وحمل الارسل ولا يقال **فان** **محمد بن حمر الله**  
 الاعلى واصبع الفاطم كانت متحمة بالحياه الاولى والحياه الناسة والحكم  
 كالفات حقه فحقت من اواه سبها لانا بقول المتفق وان لم يحق

واما يحمى العوات عند الاستسما فالحق بالقاب والادام فما يملك المتفاه  
 والغالب الفصاح هو العمود وراي الاستسما فلا يملك المتفق بالقاب الا بترك  
 ان رجلا لو قطع اصبع الفاطم بعد وجوب الفصاح من كمال الفصاح على الثاني **وقال**  
 كالمثل كالحق كالفات لا بحث الفصاح على الثاني نعم استشهد في الكتاب الا بترك  
 ان هذا الفاطم لو قطع المفضل الاستسما من اصبع رطله هو مخطويعه المفضل  
 الاعلى كان عليه الارسل الثاني ولا بحث الفصاح لعدم المثل وان سبها وازاد المفضل  
 الاعلى من الفاطم من تحتها الاول ثم سارا الكتاب على هنيهة سوا الاعمال  
 مثله الاستسما فاد الحمايات حصلنا الشخصين من سبها الكتاب الحمايات  
 يتان حصلنا الشخص واحد ومن تحمها واحد ثم احاب عن هذا فقال **الافرو**  
 من الواحد والارسل والا بترك ان رجلا لو قطع المفضل الاعلى من اصبع رطل  
 من او لم يضر حتى مات المخطويعه اصبعه فوريه هو مخطويعه المفضل الاعلى  
 من ذلك الاصبع كالفاطم وقطع المفضل الاستسما من اصبع الوارث كان للوارث  
 ان يقطع المفضل الاعلى بالمراتب عرابه وليس له ان يقطع المفضل الاستسما  
 فصاحا لنفسه لما سبها وان كان متفق الحمايات واحدا **فان** **محمد بن حمر الله**  
 قطع المفضل الاعلى من اصبع رطل من او من حيا الفاطم الحواك وقطع المفضل  
 من اصبع الا ورايه بعض من لا راصع كل واحد منهما عند الحياه الناسة  
 باصبعه لم يضر ارسها واحد كذا في حراج لا كف له حسب لا يقطع لا راج  
 سبها لا رسل الارواح غير مفتر رايه حكمه عند ارس المفاضل **فان**  
 ولو قطع المفضل الاعلى من اصبع رطل فليس احد في عاد قطع المفضل الثاني  
 من اصبعه من كان عليه الفصاح لقطع اصبعه من المفضل الاعلى سبها لانا

الاعلى  
 المفضل







ولا يعبر والناث... ارحامها المملوك اذا اراد فرب ودفع بها  
عبد الى حصة رحمه الله نعيم الكافي سر اولها الحياه بطريق العول  
والحصاره وعبد صاحبها بطريق المارعه والاربع ارحامها اذا  
فرد مولاه عدا وله ولها فبعها احدهما بطل كله ولا يملك نصيب  
الناس ولا في قول الحصة ومحمد بن محمد الله وعبد الى يوسف رحمه  
الله يملك نصيبه فلا يملك للفقير اذ دفعه نصيبه وهو الرقيق  
الى شريكه او اقله ربع الربيه والخامس ارحام الولد اذا مات مولاه  
عبد فان لم يكن له ماله ولم يرثه فعقل به لقوله عليه السلام العبد قد  
ولما ذكرنا ان المملوك في حواله من ماله الحر وان كان له ماله ولد يربيه لا  
يملك نصيبه ولا يملك من ماله ارحامه الا ان يملك نصيبه على الله  
واذا بطل حقه سقط حواله الباقي من ماله لا يملك نصيبه والسادس  
ارحامها ام الولد والمدر وان كان له نصيب لا يملك نصيبه ولا يملك  
لو كان محلا للدين لا يملك مع الامر واحده فادركه محلا للدين لا يملك  
الا ماله واحده وفي الباب فصول... ثلاثة حياه ام الولد  
وحياه المدر وحياه النفس اة الفصل الاول في محله حياه الله  
ام ولد يملك شدة عدا ورحله احدها عدا فان لم يكن لها ولد  
مولاه يربيه يملك ماله لا يملك نصيبه وكل واحد منها عبد الا هو الا لما  
ذكرنا ان المملوك في حواله ماله مبقا على اصله الحره وكل ذلك عبد الا حياه  
فان لم يملك نصيبه عدا واحده وليس كل واحد منها فهو على وجهه اة ان عفا  
معا او على العاقبه فان عفا معا سقط العاصم وسقط نصيبه

لعبر العاقبه اة سقوط العاصم لانه كان مملوكا منهم فاداسقط نصيبه  
سقط الكل لعدم الكرى واما وجوب نصيبه لغيره لانه العاصم كان اياها  
منهم فاداسقط سقط نصيب العاقبه وهو النصيب انقلب نصيب الباقي  
فلا وجه اسكان... وهو انه لو وجب نصيبه لغيره لكان نصيبه  
العصاة اة ان يملك الحياه او بالعقول او وجهه الى الاول لا يملك نصيبه  
وام الولد اذا حب حياه موصيه للمال لا يكون عليها بل يكون على المولى ولو  
حارار يملكها لو اراد الا يصح له وجهه لو حوونها لوارث المولى لا لوارث  
سوى المال بطريق الخلاف والوراثه عن الميت ولهذا يفتى به في الميت  
وحياه المملوك اذ امكن موصيه للمال لا لنفسه ولهذا لو كان حيا كان هذا  
فلا لم يصبه حواله لا يصبه حواله وارث ولا وجهه للمال لانه لو  
وصى بالعقول وجب نصيب الربيه كالحري اذا قل حياه له ولها فبعها  
اظهرها كان الاخر نصيب الربيه والحري ارحامه اياها وصيبا لغيره نصيب  
العصاة لانه الماله وجب حياه العاصم وكل الحياه حكم الاصل حب  
منه عبد العلام الاصل والمولى يملك العاصم حياه ام الولد يفتى  
اكثر ولا يملك الماله الا في حواله الماله على ماله نصيب الحياه لكان الاستغاله  
والعقار المالك ودال على حياه عليها قبل الحره لا في ماله عليها بعد الحره  
والسفاهه يملكها بعد العفو وانما قدر بالقيس لا بالربيه لانه وجب حياه  
وجدت قبل العفو فقدر بالقيس كما لو فلت رطل عطا ولا يار بطريق  
الى السيد والسيد وحده الروي وان بطريقا الى الوجوه فوجود المال  
كان بعد العفو فقدر على السيد حياهها فقدر بالواجب من العبد اعتبارا



السبعة اوصيا المار عليها نظر الى حاله الوجود بغير اعلم السهل  
 واحكام الخلق وان عفو على العاص نازعا احداً الى الموت مثلاً  
 اولاً عفا احداً ولحق الاخصى كان عليها السعاه في ثلاثة ارباع  
 لانه لما عفا احداً ولي الموتى اولاً انقلب نصيب صاحبه مالا وهو نصيب  
 الفهم لا ربح ولا خسران كذا الفضايل كان ربحاً ولا خسراناً  
 الفضايل فاداً انقلب مالا كان نصيبه نصيب الفهم لو انفق من ذلك ما  
 سعى كماله ارحم ولا ملاحه فاهل الارواح الاخصى نصيب الفضايل ولا  
 ملاحه من المال والقوة فلهذا كان هو شر من العاصي نصيب الفهم فصار  
 نصيبه منها سبعة ارباع من ذلك العاصي ونصيبه منها فارباعاً فادعفا  
 احداً ولي الاخصى بعد ذلك انقلب نصيب الشاك من ولي الاخصى مالا  
 وهو نصيب الفهم سابقاً نصيب هذا النصيب وهو ربع الفهم وهو في  
 النصيب الفارغ من نصيبها نصيب وتكون ذلك نصيبه وهو الربع وهو  
 في النصيب الذي كان مشغولاً في وارث الموتى مما اصاب المسعور الا بركة  
 سعة بل يظهر ارباعاً اخصى الملاحه فلهذا كان عليها السعاه في ثلاثة  
 ارباع نصيبها مالا فادعفا نصيبها نصيب نصيب الفهم لانه كادام  
 حواله الفضايل كان ربحاً ولا خسراناً في الربح كماله ارحم على ما  
 ذكرنا فلهذا وصفت السعاه في ثلاثة ارباع ثم اصلها في نصيبه نصيبه  
 الثلاثة ارباع فالاربعة نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه نصيبه  
 ولي الاخصى خاصه ونصيب نصيب الفهم من الشاك من ولي الموتى  
 وسر السالك من ولي الاخصى ثلاثة ارباع الفضايل نصيبه نصيبه

فادعفا ما عفا من ذلك اولاً  
 فادعفا ما عفا من ذلك اولاً

وهو سدس الفهم لولي الموتى وثلاثة ارباع وهو سدس الفهم لولي الاخصى  
 وادعفا ولي الاخصى من ربع الفهم فادعفا نصيب سدس الفهم الى ربع  
 الفهم تكون سدس ارباع ونصف سدس وثلث لولي الموتى سدس الفهم فاجعل  
 كل نصيب سدس سدسها فثلاثة ارباع الفهم تسعة اقسام خمسة اقسام  
 منها لولي الاخصى واربعة اقسام لولي الموتى وقال ابو يوسف ومحمد بن  
 الله عليها بغير اربع الفهم لولي الاخصى كما قال ابو حنيفة رحمه الله ونصيب  
 نصيب الفهم بينهما نظرون المصارعة نصيب هذا النصيب لولي الموتى ثلاثة ارباع  
 ماربعة لولي الاخصى وادعفا ربع الفهم وهو واحد من خمسة اقسام هذا النصيب  
 ربع الفهم فثلث ربع الفهم لولي الموتى واستنوب ماربعة اقسام الى ربع  
 الاخر وتكون بينهما نصيب كل واحد منهما ثلاثة ارباع الفهم وكذا لولي  
 عفا احداً ولي الاخصى اولاً انقلب نصيب صاحبه مالا وهو نصيب  
 الفهم فادعفا احداً ولي الموتى سهل نصيب الشاك منها مالا  
 وهو نصيب الفهم نصيب في النصيب المسعور كولي الاخصى ونصيبه في  
 النصيب الفارغ في عليها ثلاثة ارباع الفهم ونصيبه ذلك عدل في نصيبه  
 رحمه الله نظرون العول والمصارعة وعدلها نظرون المصارعة كما في  
 الوجه الاول وحسب هذه مسائل التسليم اربعة منها ما نصيبه نظرون  
 العول والمصارعة عدل الكل ومثلها فان نصيب نظرون المصارعة عدل  
 ومثلها فان نصيب نظرون المصارعة عدل الى نصيبه رحمه الله وعدل صاحبها  
 نظرون العول والمصارعة ومثلها فان نصيب على عكس ذلك فانما نصيبه  
 نظرون العول عدلهم كما في اولها المرات اذا اجمع سهام الفضايل



وصاف التركة على الوفاة بقسم بطون العول والثانية اذا اجمعت  
 الاثني عشر المصاوية في التركة وصاف على الوفاة بقسم التركة من ارباع  
 الاثني عشر بطون العول والثالثة اذا اوصى لرجل ثلث ماله والاخر  
 ربع ماله والاخر سدس ماله فلم يكر الوصية في عاود الوصايا الى  
 الثلث بقسم الثلث منهم على بطون العول والرابعة الوصية بالمجاناة اذا  
 اوصى بارساع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل ثلث درهم  
 واوصى لآخر بارساع منه العبد الذي يساوي الدرهم بالدرهم حتى حصل  
 المجاناة لهما فالعبد الذي كان الثلث منهما بطون العول والخامسة الوصية بالعق  
 لا اذا اوصى بارساع من هذا العبد بصفة واوصى بارساع من هذا العبد الآخر  
 ثلثه وذلك يخرج من ثلث ماله بقسم ثلث المال بينهما بطون العول وستة  
 فكل واحد منهما حصته والسابعة والسادسة الوصية بالانفس ماله  
 اذا اوصى لرجل ماله والاخر بالانفس كان الثلث بينهما بطون العول والثامنة  
 عند وفات رجل ثلث ماله وثلثا درهمين بقسم الحائز بينهما على تسلسل  
 العول ثلثاه لولده العبد وثلثه للاخر والنامية مدرج على هذا الوجه  
 ودفعته منته الى اول الحائز من كل قسم منهما بطون العول واما ان تقسم  
 بطون المصارعة ثلثه فاحله ذكرها في الجامع فهو في اربع عدا من رجل  
 بالوجه وهو وصو واحد باع نصف ذلك العدم رطل خمسة مائة درهم فاحل  
 المولى السقف جميعا خسر المثل ثلثا رطل الاحد احد العدا ارباعا  
 بطون المصارعة ثلاثة ارباعه من ثلثي الكل والربيع ثلثي النصف عديم  
 جميعا واما ان تقسم بطون المصارعة على خمسة رحمه الله وعند

العول

بطون العول ثلاث مائة ارباعا دار سارع فيها رطلان اربعة ارباعها  
 والاخر كلها واما ما اربعة عدا في خمسة رحمه الله تقسم الاربعين  
 بطون المصارعة ارباعا ثلاثة ارباعها المدة في الكل والربيع ماله في النصف  
 وعندها تقسم ارباعا ثلثا ماله المدة في الكل والربيع ماله في النصف والثانية  
 اذا اوصى بجميع ماله لرجل والاخر بصفة ماله واحل الوصية عدا  
 في خمسة رحمه الله كان المال بينهما ارباعا بطون المصارعة وعندها ارباعا  
 بطون العول والمصارعة والثلثة اذا اوصى بعبد نفسه لرجل ونصف  
 هذه العدا لآخر والعبد يخرج من ثلثه او لا يخرج واحل الوصية كان  
 العبد بينهما ارباعا بطون المصارعة في ماله في خمسة رحمه الله وعندها  
 ارباعا بطون العول واما ما تقسم في ماله على بطون العول عدا في خمسة رحمه  
 الله وعندها بطون المصارعة خمس مائة ارباعها فاذكر المادور عدا  
 فادور من رجل اذ انه احد المولدين فانه يعني باعه ساسا نفسه وادانه في  
 احصى فانه سبع العبد من الدين عدا في خمسة رحمه الله تقسم من العدا من  
 المدين ومن الاخرى ارباعا ثلثاه للاخرى وثلثه للمولى المدين الا ان اذانه في  
 في نصف ماله ولا يصح في نصف نفسه والثانية اذا اذانه اوصى  
 فانه واحد من اربعة خمس وسبع العبد عدا في خمسة رحمه الله تقسم من  
 العبد من صاحبه الذي ارباعا بطون العول وعندها ارباعا بطون المصارعة  
 والثالثة عدا من اربعة ارباعها رطل اربعة ارباعها وثلثا مائة  
 احد ولينه كبر مولى العبد من الدوم وسالفه واد اصدار الفدا عدا  
 خمسة عشر الفاضل الاول ثلثه الثاني وعشر الاول رطلان

رطل



وارد في العقد قسم العقد بينهما ان لا ياتي قول اني حصته رحمه الله وعقد  
ارباعا بطريق المارعة ثلاثة ارباعه لولي الخطا والربع لشريك العاقب والارباعه  
لوكار الحامي مديرا والمسئله كالحاقه مع المولى فتمت عقد اني حصته رحمه  
الله بقسم العقب بينهما بطريق العول ان لا ياتي وعقد ارباعا بطريق المارعة  
والخامسه سله الكتاب ام ولد فليس مولاها عيدا واحدا عدا بغير  
الا جنى واحد منها ولنا في عقاب احدولي كل واحد منهما على العاقب سعت في  
ثلاثة ارباع فمهما كان للساكن من ولي ربع العقب ونقسم نصف العقب  
بينهما بطريق العول ان لا ياتي عقد اني حصته رحمه الله وعقد ارباعا  
بطريق المارعة والاصل الذي يوجب عقد بينهما الله ان الخصم في سب  
على السبوع في ورنه واحد كات القسمه عولته واربعه على وجه التميز  
او في وقت خلاف كتاب القسمه نراعه والمعنى فيه ان العاقب في القسمه  
بطريق العول لا يقسم العول ان صرف كل واحد منهما جميع حقه احرهما  
نصف المالك الاخر بالكل والمال الواحد لا يكون له نصف كل واحد  
اخر ولهذا قال ابو عيسى رضي الله عنه من ساء باهلته اراد الله تعالى  
في المال الواحد بليس ونصف ولا يصغر ويلبنا وانما تركنا القاسم  
الميراث باجماع الصحابه فليحبه ما كان معناه وفي الميراث حقوق  
الكل على وجه السبوع في ورنه واحد وهو حال الموت فليحبه  
ما كان معناه وفي التركة اذا اصبحت فيها حقوقها وبنها وبنها  
الدور في ورنه واحد وهو حال الموت او الميراث فليحبه  
معنى الميراث وكذلك الوصايا وفي العقد والميراث اذا افما عن انسان

وملا الخطا حواشي الحاشيه بنه وهو واحد وهو دفع العقد  
الحالي او في الميراث موصيه حاشيه الخطا لا يملك من الدوم وله الا  
حبه في الدوم قبل الفسخ ولا يصح به الكفاله وانما يملك عقد السلم وفي  
الدوم واحد وفي مسئله دعوى الدار احوال ما نسب بقضا القاضيه وورث  
القضا واحد في كتاب معنى الميراث وفي مسئله مع الفصول في ورنه سوب  
الحول خلف لار الملك بن عبد الاحسان مسند الى ورنه العقد وورث  
العقد خلف وفي القسم الرابع وورث سوب الخصم خلف اما في مسئله  
الادانه فلا راكوب بن بالادانه وورث الادانه خلف وفي العقد  
ادان اول رجل خطا ورجلا عدا او للمولى عدا ولنا في عقاب احرهما واحدا  
المولى دفع العقد او كرا الحامي مديرا والمسئله كالحاقه مع المولى الفقه عدا  
نقسم بطريق المارعة لار وورث سوب الخصم خلف لار حوا السالكه وبن  
الدم كان القضا صلاه من مل والمال لار عدا القضا وورثها لار بضاف  
الى سبه الاصل وهو العقد فليحبه وورث سوب حقه العقد وورث في العقد الخطا  
في القضا او العقد المدفوع بن عبد الدوم لا وله لانه صله معنى  
والصلوات لا يملك من القضا فليحبه وورث الخصم خلفا فلم يكن معنى الميراث  
فليحبه القسمه نراعه وفي صابه ام الولد وحود الدوم لار لار بضاف  
الى القضا فليحبه والصلوات وحدا في ورنه الخصم فليحبه القسمه نراعه عدا  
والاص لار حصته رحمه الله ان قسمه العقب في كرا الحوا في  
الدوم او كورث في العقب على وجه السبوع في القضا دور الكل كات  
القسمه عولته وفي وجه القسمه في العقب كورث على وجه التميز او







وادفع الفدية الى ورثة المولى بعرضها القاصي ثم عفا احد ورثة الاخي  
 عبد المولى يوسف ومحمد رحمهما الله كذا وكذا كذا لو ارب الاخي ان  
 سار كوربه المولى ولا يسد له على ام الولد وعدا الى صفة وارث الاخي كذا  
 ارسا برجه على ورثه المولى وارثا برجه على ام الولد لهما لهما فعمله عدا  
 بعله القاصي لورثه الامر اليه فليسوى فيه القصاص وعبر القصاص كالزوج  
 في الله فاما كان قسما بقصاص القاصي لو صلا براسه يكون قسما ولا في صفة رحمه  
 الله ارسا برجه احكامه في الدية فاذا اذنت وقد بطلت من الدية الى القبر فظهر  
 ان الاسعار في حال الكلال كذا بقصاص القاصي كذا في الولاية ولا يظهر اذا كان بعرض  
 القصاص كذا في الحار ارسا برجه يدفعها ويبيع ورثه المولى وان سالم برضه برجه  
 على كفته وهو بطلت الفدية في قول الخ صفة رحمه الله ثم هي برجه لا تترك على  
 ورثه المولى هذا اذا دفع الفدية الى ورثه المولى ثم عفا ولي الاخي فان  
 عفا احد ولي الاخي ثم دفع الفدية فانهم اركان الدية بعرض قضا  
 بعرض وارث الاخي عبد الكل وارثا برجه القاصي عبد الى صفة رحمه الله  
 بعرض وعدا في الاخي بر الوصي آية بعرضها عدا الكل سواء كان بقصاص  
 او بعرض قضا لا بقصاص القاصي يدفع الكل الى ورثه المولى بعد بطلت حوال الاخي  
 وسواء لا يصح كذا والوصي اذا قضي بر احد الوصي بامر القاصي حلالا  
 لا للقاصي ارسا برجه مال الحب حلالا ماها كلاله واذا ارثها  
 القاصي ماها كلالا لا يصح فعملها بعرضها كذا في اولى واما فصل  
 المدرس والمدرسة فالحجاب فيهما كالحجاب في ام الولد الا في حصيلة وهي  
 ان المدرس يسقى في فدية كماله لورثه المولى سواء كان حيا او قد اقبل  
 حلالا وام الولد لا المدرس يقتوف

بطريق الوصية ولهذا القبول من اليتيم فاذا قبل مولاة بطلت وصية لاجل  
 القبول عليه رد القبول والقبول بعد وقوعه لا يحل القبول في رد الفدية  
 اما ام الولد لا يقبل بطريق الوصية ولهذا نقول جميع المال الا في الاستلام  
 والحجاب الاصلية فلا يحل عليها الا موصى احكامه الفصل  
 الثالث عدا قبل مولاة واحدا عدا فانه بعد ما لا يرسل كذا واحد منهما  
 موصى للقصاص فان عفا احد ولي المولى واحد ولي الاخي ارسا برجه  
 بطريق المولى ولا يسد له مالا في قول الخ صفة رحمه الله وعدا في  
 بطلت بصفة الساكن مالا اصل المسئلة عدا قبل مولاة عدا اوله ولبان  
 قضا احدهما عدا الى صفة ومحمد بطلت الدم اصلا ويكون عفا احدهما كقبول  
 وعدا الى يوسف رحمه الله بطلت بصفة الساكن مالا بصفة بصفة  
 بصفة في بطلت بصفة بصفة سرية في بطلت في ادية بصفة بصفة  
 وهو الربيع الى سرية او اود برية الدية وكذا يوسف ان عدا كان بطلت  
 اولا كذا والا يوسف ثم رحمه الى قول الخ صفة رحمه الله لا في يوسف اب  
 العدا بطلت المولى صار من الناس الا بطلت بطلت بطلت بطلت بطلت  
 فدا عفا احدهما بطلت بطلت القاصي وان بطلت بطلت الا حلالا بصفة  
 في بصفة بطلت بصفة في بصفة سرية بطلت وعبر السرية بر ارسا برجه  
 بصفة بصفة حتى يصير له ثلثة ارباع العدا او بطلت بطلت بطلت بطلت  
 اوصى بعد لرجل عفا ان هذا العدا قبل مولاة عدا اوله ولبان قضا احدهما  
 بطلت بطلت الا حلالا ونبذ ذلك في بطلت بطلت الموصى له في قول الخ  
 ماها ولا في صفة ومحمد رحمهما الله ان البركة في الفدية ببقاء على حكمك

ونعالج



ملك الميراث والمال الواحد بعد حق واحد السر يسكن كور صا للميراث له نزل بعينه  
حق نصيبه دينه وليس كان حصته الملك للوارث فملك الوارث حق ملك الملك  
حتى يرد بالهبة ويرد عليه فلو اوصى المال بعد حق واحد كالمال الواحد  
لميراث على ماله من وجه وذلك لا فلهذا كان حق واحد الا ان كقولهما كفاف  
الميراث ام الولد لا يما نصيبا دينه ولا يكون ذلكا كاد المال على ملكه خلاه  
مسله الوصيه لان ملك الميراث له ملك حديد من نصيب حديد ولهذا لا يرد بالهبة  
ولا يرد عليه خلاه والوارث اذا نزل هذا صا الى مسله الخايب بعد الى حصه  
ومجد لما كان حق واحد اني الميراث كقولهما نزل دم الميراث اصله في حق الساكن  
من ولي الاضي ما نصيب احسانه وقد كان حصه عبد العفو حكم الميراث في حق  
الفصا من نصيب الدية وبارسقط هو الفصا حكم العفو بعد ما كان بالمال يرد  
صوم من لير في الدية الميراث في حق الله ربع الدية العبد او اقرناه نصف الدية  
واذا عدا في يوسف لا يسطردم الميراث يعفو واحد الله بل سفل نصيب الساكن  
ونصيب الساكن عبد العفو كان ربع الدية الساكن والعبد مملوك لهما فاذا اطلق ذلك  
فلا نصيب هذا الربع وهو الميراث وفي ملك نصيب فقط ونصف الربع وهو الميراث  
وفي ملك شريكه نصيب نصيب العبد على ثمانية في اطار ربع العبد الى ولي الاضي  
لغيرهما من الميراث في طر منها ثلاثة امار العبد ثم يقال للعاقب من ولي الميراث اذ في من  
نصيب الميراث من العبد واحد ربع الدية فارجع في العبد نصيب للشاكن  
من ولي الميراث نصيب العبد ولا حقه العاقب ربع العبد وولي الاضي ربع العبد  
وارخا احد ولي الميراث واحد ولي الاضي على العاقب على ولي الاضي حصه ومجد  
رحمها الله نزل دم الميراث وفي الدية الميراث في حق الله نصف العبد الى ولي الاضي

أحد

او اقرناه نصف الدية اهما سوي بالعفو اما اذا عفا ولي الميراث فلا يرد  
الى نصيبه ومجد رحمها الله يعفو احدهما كقولهما فاذا اطلق دم الميراث في  
حق الاضي كذا الفصا من فاداعيا احد ولي الاضي اطلب نصيب صاحبه  
وهو نصف الفصا من فالا فقال لورثه الميراث في حق الله نصف العبد او  
اقرناه نصف الدية واما اذا عفا احد ولي الاضي او لا اسكن صاحبه  
انصا نصيب العبد لا يرد حو وريه الميراث في حق الفصا من ولا مرامحه من  
المال والفصا من فاذا امار حو الميراث عن حو الاضي كان حو الساكن من  
ولي الاضي نصيب العبد كما لو فادعوا مولاه عفا واحدا خطأ وللاضي  
انما كان حو كل واحد من الاضي نصف الدية خلاه فاذا عفا معا  
لاربعه وحده الى لهما حال فام الميراث في حق حو عفا العاقب وولي  
الاضي ربع الدية اماهاها خلاه في حق لورثه الميراث في حق الله نصف العبد  
الى ولي الاضي او اقرناه نصف الدية فاذا عفا احد ولي الميراث اطلب  
الميراث من حو ولي الاضي نصيب العبد كما كان واذا عفا في يوسف  
الله اذا عفا احد ولي الميراث واحد ولي الاضي على العاقب فقال للشاكن  
من ولي الميراث اذ في نصيب نصيبك وهو ربع العبد الى ولي الاضي او اقرناه  
الدية ونقال للعاقب اذ في ثلاثة امار العبد الى ولي الاضي والى احدهما فذلك  
بنصف الدية بينهما نصيب فاذا دفع ثلاثة امار العبد كان ذلك من الميراث  
وولي الاضي نصيب العبد كما كان احدهما من نصيب اهما نال العفو فهو سوا  
لانه ان كان عفا احد ولي الميراث او لا وفي ذلكا واحد منهما نصيب العبد اطلب  
نصيب صاحبه فالا وهو نصف الفصا من نصيب في ملك نصيب فقط ونصيب











متتوفا حقه ولا يرجع سى على الفاطم ولا تهاك بار الفاطم ففى الفصل  
 الا على حقا مستحقا عليه فمصر ذلك مضمونا عليه لانه سالم له معنى فمصر  
 ان يصير ارسه لا يقول بان محل حقه قائم لا ركاكى وضع السكنى الفصل  
 الوسطى وكان محل وضع السكنى هو الثاني الفصل الوسطى وانما فاد الفصل  
 الاعلى منه تنافا فاسحقه سعا و فوات السع والوصف بوجه الحار ولا  
 بوجه البارد كذا يصير مقصودا كى قطع تداسا حرا واولا حروفه  
 لك فصاها بالبدل لا يصير ارس البذلوى الثقيل كذا لهاها كى حروفه  
 الا صبح ارسا اسوى فانهم الا صبح وهو الفصل الثالث جمع حقه  
 وان سعا احد الارسلين ولما فى هو الثاني وانما بدأ القامى بصاحب الفصل  
 الاعلى حقه الفصل الاعلى مقصود وهو حقه سعة ولا يرا حقه ولانه  
 لو بدأ بالثاني او الثالث لغير كل هو الاول ولو بدأ بالاول لاسطر حقه  
 اصلا بل سطر فكان هذا اولى هذا اذا اضمحل احد المكونين حصر  
 صاحب الا صبح وطلب القصاص وعاب الاحرار فار القامى بقصى  
 له بقطع الا صبح لا حقه ورسب وهو حقه موهوم ولا يوحى حقه  
 كالزاد اذا سب ولها سب كان سبعا حصر احدهم فانه بقصى له بالسفوف  
 وليس هذا كالرطل اذا فات وعليه ديور حصر احدهم فار القامى سكر  
 بصب القامى لا المال كحمل القسم والقصاص لا كمال فان قطع الا صبح  
 كان على الفاطم الاول لصاحب الفصل الاعلى ارس الفصل الاعلى وهو  
 بلب دة الا صبح ولصاحب الفصلين بلبا دة الا صبح ارسا الا صبح  
 مفاصل لانه لانه فمصر حقه فاستحقا عليه لا زوا وفع به القصاص

وهو الفصل الاعلى والثاني كان مقصودا هو الاول والثاني والثالث وصفا  
 في حوصاحب الا صبح كذا الفصل الاول لاربعه ما وقع به القصاص وهو  
 الفصل الاعلى كان سعا في هو الثاني والثالث ولا يصح بالارسلين حقه فمصر  
 هذا وسيله لو قيل رطل حرا ففعله احدهما فصاها فانه سطر هو الآخر  
 ولا كذا لانه وان رطل حقه حقا مستحقا عليه والفرد والرجل فصا  
 الحولا سيم الا بعد الموت وبعد الموت لا كذا كذا القصاص ارسا كذا قطع  
 اليد هو محل الوجود الارسلين الثاني والثالث قال رطل قطع الفصل الاعلى  
 من السبانه اليمنى من رطل حرا و قطع الفصل الوسطى من السبانه اليمنى  
 من رطل حرا ولم يكن الثاني الفصل الاعلى بل كذا ساقه و قطع الفصل  
 السفلى من السبانه اليمنى من رطل حرا ولم يكن الثالث الفصل الاعلى والوسطى  
 ثم اضمحلوا الى القامى فار القامى بقصى بالقصاص الفصل الاعلى الوجود  
 سطره وهو السبانه الاطراف ولا بقصى بالقصاص الثاني والثالث بل بقصى  
 لهما بالارسلين ارسع الفاطم كذا كماله عند قطع الثاني والثالث واصفهما  
 كذا بافصه ولا تهاك بار الفصل الاعلى منه كان مستحقا وكذا الثاني  
 والثالث كذا القامى الا ترى ان من اسرى حرا كان عليه القصاص في القسر ولم  
 يعلم به فصل حرا المشتري فار المشتري بوجه جميع القيم على القاص الى قول القاص  
 حقه رهبر الله وكذا المحكوم كذا القاص لا يقول المحكوم فانه معنى قائم  
 صورة ولا يقول المحكوم واياه سب وس القاص صورة ومعنى القوات حصر  
 المعنى بكم الرجوع باليمن ثم اعاد بعد هذا القصاص كذا في الباب المقدم  
 منها رطل قطع الفصل الاعلى من ارسع رطل حرا ثم عاد و قطع الفصل الثاني  
 ببار و قطع الفصل الثالث ان يخل

من الارسلين











اشهاد على الرجل في صايط مخوف متصدع او فابل الى طرفي المسارين وقوع  
على ايسار فصلة ثم عشر تحمل بنقص الكايط او حطب وعبر رجل بالفسل  
نقط فصان الفسل الاول على صاحب الكايط وذكر في صان عشر تنقص  
الكايط اذا ذكرنا ان الاسهاد على الكايط اسهاد على النقص ورفع القوس  
من الطربون يكون الى صاحب الكايط لانه ملكه ولو اسهد عليه في القوس  
ولم يرفع كان صامنا فكذلك اذا اسهد على الكايط والا اسهاد عليه اشهاد  
على القوس لانه من احرانه وقد صار ساخلا هو القوس جميع احرانه  
ومن عشر بالفسل في ذلك قدمه هدر لا يرفع الفسل لا يكون الى صاحب الكايط  
بل يكون الى اول الفسل والاسهاد على الكايط لا يكون اسهاد على الفسل لانه  
ليس من احرانه الكايط فظهر حكم حسابه في حوس حطب الكايط ونقصه  
ولا يظهر في حوسه ومن شرط حكمه اكانه في مسله الكايط فقام القدر  
على النقص والاسهاد لصير حاسبا بالترك ولم يوجد وعبر الى يوسف  
رحمه الله اذا استرجع كنهنا وقوعه على ايسار فصلة ثم عشر وعطفت ايسار  
نقص الكسف بعد سقوطه لا يصح الا كسبه اسفل عن موضع اكانه  
الى موضع اخر فلا يصح كسبه في الطربون في اخر موضع الى موضع  
اخر لا يحل على الواضع صان ما يولد منه بعد رواه عن منعه والماي ح ما ذكرنا  
لا يرفع النقص هذا الموضع حصل نقطه منعه ولو كان صا حاه  
او كسفا سقط والله ايسا نام عبر رجل بنقص الحجاج ورجل بالقتيل  
فقطبا قدم الفسل يكون على عاقله صاحب الحجاج لان اسراع الكسف  
وكونه له ما سمر اكانه لانه بعد في بعثته ولهذا شرط في الاسهاد

فيما كانه ما سمر الحكمه التي الفسل على الطربون ومن التي سائر الطربون كان صامنا  
لما عطف به وار لم يكن ملك بعثته اما صان الكايط صان يركب النقص فلا يقص  
الا فماله ولا يرفع النقص بعد الاسهاد حاطب سقط قبل الاسهاد فالف  
سالا يصح ما ذكرنا فان اسهد عليه في رفع القوس عن الطربون فلم يرفع حتى  
عشر بها ايسار اوداه وعطفت كان صامنا ولو اسهد عليه في حاطب فالف  
يوقع هذا الكايط على حاطب في ح لوط وهدمه ووقع المهدوم على حاطب  
فصلة فله الفسل يكون على عاقله المهدوم عليه لانه صار حاسبا بترك  
النقص وصار حاسبا الفاء على الكايط الثاني وصاحب الكايط المهدوم بالخيار  
ارسا صمنع فممه الكايط والنقص للصان وارسا احد النقص وصمنه النقص  
لا را الكايط المهدوم هالكه وجه قائم وجهه فان سا مال الى حاسر الهلاك  
وصمنه كل الصمد وارسا مال الى حاسر القسام وصمنه النقصان كالودع  
الساه المعصونه وعبر ذلك وذكر الكمان وارسا احد النقص وليس  
له من عشر ذلك يعني لا كسبه على السا ومنهم من قال لا احد النقص لا يقصه  
النقصان لانه حوس من قار الا صار احد النقص صار من باع عن  
الصان فان لم يحترش حاطب انشأ بنقص الكايط الثاني فهو هدر  
لانه لم يوجد للاسهاد على الثاني وصاحب الكايط الاول لا يملك رفع  
نقص الثاني وان هدر اصروره حتى لو كان الكايط الثاني حاطب الاول  
صان من هلك الثاني ومن عشر سقطه وهكذا يكون على عاقله المهدوم  
عليه لانه يملك رفعه عن الطربون في اصر حاسر ليعصر الكايط الاول  
بعد الاسهاد يصير حاسبا بترك نقص الكايط الثاني لانه يترك نقص ما يودي الى



الملك عبد الملك من القصر في مصر واراضا صاحب الخياط المهديوم مصر  
الاول من القصر عليه فوط اسان من الخياط الثاني كان هذا ايضا  
لانه لا وجه لوجود الصانع على الثاني لانه لم يوجد الا سهاد عليه ولا  
وجه لا كان الصانع على الاول وان ملك القصر بالصانع لانه ملك القصر  
حادث بعد الاسهاد ولا يظهر فيه اسر الاسهاد فلا يصح الا اسهاد  
عليه في رجع ذلك سهادا مستثنا ولواسهاد عليه في خياط ما باله لا  
كان في رجع على الطريق لكان ان رجع على خياط صيحه له فمع ذلك الخياط  
على الطريق فلم يجره المالك لكونه في الصيحه نفسه على رط ففعله او وقع على  
الطريق فغير ان سعاد فوط اسان فوط اسان لم يوجد الاسهاد على  
الصيحه كونه سقوطه بنفسه وانما وجد الاسهاد عليه سعاد وسقوط  
الاول عليه فاداسقط بنفسه صار كانه سقط من غير اسهاد حتى لو  
سقط لسقوط الخياط الاول عليه كان صامنا لخصه الملك من الوجه الذي  
اسهاد عليه وكذلك كانا بالار الى الطريق لرجل في اسهاد عليها ثم  
وقع احداهما على الآخر وطرحه على رط ففعله كما ذكر على عاولة الا  
والخاصه لا الاسهاد على الخياط المدفوع اما كان احرا ارجو وقوة  
نفسه ولم يوجد صار الاول دافعا للثاني فمصر الاول عثر بالمدفوع  
نحوه فانه على الارض فلكان هذا الارض صاحب الدافع لا يملك في المدفوع  
ولم يوجد الاسهاد على صاحب المدفوع من هذا الوجه فلان هذا صريحا  
ويجوز وقوع الاول على الثاني كما شئ طريق على النفس فمطلق الاسهاد  
ولو اسرع كسها او حنا الى الطريق الا عظم نوبه على خياط رط فاسهاد عليه

ولم يجد الخياط على اسان ففعله وعثر بالطريق اسان فوط اسان صاحب  
جميع ذلك كما ذكرنا ان اسراع الكسفة الخياط ما سره الخياط كانه الفاء سده على  
الخياط وسعد الطريق بنفسه فمصر جميع ذلك فان كان لا يملك رجع عليه  
لرجل يام او طس في الطريق فاعفوه مولاه ثم عثر به انسان فوط كانه دته  
على عاولة المولى لاجل اليوم والفقير فوط اسان واهل الصيحه نوبته والاول  
على ما شئد ام ففعله الاسان فادامك من غير ما رجع صار كانه طس بعد القصر  
ولو طس بعد القصر فوط اسان كانت الدية على عاولة وعاطفه عاولة  
مولاه كذا كرهاها ولو كان القدر طس في الطريق فمصر وانكسر رطه او انزقت  
عنه وصار لا يجره على اسرع من مكانه ثم اعفوه مولاه ثم عثر به انسان فوط  
كان على المولى فمصر لوربه الفسلا في رطه في الطريق كاسرط السلامه  
ولهذا الروط في سائر ملك القصر في دافع وسقط صار كانه سعاد طريق  
المسكين فاصل العمل بالاول ولم عليه لسقوط اصانه وادالم بصرا كانه بعد القصر  
وحاسه قبل القصر بوجه الدافع او القرا فادامه بعد رطه الدافع على وجه  
لم يصير محاربا للعدو لعدم اتيانه يوم الاربعاء وكان عليه فمصر كما لو وضع  
في او الطريق او قصر سراع الطريق ثم اعفوه مولاه ثم عوط اسان فوط  
كان على المولى فمصر لما ولها كذا كرهاها ولو او فوط القدر دانه في الطريق ثم اعفوه  
مولاه فادامك الدية صعط بها اسان كان على المولى فمصر لانه صار كانيا  
بانهاف الدية في الطريق وبعد العولم بولي ولايه كوط رانه المولى فمصر امه فلا  
يغير كانيا بعد القصر وحاسه قبل القصر بوجه الدافع او القرا فادامه على  
وجه لم يصير محاربا للعدو كانه فمصر كما في المسلة المسدده ولو ارطط لم عدا



لغيره في الطريق فاحسبه مولا. ثم عبره رطل و مات كاس الدابة على عاقله  
القائمة والرامي لا رافا العبد في الطريق على الوجه الذي لا يدر على السراج  
والقائمة الخرشون ولو اطمس في الطريق من غير ما طم احسبه مولا. فلم يزل  
عز ذلك الخمار حتى عبره اسار و مات كاس الدابة على عاقله المولى لا ر  
دوامه بعد العصور الهرة على السراج لم يزل اسرا الى ان فسد به حكم  
صانه الا حتى حيا به بعد العصور وحب الدابة على عاقله و جافلته  
عاقله مولا. سفل الرطل وعلوه لاصروها ما يلا رفا سفل عليها فسد  
السفل ورمى بالعلو على انسان فعليه قدره السفل يكون على عاقله صاحب  
السفل و يرمى صاحب السفل في العلو و العلو مرفوع فما يلف به  
تكون مصافا الى الدابة فان عثر اسار سفل العلو كان هدر الما و لما في الكاظم  
و من غير سفل السفل فتنه على عاقله صاحب السفل لما فلتا حاط  
كاس السفل على صاحبه و هو صاحب او غير عليه جره فسقط الكاظم  
ورمى بالكره فاصاب اسارا فعليه كارد ذلك على عاقله صاحب الكاظم لا ر  
ط فوقع ما يلف بها فاصاب الى صاحب الكاظم و لو عبر بالكره اسار و هلك كل  
هذا و لو كان ساكرا فاصاب الكاظم كان عليه صبار من غير بها و عثر الى  
يوسف اذ وضعه من على حائطه فسقط على رطل و اطلقه لا يصير لا ركره  
اسفل عن موضعها و هو الوجه لم يكر مبيد يا ولا تصا و فالف بها الى اطل  
و حبه ايضا لومر رطله ملكه او ملك غيره و هو كحل بارا فوقع شره من  
باره على ثوب انشأ و احسروا كاسا لاله لم يزل من حبل النار و س  
سقوطه و اسفله و لا سقطه حكم فعله و كحل كاسا سقطه على ثوب الغبر

ولو طارت الريح بشر النار و الفقه على ثوب اسار لا يصير لا رالا  
حصل لعل الريح لا تفعله و هو لم يكن معها في حبل النار و لا تصا و الفقه  
الله و لو مر رطل و هو كحل حلا فوقع الحبل على اسار فالفقه صم لا به اس  
فعله و لو عبر اسار بالحبل و عطف صم الصا لاله هو الذي وضع الحبل في  
الموضع الذي وقع فلم سقطه اسر فعليه هذه روايد ذكرها في النوادر عثر الى  
يوسف عذبا الى الاصل و الحائط ما بل الصغير اسهد على اسره او و  
فلم سقطه حتى سقط و ابلغ اسارا ما كاس الدابة على عاقله الصي لا رالا اسها  
عليها و هما على النار القصير لاله الاسها على المالك و هو كسر فارق الالف  
او الوهي بطل الاسها حتى لو سقط بعد ذلك و الفقه ساكرا هدر الاله  
بالدولة سها بالثوب و الاسها عليها كارد لاله الاسها على المالك  
حكا ما دام لها ولاية القصير فادام سو و لم يوجد الاسها على المالك حقه  
صار كانه لم يكن و كذا لو بلغ الصغير بطل الاسها لا ريلوع الصغير  
انطال و لانه سها لاله الموت و لو اسهد على الصي بعد البلوع كاسا ما  
لما عطف لوجود الاسها على مملك القصير و لو اسهد على الالف سم مات  
الصي قبل البلوع و ورنه الالف فسقط الكاظم على اسار فالفقه كاس  
هذا لا رالا سها على الالف قبل البلوع كاسا سها على الصي و ملك الصي  
را الى الموت و اسفل المالك الى الالف و لم يوجد الاسها على الالف بطريق الالف  
صالة فصار كانه لم يكن و لو اسهد على رطل عاقلا في حائط ما بل عن حيونا  
مطفا او اريد و العباد بالله و كوي دارا كرت و قصي الفقه بلحافه ثم افاق  
المجور و عاد المريد سالا و ردت عليه داره ثم سقط الكاظم و ابلغ شيا



كل هذا لا راجع الى هذه العوارض في ابطال الولاية عبره الموهب كما في القامه والا  
 في الحان وعجز ذلك لعدم ابطال الاستظهار لا يعودا لدا وكذا لو سعت الدار  
 بعد الاستظهار ثم ردت عليه بعد نصا او غير نصا او حمار رونه او حمار  
 السر المستزكى ثم سقط الخاطا كان هذا لما قلنا فان حمار كان حمارا للسر واللبا  
 لا سطر الاستظهار لانه لا يربط ملك النام وولايته واسراج الكسب والحق  
 لا سطر يربط ذلك لما قلنا والدر اعلم فان

اول المعامله

من الحاشية التي تقر فيها بالعدم في القصاص والحق في الثاني على اصلا  
 حرمه اركان القصاص نصا او لا سطر او ان يملك في ذلك في بعض ما  
 سجد له سطر سجداته فيما لم يدر الكذب نفسا وسجداته الفاسق دون  
 وادانته صريح قال محمد رحمه الله ساجدا سجد الرضال  
 هذا الرجل قبل ولده عدا ان السيف وافرط الحوانه هو الذي قبله وحده  
 عدا ان السيف وقال اليهود له فلما جاء جميعا كان له ان يسل المهر وسجداته  
 اليهود على الاخر باطله اما رطله السجدات ولا السجدات سجداته على  
 المسهود عليه بالقصاص وبالصل على وجه الفرد والولي ادعى القصاص  
 والصل عليه نصفه الا حياجه والسر كقصاصه فكذلك في بعض ما سجد له  
 فطلبت سجداته بما وله ان يسل المهر لانه يدعى القصاص على المهر والصل على  
 وجه الاحكام والمهر اقر على نفسه بالقصاص وبالصل على وجه الفرد  
 فصار كما لو سجد ان يسل باله عبره لادعيه المدعي والوا دعي القاص من سجد  
 وسجد اليهود باله من سجد ولذا الوا دعي القصاص على رطله سجد  
 اليهود على احدهما انه قبله وحده لا يسل كذلك في الهدوله ان يسل المهر

الشاهد

لانه يدعى القصاص على المهر والصل على وجه الاصابع والمهر اقر على نفسه  
 بالقصاص وبالصل على وجه الفرد وقصاصه فكذلك في بعض ما اقر في سجد  
 وكذلك في بعض ما اقر لا سطر او ان يملك في الثاني على الوا دعي القاص من سجد  
 عليه باله من سجد فلهذا كان له ان يسله قاصدا وكذا لو لم يكن له سجد كان له  
 ان يسل المهر وكذا لو كان القصاص نصا له نصف الدية على المهر ولو سقط  
 المهور سقطت الدية وقال له قطع فلا ريب ان المهر عدا او قطع فلا ريب  
 احريه السر عدا مما تزمها وقال صاحب السر ان يقطع يد السر  
 وحريه عدا وما تزمه وانكر الاخر كان له ان يسل المهر لانه صدقه  
 وحب القصاص وكذا في بعض ولو قال الولي قطع فلا ريب ان السر  
 عدا ولا ادري من قطع المهر فلا سجد على المهر وقصاصه ولا ريب ان الولي  
 لما قبل الثاني كجدا ان يسل الثاني قاصدا ومحسوبا او لا حجة عليه القصاص  
 فاورب ذلك سجد في حواله فادانته عدا ان يسل القصاص على وجه الولي  
 بطل اصلا كما لو ادعى الولي الخطا فامر القائل بان يسل ولو قال الولي قطع انت  
 بده السر عدا و قطع فلا ريب ان المهر عدا وما تزمها وعلا صاحب السر  
 ان يقطع يد السر عدا ولا ادري من قطع عدا ان يسل المهر نصف الدية  
 في ماله اما لا قصاص عليه فلا ريب ان يسل السر بده ادعي سجد في القصاص  
 لما قلنا فلا يسل نصف الدية لانه بعد راسخا القصاص على وجه  
 القائل قصاصا لما لا ريب انما نصف الدية لا ريب ان يسل على رطله  
 عدا ادعي على كل واحد منهما نصف الدية عند السقوط ويكون ماله لانه وحده  
 ما رانه كما لو ادعى الولي العمل فامر بالخطا وقد ذكرنا فيه القاص والاستحسان  
 في الابواب المتقدمة



ولو قال الولي انه قطع وصار عدا فقال المدعي عليه انا قطعته بالسر  
 عدا فقال المدعي عليه انا قطعته بالسر ولا ادري من قطع رطله فعصى عليه  
 بالدره اسمنا بالدره ندعي عليه القود بالصل على وجه الفرد وهو اوفى على  
 نفسه بالصل وادعي السبهه فعصى بالدره رجل ادعي ان فلانا سبه ولم يوفى  
 عدا فجات ميمها واكثر المدعي عليه فام المدعي ساهدين فهو على وجه ان شهدا  
 انه سبه موسى عدا وبرا ميمها مات بعد ذلك فان القاضي يعصى بالموصى  
 والعصا من ميمها لا ر الوالي ادعي الموصى والسرانه والسهود وسهلا فام الموصى  
 فاما سهودا فعصى ما ادعاه المدعي ففصله بالسبه وكذا لو شهد احد هما  
 بالموصى والسرانه والاخر بالموصى وبالسرانه ميمها لا ر الوالي ادعي الموصى  
 والسرانه وقد شهدا بالموصى ونهوا احدهما بالربانه فعصى بما افعل عليه  
 الساهدان فان **وكذا** لو ادعي المدعي سبه فام الموصى لا ر عليه  
 السبه عدا ان السرايه نصير فلا حتى يظن القعود عن السبه وكذا قال  
 بعضهم هذا قولنا لا قولنا الى حقه وليس كان هذا قول الكل الا ان المدعي لا  
 يعصى عن دعوى السبه حتى يملكه دعوى السرانه فسهله السهود  
 بذلك دعوى السرانه لا تعدم ذكر السبه فلهذا حارر السهانه على  
 الفاعله ونصا حاكم كما لو كان الموصى خطا فسهل السهود بالمركه  
 والسر ونصا له محتمل انه درهم واركان المدعي يدعي عشر الاد درهم  
 وكذا لو شهدا بالموصى عدا وقال لا يدري انه مات ميمها او برا ففصله  
 بالمخصص الموصى لا ميمها سهلا فام الموصى ولم يسهل بالسرانه ولو كان  
 الوالي يدعي انه سبه موسى فمرا ميمها فسهل احدهما بذلك وسهلا الاخر

مات ميمها كالت باطله لانه كونه في بعض ما شهد فطلب سبهاده ولو  
 كان الوالي يدعي سبه لا ينفقه العاقله كواليسمي او الباضعه خطا وادعي  
 انه مات ميمها فسهل السهود بالدره فلب سبهادهم ونصا له مارس  
 السمي او مال الكافي واركان المدعي يدعي الدره على العاقله لانه يدعي السهاف  
 مع السرانه ويدعي وصوب المال على الكافي الصا لا ر العاقله يحلون عنه فلهذا  
 حارر سبهادهم وكذا لو ادعي الموصى مع السرانه انه عدا على المراه او خطا  
 فسهل السهود بالموصى والسرانه فعصى بالدره لانه لا قصاص  
 الرطل والمراه في الطرف وكذا لو كان الفصل عدا فادعي الموصى  
 مع السرانه عدا وسهلا السهود بالسرانه نصا بالدره الموصى لا ر الفصل  
 لا حرر في الفصل واركان الموصى يدعي القصاص والعسر ومع ذلك  
 حارر سبهادهم فلهذا وصي بهم للتا بل ان المجالعه على هذا الوجه لا

مع قول السهانه على اصل الفصل والله اعلم **باب**  
 امر الصبي اكر وامر القيد المحجور بالحياه فان لم يكره ولا يلزم في التا  
 على اصلين احدهما ان يصب الصبي اكر اذا اصب له التا كما ذكرنا في حصر اوجه  
 اكمله سبه الصبا لم يكره اكرانه عليه لا ر الصبي فحصوله بغيره لا بنفسه  
 وقوله لا اكر وطحه يكون سبه التا فاكوي بالحياه عليه والتا ان فعل  
 اكر التا لا سبه الوصيه لحرر الامر بالمر بكرهها وفي التا فحصوله اكره  
 فصل في اكر التا وفصل في القيد وفصل في الصبي اكر وفصل في المجان  
 وكذا في ذلك على وجه ان اكر التا مود صبا حرا او عدا او مكنا او الفصل  
 الاول قال رطل ام صبا حرا الفصل رطله ففصله فدره الفصل على عاقله الصبي

والسماع في فصل الاكل  
 الرشد اليه في رطله وعظم  
 الرشد اليه في رطله وعظم  
 الرشد اليه في رطله وعظم  
 الرشد اليه في رطله وعظم







الضمير الى كسر ياء  
كل ما كان في الضمير

عصب مكانا صغيرا وقربه الى المها لك حي عظم لا يصح ولو عصب صبا  
 حرا وقربه الى المها لك حي بهسته حبه او ما اسبه ذلك كل على عاقلته  
 دبه الصبي اسما كان الا الصبي الحر لشي في بداهته بل هو محمول بعينه  
 كذا والمكان الصغير فان كان الا من عدا وهو الفصل الثاني من النامور  
 على وجهه ما اراد ان يكون ما في النامور او محمول عليه فان كان ما في النامور  
 وهو صغيرا وكسرا ما اراد ان يكون ما في النامور او محمول عليه فان كان ما في النامور  
 لعل رطله فصل كذا من النامور فالله اعلم والهدا اذ لم يكن موجه للعصا  
 لما قلنا ثم يرجع موطن النامور في ربه الامر بالا فلهذا راس الحياه ومن فمه  
 النامور لا النامور اذا كان عدا كان الا من عدا والعدا هو اهل الدور  
 صغار العصب وتقول كثر الله صغار العصب ولهذا الواو في عصب فالنظم  
 لان صغار العصب صغار ما دله فكون من النامور فلهذا سور سبيل اذ كان النامور  
 صغيرا وكسرا ما دونا او محمول الاستواء في حكم العصب وان كان ذلك  
 على كسر عظم الله على عاقله الصبي لما قلنا ولا يترك شي على الامر لان  
 لا يكون كذا للعصب وكان الراجح ان يقال في معنى صغار الحياه عليه وعنه  
 العدا لو كفو يكون على مولا ولا يكون على العدا ولا شي على المولى هاهاها  
 حياه من حيث القول والمادور في الحياه من له المحموز لار الحياه لشي  
 النامور فلم يكن المادور في اهل قول كثر الله صغار الحياه وظهر ان المحموز  
 ولهذا الواو في عاقلته حياه لا يوجد الفصل لا يلزمه شي لان الواو في الحياه  
 او ان على مولا لا يظن ولا يلزمه شي لان الواو في الحياه لا يظن ولا يلزمه  
 لان الامر عدا ما دونا في النامور فان كان محمول عليه وهو صغيرا وكسرا فامر

عدا صغيرا وكسرا ما دونا او محمولا لعل رطله فصل كذا من النامور  
 بالرفع او الرفع او الرفع على موطن الامر من شي لانه لو رجع عليه انما يرجع  
 حكم الامر وكون المحموز باطلا لا يوجب شي على المولى كما لو اقر بدس على  
 نفسه او كذا فان عدا الامر ان كان كسرا او في الامر رجع عليه موطن  
 النامور بالانفصال من النامور ومن النامور لانه كان محمولا في موطن المولى  
 لان في حقه فادار الهم المولى بالاحياء وظهر ان الواو في الحياه على نفسه  
 كما لو اقر على نفسه بعصب او كذا فان كان محمولا او بالواو في الحياه لا يفرار  
 بالحياه اقر او على المولى فلم يصح اصلا وان كان صغيرا وفي الامر لا يفرار  
 الامر وان عدا الامر الصغير ليس من اهل الامر لان الواو في الحياه على  
 على نفسه بالامر ولو كان صغارا وهو الفصل الثاني من النامور  
 وهو على وجهه ما اراد ان يكون ما في النامور او محمول عليه فان كان ما في النامور  
 فان امر عدا صغيرا وكسرا ما دونا او محمولا لعل رطله فصل كذا من النامور  
 عاقله موطن النامور بالرفع او الرفع المادور في رجع موطن النامور بالانفصال  
 من النامور ومن النامور لانه كان محمولا في موطن المولى بالاحياء  
 صغار عصب والصبي المادور في اهل الحياه صغار العصب وان كان عدا  
 لانه صغار كان ولو كان كذلك صغارا لا يلزم الامر شي لان الواو في الحياه  
 بالحياه صغار حياه معنى وامر الصبي المادور في ذلك وامر الصبي المحموز  
 شي لان الادر لا يظن الا في النامور ولهذا الواو في الحياه على نفسه لا يصح هذا  
 اذ كان الامر صغارا ما دونا فان كان محمولا الامر على الامر شي من ذلك صغار  
 العصب والحياه لشي اذ امر ولو كان الامر عدا وهو الفصل الثالث

مور



فالت كتاب امر جدا نادونا او محورا صغيرا او كسرا الفل رحلا  
فصل وان كان لا يحسنه الفصاح كاطر مولى المامور بالدفع او الفداء يرجع  
مولى المامور على الخائب نعمته المامور الا ان يكون الا من قبله  
لا ان الواحدة باسمه الا بعد صما رخصت والخائب اهل الوفاء صما الفصاح  
فالا ان يكون نعمته المامور حشر الاول والاخر فرجع على الخائب نعمته  
الا ان لا عشرة دراهم وفيه نوع اسكال وهو ان الواحدة لو كان  
صما الفصاح نعمته المامور بالدفع فالفصل كافي الفصاح ولو كان  
الواحد صما حياه نعمته المامور لا نعمته المامور فان الخائب  
اذا صما حياه لا يوجب الفصاح كافي عليه نعمته وانما رخصته ان  
اسم الفصاح في الحياه وان كان رخصته الا ان صما الفصاح لا ساكدا الا  
بالحياه في صما الحياه في الصما كرخصه عندا فصل عنده فلا حظا  
ثم رجع على المولى ودفعه مولا صما حياه رجع المولى على الفصاح نعمته الفصاح  
فان كانت نعمته الفصاح عشرة الاول والاكثر رخصته نعمته الاول والاكثر  
كدرهاها وان امر الخائب صما صغيرا بالفضل وصمته الوبه على عاقله الصبي  
ثم رجع عاقله الصبي على الخائب نعمته الخائب حال لانه بالامر صار  
حاشا على الخائب والكل من الحياه وموصه حياه الخائب نعمته في كسبه  
لانه في كل الاكساب ملكي بالاحصان الا انهم قد رخصته لانه مملوك  
رخصه ولو كان حلالا للدفع حشر دفعه بالحياه فاد ان بعد دفعه فامته الفصاح  
فصاحه ونكون حلالا لا ان الفصاح حشر الرغبه ولو وصي بسلام الرغبه  
نكون حلالا فكل ذلك صما والخائب الصغير والكبير في سوا الا ان الخائب

الصغير الخواجر الكسرا لا يعطاه ولانه المولى عنه ولهذا لا يملك المولى روح  
المالكه الصغيره فان خرب الخائب ورد في الروي سطران خرب فلان بعض القاصي  
عليه نعمته لعاقله الصبي بطل صوا العاقله اصلا لا ان الفصاح لا يصير دينا  
على الخائب بدور الفصاح فاد ان خرب فلان الفصاح صار كالفصاح المحجور وحكم حياه  
الفصاح يكون على المولى كاطر بالدفع او الفداء وبعد رايه حكم هذه الحياه  
على المولى لانه محجور فبطل امره في صوا المولى واد ان بطل في صوا المولى بطل في صوا  
الفصاح صما حياه لا يوجب دفعه الفصاح كافي لو صما حياه نعمته المولى  
وان كان ذلك بعد ما قصي القاصي عليه نعمته ان ادركه او بعضه الى العاقله  
سليم ذلك بهر بطل ما في وارده بوقتها بطل صوا العاقله في الكال صما لا بطل  
المولى سوي بوا ص الفصاح ذلك بعد ما يحوي في قول الرغبه رخصته الله وحكم قوله  
الربوبه ومحمد لا بطل صوا العاقله بل بوا صه للمالكه في كتاب  
الرباب الخائب اذا امر بالفضل حطام خرب ان كان فلان الفصاح بطل وان كان  
بعد فاعلى الا حلالا لهما ان الفصاح صار دينا ما الفصاح فلا بطل بطل  
في الروي كصما الفصاح والا يستعمل كولا في حشره انما بطل في الكتابه  
صار محجورا والفصاح المحجور لا يوا ص صما الحياه فان رخصه المولى بعد  
الحجر دفعه قصي القاصي بالفصاح فعاقله الصبي بالخيار ارسا واصموا  
المولى لانه اصح بعد اعدونا وارسا واصموا الفصاح في قول الربوبه ومحمد  
لا رخصه ما للعاقله ولانه البصير قبل البصير دفعه اولى بعد الى حشر  
ليس بهر نصير المولى لا رخصه لم يكن الفصاح ما حذر ذلك قبل البصير لم يكن الفصاح  
مدونا في صوا المولى ولولم يحرر ولكنه ادرك الكتابه فقتل للعاقله ان رخصه



عليه حاله سواء كان ذلك قبل فصل العاصي عليه بالهنا وبعده لا يهم  
يرجعون على الخائب قبل العفو بعد العفو والى الامم يرجعون  
حسب ادلائهم مما لم يودوا سبلا لا يرجعون سيوفهم يودون في  
بلادهم سبلا كما اذ وسيا رجعوا عليه بذلك القدر من الهبة ولو  
الخائب عند اصغرها او كسرا ما دونها او محجورا لغيره خلا فقل  
فصل فان كان سبلا لا يوجب الفصل من مولى المأمور على ما قلنا  
يرجع على الخائب هبة المأمور بالهبة فان لم يكن له صان عص  
الا ان يكون هبة المأمور عشرة الاوقا او اكثر بحسب يرجع عليه  
نفسه الا في الا عشرة فان كان خيرا الخائب هاهنا سوي ذلك  
الا بقدره المولى لا يوجب هذا صان عص كذا واما اذا كان المأمور حرا فصاع  
فهو كما في سائر الديون وان عوف بعد ما حرك المولى العبد المأمور بالخيار  
ان سائر يرجع على مولى الخائب لانه اعوف عدا مديونا وان شارحه على  
المعروف هبة المأمور لا يوجب هذا دليله بعينه ويكون له سائر  
الدون الواضحة عليه وان اراد الرجوع على مولى المعنوي يرجع عليه بالكل  
من هبة المأمور ومن الارسوم يرجع بالفصل الى علم هبة المأمور على  
المعنوي وان امر الخائب مكانا صغيرا او كسرا لغيره خلا فقل  
يكون عفو القاتل وذلك هبة عجز الامر بعد ذلك او عجز لا الخائب وان  
صغير فهو له الحرك الكسر على ما قلنا ولو كان المأمور حرا كان الخائب  
عليه ولا يوجب العفو اذ لم يكرها فكل ذلك ان كان مكانا لا يترك  
ار المولى لا يزوج المكانة الصغيرة والخائب الصغير بعد اذ سما

ويزوج مفعلة الصغيرة بعد رضاها لا بالخائب وان كان صغيرا  
فهو له الحرك الكسر والله اعلم **باب**  
ما يجب فيه العاص من مطلقا او بعينه او بحكمه فان كان لا يوجب الخائب  
على من عليه العاص في الطرف اذ اقصى بطرقة فصاع عليه بغير علم  
ويعزم ارس الطرف في ماله وان كان بطرقة من عجز ان يعفى فصاع عليه لا يوجب  
ولا يعزم سائر من عليه العاص في النفس اذ اقصى بنفسه فصاع عليه  
بغير شئ الا والعاس بالي يعزم العاص لغيره ان المالك يملكها وانما عفا  
ذلك سرعا في الصالح وعفو بعض السر كما في حق مع المالك معناه وله يعزم  
اسببا العاص لا يوجب في ماله الحرك مع سلامه فكل الحرك عليه  
واذا اقصى بطرقة فصاع عليه وصرفه الى خاصة سلم له الطرف معفى  
بغير علمه الا ارس رعايه المستحق ان اذ افاض الطرف من عجز ان يعفى  
نه فصاع سلم له الطرف معفى وكذا اذا اقصى بنفسه فصاع عليه لا سلم  
النفس معفى لا سلامه النفس بعد هذا ان النفس في حال خلا والطرف  
حاليا النفس اذ اخرجها هذا **باب** محمد بن محمد بن طرقة  
وطرقة عفا عفا عليه العاص من وطعت بد القاطع في سرقة او عفا من  
لا حرجهم القاطع الا وارس البند في ماله لو في العاص من لا يوجب بطرقة  
فصاع عليه ويعزم ارس البند وكذا لو قطع الطرف واحد المال فطعت بك  
ورطه مطلقا فانه يعزم لو في العاص من في ماله موطا الى سبب بلباه  
في السبب الا في وطقة في السبب الناسة اما وحق الا رس لانه فصاع بطرقة  
فصاع عليه ويكون ماله لانه عجز صارا لا وحق سبب لا ارس البند











الرب على العاقله من الانس والموصى له ان لا ياتي الا اريد في العمل انكر  
ذلك فقد اطلع حوته عما وجد له على العاقله فيسجل في الاخر  
وتصا لمدي العمل على المسهود عليه فالله في بلاد سبيل لا ر  
مدعي العمل انب الهود نفسه وللان الاخر لا حول له في هذا  
فلا الا اريد في الخطا لما انكر ذلك فقد اطلع صف الهود وصار كانه  
فانكر الصف الثاني ولا فيكون حوله في هذا لانه قال المسود  
ولا اريد منه فيكون للموصاه بله هذا الصف وهو سدس الرب وبنها  
الصف لمدي العمل الا ان الموصاه لما اريد ومدي الخطا فقد اطلع  
صفه عن هذا السدس ولانه لا يسبحي اكثر من ثلث الرب وقد اريد  
ذلك في عاقله الا في وسط هذا السدس عن المسهود عليه فالله في  
عليه ثلث الرب لمدي العمل ولو كان الموصى له صد ومدي العمل في  
الخطا بله الرب على عاقله الحاطي في ثلث سبيل ما طابا ولمدي العمل  
والموصى له تصد الرب في مال العامد في بلاد سبيل السدس للموصاه والله  
لمدي العمل لا اريد في العمل انب الهود نفسه وسبيل الاخر لا اريد في  
الخطا اطلع صف العاصر وانكر الصف فلا يسهه وسبيل الموصاه  
ان لا ياتي الا في صف حوله الموصاه وار قال الموصاه كذب  
الناس لا يسهه لانه لما كذبها فقد ربح انه فان حبه الله فيعامل بوجه  
ولا تصا له سبيل تصا لمدي العمل بله الرب في مال العامد وتصا  
بله الرب لمدي الخطا على عاقله الحاطي ما طابا وار قال الموصى له صد  
الناس في ذلك لا تصا له سبيل لا يري تصد لهما كلاهما الا في سبيل

فعل يرد به المسهود عليه وفي الولا صلا سكر في تصد لهما كلاهما  
فترى ولو قال الموصاه لا اريد في العمل انب الهود نفسه في مال العامد  
وتصا للموصاه لا يسهه سبيل يري في الاخر لا اريد في العمل انب الهود نفسه  
اما بله الرب على عاقله الحاطي او سدس الرب في مال العامد والتصا في  
ويروى لطلب معدر ولا تصا له سبيل ما يري في ذلك اريد في تصد  
نقه وتصا له ما طابا ولا يطلع حقه بقوله لا اريد في تصد لهما  
اولا يري في تصد ذلك في الكلام كذا راعى الخطا ولا يكون  
ذلك بله سبيل لا حوله في العمل بله الرب في مال العامد لا اريد  
كانه اريد تصد به بعد ذلك وكذا لو قال الحاطي على ذلك راعى في تصد  
فقال انب هذا لا اريد في تصد بعد ذلك حاد سبيله ويحل في ذلك على  
علم حاد كذا لهما ولو كان في الموصى له اريد في المسله بما لهما في  
والاول سبيل الا في حمله اذا صد والانس بالمدعي العمل تصا لهما  
سبيل الرب في مال العامد لا اريد في العمل انب الهود نفسه في مال  
كلاهما الموصى له في ربحهما ان تصا من سبيل انب لهما الا اريد في  
الخطا اطلع حقه وانكر الصف الثاني ولا يسهه بله الرب في مال  
المسال لو توى في عاقله لمدي الخطا وحزح ما كان لمدي العمل في مال  
العامد او على العكس لم يكر في تصد اريد في الاخر لا تصا  
مختلف لا حوله في الخطا لو في التصا في حوله في مال العامد  
وهو الاخر على العاقله وسبيل اريد في عمل والاخر حله في مال العامد  
وفي الخطا كذا لهما كما وجد العمل في العمل الا في تصد



القصاص وناحله و احره الا سا خلف الحي فالحل الا لا سار  
 احرها صاحبه كغير من رجلين باع احرها نصفه من ريد و باع الاخر  
 نصفه من بحر و او من ريد فبعض احرها سالا ساركة الاخر وكرر  
 لو ادعا العبد والخطا على رجل لا عا وله له فهو بعض احرها لا ساركة  
 الاخر لا راسا لثب تحلف دار احر المحل وكرر لو ادعا على احره لا  
 سبطا فيهما القصاص وارسها دورا راسا للموهى وادعى احرها  
 انه كان عدا وبرا والبر ما من ذلك فتاب وادعى الاخر انه كان خطافا  
 القاصي بعض راس الحياه بعض في مال الحاني حاله لا راسا دورا راس  
 لا يكون على العاقله وكنوز في مال الحاني حاله وهو غير له ماله الا في  
 بعض احرها سالا من القاصي ساركة الاخر لا راسا حياه محلف  
 ناحله و احره الخطا في حياه الحي فالا لا يوراد احره الا من لو اقام الله  
 انه كان لا سارها على هذا الرجل الم ذم من فوجد احرها اياه و اقام الاخر  
 الله انه كان لا سارها على هذا الرجل الم ذم من فوجد احرها اياه و اقام الاخر  
 وسلمها الله وصادق انه لم يكن لا سارها على هذا الرجل الا الم ذم بعض  
 القاصي في كل واحد منهما محلف فابى فبعض احرها سالا ساركة الاخر  
 لا راسا لثب تحلف وكل واحد منهما مكر فادعيه الاخر و هذا خلاف  
 ما لو وقع الا حله و بر المهر والمهر له في سبب الحولان هذا لا سبب  
 السبب اما هاهنا كل واحد منهما ان السبب بالله في حله الا حله  
 في الواجب والله اعلم بالصواب **كتاب الوصايا**

ما ر الوالد عنه الرجلان ما حولا حرها حله ومالا كور من البيع  
 والسما و عتد ذلك في الباب على اصولها ان الاستواء في الحجه يوم  
 الاستواء في الاستقامه و سبب ان الوصى يصرف حكم القصور و افعال  
 ولا يه الموهى الله في بعض ولا يه الموهى في الاستقامه الله و سبب  
 ان احد الوصيين لا ينفرد بالصفه في قول الى حيه و محمد الا استا  
 معدونه من الكفر و بوائعه و سبب مالا يه للصغير منه كوال طعام  
 والكسب و قول الله للصغير و سبب الوصيه المفسه و حله بعض  
 الناس و عتد المعصيه الصا و هذا الذي ورد في الوداع والخصومه  
 و راد بعض احرها ما سبب ما كسى عليه النور واللف و حله في يوسف  
 احد الوصيين ينفرد بالصفه في كل شيء و سبب ان الوصى لا ينفرد  
 على الجرح عدا ناحله فاما ذلك و سبب ان الوصى لا ينفرد بالصفه و عتد  
 حله في الشافعي احرها هذا قال محمد بن عبد الله حاره من رجلين  
 حاب تولد فادعيه بنت الشيب من عتد باطلا واللسا في لو ان القاصي  
 سبب يكره احرها لا راسا لثب الا حله و حله و الا حله و ما سبب  
 لا يصور فادعيه يكره احرها و سبب احرها ما ولى من الاخر يكره الا حله  
 و لما روي عن محمد بن عبد الله عتد احرها و سبب لهما في سبب الله  
 ولا راسا لثب و احرها باطل في كل الوقوف عليه فبسا الامر على الحيه  
 و قول كل واحد منهما محله سبب به الشيب عتد الا حله و كذا في عتد الا  
 ثم اقام الله سبب على نوعين احرها في قول الصغير وهو الموهى في المال  
 والنا في الا حله الصغير وهو ولا يه الا حله فما قول الصغير سبب

وعلى  
 حجاج



واما لا يفسد سبب لكل واحد منهما كما في الاحوص وكودك فلو انهما اختلفا  
 والكسب انما يات وريها هذا الولد فاراوصد الى رجل كاسم الولد  
 في مال الولد حفظا ونصرفا للابوين وروهي الام لا روي الام فاعم مقام  
 الام والام لا يملك المرفق في مال الصغير فذلك وصفا وكذا في الحفظ لانه  
 مع للمرفق سبب لمكان له ولانه المرفق فارباع وهي الام سبب البركة  
 لا تعد سبعة حال حصص الوالد لهما واركانا عاين حار وهي الام  
 في المرفق ولا كور في العفار لا روي الام فلك حفظ ما تر الام حال عيش  
 الوالد لا في الحفظ من حقها والميت حتى لو ظهر دس نقصا من البركة وعشي  
 حفظ المرفق اسير حفظ العيش فالحار مع المرفق من الحفظ في العفار كحفظه  
 سبب الام لا يرد عليها النوى والنفق فلا يملك سببها وتكون وهي الام كوهي الاب  
 على الكسر القاب فلك الحفظ وما كان من بوائعه ولا يملك سواء في اول  
 المودع لا يملك مع المرفق وان كان فلك الحفظ طبا لان المودع هو الله  
 الحفظ فاسم حوالبه لنفسه اما الميت فهو الام في وصيه واقام  
 مقام نفسه مطلقا فافسقا ولو كان احد الوالدين حاضرا دور الاخر  
 لا كور مع وهي الام في العفار وكورهما سواء في قول الحصة ومحمد في  
 قول الخويستري لا كور سبعة في سبب تعددها خمسة احد الوالدين كفيديهما  
 وعدا الى يوسف حصصه احداهما كحصتها ما على او احد الوالدين واحد الوصين  
 عدها لا يفسد بالسر وبالصرف ويعد الى يوسف يفسد لاي يوسف  
 او الوهي يفسد وكل انما لولاه الموهي الله لا كل السات لانه يفسد بعد  
 انقطاع ولانه الموهي لولا لوصوله وصفا في سبب يفسد وصفا في

بطل

جميع الاسماء وولاه الموهي لا يفسد كل واحد منهما بالسر والوكيلين  
 بالهبة والابن او لهذا يفسد في الاسماء المحصومة وكلامه في الابوين  
 الموهي لا يفسد الولد لانه لا يورث النسب والنسب سبب لكل واحد منهما  
 حتى يرب من كل واحد من الابوين مع اب ابن كامل ولهذا يفسد كل واحد  
 منهما بالنزوح ولا في حصته ومحمد في الوصين ان النسب روي سببهما لا  
 يراي احدهما ولا يفسد احدهما بالصرف كالوكيلين بالمبادله ومولى العاقه  
 وفي الابوين سبب الولد بالنسب والاب في الحصة احدهما ولهذا يرتاب  
 مع مراتب اب واحد فلا كور بصرفا عدها لا حلالا يكون الاب هو الام  
 بعدهما اذا كان لا يفسد احدهما بالصرف وكان عيشه احدهما كفيديهما  
 وعدا الى يوسف طان يفسد احدهما بالصرف وكان حصصه احدهما كحصتها  
 ولا سبب الولد لوهي الام وانما يفسد احدهما الوصين بالصرف واما في سبب  
 الكسر وبوائعه لا يورث مراتب الحصة لانه مراتب الولد ولهذا يملك الوصين  
 في السر وكذلك سبب لانه للصغير منه وسبعة لانه لو لم يفسد به احدهما  
 لود الصبي حوفا وعطسا فكان هذا مراتب الصغرة ولما قصا الابن باب  
 استهلك الصبي مالا لا سار ورد الوداع فلا يصاحبه الودعة ان واحد  
 ماله واصحاب الذين اذا ظهر حبس حقه ان واحد فلم يكن ذلك مراتب الولد  
 وقول الله والعصا يباع بحصص الصغير ولهذا يملك الملقط على اللقط  
 فاحد الوصين او يفسد احدهما بالخصوصه عن الصغير فمادعي ولد ي  
 عليه لانه احدهما سبب والله كل بالمقصود ولهذا يفسد به احد  
 الوكيلين فاحد الوصين او يفسد الوصيه المعينه واخا والعهد الموهي



بعضه فلاحه الا حاشا الى الراي المسوده وقال ابو بكر الواري احد  
الوصي ينفرد بتسديد الوصيه وار لم يكن بعضها لانه ليس فيه بر فيفرد  
وما ينفرد به احد الوصي ينفرد به احد الوالد الذي ذكره الوصي بل  
اولي الارطاطا هو وصي الوصي ينفرد بالترويح ايضا لا كل واحد  
منها استب الا بقره وولاه الترويح مما لا يجزى نسب لغير واحد منهما فلا  
ولاه هذا مع من الجوايح اللامه فكاره لاله الكسوف والطعام ولا يكون  
له حار الترويح اما اذا روى فلاح الحاش صدر من الاب واما اذا روى  
احدهما لانا حكمنا بغيره هذا الحاش فان كان بالانساب فيه حار الترويح وان  
لم يكن نسب ولا نسب بالسك ولا ينفرد احدهما بالسك والسر والفسه كما  
لا ينفرد به احد الوصي وكذلك ايضا الذي لانه ما دل على عوار الدور  
بعضي باسمها لانا عاينها فان كان احد الوالد الذي ذكره الوصي الى رط  
كاتب الولاه في مال الصغر حفظا ونصرفا للوالد الحاش وروى الاب  
الذي كان ووصي الام لانه لما كان احد الوالد الذي ينفرد بالاحر للاب  
لغيره روى الام عنه وهو الحاش فيهما واراد به احكام النسب  
ولانه لما كان احدهما روى الام عنه فبعض الاحر لا ينفرد بالام فان  
عاقب الوالد الثاني فحفظ ما ترك الام وسع ما سوى العقار من تركتهما  
يكون لوصي الام وحفظ ما ترك الوالد المسب وسع ما سوى العقار من تركهما  
يكون لوصي الام لان ذكره الوصي المسب ولو كان الوالد الثاني وركب ما لا  
واوصي الى رط فوصيه اوصيه ذلك حفظا ونصرفا عن لار الوصي  
فان مقام الوصي والوالد الثاني حرم فان اوصي جميع ذلك فلكل وصيه

وكذا لو كان الوالد الاول فان وركب ان كان وصي الوالد الثاني او لم يكن له  
ولاه الوصي انفسه لانه وفام مقامه وصاله الوصي لا ينفرد بالولاه  
لكل فلكل بعد وكذا لو كان هذا الوصي والوصي الى غير كان الوصي  
اولي لانه فام مقام الاول ولو كان الوالد الثاني ولم يدع وصيا فان  
وصيه ولم يوص الى غير والوالد الاول كان وصي الى رط وركب ان كان  
احد الوالد الصغر حفظا ونصرفا وصي الوالد الاول وصي الام لان  
وصي الوالد الاول فام مقام الوالد الاول والوالد الاول كان ينفرد  
بالوصي بعد الا ايضا فلكل وصيه ويكون وصيه لغيره وصي الام وصي  
الوالد على الكس العاقب اما الكس صرفا بحكم النسب لا ينفرد بالانابه  
والنقص ولو كان الوالدان احدهما بعد صاحبه وركب ان كان احدهما  
واوصي الى غير كان وصي الذي كان احدا او لم يكن لوالد الوالد الثاني  
ولم يوص الى غير اوصي وصيه ولم يوص الى غير كان الولاه لكس جميعا  
لا ينفرد احدهما على الآخر قدوسا كدوس الوصي الوصي يعلم  
وصي الوالد الذي كان احدا على وصي الاول كدوس لا ينفرد بل يستقر  
في الولاه في ذكره الوصي ينفرد بحكم افعال ولان الوصي لانه والوالد الثاني  
ولا لا تصان كان ينفرد بالترويح فبعض ذلك لوصيه اما الحاش كل النسب  
وقد استثنوا في العلم مقام الكس في النسب مقام الام وصي فلكل الولاه لهما  
جميعا وتزويج لهما الفلاحه في حق الوالد في فعل احدهما في قوله  
وكذا انما نص وكذا لو وصيه لاه احد الوالد الوصي ساو اعلم واسم الكس  
في واس قوله في ذكره الوصي لانه بسبق عن الولاه في حق من المملوك



والام والمخبر ولها هذا الولد الاربعاء واحدها فلصاحبه ولا يدري  
 اسماءات اولادها وهي كل واحد منها الى رطاب الولايه للوصي جميعا  
 اذ لم يعرف الا ولدا له الولايه مشيها مقام الوصيا مقامها وكان عليها  
 حكم الايوس والاعرف الاخر فوهبه اولى لانه قائم مقام الوصي وهذا  
 خلاف ما اذا فاق الرجل او هي الى رطاب فاب احد الوصيين لا يتصرف  
 الا في حيزي كحل العاقبه ذلك او انصب معه وصيا اخر في الايوس اذا كان  
 احدهما سقرا الاخر بالعرف والعرف او كل واحد من الايوس سقرا الولايه  
 وهو النسب والاب المشاركه باعصار المرامحه فادافات احدهما زالا لغيره  
 ونقص الاخر لا يحكم النسب اما في الوصيين سقرا الولايه العرف والوصي  
 رضي براهما لا يراي احدهما فادافات احدهما فانه ولا سقم الاخر  
 قائم بطول العاقبه ذلك او انصب وصيا اخر معه ليعوم الثاني مقام الاول  
 ولو جاز احد الايوس صوباً مطعاً كات الولايه للاخر لا يجوز المطع  
 سقرا اهله التصرف ونظم الولايه فكل من له الموف ولو كان محروم  
 لا ينفرد الاخر بالعرف لانه لم يزل الاعمال لا تقطع الولايه حتى لا تولى  
 عليه ولا يرد امر احده ونقص الولايه لهما والله اعلم  
 باب ما يحول من وصيه المسكين والدمي والمجانس  
 ما يقرب به الى الله تعالى وما لا يحول في الباب على ارجح المسكين  
 مسكيناً جاز لا يتم اذا لم يشرطه وكذلك الوصيه في الذي يوصي بمحمد  
 في قولك صعه رغبه الله لان الله الوصيه الا ان يكون وصيه او مصافاً  
 لوك بعد الموت او يوصي بغيره ويوصي بما في الوصيه نصاً العاقبه

خرق كذا

وهو يعرفه في الاصل وجميع في الباب من يوصي بغيره والدمي والمرد وكل  
 ذلك على وصيه بلانه اما ان يكون في الوصيه او في الموصي او مصافاً الى ما بعد الموت  
 وبدا الباب بالمسكين فقال مسكين جليل انه مسكين في صحة طار  
 ولو مات لا يورث عنه اما ان كان له عاقبه تعالى بما يعرف من طر الله الاله  
 الله تعالى جثنا على عمار المسجد فاقصر حوائره واذا لم لا يكون له ان يوصي  
 وارباب لا يورث عنه لانه محروم عن حقوق العباد فالله تعالى واربابا ط  
 لله اصاف والمسكين الى دانه الميعاليه مع ان سائر الاسبابه فاقصر  
 ذلك حوا حواله عاقبه الا يري ان الله كما جعله يسأل الله تعالى عن  
 طر يكون محلاً لحو العباد فكل ذلك مسكيناً ولله الا يصح شرط الكفايه  
 المسجد خلا والوصف على قولك صعه لان الوصيه حسن العقب على ملكه ط  
 والسرع بالمطعمه لا يلفظ الوصيه في غير ذلك يقال او بعد الولايه اذا  
 امسكها على مكانها كذا والمسكين الا ان يجد محمد لاسم المسجد فاصلي الناس  
 فيه كجاءه وخداني يوسف اذ انا على هبة المسجد والاد للناس بالصلو  
 فيه وانا به عزامه كنه نصير مسكيناً وارثي بصلو فيه وعز الوصيه فيه  
 رواه سائر روي كنه كنه انه لا نصير مسكيناً فاصلي بصلو فيه كجاءه وفي رواه  
 اذ اصلي فيه واحد نصير مسكيناً فان جرح ما قولك المسكين واسمعي  
 الناس عنه يعود الى ملك الناس او الى ملكه وانه بعد موته في قولك محمد وقال  
 ابو يوسف لا يعود واصناف المشايخ في قولك كنه منهم من ذكر قوله  
 مع محمد منهم من ذكر قوله مع الي يوسف لا في يوسف انه يجوز عن حقوق  
 العباد وصار لله تعالى حاله فلا يعود الى الملك كما لو اعطى عبد ولانه







فروع بحوث

واما بعد الى حصة طلبة دارالعلم ملكه لا رارة الملك في الخرافات  
 لا الى ملكه باطل لانه قسيسه قال الله تعالى ما جعل الله من قبضه  
 ولا سانه ولهذا لو قال ان الله ملكي عن هذا العبر او برسمي هذا  
 العبر لا سطر ملكه وادان طلب الازاله اذ ان يعود الى الكمال الا في  
 او يصير من له الوقف وعلى حاله كان يكون من اياها وعندها  
 لا يورد الوقف الا ان يكون مع مقصده اما اذا كان مع مقصده فلا  
 وهذا خلاصا للمسيحيين ان الله تعالى مع ان المسيحي لا يرد عن  
 ملكه الا ما لا يملك فيه ولا يرد لهها وما يعطيه الذي ليس  
 بصلو كان اهل واراوصي الذي هو صير مقصودا وصايا الذي على  
 اولا ان اوصي سمي المعاملات خارجا عند الكمال في المعاملات  
 من له الملك واراوصي ما هو حسن القرب فهو على وجه ارضه  
 اراوصي ما هو قربة عديا وعندها كالمصداق وهو الرقاب وال  
 بقرا بالترك والديالم مثله طاله وهو من الروم في الوصية لا بها وصية  
 ما هو قربة عديا واحدهم لو قولها المسلم نصي وكذا اذا قولها الذي  
 والباقي اوصي ما هو مقصده عند الملك الوصية للناحية والزاه  
 والمقصود اراوصي بذلك ليعوم باعناهم في الاول لا لربا مقصده  
 عند الكمال في المقصود اصله بطريق الملك والملك من المعلوم في  
 ومن المحور باطل لانه لا يتم بدور الهول والهول من المحور الهول  
 والناك ادا اوصي ما هو طاعه عند ما مقصده عديا  
 كالوصية ما ليس ادا اسراج المسيحي لا والحق في ملك اراوصي بذلك

وصايا الدين على اربعة انواع

لعموم باعناهم نصي والاولا لانها ليست لغيره في اعطائه في كان مقصود  
 الموصي الملك وبنو السيد وكذا في مسون في ملك العبر فان كان ملك لعموم  
 باعناهم وبنو ادا ذلك في ذلك وتصعوبه فاسا وانما لو وهب لغيره  
 وقال وهبتك لغيره او ما اشبه ذلك وان كان لعموم لعموم باعناهم  
 لانه والربيع ادا اوصي ما هو مقصده عند طاعه عديا كالوصية  
 ما السعة والنسبة وبسبب السابلا اوصي بان سرح به في السعة او  
 النسبة وكذا في ذلك فان كان لعموم باعناهم في عديا وان كان لعموم  
 كصير في ملكه في قول الى حصة ولا نصي في قول صاحبها في ان هذه مقصده  
 فلا يكون بغيرها وبعد جعلها ملكا في التهم في سطر ولا في حصة  
 رحمه الله ان الوصية اوصي بانها من عجزها في عملها لا في عمل  
 عجزها في لا نصي ملك المحدث مع الاطريق الوصية في صولها ساطي  
 اعطاء في كمالها اوصي الذي ملكه طاله وهو من اوصي في هذا كمالها  
 الوصية رحمه الله المسلم ادا اوصي طاله ان عم مات لور وعنه  
 ولو كان الوصية وصاها لا نور عجزه في ساطي الكتاب على نفسه سوا لا  
 فقال ادا اوصي ما سرق به الى العبر في كماله وهو يقدر المسبح  
 الهاء ادا عجزه في الاصل على بطون لا على نصرون  
 في الا يترك انه لودح وسمي بخلافه واولا طهر ما في اعمان وسمي المسبح  
 لا كماله ولو ان طلاء بعض هذه الالهة اوصي بوصايا  
 في كمال المسبح كونه ما كونه المسلم سوا كان هذا كمالها اولا كمالها  
 ادا كان هو لا كمالها طاهر ادا كان هو لا كماله يدعي الاسلام في نقل

مستطاب في حقه من  
 المسبح على بنينا عليه  
 الصلوة والسلام  
 اتمنا



الى مله الاسلام ولم يسم نفسه بغيره معاملة بظاهره كما تعاملهم في الباطن  
 والسيادات والالتفات والصلوات عليهم والدفن بمقابر المسلمين الا ترى  
 ان رسول الله عليه السلام كان يعرف بالمبايعين كما قال الله تعالى ولهم  
 في الدنيا ما عملوا بطاقتهم في الاسلام وترك باطنهم الى دار الآخرة ولان  
 سما اريد الى المراساة او الى اليهودية فادعى بولها ما قال فكونوا من المسلمين  
 اهلان به الذي اسلم اليه كونه وفالا كونه من اهلان به الذي اسلم اليه  
 لا كونه وعقد الى حصة ان اسلم كونه فكونوا من المسلمين وان لم يكن  
 رده او فاب او كونه ارباب ووصي القاهي بذلك بطلان الجارية على ان يوافق  
 المريد باول عدها موقوفه عند الى حصة فادان ووف ما سعى نفسه  
 في الوصية ولا رسووف الوصية وايضا مضافه الى ما بعد الموت كان  
 اولى وعندها اذا فعلت ما كونه اهلان به بعد فكونوا الى اوصي به  
 واذا اكتمل ادا الوصية سمي بالمحمد حملا له وصية جارية الا ما  
 يقر به الى ربه الى الذي اسلم اليه ليعوم بغير اعنائهم فابا لا كونه  
 عنه في ذلك ساء وحياس قوله ان يكون كالدنسة كونه منها كونه الدنسة واذا  
 عدها فاهي ايها كالدنسة فالا كونه الدنسة عدها كونه منها  
 لان عدها المريد باول لا يرد فيها ولا يصرعها في وصية بالخير  
 والحرمة والسماع لم بالصواب فاد  
 من الكفارة الخ اذ اخرج الرطل الى الرطل الاصل في ان الدنيا التي تحت  
 الخ انواع الله سبحانه فالحب بطريق النكاح كونه المصحة والقران  
 ومنه **س** اما كونه جارية فادان كونه كونه المصحة والقران

الراس وليس الخيط والطيب والطواف على عموه ومنه **س** اما  
 حب سكر سمي من افعال الخ كونه في الخمار وكونه ومنه **س** ادم الاحصار  
 وحبها حب على الخمار وهو المامور الا ادم الاحصار فانه يكون  
 على الامر في حال الخروج عنه في قول الله سبحانه ومحمد وقال ابو يوسف  
 ادم الاحصار يكون على المامور ايضا ادم المصحة والقران ولا بها  
 وحب على المصحة بالصر سكر او المصحة هو القاطل حصة وللأمر  
 بولها المصحة ولهذا كان يرد الله وهو الصوم على المامور وكذلك الاصل  
 وكذا الواجب بالحياة يكون على المامور لانه هو المريد والمريد كونه  
 الاحكام وكذا ما وحب سكر سمي من افعال الخمار لا من افعال الخ  
 وحب على المصحة فكونه يكون بولها عنه والحاصل ان كونه يدخل  
 فيه الصوم وهو على الخمار ودم الاحصار لا بد طرفة الصوم فهو  
 الامر في قول الله سبحانه ومحمد حلا فالا في حب وحب فوله ان هذا  
 دم سكر للحليل في الاحكام وكونه على من يرتفعوا للحليل كونه على  
 الراس والتطيب ولانه يراعى الطواف والطواف عليه فكونه كذلك  
 ولها ان هذا دم سكر للحليل من عهد الاحكام وهو الاحكام بواني  
 امر امر عمر في الرضا فادان حله علم من حله في عهد الاحكام ولهذا  
 كانت نكته في الرجوع بعد العصر على الامر لانه عامل في التضرع  
 فكونه هذا كونه الاحصار فادان حله للحليل فادان  
 محمد حله رطل رطل فادان حله او حله فادان حله فادان حله  
 فادان المامور حله بعد ادم من عهد الاحصار في حال الخروج عنه







باب من الوصايا بالنسبة والطلب مع  
ذلك والوصية شئ هو الباب باب العود من ليس مسأله حكم الولا  
والرئيس كتر من العود من الولا الباب جمع في الباب من فصل الوصية  
سبع ليس فيه مكانه والى الوصية سبع وفي مكانه وهم الى كل فصل  
ثلاث مسائل الوصية بالوصية والوصية بالمال والوصية بطلب المال وفي  
الباب على اوصى لثلاثة احدها ان الوصية من يطلب فيما اراد على الباب  
نور الوردية عند الوصية محمد رحمه الله عليها بطلان الوصية او ولا  
بطلانها واما عند الوصية محمد رحمه الله بطلان الوصية او ولا  
الا في ثلاث مسائل الوصية بالمكان والوصية بالقبول والوصية  
بالف من سلبه لهما ان بطلان الوصية فيما اراد على الباب في الوردية للوصية  
عنه والوصية بالاسم في دور الوردية فلا بطلان الوصية او ولا  
ولا في حصة محمد رحمه الله ان للوصية حكم الاسماء واما بطلان  
الاسماء بطلان الوصية في صدور والى ان الوصية سبع المسائل  
لنفسه مكانه لا يوجب على احوال الوردية وان اسعفت المال لان  
نصف الانسان حاله لا يوجب على احوال العود والوصية  
بالسبب صادرة من الميت لغير الوصية في معنى البركة لا في اعيانها  
ولهذا النوع الميراث في كونه ماله قبل الوصية فلهذا  
ان الوصية بالغير اذا بطلت في ماله بطلت في كونه بطلان الوصية  
وان لم يطل بطلان الوصية بالغير والى ان الوصية بالغير الى يد الوصية  
في بطلان الوصية بعد الوصية بالغير والى ان الوصية بالغير الى يد الوصية

محمد رحمه الله رحلت وبرك عدا منه الف درهم لا ماله غيره  
وداوهي بالاسماع ولا في الف درهم واداهي بوفته لا حردا الوصية  
بالوصية في الوصية او بعد ما بقول الوصية بالنسبة لا يوجب على  
احوال الوردية والوصية بالوصية فيما اراد على الباب بطلان  
الوردية ان كثر وها على الوصية محمد رحمه الله بطلان الوصية او ولا  
نصف من حصة من الوصية واما العود من الوصية بالاسم في الوصية  
بالسبب ما عند حصة من الوصية واما العود من الوصية بالاسم في الوصية  
على الوصية بالنسبة لا يوجب على احوال الوردية والوصية  
بالوصية لا حكمها فيما اراد على الباب في الوردية في الوصية  
بالسبب في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
واما في الوصية بالنسبة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
نصف في الوصية في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
وها في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
وها في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
لوصية بالنسبة في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
ولما في الوردية في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
نصف في الوردية في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
الطلب في حصة في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
بطلان الوصية في الوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة  
اسمها والوردية في حصة كمال الوصية او في الوردية في حصة



من الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
سبع العقد فالف في كان موصاه سبع كل حرم منه فسطه من الموصاله  
فوالك يوسف ومحمد رحم الله عليهما يعطى الموصاله بالورقه سدس  
العقد وسابع خمسة اسداس العقد من الموصاله بالسبع خمسة اسداس  
التميز عندهما الموصاله بالورقه ان كان لا يسكن الوفاء على الميثاق  
احل الورقه في حق الهرب بذلك ما ذكرناه لا ضرر للورقه في القرب  
وانما هو في جميع الصلوات للثلب والموصاله بالسبع كذلك صار للثلب فيها  
نصف من الموصاله بالورقه نصف للثلب وسابع الثاني من الموصاله بالسبع  
خمس اسداس الحرام وتكون الموصاله بالورقه ولا تكون الموصاله بالورقه  
من الموصاله بالورقه وسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
في عقد الموصاله او هو في عقد الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
وكذلك يوسع العقد الموصاله بالورقه لقضاء دين الميت ثم اسداس العقد للميت  
عن دينه فان الموصاله بالورقه والفرع والفرع مسئلة الثابت  
هو الموصاله بالورقه فان كان عن العقد وهو رابع اسداس العقد الموصاله  
بالسبع ساقط على السبع فطلب الوصية بالورقه في ذلك القدر  
حكمه ان يشكوا في الوصية او لا يشكوا فيه وهو ذكرنا ان الوصية في طلبها لا  
تكون الا بالثبوت على مسئلة العقد لا ربه فان كان اسداس العقد على الوصية  
فان العقد يصدق على الموصاله وفادى حقه الى ان كان الموصاله وكذلك  
في مسئلة الدين صاحب دين الميت لم يتفق العقد لا ربه في ربه  
المسئلة ان الدين يصدق على الوصية مع تمام الوصية فادى شق الدين

بالايراد ووصيه فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
فان اخرج الورقه والموصاله بالورقه ولم يكن الموصاله بالسبع فذكرنا ان الموصاله  
له بالسبع كان يسكن مع خمسة اسداس العقد عندهما وحدها في حقه مع خمسة  
اسداسه ونصف سدسه في ان كان الورقه فلا يصح باطال الورقه لا  
اخراجها من الموصاله في حق عتقها فلا يصح حقه الا باطاله واحاله  
الموصاله بالورقه في ذلك يصح وان اخرج الورقه الوصية بالورقه فادى  
الموصاله بالسبع الوصية في الموصاله بالورقه نصف العقد وسابع نصف  
الموصاله بالسبع نصف الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
عن نصف الورقه ولو اطلع حقه في الموصاله بالسبع فادى اطلع الموصاله  
سلكه الموصاله وادى اسداس الموصاله في الموصاله بالسبع اسداس  
عليها نصف فطلب وصيه في الموصاله فله في الموصاله وادى اسداس  
فارساع حقه في الموصاله فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
يعطى الموصاله بالورقه ربع الثلب منهم من الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
وسابع الثاني من الموصاله فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
الموصاله بالمال الا في الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
بالمال في الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
فاحد عشر حرام من الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
عنه الموصاله بالمال في الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
لا يسويها في حكم الموصاله في تمام الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو  
التميز في الموصاله بالسبع فاحد عشر حرام من الموصاله او هو







سابع الثاني سالي المي لانه الحاي فاكرو من اللب لانه امر ببيع القيد  
كانه و فانه عشر تمسك فكل ما الحايه تسعه احسانه فتمسك  
والحايه وصيه فادام كذا الوريه لا بعد الا بعد اللب لانه  
في البربان انطالق الوريه وتلك اساعه انفعه الا ان الموصاله  
بالرقيه اساعه على ربع اللب والحايه وصيه في سهم السبع  
فان اللب وصيه في ربع اللب والقيد نظر من الحايه بعد ذلك  
في حقه في ثلاثة اسهم في خط حقه ثلاثة اسهم من المير وبيع الكلا  
من القيد سالي المير و ذلك كانه من اساعه عشر وتكون ذلك للوريه فامر  
وخذ في يوسف و محمد لفظا للموصاله بالرقيه سدس المير وبيع  
خمسة اسداس القيد من الموصاله بالسبع سالي المير و ذلك انفعه  
من سهمه وتكون ذلك للوريه فمير اللب من صاحبه في الوصيه  
يصفير لانه عدها كل واحد منهما نصف جميع وصيه في اللب  
ولو او في بار سابع القيد من ذلك كانه درهم داو وصيه جميع كاله  
لا حروا وب الوريه ان كروا اخذوا في نصف حقه ابنة لفظا  
للموصاله فاما ان ربع تلك القيد سهم من اساعه عشر وسابع الثاني من  
الموصاله بالسبع كانه في سهمه وثلاثة و ثمانين سهم و ربع سهم من الزعماء  
سهم و ثمانين سهم سهم من سهم القيد فتكون القيد من ذلك في  
سهم و ثمانين و تسعين سهم وتكون للموصاله فاما حقه سهم  
وربع سهم تمام وصيه او لفظا للموصاله فاما سهم من اساعه عشر  
سهم من القيد كانه في الموصاله بالسبع نصف في اللب جميع القيد

والموصاله فاما ان نصف ثلث سابع على الوجه الذي قلنا فخطاه  
سهم من اساعه عشر سهم من القيد وطلب وصيه الا حرق في ذلك في  
اخر عشر سهم او دراهم فان سابع الثاني سهمه عشره لانه لما او صا  
بار سابع القيد كانه و فانه عشر القيد و دراهم فان سابع كل حرق و سهمه  
عشره وليس كانه من القيد وذلك اخر عشر عشر سهمه فخرها اصل  
وهو اساعه عشر في جميع العشر وذلك عشره فصار كانه وعشر اعطيا  
للموصاله فاما ان ربع اللب عشره ربع اخر عشره و دراهم فان سابع هذا عشره  
وعشر ذلك اخر عشره فكلت وصيه تسعه وتسعين و وصيه  
الاخر في تلك كامل وذلك ان يقول لا دراهم فالا سابع من القيد لفظا  
اي تمام اللب من المير لانه في القيد في اللب و حقه في اللب فالا  
حقتا القيد كانه وعشر كانه لانه ان ربع سهمه اخرها و وصيه  
الاخر تسعه وتسعين فكل حقه سهم الزعماء كانه وتسعين و ثمانين  
اخر هذا اللب فاما الوريه نصف ذلك وتكون ربعه وتسعين عشر  
اعطيا للموصاله فاما من حقه القيد ربع اللب وذلك ان يقول في اللب  
و ثلاثة ارباع ربع حقه اي تمام الاربعين حقه و ربع سهم من القيد  
فقد اعطيا ربع اللب لانه و اثني و ثمانين سهم و ربع سهم حقه  
من الموصاله بالسبع و در وصيه من المير و ذلك تسعه وتسعين سهم  
من القيد فاما ان وثلاثة و ثمانين سهم و ربع سهم و سابع سهمه فانه في  
من القيد كانه في وثلاثة و ثمانين سهم و ربع سهم و سهمه و تسعين  
عشر سهمه فخطا للموصاله فاما ان المير حقه و ربع ثلثا الحقه و سابع



للثورة بلنا المير وذلك ما كان وماه وسبعين سها من اربعة مائة سهم  
وسبعة عشر وسائر المير للموصي بها الاربعون سها للموصي به بالمال  
اربعه وذلك ثلثون سها من ثلث العبد وخمسة واربع من مير المير وخط  
عبر الموصي به بالثمن تسعة وتسعون واستقام الثلث والثلثان وانما  
سابع فانه من العبد ثلثا اعطيا منه ربع الثلث بالربا على ثلثي  
المير وثلثا منه وثلثا اذ لا اوصى بالثمن بالثمن وبالرغبة لا حرقا  
فهو بقسط الموصي به بالثمن ربع الثلث وسابع الثلث من الموصي به بالثمن  
على المير لا بالربا وهاهنا سابع اكثر من الثلث لا ربعه حرقا  
له بالثمن في غير العبد فاذا اعطيا له ربع الثلث من العبد بطلب  
وصفه فيما اراد على ذلك اصلا افاهاها حرقا للموصي به بالمال في غير  
العبد فله انما فاذا اعطيا له ربع العبد الثلث من غير العبد  
بكل حقه الى تمام الثلث المير فله انما اوصى به حقه الى ثلثي  
المال وبعدها فانه من العبد بالربا على الثلث وهذا كله في الثلث  
وعلى قول آخر بقسط الموصي به بالمال سدس العبد وسابع خمسة اسداس  
العبد من الموصي به بالثمن تسعة وعشرين سها من اربعة  
سها من ثلث العبد وتسعة للثورة مائة وعشرين سها من ثلث العبد  
او الموصي به بالمال بثلث الثلث بالجميع والموصي به بالثمن بثلث الثلث  
انما في غير الثلث سها نصفين في الموصي به بالمال سدس العبد  
في ثلث خمسة اسداس العبد وثلثا اوصى بالثمن بثلثه اوصى  
بالسابع العبد مائة ومائة وعشرة وكل موصي بالثمن كل حقه

منه بثلثه وثلثا خمسة اسداس عشرين سها من ثلث المير  
وهي سها في عشرة فخص من ثلث الموصي به بالمال سدس العبد وهو عشرة  
في خمسة واربعين سها من ثلث العبد وثلثا خمسة وثلثا خمسة  
واربعين فهو ثلثا خمسة واربعين والموصي به بالمال بثلث الثلث  
وذلك سدس المير في خمسة واربعين وسبعين سها من ثلث العبد  
فاختص بالثلث وثلثا بثلث خمسة واربعين وذلك خمسة عشر سها  
فصار خمسة واربعين مائة اسهم وسبعون اربعة اسهم فصار سها مائة  
الموصي به بالثمن سبعة اضعاف لثلث المير اذ اعطيا لثلث المير سبعة  
صار ثلث المير واحد وخمسة وثلثا لثلث المير وذلك سبعة من الموصي به  
بثلثي الثلث بالانصاف فصنعنا له والثلث فصار الثلث اربعة  
عشرة والكل اربعة واربعين اعطيا للموصي به بالمال نصف الثلث سبعة  
الى تمام حقه سهم واحد لا رغبة في الثلث فصار اربعة فصار  
النصف يكون مائة وخط على الموصي به بالثمن وثلثا خمسة عشر  
لا رغبة في الثلث فصار مائة فصار ثلثا مائة سهم في ثلث  
العبد تسعة وعشرين وسابع خمسة اسداس العبد تسعة وعشرين  
بقسط الموصي به من كل سهم واحد تمام حقه وتسعة للثورة مائة وعشرين  
وذلك ثلثا المير او ثلثا لثلث العبد على سبعة اعطيا سدس الموصي به  
بالمال خمسة اسداس العبد وثلثا اوصى بالثمن في ثلثا عشرة وثلثا  
تسعة اربعة اسداس العبد وذلك اربعة ونصف وهو الموصي به  
بالمال كل العبد وذلك سبعة اضعاف فاسها وذلك سهم واحد







والكار هو الوارد في بلي المال سافا وتلك لو اوهي بعد لا سافا  
وهو سدس قاله لاجل ان الوصله بالسدس يراعى الموهي له بالعدل  
في العدل لا حصه بيب بالكتاب الموهي والحيانه سبل العن والموهي  
حيثما والدرا علم وروى غيره الا ما في عن ابي يوسف رعا اوهي  
بارباع حده من قبل ان يفرق فيهم وفيه الف درهم واوهي لاجل حيل  
قاله وابت الورثه ان يحسروا واما ربايع العدل من الوصله بالف ونقطا  
للموهي له بالليل الف درهم وصورة المسلسل اذا ترك الف درهم سوى العدل  
حيث يكون قاله بانه الاف اما ربايع كل العدل من الوصله لار الوصله  
بالسبع اذا لم يكن فيه مكانه لا يوقف على احواله الورثه ونقطا لار  
الفرق لانه اوهي له بالليل وثلثه الف ولا نقطه له سوى  
عن العدل لاجل من مدهه فار وجد المسمى بالعدل حيا وروى  
على الورثه ربع ثلث المسمى على الوصله بلي المسمى على الورثه لار  
السبع كل الوصله كسب الموهي وحيثه ولو باع العدل في حيوة واقضى  
المال بينهم اذ لا يام رد العدل نصيب كان المسمى على هذه السهام  
كلها فاما ولو اوهي بارباع العدل من قبل ان يحسروا وفيه الف  
فلم يحس الورثه سابع العدل من الوصله بالسبع بين فاس وسنتين  
وبلي حده لانه اوهي له بالحيانه خمس فاس واوهي لاجل حيل  
وهذه وصيه بالثلث فان لم يحس الورثه عاود الى الثلث في قسم  
الثلث بينهما على قدر حصصهما وهو الوصله بالليل الف وهو الوصله  
بالسبع في خمس فاس نصيب الثلث بينهما اذ لا بالصاحب الثلث ثلثا الالف

92  
والصاحب السبع ثلثا الالف وكذا على الوصله بالسبع سنتين وسنتين  
وبلي سهم فان وجد المسمى بالعدل حيا فانه على الورثه امر وان دفع ثلث  
العدل الى الوصله بالليل لار حصه كان في الف واما وصل اليه ثلثا الالف  
ولم يصل اليه تمام الالف كان المراهي فاد ان ظلت الوصله بالسبع يرد  
العدل لار المراهي في كل حصه ونقطه له بالعدل وان لم يرد بالليل  
ولكنه اوهي لار يرد في العدل واما لار حصه بالف حده فله الورثه  
حيثما لانه ليس بمتعدد في ابطال في الورثه فيقسم العدل بينهما نصيب  
نقطه حصه لصاحب الورثه وسابع العدل من الاخر نصف الالف  
لا سواهما ولا نقطه للموهي له بالورثه في المسمى والعدل اعلم بالصواب  
باب الوصله الى يكون لولا عدم نصيب  
لا يسيروا نصيب وصي في الكتاب على ان الوصله بالعدل في الح  
ما كثر من الروايات بعد موافق الوصله وكذا الوصله بغير ثلث  
ملك العن للموهي له كوالوصيه بالهدى والصدقه والوصيه بغير الثلث  
ملك العن للموهي له كوالوصيه بالاحياء وما ذكره من حياه لا ينعدي الى الورثه  
اما الوصله بالعن ولا بها سبب ملك العن في كتاب الوصله بثلثها  
الموهي له مما كثر من الروايات كذب على ملكه فيكون له وكذا الوصله  
بغير ثلث ملك العن لا بها سبب ملك العن عند السيد وسيد الوصله  
لهذا الثلث واحد في اموالهما في العن وثلث السيد والحق والمطلوبه  
بالعن ينعدي الى الورثه والى ما يولد في الحياه والبدن والورثه وعمر  
ذلك وهذا الوصله في الوصله الى يد السيد في ثلثها اما الوصله بغير الثلث







العصر لا يدخل الارض والعصر في الوصية الا ان في قطع اليد سابع من  
الموصي له بالسبع نصفه ثم ان سالاه فاب نصف الحارة واجدس  
على سابع الثاني نصفه ثم وكذا لو وطب وهي بركة حصه  
السكان من المير وسابع الحارة ما يعي ولو كانت ثلثا لم ينفذها ولو لم  
لا حظ سي من المير لانه ما اجدس عند سي بها بله المير وكذا لو  
ذهب عنها او غيرها فانه ساويه سابع جميع المير ان سال المير في ذلك  
اظهر الحق وان ادعى المير حصون بالاولاد ولا ينفذها سي من المير وس  
ولم الحارة الى اوصي بعينها وس ولد الحارة والمدرس وام الولد في  
الكاتب والندب والاسستاد حذوا الولد على هذه الامم وفي الهبة  
بالاحياء ولا حذو والفرق فليان الوصية بالاحياء ولا ينفذها في  
المحل من الاحياء ولا ينفذ في الاولاد وفي تلك المسائل ظهر اثرها  
في المحل المذكور من النبيك فنفذ في الاولاد والندب على الوصية  
بالعين وبهها قسم وكورها لا توصى بها في العين ان سهام الوصية  
والمراد اذا لم يخرج من تلك ماله نصيب من السعانة حتى لو كانت في  
الحارة اكبر من تلك ماله يعين كلها وتسقط عنها السعانة بعد ذلك  
ولم ينفذ السعانة في الباقي وفي بيع الشبر نصيب من سهام الوصية من المير  
وفي الوصية بالكاتب حظ قدر الثلث من ذلك الكاتب وبما في ذلك لو كانت  
هذه الوصايا موصية حقا في العين نصيب الثلث والثلثان من عين الحارة  
كما لو اوصي حاربه لا سار وفي لا يخرج من الثلث فانه بعد الوصية  
في ثلثها ونصيب الثلث والثلثان من عين الحارة ولهذا الورد والحارة

الوصية اورد للموصي له بالسبع سطر الوصية ولو كانت موصية حقا  
لا سطر بالورد واما الوصية بالمال الوصية بان يوصى حاربه من الاولاد  
نصف ثلثها على الاولاد نصف ثلثها على المتساكن وطب المولى ثم ولدت  
الحارة ولدا وهي ولدها خزانة المير فان الوصية بعد فيها وكذلك  
الارض والعقد والعقد المدفوع بالحانة لادها وصية لو بعدها المولى  
ملكها المولى له في الحال فاذا اراد ميرته بالسبق ولم ينفذ نصيبه وسعد  
الوصية بعد الثلث من حيث لو اوسع الوارث والوصي كسره القام  
كاتب الوصية شيا الملك فمعلق بها حق المولى له قبل السبق وسراج الملك  
ان الى ذلك السبق والحق والمصلحة بالعين بعد ذلك ما يولد منه والحق  
كان يلا على احراره والدليل على هذه وصية بالعين ان سهام الميراث  
والوصية اذا لم يخرج من تلك ماله نصيب من السعانة حتى لو كانت في  
في ثلثها ولا ينفذ في الباقي وما تقدم بعين سهام الميراث والوصية  
من السعانة فكانت تلك الوصايا وصية بالسعانة ووصية بالمال  
لا بالعين ولا في هذا الوصية لو بعد الوصية في الاولاد حتى لا يكون نصيبها  
لعين من نصيب الوصية بل يكون بعد المير ونصيب الوصية بالحارة  
وليس في هذا التام لم ينفذ المولى لا ينفذ على فليان الحارة الحارة  
اذا ولدت ولدا ثم دفعت بالحانة فانه لا ينفذ ولدها معها لا دفع  
الميراث بالحانة غير لازم على المير بل هو محض من الوقع والحق ولا ينفذ  
بما هو في الحانة فلا يقع ولا ينفذ في الاولاد ما بعد الوصية لا لم  
معلق بها حق المولى له قبل السبق فنفذ في الرواد ولا ينفذ في







على القصاص من غير سبب خارج الدليل على ان هذه وصية بالصدقة انه لو قال الله  
على ان اسع هذه الخاربه لاصح لا ان السوا لا يلزم بالمدرو لو قال الله على  
ان اسع هذه الخاربه والصدقة بينهما على المساكن فهي صدقات هذه وصية  
بالصدقة والوصية بالصدقة بعدى الى الولد والاربع والعقد والصدقة  
الى الكسبة الفله لما قلنا ثم استشهد فقال لا يترك انه لو قال الله على ان  
اسع هذه الخاربه واقصد وبنيتها على المساكن فبها عتد ودفع بها الرمة مع  
الفدا المدفوع بالحياه والصدقة وبمنه وهذا يدل على ان المقصود الصدقة  
لا القصاص السواء لو كان المقصود هو السع لما صح المدرو قال ايضا الا ترى انه  
لو قال الله على ان اسع هذه الخاربه واقصد وبنيتها على المساكن فبها عتد الخاربه  
لغيره وفيها الف لزمه المقصود بالمدرو وهذا يدل على ان المقصود  
هو الصدقة حتى يعالجوا المساكن بخاربه اذ لو كان المقصود هو السع فاذا  
باع لغيره لكانت الصدقة بالبرء منها قال ولو اوصى بان  
ساع خاربه من فله وصدق وبنيتها على ان كس او اوصى بان كس  
وصدق والكس على المساكن او فباع من لغيره وصدق بالبرء على المساكن  
فرد الموصيه بالسع اليه اذ كانت الخاربه ان قيل يطلب الموصيه جميعا لانه  
اذا سئل الميراث كان الوصيه بالسع مقصوده وكذا الكس والسع من  
لغيره والصدقة مقصوده ايضا الا ان الوصيه بالصدقة ساع على الوصيه  
الاولى فادى طلب الاولى بطلت الثانيه صرنا لا بها لو وصى بصدق  
برفسها لم يكره هذا فقد التزم الوصيه وكذا لو فليسا خاربه بعد موت الموصي  
وعزم القاصد فيها او فليسا عتد ودفع بها طلب الوصيه لانه الوصيه بالسع  
سطل بها الخاربه

واراد الله الوصيه بالسع والى ما مقصود بطلب الوصيه بالصدقه لانها  
ساع على الاولى ذكر الوصيه على هذا الباب مستلذا ذكرها في الميزان  
في المحصر فقال رجل اوصى رجل ساه من عياله فماتت عياله او باعها  
واستفاد عتدها ثم مات الموصي بطلت الوصيه ساه من الموقوف حاله  
الموت وكذا لو ولدت عياله فللورثه ان يعطوا ان سوا من الالمات وان  
سوا من الاولاد وكذا لو اوصى عياله بالار الوصيه الخاف بعد الموت  
فماتوا والموقوف عند الموت فان اصابوا الورثه ان يعطوا ساه من عياله  
ولها ولد وله بعد موت الموصي سعيها ولها وكذا لو وصى بالبرء  
الوصيه اوصى عند الموت انما تفكر النفس الخاربه فادعى الورث  
ساه كان تقبضه كقبض الميراث وصير كان الوصيه وقبضها من الالمات  
فكانت الزمان للورثه وما حذب من الزمان قبل موت الموصي كالصوفى والولد  
المستعمل يكون للورثه لانه الوصيه الخاف عند الموت والزمان قبل الموت  
وبان قبل الوصيه وما استعمل الورثه بان حصل بعد موت الموصي  
كان عليه مما بها الزمان فيكون سعيها والاصل من هذا ان لا  
ولو قال الوصيه ساه من عياله فماتت عياله بطلت الوصيه ولو لم  
تم ولها ولد ولها الميراث الورثه ان يعين الوصيه من الالمات ولا دلالة  
الوصيه اوصى الى عياله بطلت ساه القيم ولو هلك  
الاعمام الا واحد بعد بطلت تلك الواحد كزوج عياله من ان يكون محلا  
للعين لان النفس حكم الاشياء فما برحه الى الجمل ولو هلك الاعمام  
كلها وبركت ولا احد بطلت بعد موت الموصي كان على الورثه دفع



ولد ساد لادن الوصي لوم عبد الموف فثبت الاسكنه في  
 الولد الحادث بهذا الموف لما ذكرنا وادله اعلم وذكر في هذا  
 الفصل الاول وهو باب في عمن اوصى به في الوصية بالموثوق  
 وفي الوصية حتى لو هلك ذلك الموصى او لم يكن له عمن وصى الوصية لاسي  
 للميت لانه لا وصي له بالوصية ولا يعطاه من الاصل ليس يدر عن الذي  
 مرواه الضروري كالب رواية الاصل ولا يصح ولو لم يكن رواية الضروري  
 فوجه ما قلنا والله اعلم باب  
 الوصية لدروي الارحام واهل البيت والاصهار والاحبار والحران  
 في الباب على اصول ثلاثة احدها ان صفات الوصية تعرف من اهل الامة  
 وثانيها ان صفات الوصية كما في اللغة احدا لا صفة له لانه  
 اللفظ في كثير من المواضع ومنها ان يترك الوصية بالعرف جازيا  
 بمقتضى المسكنة الا انها في بعض النسخ اذ في سائر النسخ انما هي في الامة  
 والثالث ما احدها في النكاح انما هي في الامة عليهم بذلك في الفصل  
 الاول من الباب وفي الباب هو خمسة ما الاول ان الوصية يملكه لادن  
 اولاد وراثته على من يوصي به لادن الوصية لاسي ما في الوصية  
 سائر ثلاثة احدها ان الوصية لا يعطى الا لادن الاقربا  
 جمع وكذا قوله في ذكر الجمع فلا يعطى الا الوصية الواحدة والامتنان  
 في الوصية في الوصية واعلم ان الاسلام في الوصية جازي ولا  
 الجمع هو من الاجماع والاصح ان يوصى بالاجماع في الوصية لادن  
 والجمع بالافق في الاجماع المرات في الوصية لادن احب

في

المهر في كل واحد منها يرد ادبناه للمال الوصية وشمع بالادب وسطل  
 بالعدل والسبب الثاني في الوصية المحرم للكل لانه ما اذن الوصية بالهبة  
 كان يملكه الصلة فمروا الى قوله في وصية وصيها وهو الوصية المحرم للكل  
 ولهذا يعلق اسما في الوصية والوصي عبد الله في الملك والحق هو الوصية  
 في الامة والثالث الاقرب والاقرب فلا يملك الوصية الا بولي مع الاقرب  
 احسانا بالملكات والاقرب اقرب الوصية بالملكات وكان الوصية  
 يقول ولا يوصي بالرحم المحرم ولا يوصي الاقرب والاقرب ثم رجع وقال  
 يوصي المحرم ولا الاقرب والاقرب ولا الحام في الوصية لادن سبب  
 الوصية وان كانوا جميعا في الوصية لادن يملك الوصية كل من جمع  
 وانا في الوصية في الاسلام وهو في الوصية في الاسلام في الوصية  
 السبعة في الوصية في الوصية وانا في الوصية في الوصية في الوصية  
 ان الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 اسم جلس والجلس اذا ذكر يملك الجمع لا يوصي في الجمع ولا الوصية  
 لا تترجح النشأ في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 وعبر المحرم لادن اسم الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 عشر في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 لادن في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية  
 في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية







الوصية في قول الحق سبحانه وتعالى فرائها فرائها الاب كبريا  
 والابن الاكبر الذي سبب اليه الموت وسبب في الكافر والمسلم  
 والابن والابن ما اهل البيت فلا بد من ابيه سبب السبب ما يورثه سبب  
 النسب فكل من حقه واداه من اهل البيت سبب سبب سبب سبب  
 فيه اقصيات في الاسلام لما اوليا في الفصل الاول ولا بد من ان  
 الاكبر الذي سبب اليه النسب سبب اولاد اهل البيت لا لصاحب البيت  
 والجنس والاكل واهل البيت سواء قالوا ان اهل البيت لا يدخل  
 فيها وهم الامم لان الاسماء بعد من قوم الاب لا من قوم الامم  
 الا ترى ان اباهم علم كان قريشيا ولم يكن قبطيا والاب اسم لمن يرجع اليه  
 من يرجع هو الله بالنسب والنسب يكون بالاب لا بالامهات ولا بد  
 في هذه الوصايا اولاد البنات لا من ينسبون اليها لانها اسمها وكذا  
 لو اوصيت امرأه لاهل بيته اولادها او حنساء فالوصية تكون لمن سبب اليه  
 اب النواصب اقصيات في الاسلام ولا بد من اهل البيت واهل البيت  
 اما ولدها فلان ولدها سبب اليه ابه هي لو كان رجلا او امراة او لا  
 اولادها في الوصية واما امها فلان سبب اليه امها لا في قوله الحق  
 واما الفصل الثالث او اوصي بثلث ماله لاهله او اوصي لاهل  
 طاهر كانت الوصية لولده او لزوجته او لغيره وكما في قوله في منزله من الاقارب  
 وهذا اسمها والاسماء من ان يكون للزوج حصة خاصة لا لاهل بيته  
 الاطلاق وهو في المراء قال الله تعالى والاهله امكنوا ان يستبان  
 واراد به المروعة وحده الاسماء ان اهل البيت كما سوا والزوج سوا  
 كل هؤلاء قال الله تعالى فاستأمنوا

عند الكل

الوصية في قول الحق سبحانه وتعالى فرائها فرائها الاب كبريا  
 والابن الاكبر الذي سبب اليه الموت وسبب في الكافر والمسلم  
 والابن والابن ما اهل البيت فلا بد من ابيه سبب السبب ما يورثه سبب  
 النسب فكل من حقه واداه من اهل البيت سبب سبب سبب سبب  
 فيه اقصيات في الاسلام لما اوليا في الفصل الاول ولا بد من ان  
 الاكبر الذي سبب اليه النسب سبب اولاد اهل البيت لا لصاحب البيت  
 والجنس والاكل واهل البيت سواء قالوا ان اهل البيت لا يدخل  
 فيها وهم الامم لان الاسماء بعد من قوم الاب لا من قوم الامم  
 الا ترى ان اباهم علم كان قريشيا ولم يكن قبطيا والاب اسم لمن يرجع اليه  
 من يرجع هو الله بالنسب والنسب يكون بالاب لا بالامهات ولا بد  
 في هذه الوصايا اولاد البنات لا من ينسبون اليها لانها اسمها وكذا  
 لو اوصيت امرأه لاهل بيته اولادها او حنساء فالوصية تكون لمن سبب اليه  
 اب النواصب اقصيات في الاسلام ولا بد من اهل البيت واهل البيت  
 اما ولدها فلان ولدها سبب اليه ابه هي لو كان رجلا او امراة او لا  
 اولادها في الوصية واما امها فلان سبب اليه امها لا في قوله الحق  
 واما الفصل الثالث او اوصي بثلث ماله لاهله او اوصي لاهل  
 طاهر كانت الوصية لولده او لزوجته او لغيره وكما في قوله في منزله من الاقارب  
 وهذا اسمها والاسماء من ان يكون للزوج حصة خاصة لا لاهل بيته  
 الاطلاق وهو في المراء قال الله تعالى والاهله امكنوا ان يستبان  
 واراد به المروعة وحده الاسماء ان اهل البيت كما سوا والزوج سوا  
 كل هؤلاء قال الله تعالى فاستأمنوا

الولد



ثم قال ولا تلبس مكي بعد الا امر انك اطلق اسم الاله بعد اسبغ الوضوء  
 ولا تدخل في الوضوء المماثل لاسم عدم الاله الا بالاسم او بالله هو  
 من الاله ولا تدخل في الوضوء من رث الموهي كاولا ولا تدخل في ماس  
 اسبغ اليه الاله الا بالاسم غير المصا واليه ولا تدخل في ماس كوي  
 عليه سهر لفته معلومة ولا يكون من ربه كاولا ليس وكوي لانه ليس  
 من الاله فاهله من يقول في من ربه فاراد الرجل شقوع على المسالك كويهم ولا  
 يكون الميت من الاله فاركب له امر افان صلاته ما تكونه والاحرى  
 بالنصر مع كل واحد في من ربه اول من غير روحها وروحها فهو عليهم  
 دخل الكسب الوضوء لان كسب له عاله فكانوا من الاله الفصل  
 الرابع اذا اوصي بطلب ماله لا خزانة او لا ماله والاحسان الروح الساب  
 والقباب والكالاب وكل ادراج محرم من روحها من اجابته وكذا  
 كل درج محرم من ارواحهم ذكر الكار او الكي وهو من اجابته هلاكه والحمد  
 رحمة الله وقوله في اللغة فلهذا عرف فلها الكونه اما في غير غيرها  
 ارواح الساب والقباب وروح كل ادراج محرم من روحه من اجابته  
 حركات الروح او عدا او وصا او الفا افاذ وروح المحرم من ارواحهم  
 لا يكون اجابته عم ما اصاب العبد يكون لولاه كما لو وهب له سيوف  
 ولا يكون الاحسان من قبل شي الموهي الا لانه روح الرب فيه فانه لا يكون  
 من اجابته وليس في هذا روح الاقرب والابعد لانه اسم الحق سائل  
 الكل وليس في الله ما يوصى به من النقص على النقص كالأول والآخر واما  
 الاصهار فكل ادراج محرم من روحه وهو صميمه تستوي المملوك وعمره والذكر  
 والانثى سواء كانت امرأة حرة أو أمه

كل

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

على قوله او على من عبيد به لار الجهره سهر على الروح و قد يكون  
 وساد لا يكثر من اصبهان كما ان سانه واهوانه لا يكثر من اجابته وقد سئل  
 الاصبهان في الاحسان والاحسان في الاصبهان اما استعمال الاصبهان في الاحسان  
 الاحسان قول القائل لعل اني شئت ادا ما برع عده بلانه اصبهان اذا جرد الاله  
 ما ولم جرد وناهم امروه وبالله من وحيهم الاله سهر الروح  
 صهر لكر استعمال الاصبهان في الاحسان فها ذكر يحمل رحمة الله اصبهان وظهر  
 دل عليه قوله عاصم بن عدي رضي الله عنه **س**  
 فلو كنت صبها لاسم من ربي فقلت ربي الى المعروف والحق الرب  
 ولكن صبها لال محمدا وحالي العباس والحال كالكاف  
 سمي لفته صبها لال محمدا وكان اخا لاسم العباس عم الوضوء لانه كان  
 والاصهار سوا من كان صبها وحسابه من الوضوء ولا يساؤل من  
 كان قبل ذلك في لوطوا امرانه باسا او بلانا وهو صهي وهو من صهي فاد  
 الموهي وهو في العبد فاقار بها لا يكون صبها لار الروح و قد انقطع  
 وان قاب بر دمه اذا كان الظاهر في الموهي لا يها بر دحم الفار لا  
 لها الروح و الموهي عن فلالا ويحتمل لانه الموهي فالفصل  
 الخامس اذا اوصي بغير ماله والوصية في العباس المحرم من المملوك وهو  
 قول الوضوء رحمة الله فالك محمدا على قول الوضوء كل من كان شاكرا  
 في دار يسكن السوء لو كان مالكا كان له الوضوء وان لم يكن مالكا وعلى  
 عن كل من شاكرا لانه ان لم يكن له مال كان له الوضوء من محمدا  
 مذهب الى صفة وليس كذلك الحارس على اسما والصفحة عند



الوصفه والسفحه لا يكون لغير المالك في الاستحسان وهو  
 قول محمد الوصفه لاهل مسجد يسوي فيه الساكن والراكب  
 والافرن والافند والمسلم والخاص والصبي والمراه والمجانس  
 فاركان الساكن غير المالك كانت الوصفه للساكن دون المالك  
 وذكره لان الوصفه لكل من سمع صوته في منزله وجهه القبايل  
 ان اكار المطول من يكون السفحه فالعبد السلام الحاراضو  
 بصفته ذكره بالافرن واللام وانه لا يسع او الحسن وكل من لا  
 ساكن السفحه لا يكون حارا او السفحه يعاونها في المزارع  
 ولانه لم يرد في القوم حتى لا يدخل في الوصفه حارا الحله وحار  
 الفرن والافرن في اهل اهل الحصور وهو مكلفا وفيه الاستحسان  
 ان هذا اللفظ ساو كل من حجه مسجد الحله فالعبد السلام ولا  
 صلو حارا المسجد الا في المسجد وفيه على رعي القبايل كل من  
 حجه مسجد الحله ولا في القصور وهو البر والمواثيق فالعبد  
 السلام لا يودي حارا فيقار قدر الا ان يعطيه منه ويسوي  
 في المزارع والمعاقد في هذه الوصفه كل من حجه المسجد  
 ولا يدخل في الاماكن والمذبح والاعمام السلي اساع للمواثيق  
 ويدخل في الحايب اذا كان ساكنا في الحله لانه ما في الا حار فيقيد  
 بالسلي والاساع فاد  
 الوصفه  
 مثل وصف احد الورنه الا انه ما في من البلد في الماء على الوصفه  
 منها ان الوصفه مثل وصف احد الورنه جابر ووصف احد الورنه

الافرن

بالوصف الوصفه بنصيب الورنه وصفه في الفري ولا في انا الوصفه  
 مثل وصف الورنه وصفه في نفسه لا في غيره الا انه جعل  
 نصيب الورنه معيارا للوصف في وصفه وصفه في اكل عذر  
 لورد عليه مثل وصفه كرا الرائد بل الحله ولورد عليه مثل بله كان  
 الرائد في الحله واهل اهل انا الوصفه واسمى سبا  
 من دعا على قواعده الحيات لا يفسد من الوصفه الا الفدر المسفر وعلى  
 قواعده في الله لا يفسد بها الوصفه الا الفدر المسفر وعلى قواعده  
 في الوصفه وكبر الاسماء وعلى قواعده كتاب بكر الوصفه وتول الاسماء  
 ولم يخلوا في المثل في الباطن في الوصفه انا الوصفه  
 الا في طوافه وكران في واهل لرجل مثل وصف اطلال الا في طوافه  
 من البلد في هذا النصيب فالعبد في والبلد لانه حشر والوصف لانه  
 تسعة والمتساو واحد ولي في هذه المثل في طوافه في الكتاب  
 وهو طوافه الحسب في الحسب ولا في حشر الله حشا كنه في هذا  
 الطواف ووجه ذلك ان طواف عدد الناس في ذلك لانه ورد عليه في مكان  
 الوصفه واحد الا انه وفي مثل وصف احد في مثل السعي في مراد  
 واحد على عدد الناس فيصير اربعة في اربعة في كل الوصفه  
 والاثني عشر وذلك لانه فيصير اربعة عشر في رده عليه واحد الا في ذلك  
 فيورد اليه بالاثني عشر فيصير لانه حشر في هذا البلد المار والكل تسعة  
 ولا يورد واما معرفة النصيب في كامل الرائط فيصير في ذلك ولورد واهل  
 في لانه في لانه في كل المار فيصير تسعة في رده عليه واحد الا في  
 رده في في الوصفه فاد اطلال فيصير



اعطى بالوصف عشرة من الالف ثلثه اسير حج والاسير  
مسلو نعي وذلك واصل نصرا الثاني من الالف اربعة هم الاربعه الى  
تلي المال ودلك سبعة وعشرون نصرا ثلاثون نصرا من الالف ثلثه  
اصدا كل الالف عشرة مسلوا اعطى بالوصف ومعه اطرافه احر  
والفائدة وصورها ان واحد ثلثه في كل الالف كل الوصف اعطى  
بالوصف نصرا محولا لا سمع موك ثلثه بالالف نصرا وهو ثلاثة  
اسماع بالالف نصرا اسير حج بالالف نصرا من الالف نصرا ودر ثلث  
هالم وهو تسع بالالف نصرا لاني من الالف نصرا والاسير  
كان ثلثه اثنا عشر بالالف نصرا فكان كل تسع مفعولها ثلاث  
نصرا من الالف نصرا هذا الالف نصرا اربعة اثنا عشر بالالف نصرا  
وثلث نصرا من الالف نصرا هذا الالف نصرا موك بالالف نصرا  
وثلث نصرا وانه بعد ثلثه اصالا اعطى بالالف نصرا نصرا  
سمع ان يكون للواء ثلثه نصرا عبرا الالف نصرا نصرا وثلث نصرا  
فا صره بان يرد عليه نصرا وثلث نصرا ولذا ردد في المال  
نصرا وثلث نصرا ردد في ثلثه نصرا لاني بعد الجيرة اوسع مال  
كامل بعد الالف نصرا وثلث نصرا عبرا الالف نصرا بالالف نصرا  
والسنة احر والمفاد ان يرد في نصرا ورايد في الالف نصرا  
فالطرح الربان وهو التسع وانه عبرا الجيرة واد اطر حصة المال  
والسمع عشرة اطرح عما بعد له عشرة والنسب لما بعد له وهو اربعة  
اصدا وثلث نصرا عشرة موك بالالف نصرا اربعة نصرا وثلث نصرا

الالف نصرا ثلثه واربعين وثلث الالف من ذلك ودر عشرة وهو  
اربعه الالف نصرا ثلثه وثلثون واد اطر الالف نصرا الالف نصرا وثلثون  
طهران الالف ثلثه عشرة ومعه النصرا انا نصرا اربعة نصرا وثلث  
نصرا عشرة وكان كل نصرا موك بالالف نصرا فكان الالف نصرا من الالف  
النصرا الالف نصرا عبرا الالف نصرا الالف نصرا ومعه اطرافه  
الالف نصرا والالف نصرا وذلك ان حصل ثلثه المال نصرا وكم سما من الدراهم  
بعد ان يكون ثلثه نصرا لاني لاني ثلثه المال نصرا وثلثه دراهم  
وكل الالف ثلثه دراهم وتسعة دراهم اعطى بالالف نصرا نصرا من الالف نصرا  
الالف ثلثه دراهم اسير حج بالالف نصرا ودر ثلثه الالف نصرا وثلثه  
درهم واحد نصرا موك بالالف نصرا اربعة دراهم نصرا هذا الالف نصرا  
وذلك دراهم نصرا دراهم واحد اعطى بالالف نصرا نصرا نصرا  
يكون كل الالف نصرا ومعه دراهم نصرا ودر ثلثه الالف نصرا نصرا  
لاني دراهم بعد دراهم واحد وطر طهران الالف نصرا نصرا دراهم  
وذلك كما حصل ثلثه المال نصرا وثلثه دراهم وطر طهران الالف نصرا  
ثلثه عشرة دراهم وجمع المال تسعة وثلثون نصرا ومعه النصرا  
حصل الالف نصرا الالف نصرا ودر الالف نصرا طهران الالف نصرا  
خمس دراهم واد اطر الالف نصرا طهران الالف نصرا ومعه  
طرافه الخطاين وذلك ان حصل الالف نصرا سما بعد ان يكون الالف نصرا  
لاني من الالف نصرا بعد ثلثه نصرا نصرا نصرا نصرا نصرا نصرا  
عد ذلك الالف نصرا حتى يكون الالف نصرا نصرا وثلثه نصرا



اعطى بالوصف عشرة من الابل ثلثه اسير حه بالاسير  
 ثلثه مائة و ذلك واحد نصيبا لثاني من الابل اربعة هم الاربعه الى  
 ثلثي المال و ذلك ستة وعشرون نصيبا لثالث من الابل ثلثه  
 اصاب كل واحد عشر مائة اعطى بالوصف و مائة اربعة اكر  
 والمائة و صور بها ان واحد ثلثه المجهول الابه كل الوصه اعطى  
 بالوصه نصيبا مائة لا يسمي بكون ثلثه الا نصيب وهو ثلثه  
 اساعه بالانصاف اسير حه بالاسير ثلثه من الابل و در ثلث  
 مائة وهو ثلثه بالانصاف نصيب لثاني من الابل و بالانصاف  
 كان ثلثه اساعه بالانصاف نصيب و كان كل ثلثه مائة مائة  
 نصيب فزاد نصيبا بعد الانصاف اربعة اساعه بالانصاف  
 و ثلثه نصيب ثم هذا الى ثلثي المال نصيب مائة و ثلثه بالانصاف  
 و ثلثه نصيب و انه بعد ثلثه انصافا لانا اعطى بالوصه نصيبا  
 سبع اربون للورثه ثلثه انصافا عبران المال ان نصيب و ثلثه نصيب  
 فاصره بان يرد عليه نصيبا و ثلثه نصيب و اذا اردت في المال  
 نصيبا و ثلثه نصيب رد و ثلثه نصيبا لثالث بعد الجبره و اسع مائة  
 كامل بعد الاربعه انصاف و ثلثه نصيب عبران المال بالانصاف  
 و السبع اكر و المائده اربون نصيبا و در اربون الى المال كامل  
 فالجوز الرباعه وهو السبع و انه عبر الحمله و اذا طرقت في المال  
 و السبع عشره اربعة عا بعدله عشره و السبع مائة و هو اربعة  
 انصاف و ثلثه نصيب عشره مائة و ثلثه نصيب اربعة انصاف و ثلثه نصيب

الف و نصيب ثلثه و اربعة و ثلثه المخرج من ذلك و در عشرة وهو  
 اربعة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و اربعة انصاف و ثلثه نصيب  
 طهران الابل ثلثه نصيب و مائة نصيب انا نصيبا اربعة انصاف و ثلثه  
 نصيب و عشرة و كان كل نصيب مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 النصيب الكامل و ثلثه نصيب المخرج من المائده و مائة  
 المائده و الورثه و ذلك ان كل نصيب المائده مائة و ثلثه نصيب  
 بعد ان يكون ثلثه نصيبا لثاني من الابل ثلثه مائة و ثلثه نصيب  
 و كل المائده مائة و ثلثه نصيب و اربعة نصيب و ثلثه نصيب  
 الابل ثلثه مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 در مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 و ذلك مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 يكون كل اربون مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 و ذلك ان كل نصيب المائده مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 حمله النصيب و الانصاف مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 عشره مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 طرقت الحمله و ذلك ان كل نصيب مائة و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب  
 عدد داله ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب و ثلثه نصيب



حصة وكل المال عسرا عسرا بالنصف الذي له من النصف الذي له  
 صميمها الى ثلثي المال وذلك عشرون نصيبا معا اربعة عشر نصيبا  
 من ثلثي المال بالنصف من ثلثي المال فظهر ان احوط ان يسمي  
 راتبه ولا حلا في الخطا راتبه كقول النصف الذي له من النصف الذي له  
 كقول النصف الذي له وبقية النصف كالحال لانه نصيب ثلثي المال  
 يعطى بالنصف لله ونسبه من النصف الذي له فظهر ان احوط ان يسمي  
 نصيبا معا من النصف اربعة صميمها الى ثلثي المال وذلك اربعة عشر  
 نصيبا معا عشرون نصيبا معا اربعة عشر نصيبا معا اربعة عشر نصيبا  
 يكون كل راتب لثلاثة فظهر ان احوط ان يسمي راتبه وبقية الخطا الاول  
 باسمه كعشر راتب على النصف الاول واحد راتب على النصف الثاني واحد راتب  
 كان الخطا الاول باسمه فادار راتب على النصف الاول باسمه راتب على الخطا  
 كله كقول النصف عشرون وثلثي المال عسرا عسرا بالنصف الذي له من النصف الذي له  
 الى اربعة عشر نصيبا وطريق الحكم الاصغر وذلك ان يذكر طريقة الخطا  
 فادار ثلثي المال الى ثلثي المال في المرة الاولى باسمه وفي المرة الثانية تسعة نصيبا  
 الثلث الاول وذلك خمسة الخطا الثاني وهو تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 ثم نصيب الثلث الثاني وهو تسعة الخطا الاول وذلك باسمه ويكون عسرا  
 واربعين نصيبا فظهر ان كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف  
 الراتب النصف الاول وذلك الثاني في الخطا الثاني وذلك تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 عشرون نصيبا من النصف الثاني وذلك لانه في الخطا الاول وهو باسمه يكون  
 اربعة عشر نصيبا فظهر ان كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف

الى اربعة عشر نصيبا وطريق الحكم الاصغر وذلك ان يذكر طريقة الخطا الاول  
 فظهر ان احوط ان يسمي راتبه في المرة الاولى باسمه وفي المرة الثانية تسعة نصيبا  
 الاول وذلك خمسة الخطا الثاني وهو تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 الثلث الثاني وهو تسعة في الخطا الاول وذلك باسمه ويكون عسرا  
 ثم نصيب اقلها من كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف  
 الراتب النصف الاول وذلك الثاني في الخطا الثاني وذلك تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 عشرون نصيبا من النصف الثاني وذلك لانه في الخطا الاول وهو باسمه يكون  
 اربعة عشر نصيبا فظهر ان كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف  
 الى اربعة عشر نصيبا وطريق الحكم الاصغر وذلك ان يذكر طريقة الخطا الاول  
 فظهر ان احوط ان يسمي راتبه في المرة الاولى باسمه وفي المرة الثانية تسعة نصيبا  
 الثلث الاول وذلك خمسة الخطا الثاني وهو تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 الثلث الثاني وهو تسعة في الخطا الاول وذلك باسمه ويكون عسرا  
 ثم نصيب اقلها من كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف  
 الراتب النصف الاول وذلك الثاني في الخطا الثاني وذلك تسعة نصيبا من ثلثي المال  
 عشرون نصيبا من النصف الثاني وذلك لانه في الخطا الاول وهو باسمه يكون  
 اربعة عشر نصيبا فظهر ان كبرها تسعة عشر وهو الثلث واما بقية النصف



الحسوان يا عدد التبع وذلك لانه ويرد على المكان الوصف  
 فصرار لانه يصير في سهمين فصرار ما واما ضربا الاربع فهاها  
 في سهمين وفي الفصل الاول ضربا الاربع في ثلاثة لانه لكان الفصل الاول  
 المبروحه تترك في التبع بعد التبع والتبع عبارة عن المبروحه  
 والوصف قبل الاسترجاع فاذا كان المبروحه تترك في هذا التبع  
 فالاسترجاع لا بد وان يكون الباقي بعد التبع قبل الاسترجاع  
 عدد الاله تترك في المبروحه واسترجاع ودر تترك من التبع واول عدد له  
 تترك في ثلاثة فحوله بعد التبع بعد التبع لانه امان الفصل  
 الثاني حوالا لانه قد تترك في هذا الوصف الحاصله ومن مبروحه  
 ذلك لانه يكون في التبع قبل الاسترجاع لانه تترك مبروحه ان  
 يكون الباقي التبع قبل الاسترجاع امان لانه يكون ذلك مع المبروحه ثلاثة  
 امان لانه بعد التبع قبل الاسترجاع ثلاثة وتترك ذلك مع المبروحه  
 اربعة يكون المبروحه بعد الوصف الحاصله ودر اربعة لا بد وتترك  
 طولا ضربا الاربع في الفصل الثاني في سهمين وفي الفصل الاول  
 ضربا في ثلاثة فاذا ضربا الاربع فهاها في سهمين فصرار ما ثم  
 يرد واحد كما ردنا في الفصل الاول فصرار سبعة وهو يترك المال على ما  
 في ثلاثة لانه لا يصير سبعة وعشرون واما معرفة التبع احدا  
 تترك المال اعطيا بالتبع سبعة ثم مع ما من التبع سهمان استرجع  
 من التبع ودر تترك في ذلك واحد فصرار مع ما من التبع ثلاثة فهاها  
 الى التبع المال هو ما سبعة عشر فصرار واحد وعشرون في سهمين التبع اصاب

كالتبع سبعة من المال اعطيا بالتبع واما التي تترك بالوصف والمعامله ان  
 تترك بالوصف وهو يترك المال واحد بالتبع والوصف اعطيا بالتبع  
 سبعة فهاها في سهمين مع ما من التبع استرجع فهاها لانه سبعة ودر تترك في  
 وذلك لانه التبع لا يصير في صرار مع ما من التبع استرجع فهاها لانه سبعة ودر تترك في  
 في سهمين ذلك الى التبع المال هو اربعة استرجع من المال فصرار مع ما من التبع  
 ما لانه سبعة في وانه بعد ثلاثة استرجع فهاها اعطيا بالتبع سبعة  
 سبع امان يكون لانه سبعة استرجع من المال فصرار في سهمين ودر تترك في  
 في سهمين ودر تترك في المال سبعة ودر تترك في وانه بعد ثلاثة  
 ذلك فصرار مع ما من التبع سبعة في المال سبعة ودر تترك في سهمين  
 ان المال لانه سبعة وطرح الربان في سهمين في المال ودر تترك في حصة  
 سبعة واما طرح سبعة المال طرح عما بعد له وهو اربعة ايضا  
 ودر تترك في ودر تترك في اربعة ايضا ودر تترك في سهمين فهاها في اربعة  
 ودر تترك في سبعة فصرار واحد وثلاثة ودر تترك في سبعة ذلك هو اربعة  
 ودر تترك في سبعة وعشرون وهو المال الكامل والتبع سبعة والتبع  
 سبعة لانه ضربا اربعة ايضا ودر تترك في سبعة فهاها في سهمين  
 واما طرحت التبع المال والتبع سبعة فهاها في سهمين وطرحه الدسار والدرهم  
 ان يكون التبع المال دسار ودر تترك في اربعة اعطيا بالتبع دسار والدرهم  
 من الدسار سبعة فهاها في ذلك درهم واحد فصرار مع ما من التبع ثلاثة فهاها  
 في هذا الى التبع المال هو دسار ودر تترك في سهمين فهاها في اربعة  
 فهاها في ذلك لانه دسار لانه اعطيا بالتبع دسار والدرهم







في الاستسبا فلا يخرج من الاقرار الا القدر المسعر كذا هاها وهو لا يخرج  
 بل هو قول السامعي فان عذر احوال بطريق المعارضة في ذلك قول اهل  
 اللغة ان الاستسبا من اليمين بآب ومن اليمين بآب لا يكون الا  
 بدليل مقيد وقال تعالى فليست بهم الف سنة الا خمس عاها اي الا خمس  
 عاها لم يلبسوا الا انه لم يذكر ذلك اكانا فعندنا نسبة الحكم في المسبا مع ان  
 صدر الكلام بوجه نص في عارضه لا لعدم الموجب وادراك الاستسبا  
 احوالها بطريق المعارضة لا يخرج الا القدر المسعر وانما في المسبا  
 وهو ان احوال الاستسبا ليس بآب بطريق المعارضة لا رد ذلك جمع  
 من الدليلين المتماثلين لظواهرها بوجه والاخرى في رؤا واجلانه  
 ساقط وكذا في القدر العالي من عذر ذلك الاستسبا فكل ما ياتي بعد  
 المسبا بطريق السبا وانما يكون ما اذا لم يكن با من الاصل الا انه كان  
 داهلا لم يخرج دل على سبكه السبها فان الملبس فيها عذر احوال  
 التي اصلها وقول الله تعالى فليست بهم الف سنة الا خمس عاها  
 محسور بقصر القدر المذكور ولا لا حكمه لان الف لو لم يبق الف  
 لا يصح اسما لما دورها والدليل عليه انه لو قال العا على الف الا انه لم يبق  
 سبعه وانما لا يلزمه المسبا لعدم الاقرار بها لا بسقط ورد عليه  
 لان الردوع عن الاقرار باطل واصل الاستسبا في الطلاق والعتاق ولو كان  
 الاستسبا احوال فالاصح لا سيما لا كذا ان الردوع اذا ثبت ان الكلام في  
 الاستسبا فكل ما ياتي بعد السبا والسبكه الاستسبا يكون سكا في  
 الاكاف فالأصل في الحكم لا كذا الا المسعر واما مثله

٢

الاقرار وادراك رواه اي سلم في رواية الى جعفر لا يلزمه الاستسبا  
 وهو الذي والدليل على ان الاستسبا فكل ما ياتي ان لو قال العا بعتك  
 هذين العدين فالف درهم الا هذين العدين فالف درهم فالف درهم  
 وتكون ذلك سدا القدر فيه محضه من الاول ولو كان الاستسبا احوال  
 كان هذا ما ليس في الاخر محضه من الاول فليسوا الاستسبا القدر  
 الاخر كما لو باع عديس بالهبة فالف درهم فالف درهم والدليل عليه  
 فذكر في المرازعة اذا اذلا صاحب البذر للعامل شرط ان يصف الطرح  
 الا خمس ارضه ولا للعامل الا بشرط ان يصف الطرح كما قال اهل  
 فيه فلو اذلا صاحب البذر ولو كان الاستسبا احوال وجب ان لا يصف قوله  
 لانه يدعي فساد القدر باحوال البصر عن الشرط والوجه الثاني محمل  
 انه استسبا من الوجهه فليست بهم الف سنة الا خمس عاها اي الا خمس  
 لما في الملبس اما في الفصل الاول الاستسبا بعد الاستسبا فكل  
 ربه فليست بهم الف سنة وادراكها الاستسبا فكل ما ياتي فالف درهم  
 ولو اوصى بثلث نصيب احوال الاربع فالف درهم فالف درهم وهو على الوجه  
 الثلاثة ايضا فالف درهم الاول وهو الاول والاربع فالف درهم فالف درهم  
 النصيب كماله المال سبعة عشر والنصيب كماله ثمانية عشر  
 واليخ بطريق الخشوع ان باع عديس بالهبة فالف درهم فالف درهم  
 فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم  
 وهو اربعة فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم  
 فهو ثلث المال عاها فالف درهم فالف درهم فالف درهم فالف درهم



وطريق معرفة النصف ان ياخذ النصف وذلك واحد ونصف في اربعة  
صت منه فصار ثمانية عشر رطله واحدا كما ورد في نص ثلثه عشر  
فاذا ظهر النصف وظهر ثلث المال احدها من الثلث لاهل النصف ثلثه عشر  
لهم معا من الثلث اربعة اسر جمعها من النصف ثلثه عشر وذلك واحد  
فصير معا من الثلث خمسة صمها الى ثلثي المال وهو اربعة وثلثون  
فصير سعة وثلثون اذ اسمها من الثلث ثلثه اربعة اصد وكل اس ثلثه  
عشر كما اعطى بالنصف والى خمس رطله الدسار والدرهم اربعة اصد  
دسار واربعه دراهم كما حكم في ثلث ثلث ثلثه من النصف كان ثلثا وربع  
صحيح واول ذلك اربعة فحسب ثلث المال دسار واربعه دراهم اعطى ثلثه  
بالنصف دسار ربع اربعة كراه اسر جمع من الدسار ودرهم كان ذلك  
دسار واحد فصير معا خمسة دراهم صمها الى ثلثي المال وذلك دسار وثمانه  
دراهم فصير معا دسار وثلثه عشر دراهم وحاكم الى ثلثه دسار  
حتى يكون ثلثا من دسار والدرهم ثلثها فصام سبع ثلثه عشر دراهم  
دسار اربعة اصد اربعة اصد ثلثه عشر دراهم وقد كان ثلثا ثلث المال  
دسار واربعه دراهم فاذا كان الدسار ثلثه عشر كما في الثلث سبعة عشر  
دراهم والنصف ثلثا ثلثه عشر والى خمس الى اربعة واما طريق الحسب  
والمعامله ان ياخذ ثلثا محمول ولا يعطى بالنصف سماع معا ثلثا لاسي  
ثم اسر جمع ثلثا ثلثه عشر كان سيم من اربعة عشر وهو نصف  
السدس الاربع نصف فصير معا خمسة اصد لاهل النصف وربع نصف  
صمها الى ثلثي المال وهو ثمانية اصد ثلثا ثلثه عشر اقل عدله ثلثه ثلثه

فصير معا ثلثا وصد سدس مال النصف وربع نصف  
يضا الوردية غير ان المال ياخذ نصف وربع نصف فاحسب ثلث  
ثلثه نصف وربع نصف واذا اردت ذلك على المال ربع فاعده  
ما ورد في نص فصير معا ثلثا وصد سدس مال ربع الوردية اصد  
نصف غير ان المال رايد نصف السدس فاطرح الربان حتى يكون  
الكامر ذلك بار طرقت من المال حروا من ثلثه عشر حروا من المال واد  
هذه الربان غير المال طرقت عما عدله ثلثه ثلثه لاهل النصف  
انصا وربع نصف حروا من ثلثه عشر فاحسب اربعة وربع هاهي  
مخرج ذلك الحروا وذلك ثلثه عشر فصير خمسة وربع وربع  
اطرح منه الحروا والباقي عشر وذلك اربعة وربع ربع واحد وثلثون  
فصير ان المال الى ثلثا واحد وثلثي والى خمس الى اربعة اصد اربعة اصد  
ثلث المال عددا اذ اربعة اصد منه النصف كان ثلثا وربع وثلثا ربع  
سمن النصف واول ذلك سماع ثلثا ثلثا سماع ربعا بالنصف  
اسر جمع اربعة اسر جمعها من النصف وثلثا وثلثه الى ثلثي  
الربع فصير معا خمسة صمها الى ثلثي المال وذلك اربعة عشر رطله  
عشر وحاكم الى سماع لانا اعطى بالنصف اسر جمع اربعة اصد  
وظهر ان اخطا الربان احد عشر ولاحظ ان اخطا من الربان ردا  
على النصف وحسب النصف ثلثه وثلثه الثلث اربعة سم اعطى  
بالنصف ثلثه واسر جمعها من النصف وثلثا فصير معا خمسة  
صمها الى ثلثي المال وذلك اربعة عشر وحاكم الى سبعة لانا اعطى







ولله نصف وربع نصف سبعة من ثلاثة واربعين فاصد ستة آلاف  
ولله نصف وربع نصف ثلاثة واربعين فيكون ثمانية وثلاثون  
ونصف سبعة من خمسة اربعة وثلاثون فيكون ثمانية وثلاثون  
ولله نصف وربع نصف ذلك سبعة من اربعة عشر اربعة وثلاثون  
واربعين يكون خمسة وعشرون ونصف سبعة فيكون ثمانية وثلاثون  
ولله وثمانون ونصف سبعة اربعة سبعة من كل ثلاثة واربعين  
وذلك ثلاثة سبعة واربعون ونصف سبعة سبعة فيكون ثمانية وثلاثون  
ولله ثمانية وثلاثون ونصف سبعة وسبعة وطريق يعرفه النصف  
انما هي ثمانية اربعة وثلاثون نصف وربع نصف ثلاثة واربعين  
فيكون نصف ثلاثة واربعون واد اظهر ثلث المال والنصف من  
المسألة وطريقه اخرى من الجبر والمقابلة ان جعل ثلث المال اربعة ارباعا  
عشر كاحصا الى ان يكون ثلثا في ثلث النصف ثلث وربع وربع بالوجه  
اربعة وسبعة من ثلث وربع ثلث وربع سبعة فيصير معا من الثلث  
سبعة عشر اربعة الى ثلث المال وذلك ثمانية واربعين وعشرون  
نصف معا ثمانية وثلاثة واربعون وانه ثلث ثمانية اربعة  
فصارت ثمانية عشر من ثلاثة واربعون ثلث ثلاثة اربعة اربعة  
نصف اربعة عشر وثلث وود كما جعلنا ثلث المال اربعة  
وارباعا عشر والنصف اربعة عشر وثلث وثلث ستة وعشرون  
ولله الثلث بالادلة واهرية في ثلاثة ونصف الثلث سبعة  
وسبعة والنصف ثلاثة واربعون وطريقه اربعة ارباعا والدرهم

ان جعلنا ثلث المال اربعة ارباعا عشر فربعا كاحصا الى ان يكون ثلثا في  
الثلث ثلث النصف ثلث وربع ثم اعطينا بالنصف اربعة ارباعا  
عنا اربعة عشر اربعة ارباعا من اربعة ارباعا وربع ما لم يرد ذلك سبعة  
نصف معا ثمانية عشر اربعة ارباعا الى ثلث المال وذلك ثمانية واربعين  
وعشرون واربعا واربعا الى خمسة اربعة ارباعا والارباعا اربعة ارباعا  
فصارت ثمانية وثلاثة واربعون ثلث ثلاثة اربعة اربعة  
واصول اربعة ارباعا اربعة ارباعا اربعة ارباعا اربعة ارباعا  
كل دينار يعني ثلاثة واربعين وثلث ثلث ثلث وود كما جعلنا  
ثلث المال اربعة ارباعا عشر فربعا والارباعا ثمانية واربعون وثلث  
فربعا يعني ثلث وثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
واربعون والوجه الثاني من هذه المسألة ان جعل اربعة ارباعا ثلث  
نصف اربعة ارباعا وربع ما لم يرد ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
فالفرض من ثمانية واحد عشر وثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
ارباعا وعشرون وكيفية نظره الكتاب انما هو عدد الثلث  
وذلك خمسة وربع ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
اربعة ارباعا في عدد ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
وربعه واول ذلك خمسة ارباعا اربعة ارباعا سبعة الى خمسة اربعة  
ارباعا عشر وسبعة من اربعة عشر ثلث وربع ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
فصارت ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث  
سبعة فيصير سبعة وثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث



لكيلا المال فيصير مائة واحد عشر وطوبى معرفة النصف ان واحد  
النصف وذلك واحد في خمسة كما ضرب ثلث المال فيصير خمسة عشر  
اكثر الخمسة مائة مائة كما ضرب مائة فيصير خمسة عشر مائة مائة  
فصير مائة واحد عشر وهو النصف الكامل اعطى بالوصية اني فويل  
لهم من الثلث خمسة عشر اسير في مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
حي يكون المثلثا ثلث الثلث وربعه واسير في مائة مائة مائة مائة  
فذلك واحد عشر وربعه مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مما ذلك المثلث المائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
فسميت من خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
وصار للوصية سهم واحد مائة واحد عشر مائة مائة مائة مائة مائة  
الحق والمائة ان واحد ثلث مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
واسير في مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
فذلك سهم ثلث الثلث وربعه مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
ومثل خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
واسير في مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
نصف فيصير مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
ثم هذا الى المال مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
نصف وانه بعد خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
فاحسبه ان يرد عليه نصفين وجمعي نصف وادار ذلك في  
صا مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة

وهو خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
الفاطحة الزمان وذلك ان طرح سبعة من ابي وعشرين لار المال خمسة  
عشر مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
المال خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
الثلث وذلك سهمان يكونان مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
فاطحة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
سبعة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
له ذلك فاصرف سبعة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
ابي وعشرين يكون مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
احساس سهمين يكونان مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
كل مائة وعشرين مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
واحد عشر هو المال الكامل مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
ضربا النصف ابي وعشرين وكان النصف مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
بالنصف ابي وعشرين مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
لكل خمسة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
هذا مع مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
من النصف مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
طريقة الدار والدار مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة







كل البلب وعزالي يوسف انه قال اذا لم تعلم الموهي فوجد اطرافها كان  
للحي بها نصف البلب لانه اذا علم كان هازلا لا عبا فيبطل ذكر البلب  
كما لو صرنا له حائطا او دابة وادام لم يعلم كان قصده السرقة واحاط  
الوصيه لكل واطرفها بنصف البلب وسمى الوصيه بعد البلب  
فلا تسمى كل البلب ووجه طاهر البروانه واوليا ان يقض حوكل  
والصيه بها عن البلب كالمراحمه والسركه في الاحاط والاحاط البلب  
بالقولا نسب المراهجه ولو قال بلب في لفلان وفلان وها حاض فمات  
احدها فلب موهي الموهي كاللبياني سبها نصف البلب والنصف لوربه  
الموهي لاد الوصيه سبها لهما لهما الاصله عند الاكام وارباع  
الاسمها والى الوصيه كالموت كالموت لوربه ولا حصى كالموت  
نصف البلب لاد الوصيه سبها لهما لهما الاصله حتى لو  
احاط الوربه حارب الوصيه للوارث ولا سبها البلب للواصي  
كذلكهاها ولو قال بلب في سطلان وفلان واطرفها سبها كان للحي  
نصف البلب علم الموهي بالذلا ولم يعلم وكذا لو قال بلب في سطلان  
وسبها الحائطا كان لفلان نصف البلب لان كلبه سبها الاصل للبلب  
ولهذا الوال بلب في سطلان ولم يعلم كان لفلان نصف البلب وكذا  
لو قال لفلان سبها سبها لطله سبها يقع على كل واحد واحد وورد كذا  
ان الوصيه اذا وقعت بلب السبعين لاسيما طرطرا والفضل الاول  
لالب البلب الوصيه وقعت على كل واحد منهما ذكرا البلب وانما يدط البلب  
كل المراهجه والبريه المراهجه لا تقص ولها لو قال بلب في لفلان

لم يرد عليه كان لفلان كل البلب وكذا لو قال بلب في لفلان ولبقه كان  
فلان كل البلب لاد الوصيه من كل واحد موهيه ولا يكون الوصيه حيويه  
وادام لم يوجد المراهجه لم يولد كل البلب كما لو قال الوصيه بلب في لفلان وفلان  
واحدتهما سبها ولو قال بلب في سطلان وسبها كان لفلان نصف البلب  
اعشار الكله سبها ولو قال بلب في لفلان ولو لم يجد الله فمات ولد له  
الله فلب موهي كان لفلان كل البلب لانه اذا اهتم ولد عبد الله  
ولم يعثر بالاسان كان الوصيه اياها لولله الموجد عبد موهي  
فاد الميراث لم يلب المراهجه والوصيه كان بلب سبها في البلب  
فلب لاد كل البلب فان لم يكن لعبد الله ولد ولب الوصيه ولد له اولاد  
او كان له ولد ولب الوصيه فماتوا لم ولد له حصى اولادهم كان الموهي  
كان البلب سبها ولو لم يولد عبد الله على عبد روي سبها لانه اهتم ولد  
عبد الله فكان الوصيه اياها لعبد الموف وكذا لو قال عبد موهيه بلب  
في لفلان ولو لم يجد الله ولعبد الله حصى اولاد كان البلب سبها  
على احد عشر على عبد روي سبها لاسيما الولد اسبها حصى سبها اولاد كان البلب سبها  
هاها وكذا لو قال بلب في لفلان ولم يكن في هذا البلب ولم يكن في البلب  
احد كان لفلان كل البلب لانه اسبها حصى المعسر فمات عبد الموف  
فاد لم يكن في البلب احد ولب الموف لم يلب الاسرار وكذا لو قال  
بلب في لفلان ولعبد الله فمات الموهي ولعبد الله ولد عبد  
الله فماتوا وكانوا فقرا ولب الوصيه واسبها ولب الموف كان  
البلب لفلان لانه اوصي لعبد الله بجزء من ثمنه اياها



عند الموت ولو كان فيهم فعلا ووف الوصية فاستغنوا وانشروهم  
احد ركني الدين سفلان وسر كارم ولد عبد الله وفسراهم ذات  
الموتى على عدد رؤسهم لما ولدوا ولو قال بلسا في لفلان ولولاد عبد الله  
هو لا مات اولا عبد الله بم مات الموتى كان لفلان حصه من  
الدين لا الوصية لو وقع لمعركا من اهل الاسحقان فسد المراه  
فعد ذلك لفلان المراه لا سكام حوالا اخر ولو قال بلسا في لفلان  
ولفلان ركني الدين ارميت وهو فسر مات الموتى وفلان ركني الدين  
عمر كان لفلان نصف الدين اسركا الموتى الا انه على يوم حرك الوصية  
بالسرط والوصية لم يسرع الا مصا فلا ومعلقا فعلى الحكم بالسرط لا  
مع انعقاد الوصية كعلقه سرط بها الموتى الى ان الموتى وادار  
العقد الوصية كان موصيا لفلان وادامتها نصف الدين فان رطل اسحقا  
احدها لفلان سرط وهو الفسر لا يزداد حوالا اخر كما لو اوصى بلسا  
قاله لفلان وفلان بم مات احدها فللموت الموتى وكري لو قال  
بلسا في لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله هلا الله ولم يكن عبد  
الله في الدين كالهلال نصف الدين لانه اسركا الموتى الا ان كان  
وعلى الحكم بالسرط ولو قال بلسا في لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله  
حيا فاد عبد الله كان مينا فلد ذلك كان الله وكل الدين في سر هذا وس  
قوله بلسا في لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله في الدين نصف الدين  
والمرور اركب سرط هي الاكاف وراعي وودها وفي الاكاف  
فاد المرور لا يصح ابا كونه في الدين ليس سرط لانه الاكاف يحكم

محكم سرط السود الحكم وراعي وقوله وفي سرط الحكم ولو قال بلسا في  
لفلان ولعبد الله ارميت وهو في مات عبد الله بعد ذلك ولد الموتى كان  
لفلان نصف الدين لا الوصية ووقع للمعركا من المراه ولا سكام  
حوالا اخر بعد ذلك ولو قال بلسا في لفلان ولفلان حصه من الدين مات  
الموتى ولعبد الله كلهم اعيان كان الله وكل الدين لا الوصية ووقع  
لغير المعركا فاد المرور فسر من ولعبد الله لم يندب المراه في الدين  
للاول ولو اوصى بفسر بم مات الموتى كان الدين من الاول وسر من  
انشروهم ولد عبد الله على عدد رؤسهم لما ولدوا وان كان الموتى وولد  
عبد الله فسر من الاصل لم يرا لفلان كذا سار في الدين الى ان كان الدين  
يكون للاول وعلى غير السبع الامام الى لفسر الصغار والدين بفسر من  
على عدد رؤسهم لفلان المعصود من هذه الوصية الفسر والدين بفسر من  
حله المحام في هذا الفسر الاصل والفار من سوا والفسر حوالا الدين  
لا ر هذا اللط لا نسا وامر كان فسر في الاصل وراعي هذا  
السرط فاد لا ر الفسر بعد الفسا اسد من الفسر الاصل فكار هو  
اولي بالبر واركان اولاد عبد الله بم ولله اولاد فاستغنوا  
بم انشروا ففل لموت الموتى قسم الدين بينهم وسفلان على عدد رؤسهم  
لا الوصية ووقع لغير المعركا في وقوله وفي موت الموتى  
ولو قال بلسا في لفلان ولولد عبد الله هو لا ارميت وادامتها  
حي مات الموتى كان لفلان حصه من الدين على عدد رؤسهم لفلان الاكاف  
وقع للمعركا لانه معلو بالسرط وانه لا يمنع سرط المراه والله اعلم



وذكر في الامالي عن ابي يوسف لو قال بلد ما في اهلان ولم يولد له  
ولو ولد بعد ذلك هو لا ان اضر واقلم يضر واحي هتار ما في الموضع  
كان اهلان حصته من البلد على عدد رؤسهم لان الاكابر وقع للمعسر  
الا انه معلق بالسرط وانه لا يمنع سود المراكمة  
وذكر في الامالي عن ابي يوسف لو قال بلد ما في اهلان ولم يولد له فادام  
فلا رجاء مما له من نصيب من ولد اهلان ولا بعد سنين كما في اهلان اهلان  
لان المولود بعد سنين معدوم وقت موت الموصي فلا يصح مراحمها  
اهلان وان ولد اهلان ولا بعد موت الموصي لافق من سنة اسهر كان  
البلد مسير كان في فلان ويسر ولد اهلان لان المولود لا وارث له  
اسهر موجود في النظر عند موت الموصي وهو من اهل الوصية لان الوصية  
للمحدث حايه فصلي مراحمها وذكر ايضا لو قال بلد ما في اهلان واهل  
وله عمر واحد وقال في البلد ستم اياه جعل البلد مسير كان  
الاعمام والاحوال في عهد ابي يوسف من هذا الا تعبير الحجة ولو  
كان له علم في حال كان البلد ستم بالسوية لما قبلنا ولو قال في بلد ما  
لا هو ولا له احد واحد وهو فعل بذلك ولا تعار فله نصيب البلد  
او في البلد ستم هو ان كانا واحدا فاما ان موصيا لم يكن واحد نصيب البلد  
ولو قال في بلد ما في اهلان ولا في احد واحد فاما ستم كان في ميمها  
كل البلد لانه اوصي بكل البلد لكل واحد من الاحوي في ان الفصل  
كل المراكمة والمسا لا يصلي مراحمها ولا ستم ولو قال في بلد ما في  
فلان ويسر فلان ولا فيها ثلث سنين ولا حراس واحد فالبلد ستم

على عدد رؤسهم من اهلان لو موصي فصار كانه فالبلد ما في سنين هو لا  
وان كان لا احد في سور وليس الا حراس فالبلد كله لهم لانه لو اضر  
على قوله بلد ما في سنين فلان كان في اهلان بالكل البلد لهم بالسوية فادام  
هم اهلان معدوم فصار كانه اضر على الاول هذه روايد ذكرها في  
الامالي في اهلان علم بالصواب فان  
من الوصايا التي يعبر عما اوصي بها في الكتاب على ان الرجوع عن  
الوصية صريح لا بها بترج مصا الى ما بعد الموت والسر في النافذ  
حكم الرجوع فالمصاف اولى بم الرجوع كما يكون في الصريح يكون بطريق  
الضرورة وبطريق الولاية اما الصريح طاهر والضرورة ان يعبر من موت  
الموصي في روايته كما لو اوصي بحضرة فهدت بها الرجوع واليهما في طاقونه  
فصار في دعواه وكود لكل لا في حكم الوصية بل عند الموت بالاحكام  
الساوق والا كاد ومع في ميمها باسرها ولا يسأل عن ذلك الميمها والرجوع  
بطريق الولاية ان يصرف في الوصية بصر فادام ذلك على الاعداد  
خاصة اذا عرف ما هذا قال محمد رحمه الله رحمة اهل  
بما في حيلة من الكفر في صاير سائر موت الموصي يطلب الوصية لان  
الوصية قد يعبر في غير الاسم والمعنى في عدد رتبته في ميمها  
اصري في غير ما اوصي الا بذكر في ميمها البصر لو لم يكن في الوكالة فان  
وكل رطل سبع الكفر في صاير سائر اسطر الوكالة فكل في الوصية ولا بها  
يعبر من البصر في الوكالة والوصية بطلت الا في لا يكون رها بطلت  
الا على كما في الوكالة ولا في ما صار سائر اهلان صاير كانه فالعبد



عبدالوداد اوصيت لكر هذا الكبر وهو شريف ولا يصح التوضيح  
لا بها حستان محققان لاجل الاسم والمعنى والمعار فان الكفر  
عدي والسرور في واحد كور مع احدها بالآخر متصلا وفي  
الحسن اذ الجمع الاسان والسمي في العبد يعلو العقد  
بالشأن والمقام معروم ولا يصح وكذا لو قال اوصيت لكر هذا السرور  
رطباً ولم يوص الموصي بطلت الوصية لما قلنا في الفصل الاول وان  
**فصل في الفصل الاول** لاجل الحش وهاهاكم كلف وهذا الاكوار  
مع السرور لرب متصلا خلا والفصل الاول ولما لا يلا هذا الحش  
لاجل الاسم والمعنى والاكوار مع احدها بالآخر متصلا  
لما كان بينهما المعنى في الحال لوصية الحاشية في الباري ان  
السرور طبا وسمي الحاشية بعد سر الاسم والمعنى لا كلف لبقا  
الوصية الا ليركبه لو اوصي بالخطبة فصادق دوماً ولم يوص الموصي  
بطلت الوصية لسد الحاشية بعد الاسم والمعنى وان كان بينهما  
الحاشية في الاكوار مع احدها بالآخر متصلا ولا الوصية بعد  
من البصائر الى حاله الكمال والاشارة في الشريعة الى  
به اذ اجماله فادامه على الحق في حاله كان ذلك لاله الرفع  
من الوصية في السواد اذ باع كفر على انه الحاشية حاشي  
قولا يوسف ومحمد فان على الحال في حاشية سر او رطباً لا سطر  
السم والفرق الوصية نصي ساعد الموت لا بها يعلو الموت  
والموت بالشريعة وله وهذا سر الملك الوصية بعد الموت موصوفا

عليه ولا يصح التوضيح ساعد الرواد الى حدس ولم يوص الموصي ولو  
في الوصية بعد العبد بعد الوصية في عمر ما اوصى له الوصية  
ولا يجوز انما السمع سطر الحاشية في الحال لان السمع لا يعلو العقول  
والاصناف ولا يرا حاشي مع الحكم وهذا سر الملك بعد سقوط الحاشية  
من وقت العقد حتى كاس الرواد كلفا للسرور في عصر السمع ولم يسقط  
الحاشية لاسطر السمع وهذا الوصية في عدا على انه الحاشية لانه انما او حصل  
بعد العقد وكل العقد في عصر قبل سقوط الحاشية لاسطر السمع ولو اوصى بعد  
او حصل بعد العقد في وقت الموت في كل العصر سطر الوصية  
لما قلنا ولو اوصي بسر صغار فكتب ولم يوص الموصي لاسطر الوصية  
لان العبد لم يدر ليرها الاسم والمعنى ولم يخرج من البقائه الى  
الحاشية لاسطر الوصية وكذا لو اوصي بجل صغار كيشا قبل الموت  
لا سطر الوصية وكذا لو اوصي بوصية فكتب لكر الحاشية في الزمان  
لا يصح حشا احوال معناه لا يغير وكذا الاسم لا يروى بها هذا  
السر حاشية هذه البقية ولا يدر عنه ولو اوصي بالربط فصار قتل  
لم يوص الموصي في الله العباس سطر الوصية في الاستحسان لاسطر  
وجه العباس انه رآه الاسم والمعنى وحلت في شدة وهذا الوجه  
ما كل رطباً فكل في الاحتش وجه الاستحسان ان الحاشية لم يخله لانه لم  
كل له اسم لم تكن لار الربط له اسم الربط والموت والحاشية لار حاشية  
ولم يوصي فادامه كلف له اسم لم تكن لار الاسم باقاً من وجه دون  
وجه ولم يطل معناه اصابا لار بعض المعاني في اسرار الاحكام في



وله احوار استنفال عدها بالاحرى السلولا سفل الوصية السك  
نوع واما الاخصاء من العبد لا سفل الحسن بل الرضا لا الدواعي لان العبد  
بالداعي الا بوزان الامر اذا حلف رجلا ان يبيع الله كل داعي فخره  
في الملك سفل العبد في اقسام السلطنة ولو قال الوصية لك هذا العبد  
فصار ربا فاموت الموهى بطلب الوصية فوحيه وسى الرب  
اذا صار ربا واخلفوا في العروس الفصل والعهود بما اقر والاد  
الفاووس من العبد والرب واهل اسقطه هو المالك في العبد  
اذا الفاووس من الرب والامر سفل وهذا الاسقطه هو المالك في العبد  
بل يجرى وقال بعضهم انا اقر فالعبد لا يصير ربا الا بالمعاجه  
والمعاجه والاعداد المعاجه دلالة الرجوع كالرجوع في الشاء الموهى بها  
اذا الرب يصير قرا بدور المعاجه فلم يوجد دلالة الرجوع وهي  
هذا البطله هو المالك في العبد والعبد ولم يقطع في العبد لانه يعقل  
اصوات الصفة المسمومة ولو اوهى بغيره صار حيا او يوصى  
فانقول الحق وصار سفل الوصية وكذا لو اوهى بغيره صار حيا او يوصى  
واخر صفت فخرها بطلب الوصية وكذا لو اوهى بغيره صار حيا او يوصى  
فانست بطلت الوصية لان العبد قد تبدل في الالاسم والمسمى  
سفل في الكبار الوصية هذه الاشياء بالوكيل بالاسم مما سفل به التوكيل  
بالاسم سفل الوصية وبلا فلا لا ركب واحد منها عدا عن الام  
لا بعد الحكم في الحال واما بعد الموصود في الثاني فاستنوا هذا اذا عرفت  
الوصية فلو موهى في العبد بغيره بغيره لا سفل الوصية لان

لان النسب قد تم والعبد بعد ذلك لا سفل الوصية كالعبد في السهم شرط  
الحار وله الوصية في الرمان فلو موهى من ولد او من ولد العبد  
الولد في الوصية ولو وصفت الرمان بعد موت الموهى بغيره الرمان في الوصية  
ثم الامر بعد ذلك في وصية العبد بعد الوصية وهو الموهى به حاصه  
لان قسمه الكفر على راس العمل احوار لا يمان بعد في الاصل لانه عدى في  
واذا كانت القسمه كل العبد حاصلا على ملكه فان كان العبد على العمل بادر  
الوزنه طاب له الفصل وايرك بغير الادن لا يثبت ويصدق بالربان لما  
عوى في السهم وار حصل العبد من القسمه لا سفل الوصية اصاله  
ذكرنا لكر بغير خروج الكل من البلد لما مر قبل هذا في البركه قبل  
القسمه سقاء على حكم ملك البلد حتى يقصا منه دونه ويصدق وصاها  
بغير خروج الكل من البلد فان صار الاصل عن الاصل والربان  
عند الحى حقه سفل الوصية اولا في الاصل من بطل من الروايد  
وعند الحى يوسف ومحمد سفل الوصية في الاصل والروايد بغير  
الملك سفلها كما في الولد المولود قبل القسمه بعد موت الموهى بغيره  
الربان الموهى به على كل حال الا الاصل في الربان سفل على حكم ملك  
المست والموهى به في بركه على العمل في بركه حاصلا كحق الاير  
انه لو اوهى بالوكيل صار العبد ربا بعد موت الموهى قبل القسمه  
ولم يخرج من البلد حتى رد العبد على الوزنه طاب الفصل بهم مع  
الاصل لم يترك ملكا لهم واما طاب بهم لما قبلوا كذلك الموهى به وكذلك  
سائر الزوائد ولو اوهى بغيره بغيره ربا فاموت الموهى



ونعم البعض سرا كان لكل بعض حكم نفسه سطر توصية فما  
صار رطبا وسقي مما به الا ان يكون ذلك رطبه او رطبان فداكرا  
سطل الوصية استخسانا ونكون لكل الموصله وكذا لو قال او صيب  
لك بهذا السر وفيها رطبه او رطبان في حل الخ في الوصية كما  
لا رال قدر مما لا يمكن الا حصاره ولا يفسر كما لو صلب لا يسري  
رطبا فاسري كفايه سر وفيها رطبه او رطبان لا يحسن وكذا لو  
صلح لا يسري سعيه او فاسري رطبه وفيها صلب سعيه لا يحسن  
لما قلنا والله اعلم فاما  
من الوصايا التي يقع للموصي به بعد حسن من الوصايا وما يصدوقه  
وما لا يصدوق ذكر في الباب فصولا خمسة الوصية بدس محمول  
واعا وعدا لا يعلم فيه والاقرار بدس محمول والبار اذا اصر  
بعد التحميل واذا كان على السر بدس محمول القدر والا اصل  
فيه ان سر النكر حقا لم يعرفه سواه كالقول قوله لا نه منسك بالاصل  
ومراد عي بطلان حوجه وسوءه لا يصل قوله الا في لا يدعي امرا  
عارضه اذا عروها هذا قال  
محمدرحمه الله رطل  
او هي لفرقة ما عليه من الدين واوصي لاحر ما لم يترك له من ماله  
ويرا له درهمين فيقال لورس كان الدين على الفرقة درهمين ولم يوص  
الدين شي وقال الموصله سعة الدين كان الدين على الفرقة خمسة مائة  
من الدين ثلاثة مائة وثلاثة وثلاثون وثلث في هذه الدين والقول  
في ذلك في الوصية بالناس ما من من الثلث فاذا انكروا

وجود ذلك في الوصية لا نسب الا في محليا وهذا انكروا سوب الوصية  
ولو انكروا الوصية بالناس اصلا كان القول قولهم لا ينهم انكروا حقا لم  
يعرفه سواه وكذا انكروا انكروا القول قولهم مع انما هم على علم لا ينهم  
سكروا في ما على غيرهم ولا يصل قول الفرقة في ذلك انكار سكر رنان  
الدين على نفسه لان النكاح سها له على الورقة سود الحق الثاني في المال  
العين وانما يصل قول الفرقة في دفع الاصل كما وعي نفسه لا في اتياف  
حوجه على الغير الا في رانه لو قال الفرقة لم يكن على دين اصلا وصدوقه الموصله  
بذمة الثلث لا يصل قوله على الورقة لما قلنا وهذا لو كان الموصله بنفسه  
الدين هو المدون بار قال الفرقة او صلب لك ما عليك من الدين واوصي  
لك انصا ما من من الثلث بدين في ماله ويرك له درهمين فيقال الورقة  
كان الدين عليك الف درهم فيصير عليك بالدين على الثلث والفرقة  
كان الدين على خمسة مائة ولو اراد ان يترك ما من من الثلث لا يترفع احد هم  
شي على الاخر ويكون في مقدار الدين الى الالف قول الورقة هي لا ياحد  
الموصله سها من المال العين ويكون القول في انكار الدين على الالف  
قول الفرقة هي لا يترفع الوارث عليه شي من الدين وصل قوله في  
دفع الاسي ما وعي نفسه لا في اتياف الاسي ما وكذا انكروا هاهنا  
ولو انكروا الوصية لفلان كان من ماله على بعد الدين على فلان في اوصي  
للفرقة ما عليه من الدين في ذلك للفرقة والنا حصره في الوصية ان كان  
عند الموت فمفسرا صماح الوصية عند الموت وارا اوصي للفرقة ما  
عليه من الدين واوصي لاحر ما لم يترك له من ماله ويرك له درهمين



عن اصحابنا في قدر الدين فقال الموصي له بالالف كان الدين على العزم  
محمداً وهو نصيب في الدين محمداً وانا امرت بالف درهم وثلث  
ماله ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلث في ثلث الدين والدين للفرع  
ان يحسب له من دينه مقدار ثلث الدين وذلك ما سار وسعة وسعوا  
وسعة اسباع درهم ويورد في الباقي الا انه مفلس فاني عليه بعد  
تاونا وكحل في دين الوريه على قدر حقوقها ونسب المال الحسن في  
وس الوريه على قدر حقوقها وهو الوريه في سبعة ارباباً صلباً الدين  
على ثلاثة فكون الدين في سبعة في الوريه في سبعة وجمع في سهمين فكان  
في ربع المال الحسن وذلك محمداً ونقول الوريه بل كان الدين على العزم  
الفرع في ثلث الدين سهمين من سبعة ولما الدين اربعة فكون المال  
الحسن سبعة ارباباً فلك من المال الحسن اربعة واما العزم كان الدين على  
الف درهم كما قال الوارث فان القول يكون في الموصي له بالالف لار  
وصيه معلوم لا يعلمون بها بالدين وصار ثلث الدين مسكناً  
له من حيث الظاهر فالوريه تدعوها هي بان في الدين يورد في الظاهر  
حقه وهو سبب في القول قوله مع سبعة على الفل فادار في ما على  
العزم ثوباً من الدين يورده انه اسير في قسم المال الحسن فانه يعامل  
في حوال الوريه كان الدين الف درهم ارباباً العزم صدقهم ولو كان الدين باهم  
الف درهم كان للوريه الف درهم بانه و يعامل مع الموصي له بالالف كان الدين  
محمداً ولو كان الدين خمساً كان ما يعاملهم كان ثلث الدين ثمانية  
وثلاثة وثلاثون وثلث وذلك يكون من العزم وس الموصي له بالالف لار

ثلاثة وثلث وهو محمداً وسعة وسعوا وسعة اسباع درهم يكون  
الموصي له بالالف فاحد هذا الدرهم من المال الحسن لانه اسير وربع  
الوريه على العزم تمام حصته في ربعهم وربع العزم وهو الوريه  
في ربعهم الباقي وربع الوريه على العزم ثلثاً اعد الموصي له بالالف  
من المال الحسن وذلك محمداً وسعة وسعوا وسعة اسباع درهم  
لهم من الباقي وسعي الموصي له بالدين اربعة واربعه واربعه  
واربعه اسباع درهم فان سعي الموصي له الوريه على العزم  
محمداً درهم لانه لار ربع ربع الوريه ان الدين كان الف درهم  
وان في العزم ثلث الدين وذلك محمداً درهم وهو الموصي له  
بالالف كذلك الا ان الموصي له بالالف لار ربع ربع الوريه ان الدين كان  
الحسن ثلثاً ومن ظلم اسير ان ظلم عمن ولما يعي في ربع الوريه ان الموصي له  
بالالف لار ربع ربع ربع الموصي له بالالف وهو ثلث المال لانه اربعة  
نظروا الوصية وكان ذلك على العزم خاصة ولو اودى لغيره ما على  
من الدين وهو مفلس واما في حاليه صلب مال فكان الوصية بالالف  
اصحابنا في قدر الدين والمسئلة كما انها كان الوصية ذلك قول الموصي له بالالف  
وهذا وما تقدم سوا ذلك ذكر في عامة الروايات وذكر في بعض الروايات  
ان الوصية في ذلك قول الوريه ووجه ما ذكر في بعض الروايات ان الموصي له بالالف  
يدعي لنفسه بان يكون الوريه فكان القول قول الوريه ووجه عامه  
الروايات ان الوصية بالالف وصية بما يعلم لا يعلمون سواها لار  
الدين فيعلمون وجهه بل ان يكون الوصية في انما ينقص حكم الخلق



فالورثه لا يحوزها ربا في الدين بربود وراها لوجه لارضا حقه اقل  
يقول الدين على القرم خمسائه واما المثلث الفان وحسب ما به وبلغ ماله  
ما كان به وبلغه وبلغه وبلغه فوصفي بمار مائه وبلغه وبلغه  
وبلغه ووصفه القرم خمسائه فهو قدر خمسائه واما المثلث وبلغه  
فالامه فحاصل كل مائه وستة وستين وبلغه بدينار مائه فكون في  
خمسائه اسم وهو القرم في ثلثه اسمهم فمقسم الثلث تسعا على مائه اسم  
على خمسة امار الثلث وللقرم ثلاثة امار الثلث وادار صار ثلثه المثلث على  
مائه كان ثلثه المثلث ستة عشر وكل المال اربعة وخمسون وقرم القرم  
من مائه مقدار ثلاثة امار الثلث وثلثه مائه واما عشر ووصفه  
وتوذي التام في الاداء مطلق في كل مائه مائه امار الثلث  
بني وبن الورثه على حقوقنا وقرم في خمسة اسم وهو الورثه على ثلثي المال  
وذلك ستة عشر فكل مائه اربعة عشر وروكي خمسة من اربعة وخمسين من  
المال القرم وقرم الورثه اربعة امار الثلث على القرم ووصفه مائه الالف  
فوصفه القرم مائه ووصفه الاخر ثلثه مائه فمقسم الثلث بدينار مائه  
وادار صار الثلث على ثلثه مائه كان الثلث اربعة واما على مائه هو الورثه  
اربعة وهو القرم اسم وهو الموصاله اسم فادانوك ما على القرم  
لقسم المال القرم تسعا على ثلثه حقوقنا ووصفه اربعة وهو الموصاله  
بالثلث اسم فمقسم المال القرم تسعا على خمسة فكون في ربح الورثه على  
الموصاله خمس المال القرم وربع الموصاله خمسة من اربعة وخمسين وذلك وانه  
الكر من الخمس ولا يقبل في الورثه من ربا في سوط من الموصاله فان ابتر

اليوم وخرج ما عليه من الدين قبل قسمه المال القرم فاعطى الورثه مع القرم  
كان الدين الف ولو كان الدين الفان فاعطى كان الورثه الفان فاعطى  
الورثه مع الموصاله فالثلث كان الدين خمس مائه ولو كان الدين ثلثه مائه  
كان الموصاله بالثلث خمسة امار مائه وبلغه وبلغه وبلغه  
فلما فاضل الموصاله بالثلث ذلك من المال القرم لانه اسر ووصفه مائه  
على هو الورثه وربع الورثه على القرم تمام فمقسم اسمهم فكون  
عليه ثلثا واحد الموصاله بالثلث من المال القرم فمقسم اسمهم تمام المال القرم  
ولو كان الموصاله بالثلث هو القرم وربع او مائه مائه فاعطى مائه وربع  
القرم مائه خمس فادع القرم اربعة امار الثلث واما المثلث الفان وبلغه  
وبلغه مائه مائه فكل مائه مائه مائه ووصفه مائه من القرم وبلغه الورثه  
لا بد من ثلث الموصاله ولا يسي ذلك من المال القرم كان الموصاله ذلك هو الموصاله  
له لا القرم بالقرم بثلث نصفها من المال القرم ولا يقبل في الورثه  
انما ذلك الاخر القرم الثاني في حل احوال مائه مائه مائه او مائه  
لا حرج في مائه مائه وربع القرم مائه مائه مائه القرم فكل مائه  
فمائه فقال الموصاله مائه مائه مائه مائه القرم خمس مائه واما على  
التمام الثلث وثلثه مائه وبلغه وبلغه وبلغه وبلغه الورثه كانت  
فمائه القرم مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه  
على مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه  
الدين مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه مائه



كانت منه الورقة اولى لا بها من ربا في الورقة فاقول  
الورقة اراست ربا في الورقة منه الموصاله من ربا في الورقة  
من الثاني فلما دى سرج في الورقة منه الموصاله است لنفسه  
ربا في الورقة ايضا السوا لا ينسب ربا في الاسميها وفاقستونا  
من هذا الوجه الا ان الورقة تنسب ربا في الاسميها وفاقستونا  
في الورقة والموصاله من ربا في الاسميها وفاقستونا  
اللفظ بان اسميها لم يكن من لفظ سرج في الورقة لا بها من لفظ  
ومعنى ودرج في لفظ هذا في المصارفة وعبرها ولا في الورقة السوا  
البراء كما انسبها منه الموصاله في مصداقهم ولو لم يوصى بالحق من  
الملك ولكنه اوصى بملك فله الاخر والمسلمة كما انهم قالوا في الموصا  
له مع لفظه ونظيره من المال الغير ملك فله ولا يورث بملك  
لا روصيه فله لفظه لتمام محليها وهو بملك المال فلا يورث من لفظ  
بملكها الا في ولا يقال بان الوصية بالمال موصية  
على الايمان وجب لا الوصية اذا اوصى بها في حق من اوصى  
ولو كان من ربه الا كما بان اوصى له كالمع من الملك كما قالوا  
في قول الورقة فيقولون انهم قالوا في قول الورقة لا يورث  
له الا كما يصلح بان لا يورث الوصية كما انهم لم يظهروا  
محليها فافهاها كل الوصية قائم وهو الملك وكان الوصية  
ظاهره والناحية انك لا توصي بالبركة الا كما بان لان هذا  
كل منسبه على الورقة فكيف لا ينسب على العامي الا في ربي هذا

هذا الوجه لو اخرج الورقة وصيه بقطعه بملك المال فارقان  
القبول منسبه فالملك في الوصية كالمع من الملك واراها  
الورقة لا في حق صاحب الوصية سيما لم يوصى من الملك في  
ولو كان المولى لم يورث لاجد ولكنه اعقب احمد احرله في مرضه فمعه  
البركة في حق من مات وبكره في حق من مات احد العبد من ولا يورث  
فمعه وقال الورقة للعبد الحي كالمع فمعه الملك الذي يورثه وكان الملك  
بملكها نصيبا ونور على الملك فمعه فمعه العامي بملكها على قدر  
حقها وهذا وجه من لفظ الملك سهم من ربه وحقها  
في البركة وذلك لانه اسهم فانت تصرف سهمهم وحق نصيب باربعه  
فكذلك نحن الا لغير ذلك اراها في سهم بملكها وقال  
العبد الحي كالمع فمعه الملك فمعه فمعه الملك فمعه الملك فله  
وهو كما زكاه وملكه ولا يورث بملكه في حق العبد المملوك  
وود نور على الملك بغير المال فانا اعرف سهمهم من ربه وانهم  
يظهر من ربه فكذلك في حق المال الغير وملك فمعه فان القول  
يكون قول العبد الحي لا اراها في حق المهر وصيه له فمعه وحقه  
ظاهر ولا يورث من ربه في بملكه رخصه الا في حق اقاموا العبد  
نصيبا بملك الورقة لا بها كبراسا على فمعه وكذا لو لم يكن المولى  
اعقب العبد الحي في لفظه اوصى بان يعق عنه هذا العبد ثم اختلفوا  
في حق العبد الذي مات وهذا الاول سواء فله اوصيته ظاهر  
ولا يورث الورقة في اطلاقها ثم قال محمد في الكتاب في حق العبد



الحق الى عام النيس اراد بذلك بعد قسمه ما نوى على العهد المس  
فار العهد الحق فهو كان حوالا العهد المس في تلك قال المس ودك كان  
فانه وبلانه وبلان وبلان وهو ما سار وسعه وسعور وسعه  
اساع ترهم وادامات صا زم بونا وصيه هذا الهدر ونوى  
فان اد على هذا الى عام الخمس فانه ودك فاسار واسبان وعسور وسفار  
فانقسم فانوى عليه نسي وسر الورنه على قدر صوفيا ارباعا للورنه  
من ذلك النافى بلانه اسم ودك فانه وسنه وسور وبلان ادا هم هذا  
الى الخمس فانه الى سبع فانه العهد الحق نصير ستانه وستنه وستوب  
وبلان فاسلهم من حيث المعنى مع الالف انهم بلان قال المس ودك  
الورنه ستانه وسنه وسور وبلان فهو معنى فانه العهد الحق السع  
الى عام النيس المس  
لرط سلتقاله او بان يعو عهد نفسه فانه الورنه بعد مونه الدس  
على المس الف درهم صد فم صاحب الدس وقال الموهاله فل هو ما  
فانوى ذلك فوال الموهاله وله تلك فاسع بعد الدس على فله وصدف  
الورنه على نفسه لما اولها الفصل الرابع والعشرون وهو لعل  
ما لم من تلك فانه وقال الفلان على در صد فوه ولا فهو اذ قال  
المرصر فلان على در اصد فوه فاسر واسكسار الفاس لا يصح  
هذه الوصيه ولا تطرد مدع الدس لا يصح وفي الاسكسار  
صح الوصيه وصدف مدع الدس الى تلك فانه من غير تلك وجه  
الفاصلان هذه وصيه ما كالف كل شرع لا حكم شرع ان لا يصدق

المدعي الا تحي فلا يصح هذه الوصيه كما قال المرافع رط سهودا  
فنا ما على الدس فاولا واعطى فانه الا يصح فاسا واسكسارنا  
وجه الاسكسار الى الوصيه سلت على فله وهو محاج الى هذا السلب  
فان الانسان قد يكون منه وسر صاحب الدس فسا وانه لا يعرف ولا  
الناس محاج الى يعو هذا الامر الى احراز اعر الحاد وانه تلك  
السرع للمعلوم سلت فانه فذلك السلب بعد الدس ادا سلف  
يعو ادا اوصى لاحر كما لم من الدس اراد على الطالب مقدار الدس  
كان جميع ذلك ولا يكون للناسي سى لانه اوصى له نفسه السلب ولم  
سوف ان اراد على صاحب الدس او من الدس كان ذلك نفسه الدس  
للناسي واران على البر من الدس تصدوا الى الدس لما فله واران فلان  
على در صد فوه واوصى لاحر سله فانه كان الدس للموهاله بالدس  
لان حقه طاهر معلوم وحوا لاحر مو هو م سوه سونه على  
الدس وحس لا يدعي سسا واكو المعلوم هو من الموهوم فبدا  
فالا فوى فانه الموهاله ان المس فدا فله بالدس وامر بالصدف  
فلا يدار فله سى فانه له سى وصدف الورنه في ذلك كان سلت  
ذلك على الموهاله بالدس والبلان على الورنه لا الورنه لما فوه  
صار الدس ساسا فانه تركه وهو مقدم على الدس والوصيه فوجد  
الدس منهم بحساف فانه اندهم من الفقه وان كونه الورنه فانه  
اودوا فواله بلان من ذلك واران على فانه الورنه يكون على الموهاله  
له لان فانه حقه عليه دور غير فله ساسا من الوصيه فانه سى



من مدعى المسئلة في الوصايا والحامع الصغير الفصل  
الحامس من وصايا الخ على ولائ جسمه تركه ليس عليه غيرها فاقا وصبت  
له بما على عليه ورا وصبت لفلان بما على من الميت بم مات وترك التي تركه  
عنى فقال الموصي له نفسه الميت الذي على العزم جسمه وفالض  
الورثة الذين الف تركه ولاسى لصاحب النية وصدهم العزم في ذلك  
لا ينفذ قول الورثة لان الورثة حلفاء على الميت وقد كثر الميت  
دخول الرباه وفتح بكده الا ترى انه لو قال ليس لي على ولاسى نصي  
صبي ذلك حتى لا يسمي دخولي الورثة كذلكهاها واداهي بكده وصحت  
الساعليه كان الموصي له نفسه الميت ما راد على الجسم ما الى تمام  
الميت وذلك لانه وبنائه وبنائه وبنائه فاهدها من المال الغير  
ثم يرفع الورثة على العزم بما اجد من الموصي له من المال الغير لان الورثة  
مع العزم تصاد فوا على ان هو الورثة في الم تركه وما اجد الموصي له  
الناس من المال الغير اجد حقه الوصيه فكل هلاك ذلك على العزم  
خاصه فيود ذلك في الورثة وسلم للعزم ما على من الذين فوا في ذلك  
سمايه وسه وسور وبنائه ولو كان في الذين عدا اعنه في مرفه  
واقران فمعه جسمه واهي لاخر بما على من الميت بم مات وقال الورثة  
كان فيه العدا الف في وقال الموصي له نفسه الميت كان فيه جسمه  
كما قال الموصي له في ذلك قول الورثة ولاسى الموصي له في ورثه  
يعلم والورثه ان الميت الاول وصيت ما الحكم على قول الموصي له  
ان كان صادقا فاما ما حكى قوله وان كان كاذبا صار ميراثا له عما راد على

الجسم ما في الساعليه على كلامه ماهاها لو كان كاذبا لا يحك قوله ولا  
يعبر فيه بحكم قوله لانه لا يخص بعرفه القهر بل عنى نفسه  
ذلك ثم يرفع نفسه الى عزم فوا في هود هذا الكلام وعزمه سواه  
ادالوهي نفسه الميت فوا وهي ميتة ماله والمسئله كالحامع الصغير  
الفوق قول الموصي له بالميت لان وصيه طاهره ولا فعل قول من مدعى  
بطلانها الا يحكم به الدار علم ما  
الوصي ما قبل نصيبه الا مثل نصيب ابن اعراب والاصيب ابن اعراب  
لو كان ذكر في الباب فصولا اربعة الاسماء المورثه والاسماء المكره  
والوصيه المفردة والوصيه المتعدده والاسماء انواع ثلاثة صح  
وما ظاهروا من اذ ان الميت على اصل من اعرابها ما عرف ان الوصيه قبل  
نصيب الابن حايه ونصيب الابن باطله والباقي من الاسماء اذا  
ورد على عزم ما لم يطهره صح وان ورد على عزم ما لم يطهره صح لان الاستسا  
احراج النص بطريق السراخ فكل ما بالباقي بعد السراخ لا يصح الا في النص  
فاذا ورد الاسماء على عزم ما لم يطهره حكم ان يكون المسماة نصيب المظهر وكان  
له وجهه الصي صح وان كان سطل من الاحياء الاخر اذا صار كذا  
كل الان الاسماء نصيبه الا لفظ الام الحكم فاما اذا ورد الاسماء  
على عزم ما لم يطهره كان اسما للمكواه باطل في الاحراج ليس له وجهه  
الصي لانه يعطى الفاء والكلام لا يحكم الا في هذا القول والوصيه  
لفلان في الاما على نصيب الوصيه وسور من الاحياء وسطل الا  
سما ولا وقال الوصيه لفلان ما الى الاما لم يحك الوصيه والا  
سما



لا صلا ان يكون الا لغيره ما له ناسبه في مال آخر من الموهبة  
لم ينفذ ما لا يحل بطلت الوصية ضرورة انه لم يورث الموصي  
شيئا وصار كالا حليا وكذا لو قال نسي طر والانساي لا يصح الا نسي  
ولو قال نسي طر والافلان وفلان وفلان وفلان ونسبه تسوي غير  
صح الا نسي ولا يصح الا نسي ولا استبا عينا بل طرته وله وجه  
الصحة في الحكم بان يكون امره احدى وكذا لو قال عدي احرارا الا  
عدي لا يصح الا نسي لانه استبا عني بكلمة ولو قال عدي  
احرارا لا فلان وفلان وفلان ونسبه عني لا يصح الا نسي  
احد من الماطل اذا عفاها احبها الى المستأمن انما يحل من الموهبة  
الباب في الوصية المحررة وقال رجل مات وترك ابنا وابنة غير  
واوهم لم يطل قبل نصيب ابنة الامل نصيب ابن احرار والموصي له  
المال احرار الا نسي او لم يكن احرار احرار الا نسي له وصية  
فالباب فلا يتغير الا حارة ولو كان هذه المسألة طر ومهيا  
طره احرار الى احرارها محمل من الموهبة وهو ان ياحد نصيب الا نسي وذلك  
واحد لانه واحد في دخله شيئا لا حل الوصية لانه اوهم قبل نصيب  
الا نسي ومن الموهبة متاويله فمطال الموهبة سهم في سهم الا نسي  
ثم استخرج من الموهبة نصيب الوصية لانه استبا عني نصيب  
ابن احرار نصيب ابن احرار يكون نصيب هذا النصيب ضرورة انكسر بالانصاف  
فان نصيب لولا الكسر فصار المال اربعة نصيب الا نسي سهمان والموهبة  
سهمان في طر عني نصيب الا نسي سهمان وجه واحد في الماطل بطر ذلك

واعطى الموهبة سهمين وسوا في يد الا نسي سهمين ثم استخرج من نصيب  
الموهبة نصيب الوصية وهو سهم نصيب في يد الوارث بله وتكون ذلك  
خطا في الاعطاء والانساي خارج اما الخطا في الاعطاء فلانا اعطى  
بالنصيب سهمين يعني ان يكون للا نسي مثل ذلك وقد صار للا نسي بله واما  
الخطا في الانساي خارج من النصيب شيئا فادار صار في يد الا نسي لانه  
فلو قسم الموهبة بين الا نسي يكون للا نسي سهم ونصف فطر الخطا  
في الاعطاء والانساي خارج جميعا وهذا الخطا اما ما من قبل السهم  
الذي يعود الى الورثة وانه يدور ولا يرتفع الا بالطره فطر حقا  
ولا رد ذلك يعود اليه بالانسي فسمي المال لانه سهم اعطى للا نسي سهمين  
واستخرج من الموهبة نصيبه وذلك واحد نصيب في يد سهمان مثل ما اعطى  
الموهبة بالنصيب ولو قسم ذلك بين اسرار صا وكل الا نسي سهم مثل ما استخرج  
من نصيب الموهبة في حصة المسألة ومهيا طر واكر والمقاطعة هو  
ان ياحد في الماطل واعطى بالوصية سهمان واستخرج من نصيب الا نسي  
ان نصيب الا نسي نصيب الوصية نصيب مطلق الا نصيب في  
وانه بعد شيئا نفي ان يكون مطلق الا ان المال باق نصيب في فاهن فان  
يودع عليه نصيب في ادر في المال نصيب في رد فاما بعد نصيب في  
فصار المال في الماطل بعد شيئا ونصيب في بعد كل نصيب في سهمان المال  
الماطل بله والسعي هو النصيب سهمان والمهيا سهم في وانه واحد  
فادع في ذلك حصة المسألة ومهيا طر في الخطا في الماطل  
عدد ان نصيب نصيب لانه اوهم قبل نصيب الا نسي سهمان نصيب



اصابته نصيبا له اسما من الوصية مثل نصيب ابراهيم  
 ابراهيم يكون نصيبا من واحد فكون نصيبا الموصله  
 وحاج اصابته الى ان يكون المال بعد الواسع نصف الربع من الموصله  
 وصمته الى النصيب الذي لا لا ينقسم بل ان ينقسم تلك الحصة على اربع  
 واقل عدد ينقسم عليه اربعة على اثنين فاصرف اقل المال كانه  
 اعطى للموصله نصيبا للمال وذلك اربعة ربع في يد اربعة لو قسمتها  
 سراسر كان لكل اربعة سبعا فاصرف من نصيب الموصله سبعا  
 نصيبا لا الوارد سبعة وقد كان اعطى للموصله بالنصيب اربعة  
 ربع ان يكون الاثني اربعة وطهرانا احطانا برناه سبعا في طرح  
 من المال سبعا واعطى للموصله اربعة واستخرج نصيبا اعطى  
 وذلك سبعا نصيبا في يد سبعة وقد اعطى للموصله اربعة  
 ربع ان يكون للمال اربعة في اخطا برناه سبعا واخطا الاول كان  
 برناه سبعا فعليا انما في طرحا من المال سبعا لا هب من اخطا  
 واحد وطرحا من كانه سبعا نصيبا للمال سبعا اعطى للموصله اربعة  
 واستخرج نصيبا اعطى نصيبا في يد الوارد اربعة ربع اعطى  
 للموصله بالنصيب ولو قسمها الا اربعة سراسر اصاب كل اربعة  
 سبعا ربعا استخرجها ومنه طريقا كانه الاصح  
 وهو ان يذكر طريقا اخطا برناه اظهر اخطا الاول والثاني اربعة  
 الاول وهو كانه في اخطا الثاني وذلك واحد اربعة المال الثاني وهو  
 سبعة اخطا الاول وذلك ان يكون اربعة عشر اخطا اقل المال

وذلك كانه من الاكثر بقية وهو المال المعروف بالنصيب اربعة  
 النصيب الاول وذلك اربعة في اخطا الثاني وهو واحد فكون اربعة واحد  
 النصيب الثاني وذلك اربعة في اخطا الاول وهو سبعا فكون سبعا في طرح  
 اقل النصيب وهو اربعة من الاكثر وذلك كانه سبعا اربعة فاد اظهر المال  
 والنصيب حصة المسألة ومنه طريقا كانه الاكثر وذلك  
 ان يذكر طريقا اخطا برناه اظهر اخطا الاول وقد على المال وذلك كانه سبعا  
 نصيبا اعطى للموصله اربعة واستخرج نصيبا نصيبا مع كونه  
 وكان سبعا ان يكون اربعة لانا اعطى للموصله اربعة يكون لكل اربعة  
 في اخطا سبعا اسبعا وقد كان اخطا الاول سبعا سبعا فاد اظهر اخطا  
 الاول والثاني اربعة المال الاول وذلك كانه اخطا الثاني وهو ثلاثة يكون  
 اربعة وعشرون واحد المال الثاني وذلك اربعة في اخطا الاول وذلك ان كان  
 يكون كانه عشر اخطا اول المالين وهو كانه عشر من الاكثر وذلك اربعة  
 وعشرون في سبعة وهو المال المعروف طريقا النصيب اربعة والنصيب  
 الاول وذلك اربعة في اخطا الثاني وذلك ثلاثة فكون اربعة عشر واحد  
 الثاني وذلك اربعة في اخطا الاول وذلك اربعة فكون سبعا في طرح كانه من  
 اربعة عشر اربعة في اخطا الثاني والنصيب اربعة في طرح كانه من  
 في الكبار وسواها الا نصيب ابراهيم والا نصيب ابراهيم  
 لو كان والا نصيب ابراهيم والا نصيب ابراهيم لو كان والا نصيب ابراهيم  
 في سراسر الاثني وسبعا في سبعا في اربعة نصيب اربعة لا نصيب  
 ولو اوصى بمثل نصيب اربعة في الاثني نصيبا نصيبا باللفظ











وحاصل الوصية حسب المال اجماع الورثة وارثه كونه  
الملك وانما ذكر هذه المسألة ايضا حاله في ثم سائر الكفا  
على نفسه سوا لا فقال ينبغي ان يكون المصير في المال لانه  
من نصيب اهل البيت ومنه السعي غيره وكان المصير نصيب  
رايهم اجماع فقال هذا استنباطا لاجل ان من السعي  
قد يراونه غيره وقد يراونه غيره الا ان في الاستنباط  
على الغير هذا الاستنباط وكبر الوصية فلا يحمل على المعاش ولا يقطا  
بالوصية الا القدر اليسير وقد ذكرنا هذا فيما تقدم ولو كان  
اسي واولي لم يزل نصيب اهل البيت ان نصيب اهل البيت لو كان  
فالا لامل نصيب اهل البيت لو كان في سوا والمال سبعة والنصيب  
الكاثر ثلاثة والميراث سبعة سبعة وحاصل الوصية اجماعا في جميعها  
نظروا في كسور واحد نصيب الاسي وذلك ان يراون ويترك على ذلك  
واصل المال الوصية لانه اولى من نصيب اهل البيت نصيب المال  
فلا يسمي نصيب الاسي على ثلاثة كاحد الى مائة الميراث  
وسميا في على ثلاثة لا سبعة فاصرف اسي ثلاثة نصيب  
سبعة وادامرت نصيب الاسي ثلاثة اصر نصيب الميراث  
وذلك ايضا لانه نصيب الكل سبعة ثم اخرج عما في الورثة  
نصيب اهل البيت وذلك سبعة في يد الورثة اربعة اسرحة  
فالا استنباطا نصيب اهل البيت في كل الطريق وذلك سبعة  
في يد الورثة نصيب في يد الورثة سبعة لو قسمها بين اهل البيت

كل من ثلاثة من اهل البيت اعطيا بالنصيب الكاثر لو قسمها بين اهل البيت  
كل من سبعة من اهل البيت اعطيا وطروا الدار والدرهم كمال المال  
ديار او درهمين كاحصا الى اهل البيت اعطيا بالنصيب ديارا كذا في  
نصف حتى لو اسرحة من الدار نصف فاهي ونصف الى ما في كان  
الميراث بعد الصيرورة ذلك كماله واوله درهمان كمال المال  
ديارا ودرهمين اعطيا بالنصيب ديارا في ميراثها اسرحة  
من الدار نصف فاهي وذلك درهم واحد فصار ميراثه درهم  
بعد ديارين لانا اعطيا بالنصيب ديارا سعي ان يكون كل من ديار  
فاصل النصيب واحصا اجماع الدار اجماع الدار واحصا الدار  
احصا الدار كل ديار يعني ثلاثة وكل درهم يعني درهمين وقد كان  
جعلنا المال في الاسد ديارا ودرهمين والدسار ثلاثة والدرهم  
اربعة درهمين وطروا المال سبعة اعطيا بالنصيب ديارا وذلك  
ثلاثة درهمين اربعة درهمين اسرحة فاهي فالا استنباطا نصيب فاهي  
وذلك درهمان فصار ميراثه درهمين لو قسمها بين اهل البيت اربعة  
كل من درهمين من اهل البيت اسرحة واطروا كسور المعاملة اربعة  
فالا كسور لا واعطيا بالنصيب ثمانية لانا اسرحة من  
النصيب الذي اعطيت من نصيب فاهي كسور الميراث بعد الصيرورة  
الى ما في كماله فاسرحة نصيب فاهي لانا نصيب في صميمها لانا  
فاهي فصار ميراثه نصيب فاهي لانا نصيب في وانه بعد  
سبعة لانا فاهي اعطيا بالنصيب سبعة لانا نصيب فاهي











مستخرج بالاسم في صورة الكامل فصار معناه مال الاسمي وصرف  
مال الكامل وانه بعد سبب الاراء فان سببها في وجه سببها واداء  
رد في المال الباقي سببها واما بعد له سببها فصار معناه مال كامل  
وصرفه بعد سببها واما حصة الى الواحد فاطرح عبد الرباه  
وذلك يطرح عنه ثلثه واداء طرح من المال ثلثه اطرح عما بقا له  
وذلك سببها ثلثه وهو ثلثها في وجه مال بعد ثلثها وثلث سببها ثلث  
سببها فمال المال الكامل بعد الاربعه اعطيا بالثمن سببها وهو  
ثلثه واسببها ثلثه نصف المال وهو سببها في وجه ثلثها واداء  
ثلثه ثلثه اعطيا بالثمن ولو تركنا واحدا واداء في وجه  
نصف المال الا نصيب ابن بالاد والامل نصيب ابن بالاد او  
فالامل نصيب ابن بالاد لو كان جارا لاسمها والوجه في المال  
ربع المال اذ جوار لاسمها لانه اسمها عنها ثلثه وهو دور  
الوجه ايضا واما جوار الوجه فلان الاسمها لا تنفر والوجه  
وكرجها بطريقه اكسوار يا صر نصيب الابن وذلك واحد وربع  
سببها لاد الوجه ثم كعلق في الابن على ثلثه بطريقه المخرج  
وهو نصيب ابن بالاد واداء صار في يد الوارث على ثلثه صار  
في يد الوارث على ثلثه ثم اطرح عما في يد الوارث سببها لاد ذلك يعود  
الى بالاسمها واطرح عما في يد الوارث سببها لانه نصف المال  
فما ذالمال الاربعه اعطيا للوجه لاسمها واسببها ثلثها  
فصار في يد الابن ثلثه لو قسم بين ثلاث سببها صاف كل ابن سهم

واحد مثل ما اسره حقت ونفي للموهبا سهم والخرج بطريقه الجور والمقاله  
اربا حقه لاداء في الوجه نصفه ثم سببها في وجه من الوجه نصيب ابن  
بالد نصيب في يد الوارث نصيب ووجه في يد الوارث لانه ايضا واما حصة  
الى ثلثه ايضا والي نصيب بالثمن فصار في وجه في وجه في وجه نصيب  
فطرح في المال الكامل الاربعه اعطيا بالثمن سببها واسببها ثلثها  
واما نصيب في يد الابن ثلثه اسمها ونفي في يد الوارث سهم واحد  
ولو اوصى بنصفه لاد الا نصيب ابن رابع او مثل نصيب ابن رابع او كان  
السور لاداء في وجه المال الا نصيب احد ثلثها والامل نصيب  
احد ثلثه في الاسمها والوجه والوجه لاد ثلث المال اذ جوار لاسمها  
لما وليا واما جوار الوجه لاسمها في وجه نصيب بعد الاسمها وكرجها  
بطريقه اكسوار كمال المال الاربعه لاد السور لاداء ثم رد ثلثها لاداء  
حتى يكون ذلك مثل نصيب اكمل ثم اطرح عن نصيب الورثه مثل نصيب  
احد وهو سهم لاد ذلك يعود اليهم بالاسمها واطرح عن نصيب  
الموهبا لاد نصيبها لاد نصيب نصيب المال اذ صار هذا النصيب  
لانه كما ان يكون النصيب لاد ثلثه ثم اعطى بالوجه ثلثه وذلك هو  
المال واسببها بالاسمها سببها في وجه في وجه الورثه لاداء  
سببها سهم مثل ما اسره حقت ونفي للموهبا سهم وهو ثلث المال  
وكرجها بطريقه الجور والمقاله اربا حقه لاداء في وجه في وجه نصيب  
وسببها منه نصيبا فصار في وجه في وجه نصيب بعد الاربعه  
ايضا نصيب نصيب نصيب في وجه في وجه في وجه لاد ثلثها ايضا







ثم سترجع من نصيب الموصاله من نصيب ابنه فباله ذلك شهان  
 نصير في الوردية سبعة لو قسمها من ابي كان لكل ابن ثلاثة مثل  
 ما اعطيا فالنصيب ولو قسمها من ابي ثلاث من ابي اصاب كل شمس  
 من ابي اصابها وسمي في الموصاله سهم واحد وهو حاصل  
 الوصية وظهر ان الميراث من نصيب حاصل الوصية فادراشي  
 مع ذلك سلب ما سمي من البلد نصير يخرج الوصية الثانية وذلك  
 ثلاثة في يخرج الوصية الاولى وذلك سبعة يكون اربعة وعشرون  
 اخرج ما كان حاصل الوصية في الوصية الاولى وذلك اربعة وعشرون  
 فهو ثلث المال والثلثان ضعفه والكل سور واما معرفة النصيبان  
 فاحد النصيب في الوصية الاولى وذلك ثلاثة ونصف في ثلاثة فكون  
 سبعة ثم في ثلاثة فكون سبعة وعشرين اخرج ما اصاب وذلك  
 ثلاثة سبعة اربعة وعشرون النصيب الكامل وهو اكثر من الثلث  
 واما طريق معرفة الوصية الحاصلة ان اخرج حاصل الوصية في الوصية  
 الاولى وذلك سهم واحد في ثلاثة فكون ثلاثة ثم اصره في ثلاثة فكون  
 سبعة ثم اخرج ما اصاب وهو واحد سبعة فانه هذا هو الوصية  
 الحاصلة وانما ترجع قدر نصيب حاصل الوصية في الوصية الاولى  
 وذلك ثلث نصيب المال وهو عشرين واعطيه بالوصية  
 الحاصلة للموصاله الاولى ثمانية سبعة من الثلث اني عشرين اعطى بالوصية  
 الثانية ثلث ذلك وهو اربعة سبعة فسميها الى ثلثي المال وهو  
 اربعة نصير ثمانية واربعون ان سمي من ابي اصاب كل ابن اربعة

والصير

وعشرون سلبا اعطيا فالنصيب ولو قسمها من ابي ثلاث من ابي اصاب كل ابن  
 سبعة عشر ثلثا النصيب الكامل حصل للموصاله ثمانية والثلثان الباقي  
 اربعة والوردية ثمانية واربعون يخرج نصيبه حرج الثلث من حرجه  
 عشر واقصر على الربع لورا فسمي الاصل في الربع وطريق الخبر والمقاله  
 ان اخرج نصيب الميراث اعطى بالنصيب سبعة اسيرجه مائة سبعة  
 لعلها ان الميراث من نصيب ثلثا النصيب لا يصيب الا من اصاب يكون ثلثا نصيب  
 كل واحد من الاثني فكون ثلثا نصيب الموصاله سبعة ثلثي الثلث سبعة  
 اعطى للموصاله الباقي ثلثه له وهو سبعة والاسم سبعة في الثلث اذ كان  
 موقوفها سلب سبعة في كل سبعة موقوفها سبعة في فاد اعطيا للموصاله  
 الباقي سبعة والاسم سبعة في ثلثها من الثلث سبعة والاسم سبعة في ثلثها  
 هذا الى ثمانية والوردية وهو سبعة اساع المال نصير مائة اساع  
 مال الاسم سبعة في اربعة بعد سبعة في اربعة اعطيا للموصاله الاول سبعة  
 ثلثها ان يكون ثلثها من سبعة في اربعة اساع المال نصير سبعة في ثلثها  
 سبعة في ثلثها بعد ثلثها وذلك سبعة في ثلثها نصير ثمانية اساع  
 مال بعد اسس وسبعة في ثلثها من اربعة نصير ثمانية فاحس بان يرد  
 عليه ثلثه ثلثي المال وادارت عليه ثلثه ثلثه رد ثلثها وهو  
 سبعة وثلثه سبعة في ثلثها ثلثها ثلثها وثلثها في ثلثها وثلثها في ثلثها  
 ثلثها والاسم ثمانية فامر اخرج نصيب الاخر نصير ثمانية وثلثها  
 ثم امير سبعة وثلثها سبعة في ثلثها نصير ثمانية وثلثها في ثلثها  
 عليه ثلثه وذلك عشرين نصير الكامل وثمانون والثلث ثلثها



النصف جعلنا النصف سبعا وهو سائل في شيء في سبعة فكون النصف  
 اربعا وسبعون والمبرج قد رتبته وذلك كما في واربعون مع بعد المبرج  
 هذا من النصف الكامل اربعة وعشرون وكان هذا حاصل الوصية اذ ارفع  
 اربعة وعشرون عن ثلث المال وهو سبعة وسبعون من الثلث سبعة وثلاثون  
 اعطى للموصي له الباقي ثلثه وهو ما عشرين اربعة وعشرون سهم هذا هو  
 ثلثي المال وثلثه ثمانية وعشرون نصيبا واربعة واربعون اقل قسم  
 اس اصاب منها اربعا وسبعون نصيبا اعطى بالنصف ولو قسم ثلثه  
 من اصاب كل اربعة اربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون اقل  
 من الاصل ما وافقه من اربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون اقل  
 خمسة وعشرون من اربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون اقل  
 ومن اربعة وعشرين نصيبا واربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون اقل  
 على هذا الوصية واما طريق الربا والدين اقل ثلثي المال اربعة دنانير  
 وثلثه اربعة اعطى للموصي له بالنصف ثلثه دينار واربعة دنانير  
 وهو على اقل الربا كما من الثلث ثم اسرجه فالسبعة دنانير على اقل  
 المبرج ثلثه نصيب الموصي له اقل نصيب الاثر الباقي يكون ثلثي  
 نصيب المال فاسرجه اربعة دنانير واربعة من الثلث ثلثه اربعة اعطى للموصي له  
 الباقي ثلثه وهو ثمانية واربعون نصيبا واربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون اقل  
 وسبعة دنانير فاصد دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 لانا اعطى بالنصف ثلثه دينار واربعة دنانير واربعة دنانير  
 والاربعة دنانير اقل نصيب ثلثه دينار واربعة دنانير فاقرب

كل واحد  
 سل

الفضة واحدا اقل الربا اربعة دنانير واربعة دنانير اقل الربا اربعة دنانير  
 فصار كل دينار ربعي خمسة دنانير وكل درهم ربعي اربعة دنانير وكل كاهل  
 ثلثي المال اربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 وثلثي النصف ثلثه دينار واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 دينار واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 ثلثي المال وهو ثمانية وعشرون نصيبا واربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون نصيبا  
 ثلثي اربعة سهم ثمانية نصيبا واربعة واربعون نصيبا واربعة واربعون نصيبا  
 المسئلة واربعة نصيبا على اربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 ولو قال لا نصيب ابن رابع لو كان وثلثه كاهلها فالي على طريق  
 نصيب المخرج ان سطر عدد انسيهم خمسة من اربعة واربعون  
 وذلك اربعة اذ اربعة نصيبا واربعة نصيبا واربعة نصيبا واربعة نصيبا  
 خمسة من اربعة نصيبا واربعة نصيبا واربعة نصيبا واربعة نصيبا  
 الخمسة وثلثه اربعة دنانير على اربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 فكون خمسة عشر اقل ما ردت وذلك واحد من اربعة عشر وهو  
 ثلثي المال واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 واحد فصره ثلثه دينار واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 وهو حاصل الوصية اذ ارفع هذا عن ثلثي المال وثلثه اربعة عشر  
 اعطى للموصي له الباقي ثلثه دينار واربعة دنانير واربعة دنانير  
 الى ثلثي المال اربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير واربعة دنانير  
 ستة عشر وهو النصف الكامل ولو قسم من اربعة عشر كل اربعة











في ثلاثة فكون خمسة واربعون كما طرح ما احدث وذلك خمسة  
اربعون هو النصيب الكامل معروفة المشرقة حد المبرقع وذلك  
اسار واهره في ثلاثة فكون خمسة عشر كما طرح سائر  
سنة عشر هو نصيب الكامل في حاصلة الوصية اربعة وعشرون  
اربع من ثلث المار وذلك ستة وثلاثون اربعة عشر من الثلث  
اسا عشر اعطى بالوصية الناسة اربعة عشر كما صيرها الى ثلث المار وهو  
اسار وسبعون فكون ثمانية اقسام من الثلث كل اقسام اربعة عشر  
اعطى بالنصيب الكامل ولو قسمنا من خمسة عشر كل اقسام ستة عشر  
ملا اسرعها وطوبى للثروة والدار والدرهم الى ثلث المار  
ثلاثة دنانير وثلاثة دراهم اعطى بالنصيب خمسة دنانير وثلاثة دنانير  
من ثلث المار وداران في كل واحد واسرعها بالاسم دنانير  
لها اربعة عشر من النصيب الكامل في خمسة واعطى بالوصية الناسة  
ثلث في كل ثلث في الاسرع وذلك في واحد من درهم  
وفا اسرع نصيب الكامل وذلك دنانير اربعة هذا الى ثلث المار  
وذلك ستة دنانير وستة دراهم وحاا الى خمسة دنانير لا اعطى  
بالنصيب الكامل فيكون اربعة عشر دنانير ومعا ستة دنانير  
فصير فصا ستة عشر كما دراهم بعد اربعة دنانير فاقطع  
النصف واهل اهل الدنانير اربعة الدراهم واهل الدراهم اربعة الدنانير  
كل دينار يعني ثمانية وكل درهم يعني اربعة ودرهما يعني ثلث المار  
والناسة ثلاثة دنانير وثلاثة دراهم كل دينار يعني ثمانية وكل درهم يعني

اربعة فكون خمسة وثلاثون في كل واحد وطوبى للثروة والمعا اربعة اربعة  
فلا وكجمله نصيب لهما اسار وداران من ذلك نصيب اسم اسرع منه خمسة  
نصيب لهما فعلى المال نصيب ولو كان السور خمسة كان النصيب اسم  
اجاسا لكل واحد خمسة نصيب وطهر الى اسرع خمسة النصيب في ثلث  
الوصية ثلاثة اجاسا نصيب في ثلث الحساب وواحد ثلث المار وثلث  
الى المار في ثلاثة اجاسا نصيب ودرهم بالوصية الناسة اسم في الاقسام  
لا رتبة المار اذا كان موقوفها لثلاثة اجاسا نصيب كل واحد ثلث موقوفها  
خمس نصيب ثم من الثلث اسعاه الى اقسام خمسة نصيب الى ثلث المار نصيب  
ثمانية اسعاه الى اقسام خمسة نصيب بعد نصيب الا ان ثمانية اسعاه فاص  
خمس نصيب فاصير النصيب خمسة النصيب ودرهم اربعة وذلك نصيب  
الاصح خمسة نصيب فصار ثمانية اسعاه الى ثلث نصيب وخمس نصيب الى  
ار المار اربعة عشر درهم وان يرد عليه ثمانية واد اربعة عشر درهم  
بعد ذلك نصيب خمسة نصيب فالثلاثة الحساب بالاسم والاجاسا  
فامر خمسة ثمانية نصيب اربعة نصيب وخمس نصيب اربعة  
نصيب ثمانية وسبعة عشر درهم ثمانية ودرهم اربعة عشر نصيب ثمانية وثمانية  
هذه هو المار وثلث المار ستة وثلاثون والنصيب الكامل اربعة اقسام  
كل نصيب اربعة في ثلث النصيب اربعة عشر في ثلث النصيب وثلث  
سنة عشر وحاصلة الوصية اربعة وعشرون اربعة اربعة وعشرون  
من ثلث المار يعني ثمانية عشر بالوصية الناسة اربعة عشر كما صيرها  
الى ثلث المار نصيب كما لو ونم الى ولو الا نصيب اربعة اسعاه



على ما فعل في طريقه فاحد ما لا يمكن قسمها في اربعة ودرسته  
ويرد عليها ما هو في القسمة ودراسة يكون باسم في طريقه  
ثلاثة لاجل التبع في طريقه ودراسة يكون باسم في طريقه  
ثلاثة المال ومعرفة حاصل الوصية ان واحد ما في القسمة وهو  
اسان ودراسة ثلثه في ثلثه يكون باسم في طريقه واحد ما في  
سنة عشر في حاصل الوصية والخرج الى اربعة ودراسة على  
طريقه الحسبان كمال المال في ثلثه واحد لاجل الوصية بالوصية  
والقسم في ثلثه الا في ثلثه في ثلثه السادس ودراسة كل  
المال ايضا مقسوما على ثلثه ودراسة ثلثه على ثلثه لا تسهم  
تصير ما اصل المال وهو ثلثه في ثلثه الكسر وهو الثلث ودراسة ثلثه  
في ثلثه تصير ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
الاس السادس ما في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
بالوصية الكمال ثلثه ودراسة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
وصية الكمال في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
واحد منهم سهم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
وطله المنة مع ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
الكمال ثلثه الوصية ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
وهو ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
وذلك اسان في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه

الى اصل الختام ودراسة ثلثه الكمال في الوصية الاولى ودراسة ثلثه  
واحد في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
ما احد ما اول ودراسة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
اسير حقه منه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
الحاصله اذ اربعة حاصل الوصية في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
سهم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
اربعة واربعون في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
كل واحد منهم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
سهم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
الاسان والدراسة في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
سهم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
دراسة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
وخاصة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
لا ما اعطى ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
الدراسة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
واحد ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
اربعة وكل ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
دراسة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه



بالصبي سبعة دنانير واستر دنانير ربع حاصل الوصية اربعة  
دنانير وذلك سبعة عشر درهما وربعاً سبعة عشر درهما من الثلث ربع من الثلث  
سبعة دراهم وربعاً فالوصية الثانية درهمين ربعي ربعاً اربعة دراهم وربعاً  
الوطي المال وذلك ستة دراهم وثمانية دنانير كل دينار يعني اربعة وكل درهم  
يعني درهمين فذلك اربعة واربعون وادعياً اربعة دراهم من الثلث نصيب  
معاً ثمانية واربعون لو قسمها بين اثنين يكون لكل اربعة وعشرون  
درهما بعد رتبة دنانير مائة اعطيتا بالوصية ولو قسمها بين اثنين  
اصداً كل اربعة دراهم بعد دنانير مائة واستر دنانير والخراج  
نظره اربعة والمائة اربعة اضعاف المال نصيبين وربعه بالوصية نصيباً  
ونصفه نصيباً لا فاعلاً المال نصيبين ولو كان لثلاث  
سبعة اضعاف كل نصيبان ربع استر اربعة اضعاف مائة سدس نصيب  
وهو نصيب نصيب واحد فاعلاً ان الميراث نصيب نصيب والوصية كما  
الحاصل نصيب نصيب فاعلاً نصيب المال وربعه بالوصية الاولى نصيب نصيب  
الثاني نصيب نصيب وهو ستة اشباع نصيب اربعه بالوصية  
الثانية نصيب الثلث وهو ستة اشباع نصيب ربعي ربعاً من الثلث  
سبعة اشباع الا اربعة اشباع نصيب نصيب الى ثلثي المال نصيباً ثمانية  
اشباع والاربع اشباع نصيب نصيب واربعة اضعاف نصيب نصيب  
فان نصيباً اربعة اشباع نصيب واحد ثمانية اشباع المال اربعة اشباع  
نصيب وربعه ما عدله مثل ذلك نصيباً ثمانية اشباع مال عدل  
نصيب اربعة اشباع نصيب ثمانية اشباع نصيب ثمانية اشباع فان  
يريد عليه مثلها ورد

فان يريد عليه مثلها ورد فما عدله مثل ذلك نصيباً اربعة اشباع  
نصيب ثمانية اشباع وعشرين ربعاً ما عليه وذلك سبعة اشباع اربعة اشباع  
نصيب اربعة وعشرين وثلثه اربعة اشباع سبعة اشباع بالاربع فاصرف  
اربعة وعشرين وثلثه اربعة اشباع سبعة اشباع ثمانية اشباع  
حد ثلث المال وهو ثلثه وثلثه ثلث اعطى بالوصية ثمانية اشباع  
في اربعة ثلثه ثلثه وثلثه ثلثه بالاربع نصيب نصيب  
اشباع وعشرين وثلثه ثلثه اربعة وعشرين وثلثه ثلثه اربعة  
الحاصل اربعة وعشرين ربعاً ذلك نصيب المال وهو ثلثه وثلثه  
ربعي ربعاً ثمانية اشباع اعطيتا بالوصية الثانية ثمانية اشباع  
صحبها الى ثلثي المال وذلك سبعة وعشرون نصيباً اربعة اشباع  
تسبباً من سبعة اشباع كل اربعة اشباع نصيباً بالاربع نصيباً ولو قال  
الا نصيب اربعة اشباع والمائة كالحا فاعلى طريق نصيب المائة  
فاذا اربعة عشر وربعاً نصيب نصيب فاقرب ما من النصيبين وثلثه  
ذلك ثلثه ثم بطرح واحد ما وذلك خمسة عشر اشباع وهو نصيب  
المال معروفة حاصل الوصية اربعة اشباع فاقرب ما من النصيبين  
ونصف في ثلثه ثم في ثلثه ثم بطرح خمسة عشر اشباع والخراج  
الى اربعة اشباع بطرقة الحسب ان كل المال سبعة اشباع لثلاث  
ويريد عليه سبعة اشباع الوصية ثم تقسم ما في يد الاثني عشر  
لمعروفة نصيب الاثني عشر وثلثه ثلثه ثلثه لا تقسم  
فاصرف اربعة اشباع وذلك ثلثه في مخرج السبع ثلثه وعشرين







من اصاب كل ابن عاشر وعشرين مثلاً اعطيا بالنصيب ولو قسمنا  
 من سبعة من اصاب كل ابن عاشر مثلاً اسرعها وطوبى لخير والمعادلة  
 ان جعلنا الى الصنفين والقسمة والاربع سبعة اجزى الى اربعة فكل  
 اربعة عشر ونصف كل نصيب سبعة ولو قسمنا اربعة عشر من  
 من اصاب كل ابن سبعة فذلك سبعة النصيب وادعوا من اصاب  
 الوصية خمسة اسباع نصيب اسبقها الحساب وحدها الى المال واعط  
 منه خمسة اسباع نصيب من ثلث الا خمسة اسباع نصيب وتكون  
 كل تسعة من المال مقسومة بين نصيب وثلثي نصيب ثم اعط بالوصية  
 النانية ثلثه من الثلث وذلك تسعة والاربع نصيب وثلثي نصيب  
 من من الثلث تسعة والاربع نصيب اسباع نصيب وثلثي نصيب نصيب الى  
 ثلثي المال وهو ستة اسباع المال اصابها ثمانية اسباع والاربع نصيب  
 نصيب وثلثي نصيب نصيب وانه بعد نصيب الاربعة باقر سبعة اسباع  
 نصيب سبعة اسباع نصيب وثلثي نصيب نصيب فاحصر النصيب ثمانية  
 وذلك القدر اذا اردت ذلك ثمانية اسباع المال رد فيما بعد له وهو  
 نصيب من ثلث نصيب ثمانية اسباع فالعدل نصيب وثلثه اسباع  
 نصيب وثلثي نصيب نصيب عشرين الى المال التسعة ورد عليه من ثلثه  
 حتى لم يرد وما بعد له اصابها وليس للنصيبين وثلثه اسباع نصيب  
 وثلثي نصيب نصيب فاسطر الا حراً واحصل كل نصيب احد عشر  
 حراً الكون كسبعة وتسعة ثلثه فادعوا نصيب صار النصيب الواحد  
 احد وعشرين في ان النصيب اصابوا اربعون حراً وثلثه ا  
 سباع نصيب وثلث

سبعة نصيب عشرة احرار فكونوا الى اربعة حبوب لا عليه منه وذلك  
 سبعة ونصف نصيب الى اربعة حبوب ونصف وثلثي نصيب وثلثي نصيب  
 نصيب ثمانية ونصف نصيب نصيب اصابوا اربعون حراً الى ذلك  
 تسعة وثلثي نصيب وادعوا منه حاصل الوصية وهو خمسة اسباع النصيب  
 وذلك ثلثون من من الثلث تسعة اذ في ثلث ذلك الوصية النانية من ستة  
 صمها الى ثلثي المال وذلك ثمانية وتسعة نصيب الى اربعة وثمانين اقسماً  
 من اصاب كل ابن اربعة واربعين مثلاً اعطيا بالنصيب ولو قسمنا من  
 سبعة من اصاب كل ابن اربعة سبعة النصيب الى اربعة اسباع الى اربعة  
 ومجمل خمسة اربعة حبوب من تسعة وثلثي نصيب ثمانية ونصف نصيب  
 لمواظفة من الاصل الى الثلث ولو قال الا نصيب ابن ثمانين والمثلث كالمثل  
 فعلى طريق بعض المباح كزوج من ثمانية وثمانين حبة عشرة وثلثي نصيب  
 ثمانية وثمانين القسمة وذلك ستة ونصف نصيب ثمانية وثلثي نصيب  
 ثمانية وثمانين القسمة وذلك ستة ونصف نصيب ثمانية وثلثي نصيب  
 حاصل الوصية ان واحد ثمانية وثمانين القسمة وذلك ستة ونصف نصيب  
 ثمانية وثلثي نصيب فكونوا اربعة وثلثي نصيب ثمانية وثلثي نصيب  
 من ثمانية واربعين اربعة وثلثي نصيب ثمانية وثلثي نصيب  
 النانية اربعة ونصف نصيب الى ثلثي المال وذلك ثمانية وثمانين نصيب ثمانية وثمانين  
 وعشرين لو قسمنا من اصاب كل ابن اربعة وثمانين ولو قسمنا من  
 ثمانية اصاب كل ابن سبعة مثلاً اسرعها وطوبى لخير فطرفه  
 اقسوا ان واحد اسرعها الى اربعة وثلثي نصيب وادعوا الى الوصية











ومانس بم اطلع ما احدث للنصب وذلك لثبته على اثاره صغير فهو  
 النصب الى اقل اسره جبالا سبعا تسعي ذلك هو سبعة عشر سعي  
 سبعة وخمسون وهو حاصل الوصية اذا عرف حاصل الوصية وعرف  
 ملك المال جديدا المار وهو مانس وسبوع واربع من ذلك حاصل الوصية  
 سبعة وخمسون سعي من البلد اني عشر اعطى بالوصية الناسة اربعة وخمسون  
 الكمانه الى طي المال وهو مانس وستة وثلاثون نصرا مانس واربعة واربعين  
 لو قسمها بين اثنين اصاب كل اثنى وسبعين مثلا اعطى بالنصب الكامل  
 ولو قسمها بين تسعة اصاب كل اثنى عشر مثلا اسره جبالا جرحه  
 المسله من مانس واربعة وخمسون جرحه جرحها بطريق الاحصاء من احد  
 وعشرين لواءه من السهام بالربع فكل من كان له سهم باحد ربه واما الذي  
 بطريق السار والدرهم ان جعل ملك المال سبعة دنانير وثلاثة دراهم  
 يعطى بالنصب سبعة دنانير وبالنصب الناسة درهم واحد اتم سبعة  
 دنانير ونصفها مع الدرهم الى طي المال نصرا مانس سبعة عشر دينار  
 ومانس درهم واحد حاصل الى مانس عشر دينار الا ما اعطى بالنصب  
 سبعة تسعي اربوا الى تسعي صنفها ثمانية عشر دينار فصار من سبعا  
 سفي ثمانية درهم بعد دينار واحد في الفضة واهل اهل الدراهم احرار  
 الدنانير واحرا الدراهم احرار الدراهم كل دينار وهو اربعة وثلثون درهم  
 يعطى درهمين وقد كانا ملكا للمال سبعة دنانير وثلاثة دراهم كل درهم  
 يعطى اربعة وثلثون درهم يعطى درهمين فكل اثنى اربعة وثلاثين اعطى  
 بالنصب سبعة دنانير بعد اربعة وثلاثين واسره جبالا دنانير وذلك

مانس يعطى منها الموصالة سبعة دنانير بعد اربعة وخمسون درهم وهو حاصل  
 الوصية اذا عرف ملك المال وعرف حاصل الوصية اربع من طي المال  
 حاصل الوصية مانس وعشرين سعي من البلد سبعة دراهم اعطى بالوصية الناسة  
 درهمين وهم الاربعة الناسة من البلد الى طي المال الدرهم مانس وثلاثون  
 نصرا مانس وسبعين لو قسمها بين اثنين اصاب كل اثنى عشر مثلا لو قسمها  
 بين تسعة اصاب كل اثنى عشر مثلا اسره جبالا جرحه جرحها بطريق المسله من مانس  
 وستين والخرج بطريق الجرح ان جعل المال نصيبين يدفع بالوصية نصرا  
 وسبوعه نصيبا بين تسعة لو كان ولو كان لثبوت سبعة كل النصيبان سهم  
 اتساعا الى اقل واحد سهم تسعي نصيب وهو ثلث واربعه الاولى تسعة اشباع  
 نصيب وتسعة اشباعا وواحد ثلث المال يدفع منه بالوصية سبعة اشباع  
 نصيب فاذا انصرف ثلث المال تسعة اشباع نصيب صار كل سهم من المال اقل  
 تسعي نصيب وثلث تسعة نصيب يدفع بالوصية سبعة تسعي من البلد تسعة  
 الا تسعة نصيب وثلث تسعة نصيب يعطى من البلد تسعا ما الا اربعة اشباع  
 نصيب وثلث تسعة نصيب نعم ذلك الى طي المال فصار ثمانية اشباع  
 ما الا اربعة اشباع نصيب وثلث تسعة نصيب وانه بعد النصيب الا اربعة  
 نارعة اشباع نصيب وثلث تسعة نصيب فاحصر الفصل وردد عليه اربعة اشباع  
 نصيب وثلث تسعة نصيب واذا اردت روبا بعدله وذلك نصيبا مثلي  
 ذلك نصرا ثمانية اشباع ما بعد النصيب واربعة اشباع نصيب  
 وثلث تسعة نصيب الا ان المالا نصرا بالربع واحصره بارب وثلثه مثلي  
 واذا اردت في المال ثمانية روبا بعدله منه وليس للنصيبين واربعة اشباع

في كل واحد من  
 هذه النسخ  
 من كتاب  
 المحرر  
 في  
 النسخ  
 من  
 كتاب  
 المحرر



نصيب وتلي سبع نصيب من كان طرفه ثلثه التي على ان يسط  
الاجرا وتوكل نصيب سبعة وعشرين ليكون له سبع وتسعة ثلث  
فصار النصيبان واربعه اسباع نصيب وتلي سبع نصيب ثمانية وسبعين  
رد عليه ثلثه ثمانية وثلاثون نصيبا وسبعين نصيبا اكثر بالا  
صاف فاصوب فصارا ثلثا ثمانية وثلاثون نصيب وثلث المال واحد  
وخمسون والنصيب الكامل اربعة وخمسون والمربع اسباعا عشرين  
وحاصل الوصية وذلك سبعة اسباع نصيب التي واربعين فاحد  
ثلث المال اربعة وخمسون وصاحب الوصية التي واربعين التي  
لستة وثلاثون نصيبا ثمانية ثلث التي من الثلث وذلك ثلثه ونصيب  
الستة الناقصة التي تلي المال نصيبا ثمانية وثلاثون نصيبا من الثلث  
اصار كل اربعة وخمسون نصيبا اعطيا بالنصيب ولو قسمها من سبعة  
سبع اصاب كل اربعة وخمسون نصيبا اسباعا ثمانية وثلاثون نصيب  
اربعة وخمسون والمسله كالمها فعلى طرفه نصيب المساح باحد عشر لثمن  
قسمه من اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون  
سبع اصاب كل اربعة وخمسون نصيبا ورد على المشرقة فاقومها من اربعة وخمسون وذلك  
اربعه نصيبا اربعة وخمسون نصيبا ثلثه لاصل الوصية ثمانية نصيب  
اسا واربعين من اربعة وخمسون وذلك اربعة نصيبا ثمانية وثلاثون نصيبا  
ثلث المال وكل المال ثمانية واربعه عشر واما معرفة حاصل الوصية  
ان باطرها وكس العشرين وذلك اربعة ونصيبه في ثلثه من ثلثه  
ثم بطرح اربعة من اربعة وثلاثون وهو حاصل الوصية في اربعة

هذا عن ثلث المال وكل ثمانية وثلاثون نصيبا من الثلث ثمانية وثلاثون نصيبا  
الباقي سهمين ونصيب الاربعه التي تلي المال وذلك ثمانية وسبعون نصيبا  
بما توريثها من اربعة اصاب كل اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا  
كل اربعة اربعة نصيبا اسباعا ثمانية وثلاثون نصيبا واربعه عشر  
والثمن بطرح اربعة وخمسون نصيبا واحد عدد الانس ويزيد عليها  
واحد اسم نصيب في الانس على عشرة لمعرفه المثلث من اربعة وخمسون  
سهم نصيبا اصل المسله وذلك ثلثه في طرح العشر نصيبا كل  
سهم عشر ولو قسمها في ثلث الانس على عشرة كان لكل اربعة وخمسون  
وطرح سهمين من نصيب الورثة سهم المال ثمانية وعشرين نصيبا  
بالموصاله وثمانية عشر في ثلث الورثة ثم ينزل سهمين من نصيب  
الموصاله ونصيب التي في ثلث الورثة فصار في ثلث الورثة عشرين نصيبا  
من اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا  
اصار كل اربعة وخمسون نصيبا اعطيا بالنصيب فعرفنا ان طرح الوصية  
من ثمانية وعشرين المثلث ثمانية وسبعون نصيبا ثمانية وثلاثون نصيبا  
ثم الوصية ثمانية نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا من اربعة وخمسون نصيبا  
الباقي وذلك ثلثه ثمانية وثلاثون نصيبا ثمانية وثلاثون نصيبا من  
ذلك حاصل الوصية في المسله الاولى وهو ثمانية وسبعون نصيبا وسبعون  
فهو ثلث المال ومعرفة النصيب ان باطرها نصيبا الكامل في المسله  
الاولى وذلك عشر ونصيبه في ثلثه من ثلثه ثم بطرح عشر من  
ما توريثه معرفة حاصل الوصية ان اربعة ثمانية وثلاثون نصيبا







حقيقه لار الكلام في الاسماء كما في كلام واحد فاد ان يطرح في  
النص عن النص كما في الكلام الثاني في الاول هو كانه كما لو اوصى  
ما له في قوله والله ما علي ولا في كانه هو كانه كانه اما ان لم يرد  
الاسماء كانه كما في الكلام واحد فاد ان يطرح في النص وفي حقيقه  
الاسماء لا كانه الاسماء هو كانه فلهذا وكذا لو قال اوصى لفلان  
سلب ما في الالف في قوله في قوله في قوله له كان الامر علي ما  
قال وكذا في الوصيه الثاني لا في الاول الامر بالرد في الثاني في الثاني  
ورجوع الاول ولو قال اوصى لفلان سلب ما في الالف في قوله في قوله  
في ذكره واخرج حاشيه الوصيه ويطر الاسماء لانه اسما حمله ما  
يكلمه وريانه وتعدرا كانه هو كانه في كلامه لا في كلامه ما  
ليكون في معنى المفعول والوفاء وبركاسا واوصى لفلان سلب ما في  
الامر نصه امر لو كان اوصى لفلان سلب ما في الامر نصه امر  
بالله واوصى لفلان سلب ما في الالف كانه الوصيه سلب ما في  
الالف فلهذا لار الوصيه الاولى اسبوحت في الالف في الثاني  
في بيان ذلك انما كانه على سهمين يعطى للموئله سهمين ونسب سهم  
الامر على ثلاثة لعمري نصه الامر بالالف ولذا صار سهم الامر على ثلاثة  
صار سهم الموئله الصاع على ثلاثة ثم يخرج سهم من نصه الورثه لار  
ذكر يعود اليه بالاسماء مع الما خمسة اسهم يعطى للموئله ثلاثة وسبع  
من سهمين للموئله سهمان من خمسة ارا حاد الورثه والامر في الالف  
وان لم يرد في الالف في الوصيه الثانيه وصيه بالمعظم في سطره

وكذا لو اوصى للثاني بربع ما في الالف في قوله في قوله في قوله  
بالوصيه الثانيه ولكنه اسما فاما في الوصيه وهو الاسماء المكرر  
فهو على نوعين احدهما سطره المكرر كما لو مات وبركاسا واوصى  
لمل نصيب اليه الا نصيب ابنه بالالف لو كان في الالف ما في الالف فلهذا  
سلبا الثاني فلهذا لار الوصيه الاولى اسبوحت في الالف في قوله في قوله  
اسماء المعظم والنوع الا في ما في قوله المكرر والوصيه وهو ان سلب  
الوصيه الاولى والاسماء الاولى في قوله في قوله في قوله في قوله  
الرجل الثاني واوصى لمثل نصيب احدهما الا نصيب بالالف لو كان في الالف  
سلب ما في الالف وهو على وجه ثلاثة احدهما ان يقول اوصى لفلان  
لمل نصيب احدهما الا نصيب ابنه بالالف لو كان في الالف ما في الالف هو  
على وجه ثلاثة احدهما ان يقول اوصى لفلان لمثل نصيب احدهما الا نصيب  
بالالف لو كان في الالف ما في الالف بعد حاشيه الوصيه والثاني ان يقول اوصى لفلان  
ما في الالف ولم يرد على ذلك فاما سوا الوصيه حاشيه والاسماء الاولى  
في حاشيه السطر هذا الحاشيه ان سطر المحرر الوصيه الاولى والاسماء الاولى  
عند الاقصار عليها فان كان الوصيه ما في الالف في الاسماء الثاني  
والاول وكذا لو كان في الاسماء الثاني وصيه اخرى في هذا الفصل  
لوا نص على الوصيه الاولى والاسماء الاولى كانه الوصيه تسع المال  
فاذا كرر الاسماء في جميع ذلك لو ورد ما في الالف بعد الوصيه الى اصله وكان  
الماله من خمسة واربعين النص الكامل احد عشر واربعين النص المسما اربعة  
عشر والنسب سلب ما في الالف اربعة اسهم وكذا في سطره



واحد نصيب الاس من سهمين مثل عدد سهمي واحد والا حلا الوضه  
 ونقسم نصيب الاس على ثلثه لمعرفه المسير جمع ونقسمه اسس على ثلثه  
 لا نسفهم نصيب اصل المسند وذلك لثلاثه في ثلثه يكون تسعة نفق الموصال  
 لثلاثه ونقسم نصيب الا بر وذلك سهمه على ثلثه لمعرفه المسير جمع واصاف  
 كل اس سهمين ثم بطرح هذين السهمين من نصيب الا بر لا رد ذلك فهو دالته بالاسس  
 نفق يد الا بر اربعة وفي يد الموصال ثلثه فكون تسعة واسير جمع مكم  
 من الموصال نفق حاصل الوضه سهم واحد وهو سبع المال فاذا اسسها  
 ثلثه فاسير والطلب فالسبع في هذا ان نصيب المال سهمين لانه اسسها ثلث  
 نفق بعد الوضه الحاصله والوضه الحاصله فكون له بعد الاسس ثمان  
 المساس من النصيب الوضه الى ما في الطلب يكون المصم ثلثه الحمله بعد الا  
 الاسير حاح لافله وقد علمنا ان كل سهم الوضه مثل نصيبه ثلثه المصم  
 ثلثه الحمله فلهذا امرنا بالماله في ح 2 النصيب وهو سهمان واد امرنا تسعة  
 سهمين نصيب اربعة عشر ثم يرد عليه سهم مثل الوضه الحاصله لانه  
 اسسها من نصيب الموصال ليرد على الورثه والاصاله اذ الاسس من نصيب  
 الموصال له للورثه فانه لا يرد لانه يرد اذ له مال الورثه واد امرنا سهمان  
 على اربعة عشر نصيبه عشر وهو ثلث المال ومعرفه النصيب الكامل الى  
 واحد النصيب الكامل الوضه الاولى وذلك لثلاثه ونعبره في سهمين حاصرا  
 اصل المال نصيبه ثم امرنا بثلثه كما ضرب اصل المال فكون المال ثمانه  
 عشر ثم زد عليه ما اهدا ولا وذلك لثلاثه فصار احدى وعشرين هو  
 النصيب الكامل الاسير جمع منه قدر ثلثه وذلك لثلاثه فصار اربعة عشر

في سنة فهو الحاصله اذ اخرج حامل الوصيه فطلب المال ذلك عشر  
 اعطى بالوصيه الحاصله سبعة عشر والطلب كما به ثم اسير به من الوصيه الحاصله  
 مثل نصف ماله في ذلك اربعة وعشرين الى ماله من الطلب وذلك كما به نصرا با عشر  
 ثم صم الى عشر الى ماله ذلك ثلثون نصرا با واربعون الوصيه بها من اسير  
 اصاب كل ابن واحد وعشر من ماله اعطى بالوصيه الكامل الوصيه من  
 النصف البلاء كان لكل واحد اربعة عشر مالا اسير به وقد استسقط منه طلب  
 ماله من الطلب كما به ثم اسير به من الوصيه الحاصله مثل نصف ماله في ذلك اربعة وعشرين  
 الى ماله من الطلب ذلك كما به نصرا با عشر ثم صم الى عشر الى ماله ذلك ثلثون نصرا  
 با واربعون الوصيه بها من اسير اصاب كل ابن واحد وعشر من ماله اعطى بالوصيه  
 الكامل الوصيه من النصف البلاء كان لكل واحد اربعة عشر مالا اسير به وقد  
 استسقط منه طلب ماله من الطلب بعد الوصيه الحاصله وطريقه الدرهم والدرهم ان  
 كل طلب الما الدار او درهمين الحاصله الى اربعة ماله الوصيه دسار او يكون الما في نصف  
 حتى اسير به من النصف مثل نصف ماله فيكون المسير به بعد صم الى اربعة ماله  
 ذلك ماله واعطى بالوصيه بلاءه دسار دسار من الطلب دسار ان في ماله في  
 الوصيه اسير به منه دسار ثلث اعلى ان النصف الباقي طلبا بالوصيه الكامل  
 اسير به نصرا بالاسس الثاني من الدسار درهما نصرا ماله دسار ماله دسار ماله الى  
 ماله في الورثه وذلك دسار او اربعة دراهم نصرا دسار او سبعة دراهم نصرا  
 الى سبعة دسار ماله اعطى بالوصيه بلاءه دسار ماله فيكون ماله الا ان صم ذلك  
 نصه ونصف ابنه ماله والدسار ان عليه ما نصرا ماله ماله سبعة دراهم بعد  
 اربعة دسار ماله نصرا ماله دسار ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله











فان بعد الوصية الحاصلة وفي مثل هذا يكون المسير نحو مثل  
نصف ما بقي فلا جله ان ضربنا الحصة في عدد له نصف فضرنا خمسة في اثنين  
فصير خمسة ثم نريد عليه حاصل الوصية في المسئلة الاولى وهو سهم فصار  
احد عشر وهو بلد المال وكل المال ثلاثة وثلاثون ومعرفة النصيب الكامل  
ان واحد النصيب في المسئلة الاولى وذلك سهمان ونصف سهمين فصار اربعة  
ثم ضرب في ثلاثة فصار اثني عشر ثم نريد عليه ما اريد بالنصيب في الاسد  
وذلك سهمان فصار اربعة عشر وهو النصيب الكامل والمسير نحو نصف  
كول العلم ان نصيب الرابع نصيب نصيب واحد الا ان سهم سبعة فهو حاصل  
الوصية احدها بل المال احد عشر ويرفع منه حاصل الوصية سبعة ثم  
من البلد اربعة يسير نحو من حاصل الوصية مثل نصيب ما في ذلك سهمان  
فصار معاً من البلد ستة ثم ما الى بلقي الى اربعة وثلاثين وعشر فصار  
مائة وعشر لو قسمنا بين اثنين اصاب كل واحد اربعة عشر مثلاً اعطى  
بالنصيب واوقفنا بين اثنين بين اربعة عشر مثلاً اسير معاً  
ويكفي الطريق اخر والمفاد ان واحد بلقي الى عظمي منه نصيبا وسير  
منه قدر نصيبه لا نعلم ان نصيب الاثر الرابع يكون نصيب واحد النصيب  
ثم معاً بلقي الى الاصل نصيب ثم يسير نحو انصاف نصيب ما في معاً الى  
ذكرنا ان ادا اسير بلقي بعد الوصية الحاصلة كان المستحق نصيب  
ما كان معاً وذلك سدس ما لا ربع نصيب فصار معاً نصيب ما لا ثلاثة  
ارباع نصيب معاً الى بلقي الى اربعة عشر معاً فالسدس ما لا ثلاثة ارباع  
نصيب وانه بعد النصيبين الا انه ناقص ثلاثة ارباع نصيب وكثير القصار

بربان ثلاثة ارباع نصيب ورد فما عدله مثل ذلك فصار معاً ما لا سدس  
ما لا بعد نصيب وثلاثة ارباع نصيب الا ان المال اربعة سدس فطرح  
المستحق ليعود الى المال الكامل وطرح عما عدله سبعة وليس نصيب وثلاثة  
ارباع نصيب سبع فصار نصيب وثلاثة ارباع نصيب سبعة او  
تسعة الا ان واحد كل نصيب سبعة فصار سبعة عشر وربع تسعة  
عشر سبعة وهو سهمان وثلاثة ارباع سهمين ثم سهم عشر ونصف تسعة  
لا حل الكسر فصار ثلاثة وثلاثين هذا هو المال اربعة عشر والنصيب  
الكامل كان قبل التصرف سبعة فصار النصيب ثمانية عشر والمسير نحو  
نصفه وحاصل سبعة والمسير نحو بالاسم الى نصيب ما في البلد  
بعد الوصية الحاصلة وذلك سهمان والى الى اخره والوجه الثالث  
من هذا الفصل ان يقول الا نصيب اربعة ارباع والا فله سهم من البلد بعد  
النصيب الكامل وهو ذلك طريقه اربعة ارباع فخرج الوصية الاولى  
وذلك خمسة واثني عشر في ثلاثة وثلاثين نصيب خمسة عشر ثم نريد عليه حاصل  
الوصية وذلك سهم واحد فصار سبعة عشر وهو بلد المال كامل مائة  
واربعون ويطرح منه النصيب ان واحد النصيب الكامل في المسئلة الاولى  
وذلك سهمان ونصف ثلاثة فصار سبعة ثم في ثلاثة فصار مائة وعشر  
عليه سهمين مثلاً اذ ان واحد نصيب خمسة واربعين معاً منه نصيب  
عشر ثم خمسة فهو حاصل الوصية اذ ان واحد نصيب اربعة ارباع ما لا ستة  
عشر اعطى بالوصية الحاصلة خمسة ثم من البلد سهم اسير نحو الوصية  
الحاصلة بلقي الى ذلك سهمان فصار معاً مائة نصيب الى بلقي الى اربعة ارباع







الوصية للوارث لا تفعل من غير اجارة الورثة فليد الورثة او كثر لعله  
عليه لا وصية للوارث وعليه اجماع المسلمين وكذا الوصية للمال القابل  
للكاف لا تفعل الا حارة خدما وهو احد فولي الساقى سوا فله خذ  
والوصية او بعد لعله على رضى الدخلة لا وصية للقابل فان اجاز الوارث  
بعد الموت حارف الوصية للوارث عند الكل وكذا الوصية للقابل فولي  
الى حصة ومحمد وقال ابو يوسف لا تفعل الوصية للقابل اصله لا للغير  
اقوى من الوصية الاقوى ان الوصية سطر الرد والمراد لا يجرى للميراث  
في هو القابل لا يرفع برضا الورثة والوصية اولى وهو غير له فالواو هي  
لحمي هو في دار الحرب لا تفعل فيه اجارة الورثة كذلكها والمعنى فيه انه  
فقد اسعى الوصية بالقابل في دار الحرب ورضا الورثة لا يرفع الحارة  
حتى لا يعود الميراث بغير الوصية للوارث لا راسخ الوصية في حقه  
فكان حكم المعصية بالذمة القوي باسار بعض الورثة على بعض  
خدا الا حارة وكذا في ادراك القابل من اهل المعصية ولا في حصة  
ومحمد رحمه الله عليهما انه اوصى من هو اهل الوصية لا يهاجر ومواسا  
والقابل من اهل المصاة يذهب له الوصية فيصير له الوصية كما لو كان القابل  
صفا او معبوا ونجد الوو له سنا وسلي في وقت يذهب ويحيى  
فان سلك الخرافة يصح في ذلك الوصية اذ كل واحد منهما ملك يحرر  
عونه وما قال من المعنى فليس كذلك بل انه لا يوقف من العاقل والمخالف ولو  
يظنوا العقوبة لا سوى منها قل ان لا يصح الوصية لذمة القاطن من الورثة  
لكل من اتم الميراث من سعي في دم اثم فادار حارة و هذا خلاف

الميراث لا يرد للعبد واجارة اما يعمى عليك العباد اما ما سطر حقه  
الشرع فليس الى العباد رده وانما به والمراد بغير حقه الشرع لا يصح  
للعبد فله ولا يجر اجارة في ذلك كما لا يجر رده وانما له الا بعد علم نفسه  
ومنه **باب ان الوصية بالادوية** لا يجرى الا في الادوية لا في غيرها  
الا في دمي **باب ما ذكرنا في باب الفريضة** ان الوصية اذا اطلت  
الوصية فوليها سطر صريحا واسمها فاحد الكل وادان الطلب فماراد على  
الطلب في الوارث فكذا في قول الحق حصة سطر اصلا وعقد في نوبته ومحمد  
سطر اسما فاولا سطر صريحا لا في حصة ان الميراث في نوبته من الوصية لا للميراث  
فان في الشرع وانه لا خير الرد والوصية كغير الرد في الاسي فاف  
بالوصية سطر في الا حارة صريحا لا سميها والميراث اولى في الميراث الوارث  
سطر في الميراث كذا في الصريح من حصة وصريح بالاسي ما ولا في الصريح  
ففي الوصية وما لا يصريح به الوارث كذا في الاسي ما وبالوصية القوية  
لا في الميراث هو الذي اطلت وصية وله ولانه مطلقه اذ اخرج هذه الجملة  
حسب المسائل **باب ما ذكرنا في الميراث** ان الميراث امره ما في ترك  
روح الا وادف لها سواء واوصى بنصف مالها للاخت في هذه المسألة  
على وهو ثلاثة احدها هذا وفي هذا نص في مالها للميراث له  
وبالطلب للروح وبالسدر لطلب المال الا الوصية للاخت في نوبته  
الطلب بغيره على الميراث ويصرف الى ما هو حاله في الطلب فاخذ  
الميراث لطلب المال اولا وخرج ذلك التركة في طلبا الميراث للروح من  
ذلك الحصة وهو الطلب لغيره لا سميها وادف في هذه الوصية



فصل السادس في الوصية فكمل الوصية بنحو سدر المال حالها في الوصية  
والمراتب فيوصي في سدر المال والوصية الثانية إذا أوصيت لقائلها نصيب  
المال والمسلمة كالمال في الوصية والمال للزوج والنصف للقائل ولا شيء للمال  
لأن الوصية للقائل نصيبه لا ينفذ إلا ما كان له من المال في الوصية ما إذا  
على الترتيب فلا يظهر من الوارد فيكون نصيب المال للزوج ثم نصيب المال لزوج  
من لا وادب لها فيكون نصيب المال لولا الوصية والوصية للقائل حائزة  
على سدر المال فيسلم هذا النصيب للموصي له وعلى غيره الوصية للقاتل  
لا يجوز أصلاً فيكون نصيب المال للزوج والنصف لغيره المال وأما على الوصية  
فالمدير بعد مولاه فيجوز الوارد الوصية أنه كور ولا سعاد عليه وأما  
في هذه المسئلة والوجه الثاني إذا أوصيت نصف ما لها زوجها والمال  
في كل الزوج النصيب حكم المراتب والنصف حكم الوصية لأن الوصية للوارث  
صعبه موجه المراتب كالوصية للقائل فيأخذ نصيب المال في الوصية  
في النصيب بركة من لا وادب لها فيسلم الوصية فأرسل  
للزوج بعد الإحالة والزوج كبر الوصية لنفسه فوجد أن سدر الوصية  
وتعتبر الأرباع الباقي فليأخذها بنصف المراتب لا كبر الوصية لنفسه  
وأما كبر الوصية فما لا ينصفه بالمراتب فليأخذها سدر المراتب فيكون محله  
النصف الوصية إلى النصيب الفارغ عن المراتب لا إلى النصيب السابع أدلو  
كأنها ما كان نصيب الوصية وهو الربع في نصيب سدر المال في سدر المال  
فأرغى عن الوصية فيكون ذلك الربع نصيب المال وأما فعل هكذا في الوصية  
الفات وكذا لو تركت من نصيبها سواها وأوصيت لزوجها ما أحدهما نصيبه

أحد الزوجين العبد من جميعاً أحدهما حكم المراتب والآخر حكم الوصية لأنها  
لما أوصيت بأحد ما نصيبه فقد عتبت الآخر للمراتب والمورد أن يحق  
المراتب في عتبت واحد لأن هو الورثة في المعنى ودر الصورة ولهذا الوصية  
المرة في جميع ما له من الأحيى قبل الوصية كور فإذا عتبت أحدهما المراتب عتبت  
الآخر في الوصية نصيبه فقد عتبت الوصية ولها في الوصية سدر المراتب  
له عتبت ما كان سدر المراتب أسلم ولم يوال أحد الوصية سدر المراتب  
بقوله نصيباً فوحي جميع ما له لا حسي والمراه للجميع أيضاً فإنه سدر الأحيى  
فأخذ نصيب المال لولا لأن الوصية للأحيى بعد الترتيب نصيب على المراتب  
وعلى الوصية للوارث ففعل ما له نصيب والمراه ربع ما في حكم المراتب فيحتاج  
إلى حساب له نصيب وما في ربع وأطه نصيب للموصي له سدر المراه  
ربع ما في سهم نصيبه سدر المراه والأحيى نصيباً في سدر الأحيى  
رحمة الله نصيباً عتبت لأن هو الأحيى كل ما في سدر المال وقد استوى  
سهم نصيبه نصيب بذلك ولا نصيب أيضاً أحد المراه حكم المراتب  
وبذلك سهم فاما نصيب سدره والمراه لا نصيب بالنصيب الذي أخذ الأحيى  
أولاً لأن الوصية للأحيى بعد الترتيب وصية ثوبه في سدر الوصية المراه  
بذلك قدر فلا نصيب المراه بذلك ولا بالسهم الذي أخذ حكم المراتب  
وأما نصيب المراه سدره سهم وقد استوى وصيبها في ذلك لأن وصية  
كل واحد منهما لا ينفذ من غير إحداهما فيفسر الباقي بينهما نصيباً وعلى  
قوله الوصية في محله سهم الله لا نصيب المراه بالنصيب الذي أخذ الموصي له  
أولاً ولا بما أحدهما نصيباً ونصيب الباقي والموصي له لا نصيباً



احد هو اولاد و تصرف ما احدث المرأه بالمهرات وهو تصرف بازعه  
والمرأه ثلاثه وكون حصتها في تسعة تصرف اضر المالك وهو سهم في  
سبعة تصرف ما احدث للموصاله الميراث اربعة عشر والمرأه ربع ما  
في ذلك تسعة في احد وعشر وثلث في سهمين اساعا للمرأه ثلاثه في ثلث  
وذلك تسعة وللأخت اربعة اساعا اساعا اسع وعشر ومحمد جمع الله حرجها  
من ابي عسر في الكتاب ومدها في حصته وعرا في ثلثي نصف ابيها تصرف  
فيما في حصته اسد اس المال وللأخت اربعة اسد اس ووجه ذلك ان  
كل الحساب من سهمين لا يحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ربع واول  
ذلك سهم للموصاله سهمان في اربعة سهم من ذلك للمرأه وما استوفيت هي  
كل الميراث كطرد كعز وصفتها في ثلثي سهم اسد اس المال ولو  
الأخت في كل سهمين ودر استوفيت سهمين في اربعة فليسهم النصف  
الباقي بينهما على تسعة واد اضر النصف تسعة صا جميع المال ثلثه عشر  
احد الأخت اولاد الميراث وثلث سهم في ابي عسر للمرأه ربع ما في ثلثه  
في تسعة تسعة حصة سهم من ذلك للمرأه واربعه للأخت في سهمين  
رغم الله في الكتاب على نفسه سؤالا فقال كيف تصرف الموصاله بما استوفيت  
المرأه كل الميراث والمرأه لا تصرف بما احدث الموصاله فالوصيه وهو  
الثلث بمخاف عن هذا وقال لا يرث الميراث في ميراث الوصيه  
حتى لو احدث الوارث الوصيه لصي فبعد عدم الاحاق تصرف الوصيه  
فيه في حكم الميراث والنصف ان كان لا يرث هو الا سميها واما المسمى  
بالوصيه الكواه لا يفي كل الوصيه الصفيه الا يرى ان حلال الوارث ولم

مدح وازاد بركة لا كبر او خد اسمه اقل من الثلث وادعى بالعدل لا حتى  
الميراثان وادعى بحقه ماله لثلاثة وثلاث درم كماله احرى بالدرم لثلاثة  
له احدث كالعقد فخطا للموصاله لا وصيه لا سؤالا على اقرار والوصيه بالثلاث  
للمالكين تسعة لاسد الانا حاقه بم تصرف الموصاله جميع المال الا قسم العقد  
والأخت بالدرم في ميراث الوارث الا حتى وصيه القائلين لم تصرف ذلك سؤالا ولا  
سقفها لا رالعقد اسمي بالوصيه في ح من ان يكون محال ما سؤالا هاهنا الوصيه  
فلا يظهر منه حكم وصيه القائلين وكذا رجل اعقب من صفيه عدا وادعى بها  
فلكل حصان وادعى بحقه ماله اضر لرجل يري بالوصيه لثلاثه ماله من الثلث في  
اصحاب الوصايا تصرف الموصي لجميع المال بما في ميراث العقد ولا  
تصرف ثلثه العقد الا رالعقد اسمي بالوصيه فونه فمطلق الوصيه جميع  
المال صريا واسميها فاولو احدث العقد وصايا اليوم لا تصرف احرارها  
فلا كذلكها ولو ادعى المرأه نصف ماله وادعى لأخت نصف ماله  
او ادعى لهما جميع ماله بينهما والمثله كالحا سؤالا لا حتى فمطلق الثلث  
والمرأه ربع ما في كل المال تسعة يدفع الثلث الى الموصاله وذلك سهمان والى  
المرأه ربع ما في سهم واحد ونفسه الباقي بينهما اساعا لانه اوصى للمرأه  
نصف المال لانه اسهم من سهمه وللأخت في كل الميراث سهم من  
ماله من الوصيه الذي ولما تصرف هذا السهم في الميراث الباقي لهما للأخت  
ونصف السهم الثلثه التي اوصى بها للمرأه فادان لهما كل الميراث نصف  
سهم الثلثه التي اوصى بها للمرأه لم يصح الوصيه للمرأه نصف سهم لانه  
فاذا سميها لهما كل الميراث لا سميها حكم الوصيه فادان لم تصرف



انصف سهمي نصف وصفي في سهمي ونصف ووصف الا حصي سلاسه اسم  
وقد وصل الى الا حصي سهمان في حقه سهم وحواله في سهمين ونصف فاحمل  
كل نصف سهم سهمان في حقه في حقه في حقه الثاني سهمان على سبعة وسميه  
لا تسهم على سبعة فحرب اصل المسله وذلك كونه في سبعة فصار اسوارا في  
سدانا الا حصي في حقه له ثلث المال في حقه عشر عطا للمراه ربع ما في سبعة  
في احد عشر و للمراه خمسة عشر ثلثه اساع النام واللا حصي سبعة  
سبعة في سهم للا حصي عشر و في سهم الثاني لها هكذا في كل في الكتاب وفي ذكر  
في حقه فاهو في الحاله عند ما قلنا اساعا والمراه السهم حكم المراه  
لا سطر وصيه الا حصي في الحرب فحرب للا حصي في حقه واما عند  
الى حقه الا ساعا في حكم الارب اما سطر الحرب فالوصيه اذا  
حصلت الوصيه ما لا يملك الوصيه به ولا ساعا ذلك للموكله الا لا  
حاله فان ذلك سطر في الوارث اما اذا حصلت الوصيه بما يملك الوصيه  
به وسلم ذلك للموكله بعد احواله الوارث فانه نص في حقه  
وهي اوصى للا حصي نصف ماله ولا في الوارث في نصف ماله فلا سلع  
له الوصيه باحواله الوارث فصار النصف هنا كالنصف في جميع الوصايا  
فان احواله المراه وصيه الا حصي يكون المال بينهما نصفا ولا في الا حصي  
كأن نصف المراه في اسطر حقه احد المراه احدى سهمان في احد على  
النصف حكم المراه وقد حوت في ذلك في الا حصي بالاحاقه فيكون  
المال بينهما نصفا وتواو في المال بينهما ولم يحركا كان للا حصي  
ذلك المال لا وصيه مقدمه على الكل والمراه ربع ما في حكم المراه في

نصف المال وقد اوصى لامرأه بالثلث فاحد الثلث في سدين المال حالها  
في الوصيه والطرث في حقه في ثلث المال وتواو في سهمين اسداس  
ماله سهمان كما في المسله من اني حشر لانه لما اوصى لها خمسة اسداس  
المال فقد اوصى لكل واحد منهما اسداس ونصف وذلك اني حشر لكل  
واحد منهما خمسة فاحد الا حصي ثلث المال ولا في حقه في سهم والمراه ربع  
ما في سهمان في سهم ما حده الا حصي سهمان واما عام وصيه في خمسة يكون  
ذلك للمراه بالوصيه وفي المراه فانها حصن لا يحتاج فيه الى صرف وكلف ولو  
فان المراه وترك روجا لا وارث لها غير و اوصى لزوجها ولا حصي  
حجه ما لها و اوصى لكل واحد منهما نصف المال جعل المال سبعة كاحا  
الى مال ثلث و ثلثه نصف و اقله سهم سدانا الا حصي يدفع اليه الثلث  
واحد الزوج نصف ما في سهمان في سهم من الزوج والا حصي ابلا بالانه  
اوصى لكل واحد منهما سله فاد احد الا حصي ولا الثلث واصل الله سهمان  
في حقه في سهم واحد والزوج احد سهمين في حكم المراه سهم من حقه وصيه  
وسهم من حقه وصيه الا حصي فاد احد من حقه وصيه سهمان في المراه لا  
يعبر وصيه بعد ذلك لما ذكرنا في كتاب وصيه سهمين فاد الكاسه وصيه  
سهمين وقد في للا حصي سهمين في وصيه سهمان في بعد المراه سهمان ابلا  
ولا صار ثلث المال ابلا فاما كل المال سبعة احد الا حصي او لامرأه ثلثه  
ومر سهمان فاد احد لكل اربعة من سبعة واحد الزوج نظروا في الارث  
ثلاثه وسهمين في الوصيه فذلك خمسة وهذا هو الحال عند ما قلنا  
الاسعها والطرث لا سطر الحرب فالوصيه فحرب الا حصي في حقه







العهد الاخير من المراه ولم يوص بحبه واليه اسار في الكتاب فانه عظم  
عليه الوصيه لقابل جماعه وكان هذا في حال لم يوص بحبه وعلى هذا التاويل  
يصح هذا الجواب لان الوصيه للقابل موصيه عن المراتب كالوصيه للوارث  
فما هذا المراه ربه المال وذلك لوصف العهد الاخر وما هذا القابل جميع العهد  
الموصاهه كالوصيه عن المراتب لوصف العهد فهو في يد المال وكذا لو  
اوصى باحد العدين بوصيه لقابل عدا وقد جماعه لما ذكرنا وانما وصيه  
المسئله في قول القائل انه لو كان خطا يرد اذ قاله فان قال المراه انما هذا  
المراتب ربه كل واحد من العدين لم يكن لها ذلك لما قلنا ان الميراث ملك الوصيه  
سلاسه ارباع ماله وثلاثه ارباع ماله لثلاثه ارباع ماله لثلاثه ارباع ماله  
لثلاثه ارباع ماله لم يكن للاس ارباعا بل في العهد فالمراتب كذلك ههنا ولا  
المراه في هذا القول ميعه فاصلة للاصرا ربا لموصاهه من عسر او كسر  
فه ميعه لا ارباعا بل بوصيه في عهد واحد يكون الوصيه من العسر والقدر  
فله لثلاثه ارباعا ولها ارباعا وربع عهد واحد اوصى باحد من الاخيرين  
واوصى بالآخر المراه وليس له وارث غير هاتين الا الاخيرين يعطاه  
ثلاثه ارباع الوصيه للاخيرين بقدر الثلث ميعه على المراتب وعلى الوصيه  
للوارث وثلث ماله ثلثا عهد واحد يعطاه ذلك في محله وصيه لما قلنا  
لوصي الميراث ثلث هذا العهد والعهد الاخر للمراه حكم المراتب ربع ماله  
لوصي الميراث كل واحد من عسر لكونه ثلث وثلثه ربع واذا صار كل عهد  
انما عسر صار له الميراث اربعة وعسر يعطى للموصاهه ثلث ماله الميراث وهو  
عامة من هذا الذي اوصى له في حقه في اربعة اسهم ويعطى للمراه كل

المراتب ربع ماله في ذلك اربعة اسهم ثلثه اسهم من العهد الذي اوصى  
للمراه وسهم واحد من العهد الاخر يسمي بالثوبه كما عسر سها فادرا  
اسموت من محله وصيه ثلثه اسهم بطريق الميراث بطلت وصيه  
في ذلك العهد وصيه وصيه في ذلك العهد بثلثه اسهم من اربع عشرين  
من العهد وثلث الاخيرين من وصيه اربعة اسهم فكان مجموعها ثلثه  
عشرين سها وقسم الباقي وهو اربع عشرين سها على ثلثه عشرين وذاك  
لاستهم حصصها اصل الحساب وذلك اربعة وعشرين وثلثه عشرين  
ثلثه ماله وانما عسر هذا كل المال اربعة ماله وسه وثلثه ماله عشرين  
ثلثه ماله الميراث ماله واربعه من العهد الموصاهه لوصي الميراث ماله  
للمراه في المراتب ربع ماله وذلك ارباعا وحسبوا ربع ماله وسه وحسبوا  
لثلاثه ارباع من المراه على ثلثه عشرين سها عشرين للاخيرين اربعة  
اسهم وذلك عامه واربعون ثوبه محله وصيه وللمراه تسعه اسهم من محله  
وصيه كل اسهم انما عسر يكون ماله وعامة وقد احدث في المراتب اربع  
وحسبوا مجموع ما سئل لها ماله وستين ماله وستين ماله من العهد الذي اوصى  
لها اربعة اسهم من العهد الاخر سئل للاخيرين عشرين ماله واربعه  
وعمره عامه واربعون فكان له في الحاصل ماله وانما وحسبوا ولا يقال  
بالحا احدث في الاخيرين محله وصيه بطريق الميراث اربعة عشرين سها في الا  
الاسد فان جعلنا من ارباع الاسد اربعة اسهم من محله وصيه وسها من  
العهد الاخر كل اسهم ثلثه عشرين سها المراتب انما وحسبوا تسعه  
وللثوبه سها من ذلك محله وصيه وثلثه عشرين سها في العهد الاخر وفي الاخيرين



لم يأت أحد المراه من العبد الا اربعة اسهم فكان سهمان المراه من محل  
وصفها ثمانية واربعون واداك سهمان المراه في محل الوصية يعني ان  
سهمان الوصية عنه لا ياتيان الى سطر الى مراهها من الوصية مرفوعه  
وصفها ثم لغير الوصية على ما لم ياتيها صاحب الا حد واحد من محل وصية واما  
اصاب المراه كحل واحد من مراهها اربعة كات وترك ربحا لا وارث  
لها غير وترك عشرين منها سواء وارث باحدها بعينه لزوجها في مراه  
الموت وصنفها الروح فان الروح باحد العبد للمفتره ونصف العبد الآخر  
لا ياتيها لو اوصت باحد العبد من لزوجها في وصية مراهها لاسما  
الهم وادارها الا اربعة اخرج هذا العبد عن البركة ونصف بركة العبد  
الآخر باحد الروح نصف ونصف المراه كحل واما اذا اوصت  
لزوجها باحد العبد بعينه فانه باحد العبد من جميعا احدى حكم الوصية  
والاخر حكم المراه لانه لا يخرج عن البركة بالوصية والوصية للوارث  
عن المراه فكان الحكم ما ذكرنا وكذا لو اوصت له بدين من مراهها فباع  
اخذ العبد من الدين ان كان ثمنه واما بالدين واما نصف المراه  
وتكون النصف للدين المراه لو اوصت باحد العبد بعينه لكانها عدا او  
عنه كان العبد للمفتره للقاتل والعبد الآخر للروح الا اربعة اربعة للقاتل  
بالدين والعبد الاصح في الروح روحا للقاتل عن الروح والادوار  
للقاتل والوصية له سواء باحد الروح مراه وهو النصف من جميع البركة  
لكم غير كل الادوار في النصف الاخر فاعا عن هو الوارث فمعه  
او اربعة للقاتل كحل واما لو اوصت لزوجها الا اربعة للروح اربعة

للمراه سهم ولا سهم في هو الروح في المراه عن المراه واداك  
المراه وترك ربحا لا وارث لها عن واداك وصية لاهي ياتيها  
بلى بالها فانه مراه الاصح فاحد للمراه لاهي وصية الاصح بقدر  
الدين مقدمه على المراه يعني للمراه باحد الروح نصف ماله وهو الدين  
لا اربعة اربعة ماله على الوصية للقاتل يعني للمراه بالدين نصف ماله الاصح  
سبعة وصية وهو الدين والقاتل بلى المراه فاما محمد لا ربحا لاهي  
بالمراه لا سطر المراه بالوصية فمعه جميع وصية فمعه هذا الدين  
بثمنه اربعة اربعة نصير المراه سبعة باحد الاصح او لا تلافه وباحد الروح  
تلافه يعني تلافه من الاصح والقاتل في صل الاصح اربعة اسام المراه  
والقاتل سبعة المراه للروح بلى المراه عدا الى سبعة القاتل لا نصير  
بما صار من المراه بالمراه واما نصير ماله وهو الدين والاهي  
كذلك نصير الدين بلى نصير الوصية مرسية للاصح نصف المراه للروح  
سهمان والقاتل سهمان فان اربعة الروح وصفتها لاهي نصير المراه  
بثمنها على ما لم ياتيها من الروح كاس المسله في قول الحق سبعة مرسية هو الاصح  
كان بلى المراه اربعة من سبعة وصل اليه من سهمان ومن سهمان ماله في  
سهم وهو القاتل كان اربعة وصل اليه سهم يعني في تلافه وفي ماله هذا  
عدا الى سبعة نصير لغير المراه ومعها من المراه سهمان فمعه مراه  
الاصح سهم فمعه ذلك للقاتل وسهم اخر اسود مراهها فانه وكان سهمان  
الكثير بالانصاف فمعه المسله من اربعة عشر ويكون للاصح سبعة وللقاتل  
خمسة واما عند محمد فمراه الروح كات المسله مرسية هو الاصح







منه بانه ويكون المانه له انما والخصم ما يحاذه او لا في يوسف ومحمد  
 اذ على قول في حصة نطق الروح نصف العبد لما ودها وساع النصف منه  
 بحسب درهما لاسا ويكون للبدن المال الا ان عيدا الى حصة نفس السبع ووصيه فلا  
 يصح في نصيب الوارث ونصيب في حصة نطق المال في الوارث نطق ذلك الماله انما  
 عيدا الى يوسف ومحمد نفس السبع ليس بوصيه انما الوصيه في المماناه في كل  
 كانهما قال بنحو العدمه بانه في حصة وخطوا عنه تسع مائه ولو قال هكذا  
 ساع العدمه بانه ونصف المانه الى الروح لما ذكرنا ان الرب يملك الوصيه بنصف  
 بدن المال بعينه ولا يملك ذلك نصيب الوارث وانصرف المانه الى نصيب  
 الروح فكما ان المانه لا يملكه نصيب السبع في الوارثي بار ساع من فلان  
 الا حصي بانه بانه ساع منه ساع في حصة ان ساد ذلك الا حصي ويكون نصيب السبع  
 للروح والنصف لبدن المال كذا هو نصيب السبع في الماله لا يملك الا نصيبه  
 والاصح ان هذا قول الكل لا في السبع وازكاد وصيه في قول في حصة الا ان الوصيه  
 للوارث انما الاصح ان حصه من الوصيه فادله بغيرها وارب احر وهو خير  
 وصيه لنفسه حارب الوصيه انما الوصيه القابل لا في الوارث فلهذا  
 اقول **فان قيل** كيف ساع العدمه بانه مكر نصيب العبد لما ودها  
 بالمكر وكيف توجد منه السبع في الاغنى مكره فلما انما ساع العدمه لتسلم  
 المماناه في نصيب بدن المال فان ذلك لا يحصل الا في السبع كذا العدمه وسر الا ان كان  
 مكر لنفسه حارب اذا كان فيه فانه في الوارثي ساع من مال المصاربه  
 فانه يكون في الوارثي مكره في حصة السبع في الملك وكذا في الوارثي اذا اسرى ساع  
 كسر حيله الحادور والمذخور وان لم يكن الا في مستغفرا ولو اوصى بار ساع نصيب

في ملك نفسه حارب في حيله  
 وهذا السبع على قول في حيله  
 او ان رآه لنفسه حارب

العبد من قائلها بحسب درهما فانه بانه النصف بحسب درهما ثم قسم الحمول  
 ونصف العدم من الروح ونصف المال على احد عشر سهما سهم للبدن المال واثني عشر  
 للروح في قول محمد لا ان عدا نفس السبع ليس بوصيه انما الوصيه في المماناه نصيب  
 الوصيه بالسبع في النصيب ساع نصيب المماناه بانه في حصة في حصة  
 ذلك انما في تلك الوصيه وهو نصيب بدن المال المذكور والماله بحسب ساع  
 في النصيب فاداه نصيب المماناه الى نصيب بدن المال في قول في حصة  
 وهو الروح في حصة ساع لا في حصة في النصيب السبع من العدم فكم كذا بحسب  
 ساع نصيب الروح عشرين سهما وفي بدن المال سهم واحد وصار  
 الحمله احد عشر سهما واما على قول في حصة نفس السبع ووصيه نفسه والوصيه  
 الى ما هو خارج عن قول الوارث وهو نصيب بدن المال نصيب العدمه  
 للروح والنصف في السبع الى نصيب بدن المال فكان الحمول للبدن المال لانه  
 لا يملك بدن المال وكذا لو اوصى بار ساع نصيب العدمه وروح حيله بحسب  
 كذا الحكم فلهذا لا اوصى بالسبع والمماناه لم يرد على نصيب المال وانما يملك  
 الوصيه بنصف المال ساع نصيب العدم بحسب درهما كما قاله فيكون نصيب  
 العدم والحمول درهما من الروح ونصف المال على احد عشر سهما ولو اوصى  
 بار ساع العدم من قائلها بانه درهما في الروح ان كثر ذكرنا ان على قول  
 محمد ساع العدم من القابل بحسب ساع وكما في الحمول في الروح وعلى قول في حصة  
 يكون نصيب العدم للروح وساع نصيب بدن المال بحسب ويكون الحمول  
 للبدن المال فاداه الروح ووصيه ساع كذا العدم بانه في حصة ويكون المانه  
 من الروح وسبع المال نصيب لانه لا اثار حارب ووصيه بالسبع المماناه



جميع ما في النصف من مائة نصيب الروح منه خمس كما سيجي نصيب ثلث المال  
خمس وثلث الى خمسة ولم يذكر في المحل في الاحكام فالواضع ارسل كل العبد  
ما به ويكون المائة للروح لا ريب فيه نفس النصف من مائة اما الوصية في المائة  
وقد جازت بسبع مائة نصيب المائة في نصيب ثلث المال ذلك خمس مائة وتوقف  
باربع مائة على اقراره الروح فاذا اقراره فلها كالمائة له واما عدا الروح  
نفس النصف من مائة والمائة وصية واما المائة في المائة فمما لا ينفك  
الواضع في العبد فالعبد الا فلا سي لك ولو اوصيت بارساخ كل العبد من احدى  
ما به فربما في الروح ساج كل العبد ثلث الالف ويكون ذلك للروح لا  
الوصية للاحدى بعد ذلك لعدم على المرات لم نصيب الروح نصف ما في  
وهو ثلث المائة والثلث للروح والثلث في الوصية بالذات كما هو الوصية بعد  
الثلث في المائة بعد الثلث فلها ارساخ العبد ثلث المائة ويكون ذلك للروح  
وارا اقراره الروح سبع مائة ويكون للروح مالا كذا ولو اوصيت بارساخ  
نصف العبد من احدى ما به ساج نصفه مائة كما اوصيت ونفس نصف العبد  
المائة من الروح وثلث المائة على سبعة اسهم تحت اسهم للروح واربعة ثلث  
المال لا ريب فيه النصف من مائة نصيب عدا المائة الوصية المائة وقد جازت  
باربع مائة وثلث المائة في اقراره في المرات وفي حوزة المال في الوصية  
اولا بعد ثلث المائة ذلك لانه مائة وثلث في المائة ثلث الالف وذلك  
سماه وسته وسور وثلث من الروح وثلث المائة في المائة وقد جازت المائة  
الى عام المائة وسته وسور وثلث في المائة الوصية على ثلث المائة في المائة  
المائة نصيب ثلث المائة في المائة وسته وسور وثلث

وهو الروح في ثلث الالف وكل كل سبعة وسور وثلثي سهم سبعة نصيب  
حصه الروح وهو ثلث مائة وثلث الالف وثلثي سهم سبعة نصيب  
ثلث المائة ذلك ما في مائة وسور وثلثي سهم سبعة نصيب حمله ذلك  
سبعة اسهم فلها نصيب المائة ونصف العبد على سبعة اسهم رجل العبد  
عند اقراره في مائة مائة واوصي بوصايا بعد اقراره في المائة في مائة مائة  
ثم نصيب ما في مائة نصيب الوصايا على قدر حقوقهم نصيب ما في المائة في المائة  
لا في الاسماء والوصية العبد بطلان الوصايا الوصايا في المائة نصيب ما  
نصف حقوقهم بعد اقراره في المائة في مائة وثلثي سهم سبعة نصيب  
باب الوصية نصيب ابن لو كان او  
لمل نصيب ابن في المائة او الاخر او غيرها نصيبه في المائة على ان  
الوصية نصيب الوارث المعدوم جاز ويكون ذلك نصيبه لغير الوصية وذكر  
في المائة نصيبه ما في المائة الوصية نصيب ابن لو كان او  
واو اوصي لرجل نصيب ابن لو كان او الوصية نصيبه سبعة عشر سبعة نصيب  
اسهم للمواليا وللأم سهمان وللأب خمس وثلثي سهم ذلك انه لو لم يكن له وصية  
كانت الخمسة من سبعة اسهم للأم سهمان وللأب خمسة وثلثي سهم نصيب ابن  
لو كان ونصيب الثلث يكون نصف نصيب الابن او على الوصية سهمان  
ونصف نصيب مائة ونصف نصيبه لاجل الكسر نصيب سبعة عشر  
للمواليا من ذلك خمسة وثلثي سهم مائة نصيبه على المرات في المائة  
له الا خمسة سهم اربعة عشر سهم المرات في مائة نصيبه المائة في المائة  
عشر للاثني عشر سهم المائة في مائة نصيبه المائة في المائة



اسهم من ثمانية عشر لانه اوصى له نصف ابن لو كانت ولو كانت الثلث  
الثلث موقوفه كانت المسألة من ثمانية عشر للثلاث من ذلك خمسة وللأمة ثلاثة  
والذي يوطر هذا ما ذكره الخاضع الكسبي في حاله لو كان ترك ابنه وحملا ووصى  
لرجل بنصف ابن لو كانت كمال الوصية لثلاثة أسباع المال من سبعة وخمس  
وتكون الباقي من العقب وبنو الابن الثلث لثلاثة أسباع سهمهم وكل ابن سبعة  
لانه اوصى بنصف ابن لو كانت كمال الوصية لثلاثة أسباع سهمهم وكل ابن سبعة  
وتكون المسألة اولا من سبعة لثلاثة أسباع سهمهم وكل ابن سبعة سهمهم  
نصف الابن الباقى ثلث سهمهم لثلاثة أسباع سهمهم نصف سهمهم سهمهم  
الموارث في ذلك ونقسم من الورثة اربعة اقسام سبعة لثلاثة أسباع سهمهم على ثلاثة  
فصل اصل المسألة في ثلاثة تصير سبعة وخمس ترك كمال الوصية سهمهم فصار  
له سبعة ثلثه سبعة ونقسم الباقي من الورثة اربعة اقسام سبعة لثلاثة أسباع سهمهم  
التي ان يكون لثلاثة أسباع سهمهم من ثمانية ثلثه اربعة لهذا الا بالوصية  
المسألة من ثمانية عشر ونصف لثلاثة أسباع سهمهم سبعة لثلاثة أسباع سهمهم  
سدس سهمهم المال ثلاثة أسباع لثلاثة أسباع سهمهم اسداس المال لثلاثة أسباع سهمهم  
من ثمانية عشر وتكون حصة الابن حاصه ونسبه المال من الام  
ومن الابن اسداس ثمانية عشر الكسبي فلا يكون لثلاثة أسباع سهمهم لثلاثة أسباع سهمهم  
بعد الوصية وذلك لانه عشر من الابن وبنو الام اسداس ثمانية عشر لثلاثة أسباع سهمهم  
اسهم وخمس اسداس سهمهم لم يكن نصيب الثلث تصير نصيب الابن وانه  
خلاف نصيب الثلث وطول وطول وطول وطول وطول وطول وطول وطول وطول وطول  
المسألة من سبعة عشر واما مسألة الخاضع والواو اذكره حواد القاسس وما ذكره

هذا جواب الاسعسار ووجه الاسعسار ما ذكرنا من الورثة الفصل  
الباقي في جواب عن امارة وابن وابن وابن بن نصف ابن لو كان واحدا  
الورثة ثلثها لثلاثة أسباع سهمهم من خمسة عشر وللأمة ثمانية عشر  
لكل ابن نصف الوصية الامارة لثلاثة أسباع سهمهم وللأمة سبعة عشر  
من نصيب الابن سبعة عشر حصة عشر لثلاثة أسباع سهمهم سبعة عشر سهمهم  
الوارث واما ذكر الامارة لثلاثة أسباع سهمهم باكثر من الثلث فلا سهم من غير احاد  
وهذا على جواب الاسعسار اما على جواب القاسس يكون المسألة من سبعة عشر  
وتكون لثلاثة أسباع سهمهم كمال الوصية وبنو الابن ووجه الاسعسار ان  
لوصية المال سبعة عشر ونصف لثلاثة أسباع سهمهم سبعة عشر سهمهم  
وسبعة اثمان سهمهم فيودى الى البعير فلا يكون لثلاثة أسباع سهمهم واما واهي لرجل  
بن نصف لثلاثة أسباع سهمهم اوصى لثلاثة أسباع سهمهم والوصية لثلاثة أسباع سهمهم  
نصف ابن لو كان ولو كان العقب لثلاثة أسباع سهمهم كان لثلاثة أسباع سهمهم  
الا بترك لثلاثة أسباع سهمهم واهي لرجل سبعة اثمان ولا حصة نصيب ابن لو كان  
وابن الورثة اربعة اقسام لثلاثة أسباع سهمهم والثلث من الوصية لثلاثة أسباع سهمهم  
الوصية نصيب ابن لو كان ووجه نصيب المال لثلاثة أسباع سهمهم ابن لو كان  
يكون لثلاثة أسباع سهمهم ووجه نصيب الثلث ووجه نصيب الابن لثلاثة أسباع سهمهم  
فكون الثلث سهمهم نصيبهم هذا هو الجواب على قول الخاضع لثلاثة أسباع سهمهم  
احما سبعة اثمان لثلاثة أسباع سهمهم والثلث حصة لثلاثة أسباع سهمهم ووجه ذلك ان لو  
احد الوصية كمال الوصية لثلاثة أسباع سهمهم والثلث حصة لثلاثة أسباع سهمهم  
اللان تصير المال سبعة لثلاثة أسباع سهمهم بالثلث لثلاثة أسباع سهمهم وكل ابن سهمهم فادرك







عليها لا الزيادة على الشيء بقدر الاصل واللاح لا يورث مع الاثر فيها  
 فلهذا لا يورث الاثر موجودا او فعلا الا في نحو ما به اما تقدم او هي له نصيب من لا  
 يحق التماس العاقبة فامكن ان يجعل الوصية ربا له على الفريضة ولو ترك شيئا واحدا  
 واوصى لوطي نصيب ابن لو كان فاحار ان كان الوصية له حصصا المال والنامي من الاح  
 واليت نصيب لانه اوصى له قبل نصيب وارث مقدم ومنه الشيء نصيبه  
 ذلك الشيء بقدر الاثر موجودا او فعلا كما به ما عني ابن وبيت فكون المسألة من ثلاثة ثم  
 مراد على الفريضة سهمان لان من الشيء من نصيب المسألة خمسة فاد احوار اكار له  
 سهمان من خمسة والنامي بينهما نصيبا على ما كان قبل الوصية وارث من اكار الثلث  
 والنامي بينهما نصيبا ولو ترك اخا واحدا واوصى لوطي نصيب ابن لو كان واحدا  
 كان الوصية كل المال بقدر الاثر موجودا او فعلا للوصية ولو كان الاثر موجودا  
 كان كل المال وارث من اكار له الثلث فكون النامي بينهما الثلثا ولو اوصى لوطي  
 نصيب ابن لو كان واحدا فان الوصية له المال لانه اوصى قبل نصيب ابن مقدم  
 فحقل الاثر موجودا ثم مراد عليه من نصيبه وكل شيء رد عليه من له اكار الثلث  
 نصيب اكار له فماله الصنف النامي بينهما على ما كان قبل الوصية وارث من اكار له الثلث  
 ولو ترك شيئا واحدا واوصى لوطي نصيب ابن لو كان واحدا او لم يترك اكار له  
 بل المال لانه اوصى نصيب وارث الا في الموقوف ففرض الفريضة من الوارثين  
 نصيب ثم يرد عليها ما قبل نصيب الاسب وذلك سهم ففرض له الوصية من  
 ذلك سهم واحد والوصية بقدر الثلث الموقوف على الاخاء ولو لم يصح الفريضة  
 او لا ولكن بقدر الاسب الا في موقوفه كان الجواب كذلك لانه لو مات وترك شيئا  
 واحدا كان الجواب الاسب للمال ولا خلاف في الجواب ولو اوصى لوطي نصيب ابن لو

متمم

كان المسألة كالتي كان له الربع احوار ولم يترك شيئا او جعل كانه مات وترك شيئا واحدا  
 فكون المسألة من ثلاثة ثم يرد عليها ما قبل نصيب احد من الاثر لان من الشيء من  
 نصيب اربعة فماله ربع المال والنامي من الوارثين نصيبا وهو ما بها والروايات  
 ولو اوصى نصيب ابن باله فكون الجواب رواية هذا الكتاب لانه كما اوصى  
 نصيب المال والماله لانه لا يصور يدور النامي وقد ترك نصيب الاسب الاول  
 والناس للورثة فحقل كانه مات عن شيئين واحد فكون المسألة من ثلاثة ثم مراد  
 عليها نصيب المال وهو سهم واحد لان من الشيء من نصيب اربعة فماله  
 الوصية ربع المال افا على جوار الحامول نسف المال كحقل كانه مات عن ثلاث  
 واحد فكون المسألة من تسعة وكون الجواب نصيب نسف المال الا في الوارثين  
 واحد ومن شيئين وعلم لان الاثر حصصه مع الاسب ولو مات وترك شيئا واحدا  
 واوصى لوطي نصيب ابن لو كان فاحار ان كان الوصية له فاحار ان كان الوصية له  
 خمسة من اربعة عشر لانه لو لم يتركها اوصى كانه المسألة من تسعة للثلاث سهم  
 واحد وللان خمسة فاد الوصية قبل نصيب الاثر على الفريضة من نصيب الاثر  
 وذلك خمسة ففرض اربعة عشر وهذه وصية ما كثر من الثلث فاد احوار الثلث  
 وكان الوصية والنامي من الاسب والاثر اسداسا على ما كان قبل الوصية وعلى  
 روايه الحامول خمسة من اربعة عشر لانه لما اوصى له نصيب ابن لو كان جعل  
 كانه مات وترك شيئا واحدا فكون الجواب خمسة من اربعة عشر وارث من اكار له المسألة  
 من تسعة على الروايات لان الوصية بقدر الثلث تقدم على المرات ففرض له ثلث  
 المال ونسب النامي بينهما على ما كان قبل الوصية وارثا اكار الاسب ولم يترك شيئا  
 عند عدم الاخاء لانه ثلاثة اسهم من تسعة وعقد احوارها له خمسة من اربعة عشر

مراد



ولا يصير في السعة نصيب من حصة وارثين فاما سلم له باحارهما الساخس<sup>شهران</sup>  
 من ذلك من حصة الاب وعشر من حصة الابن فاذا احار احد<sup>شهران</sup> منهما نصيب  
 المال فاحصل له باحار الاب كانه حصة وللا نور وار ار ار الابن كان  
 له ثلاثة وارثون في سائر<sup>شهران</sup> في الكاد على نفسه سؤالا فقال  
 اذا احار الابن وحده فبقى ارحم من نصيبه ونصيب الموهاله ونقسم  
 بينهما نصيب لانه قام مقام الابن الا احار وار ار ار اد نصيب المار الى  
 نصيب الاب فنقسم بينهما الثلث بالار الموهاله قام مقام الابن وحده وكل  
 واحد من الابن يكون الثلث وهو الادب السدس ثم احار غير هذا فقال  
 الموهالي او هو له نصيب الابن من جميع المال الا من نصيب الابن خاصة فلو  
 جعلنا القسم على ما ظلم كان سبعة الوصية فنصيب بعض الورثة فلا يكون  
 واستشهد فقال انه لو ترك ابنتا او وصي لوطيل نصيبهما فاذا احار كان للموهاله  
 نصف المال الا كمال المال بين الابن على سهمين ثم يرد مثل ذلك للاح الوصية  
 فنصير اربعة وكان له نصيب المال احار وار ار ثم كثر وكان له الثلث وار ار ار  
 احدهما ولم يحر الا هو اعلم الاحار له ثلث المال سهمين من ثلاثة وعند الاحار  
 له سهمان من اربعة نصيب ثلاثة في اربعة نصيب انا حصة له عند عدم الاحار ثلث  
 المال اربعة وعند الاحار له نصيب المال ستة فاما احار احدهما سهمان ونصيب  
 الى الثلث نصيب للموهاله حصة والثلث لانه اسهم ولغير المحر اربعة وار فاذا ار ار  
 وترك ابنتا او وصي لوطيل كان له والآخر نصيب ابن اب او وصي ثلثه فانه  
 لوطيل وثلث نصيب احدهما لوطيل فذلك سؤالا قال لم يحر احد ابني يوسف

حارة  
 قسم الثلث من الموهاله على خمسة لانه نصيب حال عدم الاحار كانه الا  
 وفي حال الاحار للموهاله بالثلث ثلاثة اسهم من ستة وللآخر سهمان في الثلث  
 الاحار نصيب ابني الثلث احدهما سلا والآخر سهمين وعند محمل نصيب  
 الثلث بينهما نصيب لوطيل نصيب احدهما ثلث المال فانه او وصي لوطيل واحد  
 منهما بالثلث وار ار ار ار كان للموهاله بالثلث ثلاثة اسهم من ستة والثاني من  
 الاثنى ونسب الموهاله الا احار ابنا واحد منهم سهمان نصيب احار الوتر  
 الاحار الموهاله لانه نصيبه في حقهما وار ار ار الوصية لصاحب الثلث  
 كانه ثلث المال والآخر مثل يكون لم حال عدم الاحار وكما ان دفعه كما سما  
 لم يحر الا هو فعند ابني يوسف حال عدم الاحار كان للموهاله بالنصيب سهمان  
 من خمسة عشر فاذا احار الوصية لصاحب الثلث كان لصاحب الثلث والآخر  
 سهمان من خمسة عشر وثلث ابني اربعة وعند محمد حال عدم الاحار يكون لكل واحد  
 منهما السدس فاذا احار الوصية لصاحب الثلث كان له الثلث وللآخر سدس  
 المال وللآخر نصيب المال وار ار ار ار للموهاله بالنصيب على قول ابني يوسف  
 للموهاله بالثلث ثلاثة من خمسة عشر سواها حصة يكون للموهاله بالنصيب ثلث  
 فاقول اربعة اسهم لار حصة عند الاحار في ثلثه فاقول وعند محمد للموهاله بالثلث  
 سدس المال ثلاثة من خمسة عشر والثاني من الاثنى ونسب الموهاله بالنصيب  
 الثلث لار حصة هو الموهاله بالثلث عند عدم الاحار في سدس المال في  
 خمسة اسداس المال بينهم الله فاذا انكسر ثلثه فله سدس اصل المال  
 وذلك في ثلاثة نصيب ثمانية عشر باطل للموهاله بالثلث ثلاثة اسهم وباحد



الموهبة الاخرى نصف التملك وذكر ثلاثة قسمها الى فاني هذا القسم  
الحمله منهم ان كان لا يملك الا دارا او حصه كان حصته من نصيب كل واحد من  
الابنين وان اثار اثار الا بغير الموهبة بالنصف سطر الى حاله الا ان وعجزها  
وله في حاله الا ان حصه اسهم من عاينه عشره وقال عدم الا ان له سدس  
المال ثلاثة وعينه عشره فاما ما اذا كانا فاني اسهم فاد اثار احدهما كان له  
سهم من حصه المحرور وكور له اربعة وعينه عشره وروى بشرى الامالى عن  
ابي يوسف روى عن ابي اسحق واوصى لوط بنصف ماله ولا يملك نصيب احد  
الابنين ولم يترك الورثه كماله في الموهبة لها صاحب النص في التملك  
نصف المال الاخر ينقسم الى اربعة ووجه ذلك ان الوصيه للاوصى بقدر التملك  
بقدره على الميراث لا يورث على الا ان ينقسم التملك بينهما على قدر حقوقها  
وغيره لا سطر في الوصيه بقدره في النص وهو الاخر في مثل نصيب  
احد الابنين ونصيب الابن على المال الا ان الوصيه بقدر التملك مقدمه على الميراث  
فكان حقها في التملك وهو الموهبة بالنصف مثل فاني اوصى ابني التملك  
منهم ان لا يحتاج الى حساب له تملك وتملك تملك واوله تسعة هو الموهبة  
بالنصف في نصيب المال اربعة ونصف وهو الاخر في تملك التملك وكذلك سائر  
كل واحد منهما كحقه في التملك ونقسم التملك بينهما على قدر حقوقها واد اثار  
الابن اوصى بها باط صاحب النص تمام حصه اربعة ونصف تسعة  
وباذا الاخر تسعين وهو سهران تسعة وتسعين للاسنان سهران ونصف  
وكو اوصى لوط بنصف نصيب احد الابنين والاخر بنصف الاخر فان

اذا كان لهما نصيب المال الا ان نصيب المال الا ان نصيب كل  
ابن سهم من سهمين فاد اوصى تملكه ومثل السبعه صار كل نصيب سهمين  
وصار المال اربعة كل واحد ربعه وار لم يحرك اثار التملك بينهما نصيب الا ان الوصيه  
بقدر التملك لا يورث على الا ان اثاره وار اثاره الا انهما تملك اثاره الوصيه احسارا  
لوجود الا ان لهما وللذكر لم يحرك احد من المال احسار لعدم الا ان اثاره وار اثاره  
احد منهما واد الاخر تملك اثاره ربع المال احسار لوجود الا ان وللذكر لم يحرك  
المال احسار لعدم الا ان اثاره والذكر اعلم بان  
الوصيه بالحكمه والعلم والولد وما يكون رجوعا وما لا يكون في التملك على  
اصلين احدهما ان العام فيما ساوله ميراثه الخاص والباقي ان من اوصى بها نصيب  
لوط وخصص سهمه عشره فان كان ذلك السهم اثار النص وكان النصيب  
مفصلا نصيب التملك كان النصيب الا والباقي ما دخل في النصيب وان كان النصيب  
مفصلا كان النصيب الا وما دخل في النصيب يكون نصيب الا والباقي وان كان  
الخصيص سمي في نصيب النص الا اثاره كان النصيب الا وما دخل في النصيب  
للماني على كل حال الا ان كان اثار النصيب سمي بالاعايف ويكره الا ان مساواة  
له فالخصيص للماني يكون اثاره ما ساوله اول الكلام وان كان موصوفا امكن  
جعله سائلا الا ان اول الكلام سوي ومثل على اثاره اثاره اثاره اثاره اثاره  
كان في الشرط والاعايف الا ان كان النصيب في الكلام مفصلا في الكلام  
الا ان لم يملك فلا يمكن جعله سائلا في جعله مبداه فيكون بينهما  
ميراثه عن اوصى لوط على العايف فاد لم يكن النصيب سمي اثاره  
فان كان في نصيبه فهو للماني على كل حال الا ان اثاره لا يدخل في الاعايف



واما نسخة صاحب الاصل بطريق نسخة فاداس نسخة الثاني نسخة على  
هذه الاسم في اقل نسخة الا اول في الباب فصل الاول في ما كان حمله  
الاحزاب اوله صدر الكتاب في نسخة والثاني في ما اذا كان المضاف اما الفصل  
الاول قال رحل في الوصية هذه الدار لفلان وسائر فلان الا  
لو قال الوصية بهذا هذا الكائن لفلان ونقصه لفلان او قال هذه الحارة لفلان  
ويولدها الذي يطعم لفلان او قال هذه القوم لفلان ويولدها لفلان في  
على وجهها اما ان كان في الوصية لا او مقصودا في الوصية لا والكار كما في هذه  
ما او في له لاسم الدار اسم عام يساوي العرصة والسا ولها في الاسرى دار اسم  
اسم يساويها يرفع على النافع كصه السامر المسمى وكذا اسم الكائن يساوي الكفة  
والعرصة واسم الحارة يساويها حجم ارجلها والولد ارجلها حتى كان  
اعاها اعيانها الكين ويسمى ولا كين اصلا والعرصة اسم لها في  
من البرج فاداس في هذه بالسا والولد وكوه وقد صدر العام وكصص  
العام صيغ شرط الوصل في كل واحد منهما ما او في له قال الوصية  
كله الا في لفلان ويرجعها لارج او قال الوصية هذه الدار لفلان  
مسا في الوصية بها لفلان ارجلها كصص كل واحد منهما ما او في له وكذا لو  
بدا بالسا وكوه في بالسا قال الوصية هذه الدار لفلان او هذا الفصل  
فلان او بهذا الولد الذي في البيت والدار والكاهن والحارة لفلان بالسا  
سعدم وسائر قصص فصل الوصية بهذه الدار او بهذه الحارة او  
بهذه العرصة دار اسم هذا الكائن لفلان في عام العدد فاداس في هذه  
الدار لفلان كات الدار لفلان بالسا والسا يساويها وكذا ولد الحارة

والتم وسواها بالدار وكوه في بالسا والولد وكوه او على العكس فان الدار  
والحارة والكفة للمسا بالدار والسا وما اسه ذلك يساويها وقال ابو يوسف هذا  
والا والسا وكوه في واحد منهما ما او في لاسم الدار اسم للعرصة وهذا  
اسم اسم الدار بعد والسا وكذا الكاهن اسم للطفة والحارة اسم للدار ول  
الولد واماسم للمسا بالدار وكوه في هذه الاسماء لا في الا كما في  
والسا بالسا في يكون هو والسا يساويها والادنى لارج الا في كصص كل واحد  
منها ما او في له ولما ذكرنا الدار اسم عام يساوي العرصة والسا وكذا اسم  
الحارة والكاهن وكوه في ذكرنا ولها الواد في الدار او بالحارة او بالكاهن او بالعرصة  
واسمها بالسا والولد والعصا في لو لم يكن الاسم مساويا في الا في بالسا  
الا في صا في اللطف كات لولا الا في بالسا لطلو اداس اسم الدار يساويها  
الكل فاداس في كصص بعد شرطه وهو الوصل في بالسا وكوه في اقل كصص  
الاول في فاداس في الثاني والوصية السابعة لا يكون في جوعا في الا وكصص في بالسا  
وكوه في صا في يكون يساويها كاهن الواد في بالسا لطلو او في بالسا لطلو فان  
الدار يكون لاطمها والسا يساويها وكذا العرصة وكوه في اما الفصل الثاني  
لو قال الوصية هذه الحارة لفلان وكصصها لارج او بهذه الدار لفلان ويساويها  
لارج وكذا العرصة لفلان وكصصها لارج او بهذا السائر لفلان وبنزلة لارج او  
بدا بالسا وكوه في بالسا وكوه في بالسا وكصصها لارج او بهذا السائر لفلان  
له لارج لاطمها لارج في اسم الدار لاسا والسا وكذا اسم  
العد لاسا والعله والحارة والسا لاسا والتم ولها الواد في بالسا  
وكوه في بالسا والعله والحارة والتم لارج لاسا واماسم في



الاصالة الاسماط بغير السعة لا حكم الا كما فاد الاسم على  
حده لا يسمى بها والاسم كل الموصلة ما كدته والعلة والسكنى والمن  
لورد ووصفه او ما في هذا الاسم كاسم العلة والكلمة والسكنى وكوها  
الموصلة بالاصالة لا يكون لورده الموصى وفي الفصل الاول الوفاة الموصلة بالاسما  
وكي في موصى الموصى لورد ووصفه يعود الولد والساد ما نسبه ذلك الى  
ورده الموصى استشهد لسان الولد وكوه وما كان من جملة الاسم على حكم  
الاسماء لا بغير السعة فاد الاسماء بالاسماء بالورد يعود الى ورده الموصى  
ولو كان الاسم على بغير السعة يكون لصاحبه الاصالة والاسم على العلم  
كتاب الكفالة باب الكفالة والاسم على العلم والاسم على العلم  
فيها من المذبح وغير ذلك في الباب على اصلها من العلم والاسم على العلم  
فيها من المذبح لار قص الرهر قص العلم لانه قص اسما على معنى انه لو هلك  
عبد المير والاسم قائم في نفسه قصه من موصى فاد اسم من وقت الفصل  
كذلك وان سب للراهر هو الاسم راد بغيره لا بالسما كونه على وهو السور  
والا الراهر لم يره بعضه الا بغيره والاسم على العلم لانه لو هلك المذبح  
السلامة ولذا هو ما على العلم على العلم بوجه العلم على العلم بوجه العلم  
والنوع عند الى حقه يكون بغيره اسما ان يحده العلم على العلم والاسم على العلم  
والاسم على العلم لانه لا يشخصه بوجه العلم على العلم بوجه العلم  
سما ونفلس الفاهي اصامي حيوته والمسألة معروفة اذ اعفاها هذا  
ولا يحل حقه الله رطله على رطل الف درهم فاداله بها على رطل واعطاه  
المجال على كماله بالمال حالا او الى نسبه او كمال رطل على المجال على كماله

امره ما والمجال على كماله مفسا لم يكن الى العلم الى العلم بوجه العلم على المجال على كماله  
الاسم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
لا رده الكفالة فامت مقام رده المجال على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
الاسم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
عمر يورده الله كونه عا نوذابه وهو المال كمالها ولو ان المجال على كماله لم  
لقد كماله بالمال والاسم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
احسن عبد المجال على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
وسلطة على السبع واستسما لاسم منه او لم تسلطه فلم يضر الطالب رده  
ولم يضر الرهر او باع ولم يضر العلم لانه استسما حقه على كماله العلم على كماله  
مفسا يعود الدين الى رده المجال على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
او هو الرهر ونسبه من المجال على كماله العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
ع الغرو سبها قال بعضهم انما يطلب الخوالة في الفصل الثاني لسقوط الدين عن  
المجال على كماله لار كمال الدين الرده وورث رده رده رده رده رده رده رده رده رده  
حلف وبقا الدين من غير كمال الدين لاسم من رطله الدين واداسم من  
الدين رطله الرهر لانه عند الاستسما الدين فلا يضر رده واداسم من رطله  
لوك على المجال على كماله بوجه العلم على كماله العلم على كماله العلم على كماله  
وارث رده المجال على كماله فامت رده الكفالة حيوته مقام رده رده رده  
الكفالة سر رده رده الكفالة رده الاصالة هو رطله المظالم و رده  
الكفالة فامت رده الدين لاسم من رطله واداسم من رطله الدين على كماله العلم على كماله



لا يسمون النوازل بوجه على الحمل بل به وقال بعضهم سقط الدبر عن الحمل  
في العنق لان محل الدبر الدمه ودمه لم يسو وانما نظر الرهب ولم سقط الكفاله لان  
براه الاصل لانها في الكفاله فانسأ الكفاله بمرطوبه الاصل حاتم وتكون  
حواله وكذا كواضها والكفاله الى حال هلاك الدبر على الاصل وان قال الرهبان  
على فلان فاما كماله فليس كذلك واد اثار الالهة فاما كماله او كماله الرهبان  
لا يصور وهذا الرهبان ساند به على ان سرته من الدبر لا يصح فاداسقط  
الدبر عن الحمل عليه لانه في الرهبان وعبد ذلك يورث الحمل على الحمل عليه فوجه  
على الحمل بل به ولا يقال ان حرب دمه الحمل عليه حربه الى حلف  
وهو الرهبان بل به لانها لا تسقط الدبر وقد سقطت الاصل عليه ولها الو  
فاد الخو ولا بد من رهبان او تركوا الا لا تسقط الدبر حتى لو كماله انسا كور  
عبد الى حلفه ولها فاد لم يلاحح سنا ولا رهبان الاصل الكفاله الا ما هو الاصل  
تركوا الا وكان رهبان عليه نوحه المطالبه على وارته او وصيه لخص الدبر  
ويصوم دمه الوارب او الوصي مقام دمه لكن اقامه العبر مقامه حرفي  
املا له فمصر عليه ثم استشهد محمد بن حمه الله لسان الرهبان المدلول عن الدبر  
سقط الرهبان فاما الدبر الى المطور لو رهبان به رهبان احواله بالان على حاله  
انما هو الرهبان لان الرهبان يورث الحمل فاد لا سم الرهبان وذكر هذه المسله بعد  
هذه المسله فلو كان هذا الكتاب انه لا سقط الرهبان والذكور للحمل الا فاد  
فالمصر الطالده به رالحمل عليه فاله في المسله رومان فاد ذكر ههنا  
انه لا سم الرهبان فاد محمد وما ذكره فوله ككوسه وكري عن العاصي الى خاتم  
انه فالاصف ساف وسبح في هذه المسله وعني بالساف نفسه وما سبح

[illegible]







على جملة فادى الاصل حسن باسمه والحد الادنى او بعده اذ يدعى كماله  
فلان كان القول قوله لان المال الواحد فعل قوله لما قبلنا وهو الاول وكذا لو  
كان احد المالين الى سبعة والاخر الى سبعة فموسى هداوسى لو كان على رطب  
الف فموسى فموسى او سبعة وكذا لو احدى منهما فعل على صاحبه فادى احدى منهما حسن باسمه  
وقال هداوسى الكفاية لا فعل قوله في ذلك يكون مودعا عن نفسه حتى لا يردح موسى  
على صاحبه الا قال لو قبلنا قوله ويردح على صاحبه كان لصاحبه ان يقول ادور  
عنى كادى بنفسى ولو كتب له بد عنك بنفسى كان الى الارجع عليك فكدى لا اذ بد  
عنى و ردح بدك على شكدى كجى كل واحد منهما على صاحبه فيودى الى  
الدور فسطر سابه وعبد عدم السان يردح جهة الاصاله ويكون مودعا عن  
نفسه الا لا اذ كان المودع من البصر فحسد يردح بالزمان على صاحبه لانه  
ليس عليه حكم الاصاله الا حشيتان فلو رده المودع على صاحبه بالزمان  
على البصر لم يكن لصاحبه ان يردح عليه ملك الزمان فروس هذه المسألة  
وسر سلسل ذكرهما في الميسر احدى مدار طاله على رجل العزيمى كماله  
رجله على اركل واحد منهما فعل على صاحبه فادى احدى منهما سببا كان المودعها  
حما فموسى يردح على صاحبه نصفه فادى في القول الى تلك المسألة اما واحد  
على احدى منهما كماله عن الاصل لا كماله الاصاله وبما في الكفاية عن  
الاصل سواء ما اذ كان مودعا عن نفسه ونصفه عن صاحبه كقضا  
للا سواء انما في سلسل كماله وحده على كل واحد منهما نصفه كمال الاصاله  
ونصفه كمال الكفاية ولا معاينة سر جهة الاصاله والكفاية لا ان الواحد  
كمال الاصاله دى من كل وجه لا نصفها عن وجه الظاهر وما هو واجب

عليه كمال الكفاية نصفها الا اصل من وجه الظاهر فموسى جهة الاصاله والجلد  
الاسم رجل كماله على قوله كانه واحد على اركل واحد منهما فعل على صاحبه فادى  
احدى منهما سببا عن الكفاية يردح على صاحبه نصفه فادى في القول الى الكفاية  
الا كمال الاصاله والكفاية في ذلك كمال المال على احدى منهما وهو الاصل مودعا عنه  
بما في رطب البصر علىهما في ذلك كمال المال على احدى منهما وهو الاصل مودعا عنه  
وكذا لو ردها في ذلك على السبب فكل المال واحد على كل واحد منهما فكل الكفاية فكل  
له ان يطالب بالبدل كما ساد اذ ادى احدى منهما سببا رده على صاحبه نصفه فادى  
كقضا للا سواء يردح على مسله انما وقال لو ان الباقى احدى المسرى سببه  
بما عليه عاصله وور صاحبه فادى هذا المسرى بعد انما حشيتان فادى وقال  
هو وجملة الكفاية فهو على ما قال لان عليه كماله الاصاله مودعا فلو جعل  
المودع الكفاية لم يكن لصاحبه ان يردح عليه ويردح عليه لان ما عليه مودعا والكفاية  
بما لا يردح الا على طول الاصل لا يردح على الاصل فلو كان الاصل مودعا  
الى الدور فان لم يردح هذا المسرى سببا في حال الاصل لم ادى حشيتان كماله  
بما عليه خاصة لانه لما ادى بعد طول الاصل جعل المودع صاحبه مودعا  
ان جعل ذلك مودعا الى الدور ولو وقع السبب على احدى منهما نصفه الى سببه  
والكفاية حاله فادى فلو كان الاصل مودعا في ذلك فادى في فعل قوله في ذلك لانه لا  
يودى الى الدور وادى بعد طول الاصل يكون مودعا عن نفسه حتى يودى  
على حشيتان فحسد يكون الزمان عن الكفاية ولو اسرى سببا بالبدل وكذا لو ردها  
عن صاحبه ولم يكن الا احدى فادى البطل سببا وقال هداوسى الكفاية فادى لانه  
لو جعل صاحبه وصاحبه لسبب كماله لا يكون لصاحبه ان يردح عليه فلا يودى















الطالب على الاصل له وهب الكفل له ما بال طالب وورثه الكفل له الكفل  
على الاصل له ملك في نفسه فخرج كما لو ملك بالاداء كذا وصلى له والكفالة  
والحال سواء الا في حصة واحدة وهو له لو ان الكفل له الاصل سواء  
كان الكفالة مطلقة او معدة بالمال الذي كان للاصل على الكفل في الحال سواء  
المحل لا الكفالة السام للطالب كما على الاصل فكان لو الكفل اسفقا للطالب  
عن الكفل في الحال على الاصل كما كان في الحال فلو ان الكفل له في نفسه الحال عليه  
كان لو الحال عليه اسفقا للاصل الذي في الحال في الحال والمحال عليه  
بالا لئلا قال في حاله على حاله في نفسه فاحال بها الطالب على حاله على ان  
ان الاصل بعينه امر الاصل حاله فخرج بالسام الذي في الدية وليس في  
الحال والغير بالمطلوب ولا ادخل السام ملكه فخرج كما لو خرج عنه نصيب الاس  
او نصيب من لم يملكه وخرج بالكفالة فاداء الحال في حوزة الحال عليه او  
وهو الحال في الحال عليه لا يورث على الاصل لان الحال عليه لو ملكه وخرج  
بالاداء لا يورث على الاصل لان الكفالة سبب الرجوع وهو الامر في كذا اذا ملك  
ما في دية من ان الكفالة واداء الحال وورثه الاصل كان للاصل في نفسه  
بالا على الحال عليه لان الوارث يقوم مقام المورث فيما يكون له وورثه  
الحال في مطالبة الحال عليه بالمال في ذلك لو ادته فموسرها وبنها اذا  
كان الحال عليه فامر الاصل في الحال وورثه الاصل في الحال عليه لان  
الحال ان كان الاصل في الحال وورثه الحال وورثه الاصل في الحال وورثه الاصل  
على الحال عليه كان الحال عليه ان يورث على الحال لان الاداء الى الوارث يكون  
مدره الاداء الى المورث ولو ادى الحال عليه المالا في الحال والحال يكون

بامر الاصل في الحال عليه بذلك على الاصل في كذا اذا ادى واديه فلا تعد  
اما اذا كانت الحال بعينه امر الاصل في الحال عليه المالا في الحال لا يورث  
بذلك على الاصل في الحال في كذا اذا ادى واديه فمدر رجوع الاصل على الحال عليه  
فخرج الاصل على الحال عليه لو وجد سبب الرجوع وهو ملك ما في دية الحال  
عليه ولو كان مكان الحال كماله بعينه امر الاصل في حاله وكان لئلا باحدا منهما سواء  
فاديه الطالب في الحال الاصل او للاصل او كان الطالب وورثه الكفل في الاصل  
لا يورث احد منهما على صاحبه سمي اما اذا ورثه الكفل او ورثه الحال في الكفل  
ملك ما في دية بالهبة او بالمرات ولو ملك ما في دية بالاداء لا يورث على الاصل  
ويورث الاصل في كذا اذا ملك ما في دية بسبب امر كذا او بالاداء في الكفالة فامر  
الاصل ملك الكفل في دية بالهبة او بالمرات يورث على الاصل لانه لو  
ملك الاداء يورث في كذا اذا ملك بسبب امر كذا اذا كان الطالب وورثه الاصل  
او ورثه الحال في كذا اذا يورث الاصل على الكفل لان الاصل ملك ما في  
دية بالمرات او بالهبة فسمي او ورثه الاصل في كذا اذا ورثه الكفل فلا يورث في  
الحال بعينه امر يورث لان دية الاصل في الحال في كذا اذا كان الطالب  
وورثه الاصل ملك الاصل في دية نفسه واما ملك ما في دية الحال عليه  
فخرج بذلك على الحال عليه فقامت احواله لولا له فقامت على حاله على  
رجل ليس له كما في حقه في ولا في ذلك عين الاصل في الحال لان الحال في نفسه  
في دية الحال عليه فقامت احواله على الحال عليه عين فقامت احواله على الحال  
فقامت احواله في الحال في دية السام على حاله فقامت احواله في الحال  
عليه







بم انا من الله على الكتاب وبره المولى عليه السلام الكفاية لاسيما حلالا  
 الكفاية لاسيما حلالا على العهد المسمى ويدل المسمى بملك محمد بن اسمعيل  
 الصالح على الفاضل الذي اراد من اسرى عدا كاره وبغض صاع اسمعيل الحارث  
 لم العهد بملك الفاضل هذا عدا فاد اسمعيل العهد على المولى بملك الحارث فاني  
 دمه فمراو بهو عن اسمعيل والعهد بملك الفاضل والى الله بعد وفوجها  
 فمراو الذي في دمه الحارث ولا يطهر من البراء لم يكن في العهد العبد اذ اسمعيل  
 العهد على السلام الى المولى بملك الحارث فاني دمه لادامه دمه لادامه دمه  
 يد المسمى فلا بملك بن اسمعيل المسمى فلا بهو ولا اها المسمى بملك الحارث  
 حلالا مقبلة بالكفاية بم انا من الله على العهد المولى بملك الحارث  
 فمراو بملك الكفاية لوفوج الاسعيا عدا ولا بملك الحارث اسمعيل انا انا  
 الحارث الذي من الحارث بم انا من الله على المولى بملك الحارث بملك الحارث  
 ان بملك الحارث وهو في المولى بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بم انا من الله بملك الكفاية ولا بملك الحارث وكذا لو كان عدا على المسمى  
 بالحق حلالا بم انا من الله بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 سرطا وكذا عدا بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 اسمعيل الذي الفاضل بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 فاسا واسمعا باو كذا في مثله او الباب انه اذ انا بملك الحارث بملك الحارث  
 فمراو عليه دبور بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بالحق بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 والعصا واسمعا الودعة والعصا او هلك الودعة بملك الحارث بملك الحارث  
 واسمعا

وجه الفاضل انه لم يعل الحارث المظلمة وفوق ما بعد منه الحارث بملك الحارث  
 كما في الاسمي ووهلك الودعة لانا الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 على المسمى بم انا من الله بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 هو الحارث وكذا لانا الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 الاسمي لاسم الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 السلام اسمعيل بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 وفي المسئلة الاولى في السيف بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 لاسم الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 لم يطرهم الا في ولا كذا في الامم الرمان وفي ذلك الودعة بملك الحارث  
 مصموم عليه وهو لم يطرهم صارا الودعة اما في عدا بملك الحارث بملك الحارث  
 الا في الامم بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 ولا في العصب بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 فان الحكم رطل هو البسمة لاسم الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 لاسم الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 ان المصموم له وله البسمة بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث  
 للعاصب او ما في المصموم له فوريها للعاصب او وور بملك الحارث  
 بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث بملك الحارث



ان الفقه كالتفريع له وان المعصية له كان طالما فاد اعادته اليه امر يسلمها  
اليه من امر اخر كمال لا يملكه ملكه ولو وهب المعصية له للعاصب الفاعل سوى  
اخر سوى المعصية سلب ذلك للعاصب ولا يسلب للمقر له عليه لان العاصب وان  
رغم ان المعصية له كان طالما وان فاصب منه صار ذمنا عليه لكن المدون لو وهب  
لصاحب الدين سلبا سلم ذلك له بالجهة لا لغيره فصالا من سلبه او سلبا  
لوقاية المعصية له فورد العاصب منه الفاعل حتى عبر المعصية كان للمقر له  
ان ياصبها لان فصالا من يرد العاصب له احد كانه ذمنا عليه والدين  
معدوم على المراف وما وصل اليه كمالا واصل كماله الدين يد لا على المأخوذ  
ووصول الدين اليه لو وصل اليه كمالا واصل كماله الدين يد لا على المأخوذ  
له للعاصب بالدين من المعصية احد منه كان للمقر له ان ياصبها لان الدين  
كما تقدم على المراف فصار على الوصية فواصل اليه العاصب يكون واصل كماله  
الدين كمالا والجهة لان الدين لا يتعلق بالمرحلة في حقه وهي الفصل  
المراتب وطول عليه المراد على رطله رطله رطله فاحال المدون الاول  
صاحبه سلبا على عيه على ان يورى ما عليه ثم من المجلد فصلا الى المجلد  
دين الى المجلد ثم ما في المجلد عليه دين كبير ولم يدع ما لا عهدها كان له على  
المجلد عليه سلم المعصية الى المجلد لان المقنن في المجلد عليه لا قال المجلد  
لما عرفت المدون فصلا ما لا ياتي بها لكن يوجد دين المجلد الى المجلد  
عليه ونقسم بين عيه المجلد عليه احد من المجلد الى المجلد عليه في دين المجلد  
نامر فوصل الى المجلد سلبا ذلك فصار ما في دينه المجلد عليه فصلا

المجلد

بما وصف له على المجلد وصار المجلد عليه مستوفيا ما واصل المجلد  
المجلد ولا يسلب ذلك له بل يكون عيه المجلد الى المجلد عليه المجلد عليه احد من  
فان سلب المجلد نص في مرضه الفاضل الى المجلد عليه عيه ما في دينه المجلد  
عليه لان نص المجلد له نامر له نصه لنفسه فليس في الاكوار لغوا المجلد  
مشاركه المجلد عليه فما كان في دينه المجلد عليه كمالا او سلبا من المجلد  
الفاصل فصلا الفرض كان المعصية للمقر له خاصة ولما الفرض اعادته كمالا  
كلا يكون صرفا بالنسبة فصار فصلا الفرض له رد الفاربه والمريض  
تلك الفاربه والان في سلبه الفرض وان فصلا المستعصر من الفاعلونه هو  
العرفا وقد فسر ما يتعلق به هو العرفا ايضا وكان يحول الا يكون مطلقا كما  
لو اسرى المريض سلبا من المعصية وادى اليه ما في سلبا ما دفعه المجلد  
عليه الى المجلد لا يتعلق به هو فاما المجلد المأخوذ ما في دينه المجلد  
عليه يتعلق به هو فاما المجلد فلو جعل ما في دينه المجلد عليه فصلا  
ما دفعه الى المجلد كان المجلد مطلقا فوجبه له ولا يصح وبطريق المريض  
ادار روح امراه واوفاهامها ثم مات وعليه دين لا يسلم المعصية  
للراه بل يكون سلبا او سلبا لغيره فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد  
وما وصل الى المريض وهو ملك النصح لا يتعلق به هو العرفا كذلك ولا انفار  
نار ما في دينه المجلد عليه لو صار فصلا ما واصل المجلد الى المجلد  
مفسدا في مرضه لا فاصلا لان المعاصه امر الدين يكون فصلا الاول  
وامر الدين هاهاذا في المجلد والمريض لا يسلم الفاضل الى المجلد  
كفوا كان فدا المجلد الى المجلد فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد  
فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد فاما المجلد



في مرصه على الف درهم وقد كان له عليها الف قبل ذلك لا تسلم ذلك لئلا يوجد  
مهادني الروح وتفسير بينهما من العود ولو كان له الحاله مفصله بوجه كتاب  
للمجلد على الحاله عليه من مرصه المحل في الحاله عليه الودعه الى الحاله في  
المجلد عليه ديون كبره لا يصح المودع سئال له امر في امواله ولا تسلم الودعه  
للمجلد بل العود المحل سئال له الحاله فيها لان المحل عليه صاها الودعه اذ  
المجلد امره صاها وقصاوه كقضا المحل بنفسه ولو ان المحل عليه امسك الودعه  
وقضى في المحل امره بالفسخ كان له ان يوجه في الودعه ولا يكون مبرعا استحقاقا  
ومن هذا الحس سئال له ان يراه في وجهها والوكيل ايضا الذي اذا امسك حرامه الموكل  
وهذا الذي بالفسخ والوكيل بالتبري والوكيل بالاداء وعلى العمل اذا امسك  
الموكل وبعد التبري والفسخ في الفاس يكون مبرعا لانه فساد له بالفسخ بعد  
امره في الاستحقاق لا يكون مبرعا لو جهل احد ما لم يقصود الامر في حصل  
فكان ادب له دلاله والساني ان الفاس يصح على الموكل في ما باحد الطالبين السوف  
او من مرصه امره في هذا الامر بالودعه بطلت كلها مع نفسه وفيه من الخرج مالا  
يتم في حصل ما دون ما فيه ولا كعمل مبرعا اذ ليس هذا القول اذ اهاب المحل عليه  
ديون سئال له المحل في الفاس لانه المحل عليه لانه المحل ولا تسلم الودعه للمجلد  
عليه بما ادى بل يكون عليه وسري المحل في كسره الفصل الخامس من رجل  
باجع عند الف درهم حاله كان له ان يحسنه بالنسب فاداه الثاني عشر على المبري  
بما عليه من الدين لا تسلم له الثاني عشر والاحد المبري الثاني عشر على عمه مبرعا  
كان الثاني عشر الحس المسح هي باحد وجهه من المحل عليه في ظاهر الروايه في ظاهر الروايه  
ووهو الا اهل الثاني عشر في الحس والاحد الثاني عشر على المبري بالنسب لا تسلم له في

الحس وورس السهم ونسب الحاسب اذا احوال المولى على الحاسب سئال له الثاني عشر الحاسب  
واذا احوال الحاسب مولا على رجل يحس الحاسب فعل الحاسب الحاسب على حس ما ذكر  
في السهم ووجه ذلك ان بطلان الحاسب الحاسب سئال له سئال له المطالبه بالنسب لا تسلم له  
النسب الا براه لو اطل النسب هو الحاسب اذا احوال الثاني عشر له المطالبه بالنسب الا  
انه لو اطل النسب هو الحاسب اذا احوال الثاني عشر له المطالبه بالنسب الا ان المحل  
عليه قام مقام المبري في كل المطالبه ولهذا كان المحل عليه ان يوجه بما ادى على  
المبري وكان يبايع المبري واذا افسد المطالبه في الحاسب الثاني عشر اذا احوال على  
المبري بالنسب لا تسلم له ولا تسلم المطالبه بالنسب للفسخ ولا سئال له افسد واما  
سئال له في المحل فافضل من نفسه ولا يصح باي حق فاداه المطالبه بطلان  
هو الحس ولا تسلم اذا احوال الثاني عشر لم يسلم المطالبه المبري وطلان  
الحس سئال له سئال له المطالبه الثاني عشر الحاسب سئال له المطالبه  
ثاني المبري في كسره المطالبه بافيه دعوى اها الحاسب فحقه معلون بالنسب  
الاول لا تسلم المطالبه ولهذا لا يصح باي احوال الحاسب مولا على رجل يحس  
الحاسب فحقه اذا احوال على الحاسب لم يسلم فافضل ان بطلان هو الحاسب في السهم معلون  
تسليم المطالبه عن المبري عمه استشهد له السهم سئال له الرهن فقال اذا اطل  
الرهن المبري على رجل لم يكن للرهن ان يصادر منه حتى ياطر المبري في حقه من المحل  
عليه سئال له المبري اذا احوال الثاني عشر كان الثاني عشر الحس المبري في حقه من  
المحل عليه ولو اطل المبري على الثاني عشر الرهن هو الحاسب فافضل بالنسب للرهن  
ان يصادر منه من المبري سئال له اذا احوال على المبري بالنسب سئال له هذا الثاني











٢ مسلما سب النجوى اسلام المستعصر فحما وحده سب النجوى في الطاهر  
٣ هو الكفيل في قولهم انما هو الكفيل في قولهم انما هو الكفيل في قولهم انما هو الكفيل  
يرجع الطالب في قوله على انهما سالانه كما بعد راسيا في الحرم الاصل في قوله  
الكفيل فان وجد الفقه من الاصلين في الطاهر وان وجد الفقه من الكفيل في قوله الكفيل  
بالفقه على الاصلين ان اسلام الكفيل بعد اسلام الاصلين في قوله اسلام المستعصر  
اسلام المستعصر هو هذا الاصل في الفقه لما قلنا وان اسلام الكفيل وحده فلهذا في قوله  
ان سب احد الحرمين الاصلين في سب احد الفقه من الكفيل كما لو اسلم المستعصر وحده  
فاحد من الحرمين في سبها من الحرم ومن المسلم الفقه في ذلكها فاحد من المستعصر في ذلك  
الاصلين في قوله الكفيل في قوله وان وجد الفقه من الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
ان اسلام الكفيل في قوله الاصلين في قوله الطالب في قوله هو من قوله في قوله الكفيل  
الاصلين في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
بعد اسلام الكفيل في قوله المستعصر انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
يرجع على صاحبه في قوله انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
اسلام الكفيل في قوله الاصلين في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
اسلم المستعصر والكفيل معا في قوله انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
المستعصر في قوله فاحد من المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
الاصلين في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
على الاصلين في قوله انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
فكان له عليه ما في قوله الفقه في قوله فاسلامه بعد ذلك لا يخفى في الفقه

ولو اسلم المستعصر في قوله المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
ولا يسلط في قوله المستعصر ولا يسلط في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
نص في قوله انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
كفيله عن صاحبه في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
والفقه في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
فان انما هو الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
فيهما كان عليهما في ذلك في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
اسلم احدهما في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
كما لا يخفى في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
السب في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
اماره على غير ذلك في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
سلام في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
انما في قوله المستعصر في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل  
حكم الاسلام في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل في قوله الكفيل







الكلمة سطران من الاصل اسلا ولا روح وار لم با حذر الروح سباحي  
اسلم الا حركان للروح ان انا حدها كصفا فيهم الحرك ولا با حدها كصفا  
القيمة لان هذه الكلمة سطران على باسلام الروح في اسلا منها ولا  
يعود نصرا بان عليها دم عجل لعل في صفا كصفا ولى العسل على دم معلوم  
على ان كل واحد منهما كصفا صا حده حار فان السيل حدهم وهذا والحاج  
سوا لان كل واحد منهما لا يحل الا صا ح ولا في الحان فيه الا بالاسم  
العصر البيان نصرا في كاس عجل في نصرا للروح على الفوق ظل  
من حركانه واطل على ان كل واحد منهما كصفا صا حده حار اسما نا  
والفاس ان لا يحول ان كصفا الحجاب با طله وكلى الكلمة سطران الكساة فا  
فاسر اوطاف في الكساة نوح بظلالها وحده الاسما داران نصرا في العجل  
واحد فالمرق وامر نصرا في كصفا نوك واحد منهما كانه كانه على  
حده البدار على عجل الا حركانه كانه كانه كانه عجل عجل عجل عجل  
على العجل نصرا في كصفا كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه  
مورود فان اسلم المولى في العجل واسلم احد الحان نصرا في اسلم المعاصر  
الحرك فيهم وروى في اسلم اسلم في كصفا في كصفا اسلم الروح سطران على كل واحد  
منهما هذه الكلمة وهما اسلم اسلم في كصفا اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
ما عليها فيهم وروى في كصفا في كصفا وهما اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
فيهم والفرق ان في كصفا الكساة نوح با النصرا في العجل سطران  
هذه الكلمة والفرق في كصفا في كصفا في كصفا اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
الفاس فلم يظهر الكلمة وكحل كل البدار على كل واحد منهما كصفا الا صا

كما هو وجه الاستحسان في الحجاب الواحد اسلم المولى في العجل نصرا  
الحرك فيهم وكذا كصفا ولا نلوم في كصفا في كصفا اسلم اسلم اسلم اسلم  
ولا قدسها كصفا كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
سرا في البدار نصرا في المولى لم يفرق في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
العجل كصفا واحد واسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
الكلمة لا سطران العجل في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
كلمة العجل في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
لا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
كحل في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
بظلاله ولا سطران اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
العجل الا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
اسلم اسلم المولى في كصفا اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم اسلم  
واحد في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
الواحد في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
واحد في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
سما في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
وكذا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
عجل كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
نصرا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا  
عليها لا يحل الحرك وكذا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا في كصفا



احد المولى في غير اوان الرطب كحل الكل خمسة وكذا لو كان ثلثي واحد فان رزق  
اسرا وقات الخاسر ويزر اسرا اصاب الرطب خمسة بالقسمة اصاب الكل في ثلاثة  
الكل في ثلاثة وقات لو كان رطب على رجل اصاب من رطب واحد العوا احد في غير اوان  
الرطب وحاصمه الى القاصي قصي القاصي خمسة حصه من الرطب فانه في حواله  
في الرطب لغير هذا الذي كحل السعير والمحو ايضا القاصي في حواله في السعير في حواله  
وسقط السركه سبها لاجلها والخمس هي لو حاد اوان الرطب واحد الاخر نصيبه  
لم يكن للمعص له بالقيمة هو المشاركة في الرطب ولو اصاب المعص له نصيبه من القيمة  
سركه الحار اسرا في ذلك القصاص وساركة في القيمة المعصيه وقات في الرطب يكون  
سركه سبها وان ساسم القيمة له وسبها المدون حصه من الرطب سركه في مسرك  
سركه سبها واحد من حصه على يوم كان سركه الحار اسرا ساركة في اليوم  
طاسا رطب على العزم نصف الدين فان رطب على اقره نصف الدين واحد من نصيب  
للمصالح اساركة في نصيب لاجل حقه كذا في اليوم او اختار غير المصالح ان  
ساركة المصالح في اليوم كان المصالح الحار اسرا اعطاء نصيب التور والسياء  
اعطاء ربع الدين على العزم نصف الدين وهي مسله معروفة فذكر ذلك  
مسله الرطب لا الرطب لغيره الصلح وهذا في حواله السعير كحل والكتاب في رزق  
مسله الصلح وسما اذا باع احد السركه في نصيبه فانه لا يكون لسركه ان  
ساركة في اليوم في الصلح لساركة في اليوم ووجه ذلك في مسله السعير  
التي في السركه في المسركه واقام المسركه مقام نفسه في ذلك كانه هو ونفس الصلح  
سركه سبها وحسب المعنى كحل والصلح فان الصلح لم يعم المصالح غير مقام نصيب

والله اعلم بانه  
الكفالة الى كحلها  
الرجل عن صاحبه ثم كحل بعد ذلك واحد منها عن صاحبه في الباق على اصل  
احدها فان اوان القول في حقه المملك في المملك فانه يود الى الدور والباقي ان  
الكفالة اذا تكررت واحدا في حقه فانه لا يملك الكفالة عند كحل الانساح  
فان بعد ربح الكفالة في حقه الا في الباق في السه المكررا اذ امرها هذا في السه  
مكرر رطب عليه في حقه لو ربح في حقه او ربح في حقه بهاد حلال بامرهم  
كحل كل واحد منها عن صاحبه حار وكر كحل واحد منها كحل في حقه وانما ادى  
لم يربح على صاحبه في حقه بل كحل على الاصل اذ حار الكفالة لغيره عليه السلام  
الوحيه فامر في الكفالة صامر فان الكفالة والرحيم والصلح واحد لان الكفالة سركه  
للتور وكس الكفالة يربح في التور وعلى كل واحد منها حقه في حقه انما اصابا في حقه  
انفسها على السواء وانفسها في حقه على السواء كما في الاوان والسركه وانما اذا  
لم يربح على صاحبه لانه لم يملك عن صاحبه وانما كحل عن الاصل ووجه في الاصل  
فوقه عليه فان لم يود احد منها ساسا في حقه الطال هذا لكفالة واحد في حقه عن  
صاحبه فكحل عن صاحبه فامر حار لان الكفالة التور المطالبه في حقه المطالبه  
على المكفول عنه فاما كحل واحد في حقه كماله كما في حقه كماله احده في حقه كماله  
فان نصيب الكفالة عن الاصل ونصيب الكفالة عن صاحبه فان ادى ساسم فاحده  
الا اذا وبعده اذ سبها حقه عن الاصل او حقه عن سركه في حقه كحل  
في ذلك قوله لانه هو المملك في حقه في حقه ووجه ذلك على سركه في حقه وان  
لم يود ساسا في حقه الطال لكفالة عن سركه فانه على سركه بامر سركه حار



لما قلنا والظاهر ان احدهما سا بالو فترى انهما بالالف في الالف والالف  
بالالف عن صاحبه وانما اذ سا يكون ذلك عن الاصل ولا يكون له ان جعل  
عن السريكة لم يكن المودا الكرم من الصف سواء س ذلك عند الاداء او بعده لانه لو  
جعل المودا عن السريكة كان السريكة ان جعله عنه وهو لا اذ او عن يامري كما داي  
نصبي ولو كتب ادب بنفسه كان الالف له فكل اذا ادب عن يامري  
فيودى الى الدور او في الثبانه على الصف لورده على سريكة لم يكن سريكة ان جعلها  
عنه لانه لم يكن عن الاصل الا ان كان و قد يرسد منه عن دين الاصل  
لعمري عليه ما جعل عن سريكة وكان المودا لورده بالربا على السريكة وستة هذا ان  
عليها الف لورده عن سريكة او و هو وكل واحد منهما قبل عن صاحبه فادى احدهما  
سا لا يورده على سريكة حتى يكون المودا الكرم من الصف لما قلنا ولا يورده عن  
لار الواحدة على كل واحد منهما كما في الالف عن الاصل كالواحد على الحكم السه  
كلا ومسله اول الباء في كل واحد منهما لم يكن عن صاحبه وانما كل واحد منهما  
عن صاحبه فلو جعل الالف المودا عن صاحبه لا يكون لصاحبه ان جعله عنه  
ولا يورده الى الدور فان لم يوردها سوا على لهما الطالب هو الاصل فكل  
السلامة بعضهم عن بعض نحو المال الطالب بامر الاصل ولا يقول ان الالف  
الاصل عن الفليس لعمري لو جعل احدهما اسماء لهما عنه ولا نسفهم ان يجعل  
عليهما ما جعل عنه والباقي الاصل مطابق لهما في المال ولا يصور ان يكون  
مطابقا لهذا المالكه اخرى كمن يورده بامه نفسه لانه لا يصح لهما ان يكونا  
كل المفسر في الصور ان يطابقا بالجامح فان لم يطابقا هذا الفليس واحده

سا كان هذا الفليس في الجار الى سارده نصفه اذى على سريكة والواحد سارده  
ما اذى على الاصل وانما في الالف الاولى بالناسه لان كل الالف ان يكون كل واحد من الكمالين  
كفلا عن الاصل وعن السريكة نحو ما في الالف بالناسه ان يكون كل واحد منهما كفلا  
عن الاصل نحو المودا عن السريكة نحو المودا الالف كفلا الفليس في كل الاقدام على  
الناسه في الالف في كل واحد منهما بالناسه فانه من الالف الاول او بالكر و اذا اجرب  
الالف بالناسه في اذاه احدهما لانه يورده نحو ذلك على الاصل لانه كفلا عنه نحو  
الالف لانه يورده نصفه على سريكة لانه في هذه الالف سواء يورده على  
سريكة بالصفه نصفه لانه سواء في الالف على هذا امر و هو من احدهما  
ان الالف سريكة لا لورده المطالبه وكل واحد منهما كان مطابقا لهما في الالف  
الناسه ولا يصح الالف بالناسه كما لا يصح كفلا عنها والباقي انه اذا اذى احدهما  
سواء في الالف يورده على سريكة لانه يورده على سريكة ان يقول اذا اذى  
عن يامري كما داي بنفسه في الالف يورده على سريكة في الالف لانه في الالف  
الاول ان يقول انما لا يصح كفلا الاصل عنها لان الالف بامر لهما حكم لهما  
في الطالب يورده المطالبه لانه على الالف وكل يورده الى المكمل عنه يورده في  
الرجوع بما اذى على المكمل عنه وكفلا الاصل عنها لانه في الالف لهما  
انما كفلا كل واحد منهما عن صاحبه ان كان الالف للطالب لهما في الالف  
هو الرجوع على صاحبه نصفه اذى في الالف في الالف لانه في الالف  
واما في الالف عن الالف لانه في الالف في الالف سواء في الالف  
في الالف لانه في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
نصفه اذى لعمري ذلك عن الاصل في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف











دنه الكمال انصهر الى دمه الاصل في محل المطالبه ولو انا على الاصل حواله  
مقدومه ما علمه حار فكذا اذا انا على الكمال فاذ يورى الفصل عن الكمال لم  
يرد به الكمال المطالبه التي حصلنا انصهر واما ارادته فهو المطالبه وانقطاع  
نرا الطالبه عنه الى ان سطر الحواله لان المحال لم يملك فاما كان المحال في دمه المحال عليه  
ولم يصرفا صخره الى حواله ولهذا لو ان المحال عليه دون كبره لوجود المال  
من الكمال عليه ونقسم من عرف المحال بالخصصه عند ما المحال الى احد من وكذا لو ان  
الكامل مطلقا عاد الاصل الى دمه المحال لو صار المحال فالاصل لا يرفع على  
المحال لا يكون ذلك المطالبه من عرف المحال بل يكون للمحال والم وادالم يصرفا نصالحه  
الحواله تعرف هو الطالبه على الاصل كما كان كبره باخره مطالبه الطالبه عن الكمال  
لو انهم اهدوا اهدوا ان المحال عليه اما قبل الحواله لملكه في دمه عند  
الاداء والى ان المحال عليه لا يرفع في جميع المطالبه في اما محل مطالبه المحال  
له لسطح عنه مطالبه الطالبه فان لم يرفع عنه مطالبه الطالبه وصار الحواله  
غيره الاصل وبما حصل الكمال لا يوجد ما حصل الاصل وكان الطالبه ان انا حواله من  
الاصل فان اسوي المحال الى المال من الكمال يورى ان يكون عنه عرف الطالبه  
ويورى الكمال على المطالبه عنه لا ان المحال في مقام مقام الطالبه في الاستيفاء  
ولو ادى الكمال الى الطالبه يورى ان يكون عنه عرف الطالبه ويورى عنه  
الكامل فكذا اذا ادى الكمال الى مقام مقام الطالبه وان لم يورى هو المال من  
الكامل ولكنه طالبه الكمال كان الكمال ان الطالبه الاصل وبما دونه اذا الورم وكنته  
اذا احس لان المحال في مقام مقام الطالبه والطالبه لو طالبه الكمال يورى على

الاصل وبما دونه اذا الورم وكنته اذا احس فكذا اذا طالبه المحال وليس  
لكمال ان واحد المحال في كلفه لانه قد انا ما علمه وكان المحال انصهر الى  
في حركه في يحصل الاصل كمال الكمال الواحد هو المحال لا يكون له ان يرفع على  
الحواله لورقه حله كان المحال انصهر الى في حركه في اودنه الكمال فكذا لا  
طالبه بالخاصه قبل الاداء ولكن يورى الكمال شيئا في احد المحال في مال انصهر  
الاصل ان الاداء يورى الكمال سواه الاصل ولا سطر الحواله عند ما وعلى قول من سطر  
الحواله كانه معقد يورى الكمال وقد سقط اذا الاصل فسطر الحواله له وادالم  
في لو قد انا حواله يورى عنه وهناك ولما ان الحواله قد هي لهما محليها ولا سطر عند  
فوان المحال يورى المحال كما لو قد انا حواله يورى المسح على المسح اليه يدعيها ما هو في  
كل وجه وقد فرز با هذا في مقدم وورق اس هذا وسر الودعه واد انصهر  
عند ما كان المحال ان الطالبه الكمال وليس للكمال ان الطالبه الاصل ان يخلص  
كان الطالبه قبل الاداء في حركه الاصل ان يورى لولا ان يكون الحواله لكبره انا في  
نفسه المطالبه ليعتبر الحواله في انصهر لا تستد الكمال ولا يرفع على الا  
يورى ان لو ادى الكمال بعد اداء الاصل لا يرفع على الاصل بل يرفع على المحال فاذا  
طول بعد اداء الاصل الطالب المحال ان يخلص واذ ان المحال الى الحواله ان يرفع  
على المحال لانه في في المحال بامر وليس للمحال عليه دين لان الكمال يورى في  
الكمال باء الاصل وصار الحواله مطالبه فاما اذا ادى في الحواله قبل اداء  
الاصل لا يرفع على المحال لانه اذا الاصل من الكمال واحد على الكمال فاذا  
في في المحال في صار طويلا على المحال فصار من الكمال ولا يرفع على



كانت الكماله تدبر من الاصل كان هذا والاول سوا لانها لا يرد على  
الاصول بعد الا اذا كان لا يطالب بالتحقق من الاداء فان كان الطالب افعال  
عمره على الاصل دور الكماله فواله مفيد ما علمه حارب ويرى الاصل الكماله  
عن دسه يرد به باخر المطالبه فان حاله عجزه احر على الكماله ما علمه لم يرد له  
لا يرد له على الكماله ولا يصح احواله المقلد وكذلك لو ان المحل الكماله يطل احواله  
لانه لم يترك على الكماله الا المطالبه ووراء حربه بعد المطالبه الباقي عن الكماله  
ولا يصح ان يرد به فان كان المحل وعلمه دور كبر ولم يرد به الا سوى كان له على  
الاختلاف كونه سطر احواله اسما ثانيا واد الطل احواله يعود الى المحل  
على الاصل الكماله واحد وهو المحل اسما وفسر من عجز المحل الى احواله احواله  
لان احواله المطالبه عجز الكماله احواله فاد الطل احواله يعود الى الاصل وهو  
الكماله كان احواله الاصل مقلدا ولم يترك المحل سطر احواله اسما ثانيا واد  
الحواله يرد به على المحل ولا يستلزم على الكماله لان الكماله السهم سائر الى  
له والحق ان يرد به لانه على الكماله لان الموجه ليعلم المطالبه عن الكماله احواله  
على الاصل وقد يطل يعود المطالبه والكفاله سعي عن المبتدئين وان كان لا  
يصح اسدا في قول الى حقه فان ادى الكماله الى يرد به ذلك مال الكماله احواله  
كانت الكفاله بامر فالوا هذا علط وان كان لا يرد به لانه وضع المسله  
وما اذا كان الاصل مقلدا فكيف يرد به في ماله ولو كان له مال الا سطر احواله ولا  
يكون المحل احواله احد من الكماله ولو احد من الكماله لان الكماله لا يرد به الا سطر احواله  
سهم من الاصل لا يرد به لانه احواله احواله اذا حصل الما ليس حاد فان  
فلا عدا له اسان بعض القاصي فهو مقلدا ثم عفا احد الاثنى عن القاصي فيقلب

نصف القاصي مالا ويكون ذلك من ركنه بقصامه ديونه او كان الاصل مقلدا  
مورود على رجل عزم ما بال الاصل فعفا احد ورثه او كان المبتدع في حقه  
عند اساو القاصيه ثم ما بال فوجد المبتدع عفا حقه بقصامه القاصيه الوارث  
باله وقصيه الما بال سعي المبتدع ماله ولا يرد به لم يكن مقلدا وكان الكماله  
ان يرد به في هذا المال فاما اذا ظهر المبتدع لم يعلم به القاصي كان عفا حقه في سطر احواله  
ودفعه عند اسان او دسا على ملى فان المحل الما بال واحد حصه من هذا المال لانه  
ظهر له ما بال ملى وان احواله لم يطل ويظهر بطلان القاصيه مقلدا وان ظهر  
له دس على مقلد فليشبه القاصي كما بال احواله فانه في ماس قول الى حقه لان  
عنه مقلد الى لا يصح ولا سطر احواله الا ان يعود هذا الما بال مقلدا محسنا  
سطر احواله كما سطر موقوف الاصل مقلدا ولو ان القاصي لم يعلم بال كماله حقه  
رد المحل على المحل بقصا واسموت دسه ثم ظهر المبتدع احواله المحل على المحل فان  
احد منه ان كان قائما ومثله لو كان هالكا ثم باحد المحل حقه من المال الذي ظهر له  
المحل عليه وكذا لو رد المحل على الكماله بعد قصا القاصي لم يرد المحل عليه مقلدا  
وسطر احواله ثم ظهر الاصل فان رد المحل على الكماله احد منه لانه ظهر بطلان  
القاصي وظهر احواله قائم واد احد من الكماله احد يرد به ولو كان المحل ادى دس  
المحل عجزه قصا حارب وحس المحل على القاصي لان كل على المحل وان سطر احواله  
فهو عجزه ان يعود لم يرد المحل عليه مقلدا فلم يكن المحل الا اذا عجزه حارب ادى ذلك  
وكرر على القاصي المقتضى ان يرد به دس القاصي واد احد من الكماله سطر احواله يعود  
دس المحل اسان احد من الكماله واد احد من الاصل ان كان حيا ومن يرد به ان كان ميتا  
سوا اذا المحل في حقه المحل عليه او بعد موته







كما  
المادوناد  
ما يكون على المبدأ من الدس وله عبد وعلى عبد دس للوارث او للموصى له ذكر في الباب  
فصولا ثلاثة فصل في الوارث وقص في الموهوب له وبنا الفصل  
الوارث وبني العاد على اصول ميسرة الارسوا والبركة بالدس لجميع المالك للوارث  
والموصى له عبدنا اسما نا والفاصل في الاسم الارب وهو في الساقع رحمه الله  
وص في الفاصل الارب حلف عن المورث في اهلاكه ثم الدس في الاسم ملك المورث

五

اللا الورى /  
مصدر الورى  
فلا رطم الورى  
أورى



لما ذكرنا وان في القسم من الورقة سرعة المعادلة ولا معادلة لار  
 احدهما ملك نصه فارعا والآخر مسعولا بالذي طابا لطلوعها ملك  
 نصه مسعولا الا انه رال السعارة نصا احدهما بعد ووجه في ملكه ونعم  
 نصا لآخر مسعولا فان القسم الله تعالى في المراتب من الالهي نصه  
 فكيف قسم الثاني فيهما الله تعالى في المراتب فيهما نصه من الالهي احدهما نصا  
 نصه نصه من جهة في كل ذلك كالعالم في يده او كما المصروف والوجه له اخرى  
 وهذا كله قولنا انما على قولنا في الحس وهو رواية الا في غير ذلك يوسف في العبد  
 اذا كان مسعولا في الارز كدب المولى فاذا لم يكن كل واحد من الارز مسعولا فاذا  
 صمما احدهما الى الآخر يكون مسعولا نصه وفيه الارز كدب المولى فاذا لم يكن للارز  
 العزم مسام من العبد لا يسقط من دسه فاذا كان في حقه حسي فانه والثاني يكون  
 لعزم المولى وعلى قولنا في العبد نصه فانه فاذا كان ديب المولى حسي فانه نصه  
 الارز في نصه العبد موقوف نصه العبد وملك الارز نصه العبد فيهما كل  
 واحد منهما رابعة فيسقط ربع الذين العبد وذلك حسي فانه وجمعة وعشر واربعة  
 ونعم من دسه ثلاث فانه وجمعة وسبعون رباح العبد بالف ونعم نصه  
 دسه لعزم المولى ونعم النص من الالهي في كل واحد منهما فانه وجمعة ونعم في  
 عزم العبد الى احده ونعم نصه من ديب ثلاث فانه وجمعة وسبعون وفي يد من  
 العبد فاسار وجمعة وسبعون فانه نصه ذلك نصه فانه وجمعة وعشر ونعم في  
 الى عزم المولى ونعم نصه من ديب فانه وجمعة وعشر واربعة ذلك ما وقف  
 من العبد لارز العبد مقدم على ديب المولى في القصاص فقول عزم المولى

في كل واحد منهما نصه

لعزم العبد نصه من ديب فانه وجمعة وعشر وفي يد من حكم المراتب ربع من العبد  
 والارز مقدم على المراتب فاحدهما فانه وجمعة وعشر في نصه في الحاصل حسي فانه  
 لعزم المولى وجمعة نصه لعزم العبد ولا في الالهي الا في الالهي هذا احط  
 فاحس فانه فان ملك الالهي المولى رباح العبد فيسقط دسه وفي الحاصل ملك من العبد  
 لارز عزم المساحد نصه ما وصل اليه كل المراتب فانه وجمعة وعشر ونعم في  
 حكم المراتب فانه وجمعة وعشر واربعة من العبد فيسقط ربع من دسه في  
 واما الفصل الثاني في حركات وبرك عباد الله الف درهم لادب العبد  
 وبرك الالهي لا يارب له عزمها ولو حل عليه الف درهم واربعة نصه لعزم  
 العبد وقيل الموصاله الوصية فالرباع العبد فاحد الموصاله جميع دسه وما  
 نعم يكون لعزم المولى لارز ديب المولى مسعولا للبركة فلم يملك الموصاله شيا من العبد  
 ولا يسقط من دسه ودين العبد يقدم على ديب المولى في القصاص ونعم في الثاني في  
 عزم المولى ولو كان ديب المولى حسي فانه درهم في المسئلة كالحا فاحد الموصالي نصه  
 ثلاث فانه حرمه لارز ديب المولى عزم مسعولا فلم يبق الوصية في ملك الموصاله بل في  
 العبد فيسقط ثلث دسه وذلك فانه وسبعة وسبعون وثلثان ونعم في عزم المولى حسي فانه  
 لارز الالهي مقدم على المراتب نعم من المراتب فانه وسبعة وسبعون وثلثان نصه ذلك  
 من الالهي من الموصاله نصه النص الموصالي له والنصف للالهي لانه لو لم يكن  
 فانه في ديب المولى كان للموصاله ثلث العبد فيسقط ثلث دسه وباحد نصه  
 من الورقة وذلك ليد العبد وسلم للورقة ثلث العبد فاسلم للموصالي له حكم الوصية  
 فاذا كان في الموصاله عزم عزم ديب المولى من الالهي كالسما في عزم نصه



لا ذكر باق و س القسم من الورثة سرعة المعادلة ولا معادلة لار  
 احرهما ملك نصيبه فارعا والآخر مسعولا فالذي طابا لهما من ملك  
 نصيبه مسعولا الا انه رال السعول نصيبا احدهما بعد وقوعه في ملكه ونعم  
 نصيب الآخر مسعولا فان س الله تعالى جعل الميراث من الاثني نصيب  
 فكتب القسم الثاني بينهما ان لا ياتيا في الميراث سهمهما نصيبا الا ان احدهما نصيبا  
 نصيب نصيبه من عند فكل ذلك كالعام في ملكه او كالمصر ووالحق له احرى  
 وهذا كل قول الصالحا اما على قول الكس وهو رواية الا في غير ابي يوسف دين العبد  
 اذا كان مسعولا في الميراث كدين المولى فاذا لم يكن كل واحد من الاثني مسعولا فاذا  
 صمما احدهما الى الآخر تكون مسعولا نصيبه الا ان كذا المولى فاذا لم يكن للاثن  
 العزم مسامير العبد لا يسقط من دينه واحد كماله خمسة مائة والباقي يكون  
 لعزم المولى وعلى قول السير الدين القليل من قدره فاذا كان دين الميت خمسة مائة مع  
 الارث نصيب العبد فموقوف نصيب العبد وملك الاثني نصيب العبد بينهما كل  
 واحد منهما ربعه فمسقط ربع الدين العبد وذلك خمسة مائة وخمسة وعشرون  
 ونعم من دينه ثلاث مائة وخمسة وسبعون رباح العبد بالف ونعم ان نصيب  
 له لعزم المولى ونعم النصيب من الاثني كل واحد منهما مائة وخمسة عشر ثم في  
 عزم العبد الى اربعة ونعم ان ربع دينه ثلاث مائة وخمسة وسبعون وفي ذلك من  
 العبد مائة وخمسون فاحد من دينه مائة وخمسة وعشرون ثم في  
 الى عزم المولى ونعم ان ربع دينه مائة وخمسة وعشرون واحد ذلك ما وقف  
 من العبد لاردين العبد معلوم على دين المولى في القصاص فقول عزم المولى

ولا يورثه ولا يورثه

لعزم العبد من دينه مائة وخمسة وعشرون وفي ذلك حكم الميراث ربع من العبد  
 والا من مائة على الميراث فاحد من مائة وخمسة وعشرون فاحد من مائة وخمسة وعشرون  
 لعزم الميت وخمسة مائة لعزم العبد ولا يورث الاثر والآخر فالعبد على الراي هذا حكم  
 فاحد من مائة والباقي للاثر المولى ربع العبد فمسقط دينه وفي الحاصل ملك العبد  
 لار عزم الميت احدهما مائة ومائة الى كل الميراث مائة وخمسة وعشرون ونعم في  
 حكم الميراث مائة وخمسة وعشرون وانه من العبد فمسقط ربعه دينه مائة وخمسة  
 واما الفصل الثاني في ميراث ويراك عدا فمئة الف درهم لاهل البيت  
 ويرك ابني لاهل البيت له عزمها ولو حل عليه الف درهم واوصى بثلثه لعزم  
 العبد وثلث الموصاله الوصية فالسابع العبد واحد الموصاله جميع دينه وما  
 بقي يكون لعزم المولى لاردين المولى مسعولا للبركة فلم يترك الموصاله شيا من العبد  
 ولا يسقط من دينه ودين العبد يقدم على دين المولى في القصاص وهو الباقي في  
 عزم المولى ولو كان دين المولى خمسة مائة درهم والمسلمة كالحا فاحد الموصالي دينه  
 ثلاث مائة درهم لاردين المولى عزم مسعولا فلم يبق الوصية فملك الموصاله ثلث  
 العبد فمسقط ثلث دينه وذلك مائة وخمسة وسبعون وثلثا وعزم الى عزم المولى خمسة مائة  
 لاردين مقدم على الميراث ربع من ميراث العبد مائة وخمسة وسبعون وثلثا نصيب ذلك  
 من الاثني ربع من الموصاله نصيب النصيب الموصالي له والنصيب للاثني لاهل البيت  
 فاهل دين المولى كالموصاله ثلث العبد فمسقط ثلث دينه وواحد ثلثي دينه  
 من الورثة وذلك لملك العبد وسلم للورثة ثلث العبد فمسقط ثلثي دينه لاهل البيت  
 فاذا كان حيا لموصاله عزم دين المولى ميراث الاثني كالأثني بعد قضاء















والأصل هو العقد بوجهه إلى العاقد عبداً إذا كان من أهل الجور وفي النار  
فصول ثلاثة العبد والمرد والحرية **الفصل** في العقد فقال رجل أساح  
عبداً مسامحة كل سهم من حلقه للسرى له وسهم العبد ما لا حار لآخر العبد اهتز وح  
في هذا العقد في لاسم العبد ولم يعمل سمي الآخر فكان المصود عليه مائة العبد  
وأداس المدة استجبت الأمان سرانها قصي كما لو أساحه سميها الخطأ  
أول كرمه ونصر العبد ما دون الأمان لأنه لما أحره للأمان فقد رضى بكاربه  
وتعلق الذي يرضى والأمان الأمان لا فعل المصود فصر ما دون الأمان كلفها  
فانقص المساح العبد وأمره بالسهم والسر أفعال واستوى كرمه دون رضى العبد  
ذلك على المساح وظالمه ذكر محمد رضى الله عن المساح العبد لأن الأمان  
كلمة لا تسمى بل كرم العبد فيها قبل الفصل كما رضى المصود وأما رضى العبد على  
المساح بالانوار المذكورة أن وكل من رضى كرمه الوكيل كله والعبد المادور والكمه  
دس فانه لا يرضى على المولى لأن المادور رضى لنفسه وأما الأمان في كل كرمه  
بالكسار العبد كرم ملك الرقبة وإذا كان رضى فالبقت لا يرضى على مولاة أو العبد  
يؤثر المساح كرم الأمان بركة الوكيل والعوا ان يطالبوا العبد بنوهم وليس لهم مطالبه  
المساح لأن العبد ما رضى بينهم وبين المساح إنما رضى بينهم وبين العبد والعبد  
المادور وهو العبد بركة الحرفان المساح من مملسا لا كرمه سا وقد هلك  
الأموال في العقد فانه ساج العبد بنوهم لأن المولى لما أحره للأمان فقد رضى بتعلق  
الذي يرضى واسقط نفسه عن الماله فأمره المولى أن يبيع لأن العوا في أسما  
الذي يرضى بوجه المولى على المساح بما قد أله فراه لخلص ملكه فكان  
ولا يكون مكره الرقبة إذا صاد من الرأى والولاء إذا قصي دس الحب من مال

الح

لحق من البركة فانه لا يكون مكره ما حى يرضى في الرقبة كذا لها ما يرضى المولى  
فإذا ولا يرضى بالانوار من نفسه وما قد رضى من هذا رضى العبد المصود إذا رضى  
حانه عبد العاصب ثم رضى على مولاة كاطم مولاة بالدفع أو العدايم يرضى على  
العاصب بالانوار من نفسه وما قد رضى من هذا رضى العبد المولى صا مطلقا سب  
عبد بركة المساح ويا مكره المولى ما دون في هذا الذي قبل المساح والمادور  
نقص الذي يرضى كما قصي إله في مسله العصب لم نصر المولى مصطرا في هذا الذي  
يؤثر بركة للعاصب بل المولى أصلا موعب الحانه وهو الدفع أو العدايم كطام  
الدفع بوجهه على المالك وأما رضى المولى على العاصب لانه لم يرضى كما قصي رضى  
بالانوار لانه مسطر ولا يرضى بالربان والذي يلي أحد ذلك من المساح هو المولى  
لانه هو الذي رضى فكان هو الآخر له كرم الرقبة إذا قصي دس الرأى والرك  
المولى لا يرضى رضى بالف والذين يحسرون الألف قسم الألف من العوا بالخصه لأن  
التي لا راق له بتعلقها هو العوا فكون بينهم بالخصه ولا سسل للعوا على العبد  
بما رضى حتى يعقوب رضى أحدهما أهم استوفى بدل الماله مرفه فاعطاه حقهم  
عن الرقبة والثاني أن المستوى بما التزم التمس سلامة العبد والاكشاف ولو  
يؤثر العوا في الرقبة لا كرم هذا السهم ولا سسل التمس المصود للعوا إلا أن يعطاه  
حسبهم الرقبة فإن رضى من الرقبة وتغير في الرقبة وبما الذي رضى الرقبة لا يرضى  
حوار السهم كالعبد المحي راداً رضى على نفسه بركة رضى العبد بركة ما رضى  
لأن المالك من الأمان قد رضى هو هو المشتري وقد يقوب رضى بالانوار  
فليس بما رضى بوجه مولى العبد على المساح بركة العبد لانه قصي من عبد دس



على المسافر عن اصرار من وجهه عليه كالهجر المسافر اذا اهلكت عند المرحى  
فان صاحبه الرهن يرد وجهه عليه على المستعير كذاهاها ونصب القاضى للثمن  
وكذا نص في بعض النسخ عن المسافر ان العمد من على العمد وله على المسافر  
وغيره من العمد عن الاستيفاء ان صار محجورا حكما لم يرد وجهه عن ملك الموكل وهذا محجور  
حكمه في ان ابطال حقوق العمد الخاصة كما يعلم المسبق خلا وما اذا حرم  
مصدرا فان اهلكت المسبق الا ان ابطال حقوق العمد التي ياتى في حاله الا ان  
لان ذلك هو مبني عليه ولا يملك الموكل ابطاله فصار كماله الموكل على الوكيل  
عن ابطال حقوقه فادعى العمد عن ابطال حقوقه واستيفائها ومولاه لا يملك المطالبة  
والاستيفاء لانه اخصى عن كسبه عليه المستعير في قول الحق حقه وعقد صاحبه  
ان كان يملك المكتبة لا يملك العمد فادام مسقولا فالدين والاستيفاء للعقد على المسافر  
لانه لا يرد وجهه على المسافر انما يرد وجهه على العمد فادعى صاحب الحق عن استيفاء  
حقه عليه والقاضى نصب باطل الموكل عن عجزه عن النظر بنفسه نصب القاضى وكذا  
كرهه من وجهه دين وله دين على رطله من القاضى نصب عنه وكذا نص في ثبوت  
ويعنى في كماله الوكيل وعليه دين وله على الموكل دين فان القاضى نصب حصا  
يسوي دينه ويعنى دين العمد كذاهاها هكدي ذكره ههنا وذكر في المادور العمد  
اذا امد وجهه دين وله على الناس دين في الموكل فيقوم مقام العمد في المطالبة واثبات  
الدين فادى الامر الى الاستيفاء كذاهاها في العمد والقاضى المسبق  
احلا والروايتان كل ما ذكره ههنا محجور على ما اذا الى الموكل المطالب وكما ان كان  
الحول لا حلا والموضوع وضع المسبق فما اذا العمد وذكر في الوكالة اذا

الح

ما العمد وعليه دين فان المطالبة والاستيفاء كذاهاها في العمد والقاضى المسبق  
ان المصود من المطالبة الاستيفاء الى العمد لانه ملكهم كانت المطالبة اليهم وجهه  
ما ذكره المادور في الموكل مع العمد فما كان العمد ولم يصر مسقولا نحو العمد من  
الوارث مع المودب فما كان المودب فيقوم الموكل مقامه وانما جعلنا الاستيفاء  
الى العمد لان الاستيفاء في المسبق وذلك فيهم وهو لا يرد وجهه عنهم فحلت الاستيفاء  
الى العمد والمطالبة الى الموكل كما اذا مات وله دين وعليه دين وورثه وارثا او وصيا  
كأن المطالبة للموصى والوارث والاستيفاء للعقد كذاهاها فيهم وكذا العمد يرد وجهه  
على المسافر بسبعة الاف وموكل العمد يرد وجهه بالدين من العمد واثبات نص  
سالا ساركة الا فيهما نص لان ردهما محلا لا حلا والسبب في ذلك وهو  
دين الموكل فصار الدين المسافر يرد وجهه ودين العمد عند ناسه العمد للمسافر  
ولا ساركة لانهما الصاحبه فاما نص فان لم يصر المسافر ساهي فاب ورك  
هت الا ونسب ذلك من موكل العمد ووكيل الثمن على حقه اسهم لان وجه المسافر  
كواله الى يركه وهو العمد كان بسبعة الاف وهو موكل العمد في القبول كالمالك  
سما نص حقه فيقسم البركة بينهما على حقه اسهم وان لم يصر المادور في الدين  
في وجهه له عند ناسه او القاضى العمد ارجحها بالدين او المادور ولما ذكرنا  
واما الموكل فله كسب المادور في سماعه في دينه سواء اكتسبه بالجار او بغير  
الجار وسواء هكدي فيل كحو والدين او بغيره في سماعه هذا وسر العمد المحجور اذا  
استهلك في السار ووجهه ههنا ان كان اليه فيل كحو ودين الاستيفاء كسبح  
المحجور ولا سماع اليه معه دين الاستيفاء كذاهاها فيهم بعد كحو ودين  
سبيل

سبيل



ساح العبدان جميعا وعلى موارر في المادور الصا ساع الله بعد الموارر ولا  
ساح الله قبل الموارر وهو سوى سواهما واصحابا موارر ووجه الدور العبد  
المحور ليس له يد على اكسائه مما وقع في يده فهو له نعم في يده مولا معنى فادالكاب  
الله قبل الموارر وفيه في يده مولا وارعا على الدور والي سائر سائر امواله فلا سفل  
نه هو العوا اما ادا كان الله بعد الموارر كما وقع في يده العبد فعليه هو العوا  
صاح فلا ساع اما المادور لم يد معيته على اكسائه فلا نعم في يده الموارر الا بالادع  
الله لا حرم لواحد مولا في حقه دبر لا ساع ذلك في دمه فان لم يقصر الموارر سوا  
حتى ساع العبدان بالي دبره ودفع الى العوا فان الموارر يدع على المشاخر يسمي  
وهو العوا حرم كما ذكرنا ولا يدع سوا الموارر لان الموارر يدرك كسب المادور  
والكسب المادور لا يملكها الموارر ولا يد الموارر عليها فم لم يفرح حتى دبره كسبه  
لان ادا كان الموارر العوا في الاستسما منه فاد اصراف الى العوا كان الموارر فاصبا  
دبر العوا من ماله ففرح بذلك على المشاخر فصبب الفقه للعوا وكلا ففرح على  
المشاخر بسعة الاف لان الوكيل فم مقام العبد المادور وقد نعم على المشاخر  
دبر العبد بسعة الا و فاصرها الوكيل وكما يقصر سائر دفع الى العوا حتى يصل  
اليهم تمام جهتهم ويكون الا لوالف الموارر لانه كسب حمله وقد فرح على الدور فيكون  
الموارر وارفاك المشاخر فلا يقصر سوا دبر كسبه الا فكار ذلك في موارر المادور  
وسر العوا على حصة اسهم سيم الموارر وسعة اسهم للعوا لان هو الموارر كسب الف  
وهو العوا في سعة الا و ساعه الا و ساعه دبرهم والاف الا في كسب العبد يقصر  
مسعولا في العوا فم يصل الى العوا حصة

فان لم يقصر العوا ساس دبرهم حتى ايراوا العبد حتى دبرهم او وهو للعبد  
وقد ساع العبد المادور او لم يسه و مات المشاخر او لم يسه لم سوا المشاخر عا حله  
ونصر ما عليه طحا الموارر العبد يقصرها العبدان كان لم يسه وار ساع يقصره الموارر  
لان العبدان وكلا المشاخر في السري وعقد الوكيل بالسري لو حرم دبر العوا على  
الوكيل ودسا الوكيل على الموارر لان الوكيل مع الموارر له العوا مع الموارر ولهذا  
كان الوكيل ان يقصر الموارر من الموارر وطال به و ان لم يسه العوا وسقط دبر العوا عن  
الوكيل الا لو حرم سقط دبر الوكيل عن الموارر ادا نعم الدور على المشاخر وهو كسب  
العبد فرح على الدور فيكون مولا ولو كان المشاخر امر للعبد بان سري له البزاج  
واسري البزاج وبيع واسري البزاج وبيع فانه في البزاج في البزاج في المشاخر  
والوصعة في ذلك على المشاخر ومارح في البزاج هو الموارر وما كان فيه من وصعة فهو  
في هو عوا العبد لان العبد وكلا هو المشاخر فمراحي سيمها الحكم الوكالة  
والوكالة يقدر المخصص يقصر الوكالة على البزاج وهو حرم المادور في مولا  
والعبد المادور اذ ادع في حادثة كان الموارر مولا والوصعة في حقه لا يدع ذلك  
على مولا ولكن ساع فيه قال الموارر ادا امر حمله سري حاربه يقصرها او سري  
سري حاربه واسري فحظه دبر لو حرم العبد بذلك دبره بذلك على مولا  
فلا يودي في ساع فيه فان فصل سري من دبره لو حرم مولا لان العبد لا يصر  
فادو بالمثل هذا الامر ويكون وكلا عن الموارر فمراحي حله فاولا الفصل  
الثاني بطر ادر لم يسه في العوا فامر الموارر رجل اسري له حاربه كسب الا و سيم  
اولا هو المادور ادا الوكيل عر حرم بالسري يسم نقد حور اسما والعوا سري







الناهي ومن مولى المدر على حصة اسم لار هو الناهي كان حخته الا ووصل اليه  
من غير المدر العاشر من حصة في ثلاثة الا وهو المدر في الف حصة من الموهود  
ولم يفرج عن دسه وهو المولى في الف حصة من المدر فوج ولها القسم الثاني على  
حصة سهم المولى واربعة اسهم للمدر واحد وانصرف الى الناهي ثلاثة الا ووصل  
الاحرى لولاه ولولم يكن ذلك المدر حقا نصروهم الى حخته وهو الناهي لار  
دسه كان معطافا برسه فاداب واجلف بدلا نصبا منه دسه كالحمدون اذا  
فل حقا نصبا منه من دسه ثم يروح مولى المدر على الامر بقسمه طافلا الفصل  
الثاني حراسا حرا من معلومة لتسببه وسيرى ما بداله صاح واسرى  
ولمعه ديور في حقا وبرك الدبره بعض دسه من دسه ومن الاو الحركه لا  
بركه للب والدين معلوم على الدراب ثم سطران قصه الاور ولم يوسمها في ترح  
وارد الحما وحطوره على المساح لانه بركه الب وقد صلا عن الدين والحق  
سي من يومهم لار في الوارد على المساح لار في دسه بركه الب ولا سلم الوارد  
فالم يفرج عن الدين ولكن القاصي نصبة كلالا في يروح على المساح كما في دسه ونصبي  
في دير الوفا فان فصل سي نصبة الى الوارد لانه بركه الب وقد يروح عن الدين فان  
لم يفرج المساح سا حيا فاب وبركه الب لا في بالدور فهو ذلك الى الوفا فان والوارد  
الحا انا حربه مع الوفا بدنه الحو والاله المثل في مال المساح لا ليهب الله فوس  
هذا ووس سهم المدر ومن المدر المدر فان مولى المدر يفرج بدلك مع الوفا فما  
برك المساح والعرفان سهم المدر ومن المدر المدر لا يملكه المولى من حصة المدر ولم  
يكن من اكساب المدر بل كان المولى لانه بدلكه وما في دسه المتناحر بدلكه فكان

المولى اسوة العرفان في ذلك اياه وحسب المرحا موزع دسه المساح كسب المدر وركه  
فلا سلم الوارد فالم يفرج عن الدين ثم اسدل في الكتاب لسان العرفان بها فقال  
مدر ما دور عليه مدر حاحد ووطه لله ودفعه فاحسب المولى المدر لا  
نصير الوفا سالا لانه بالاحا ولم يملك على الوفا لار والوفا كان في اسما  
الدين من كسبه لا في نصبة وبالا حاو فاكدهم في اكسابه ولو اكسب اكسابا بعد  
الحية وادى الدين من ذلك الكسب لم يكن ان يروح بدلكه في العبد المدر فوج وسلم  
العبد المدر فوج مولى المدر ولو كان وهذا المدر صار به قبل الحية واكتسب اكسابا  
بعد الحية فلم يملك المدر بل كان الموهوبه او لم يسترها احد فادى الدين من كسب  
الحية كان المدر ان يروح في الحية الموهوبه فان وراه المولى والا بعد الحية الموهوبه  
للمدر لان المدر ادى الدين عن كسبه الحية عن اصطرا او ما اكتسبه قبل الحية لا  
سلم المولى الا بعد الفراغ عن الدين ولم يفرج اما العبد المدر فوج فالب لا يملكه المولى  
من حصة المدر لسعلو سلاسه المولى بشرط الفراغ عن الدين لكن المولى يحل عن المدر  
سهم العبد المدر فوج فانه يحل اذا لم يفرج سهمه من الا حرا لادافى الدين فوالا  
لا لفرقه الحيا فالالا ترى انه لو كان مكان الحية الموهوبه الوفا بدله وفسله  
فل العرفان فلول المدر نصبا الدين ولم يملكه الى الا الموهوبه فادى الدين  
فوالا اكسبه بعد الحية او من الف اسر سوسها اما كان المدر ان يروح بدلكه في  
الا الموهوبه كان له ذلك قال والا يترك المولى الا حوا المادور المدر  
نصير سهم الوفا لانه انظر هو السهم على الوفا والعرفان بالاحا واداسا واحده وان



ساوا احدوا المدبور فان احاروا والساح المدبور فادى الدين من كسر الحربة  
واراد ان يرفع بذلك على مولا لم يكن ذلك لان المولى كان يحمل حبه بقضا الدين  
فادى الدين من احواله برفع حبه كره على المولى فلو ان العرفا انما العقد بعد  
الحرب سلم العقد المدفوع والموهوب للمولى لانه كسر حبله وقد فرج حرج  
الدين في ذكر سلة الكمال اذ اكمل العقد فادى مولا نفسه والاود ومعه الف  
حار فان قصاه المولى لم يكن مبرحا وذكر انما سلة العاربه اذ ادنى صاحب  
الرهق من المسعر لا يكون مبرحا وقد مر في اسال المسائل وان لم يعلم  
باف الربط بادن العقد في العاربه  
من موبه وانما بالدين في النادر على اصله من احواله ان قصير المدبور اذ لم يكن  
دين يكون كتحريف للمولى بنفسه وان كان عليه دين لا يكون تصرفه كصرف المولى  
لان العقد سرق باهله نفسه وسقط العقد بغيره الا انه لا يسقط تصرفه  
الا بادن المولى وبسلطه فكان مبردا من الاصله والسانه فخرج حجه السانه  
كل الملوك والولاه بما دام المولى على التصرف في نفسه واكسائه كحله تصرفه كصرف  
المولى فادى الحقه دين سقطه من المولى عن اكتسابه ويخرج عن بعض الجوانب  
فلا يحل تصرفه للمولى وهو الوافر لما دور له في مرض مولا بل في ارض  
لوارب مولا لا يصح كما لو اقر المولى وكذا لو اقر من المولى وعلمه دين الصمم  
اقر العقد على نفسه بغير اذيع او ودعه قائمه او مسميه لا يصح  
اولا كما لو اقر المولى المصم بذلك وعلمه دين الصمم والناظر في العقد به دين  
المولى لا يصح اذ هو دين العقد بسبب لا يسميه فيه كالاستهلال وكما تقدم

دينه سوا تقدم وموبه على دين المولى اقره حبه انفق حاله موبه او اخلت  
لان دين العقد اقوى ويعلو دينه بالنسبه اولى من يعلو دين المولى بالنسبه وان  
وهو دين العقد بسبب هو منهم فسلكا لا ولا يسطر ان انفق حاله موبه او يعلو  
ويعلو بها بالنسبه بان كان في مرض المولى وكان زوجه المولى موقفا كاحض العرفا في  
الحاله لان دين المولى يعلو بالنسبه كما وصفه اذ ان العقد بعده لا سطر ان يعلو  
هو المولى ويعلو هو المولى لا يعلو هو دين العقد لان دين المولى وان كان اسبق بطلان  
فدين العقد في نفسه اقوى من دين المولى طاعه وعاله للرض كاله واهله وساجمعا  
وصحلا كما في المولى وان تقدم اقرار العقد على اقرار المولى في دين العقد مقدما  
وان اختلف حال الوفوف بان كان دين المولى في حقه ودين العقد بسبب اقراره  
مرض المولى تقدم دين المولى على دين العقد لان سبب دين المولى في حقه في حاله موبه  
وهي حاله الصمه لا بها حال بعد اكل المصرف بسبب دين العقد وحده حاله الصغه  
وهي حال مرض المولى لان العقد يخرج من مولا عن بعض التصرفات حتى لا يملك الاقرار  
لوارب المولى ويكذلك تقدم دين المولى لهوه سببه كما تقدم دين الصمه على دين  
المصم في الوافر فصولا في العقد اما الفصل الاول في الوافر من مرضه في حقه  
دين خطه حاله ولم يحدد فادى العقد في الحاله فاقول العقد لا يحسب دين الصم  
بما دام المولى في العقد ساج ونصرفه الى عريم المولى لما ذكرنا ان اقرار العقد  
الذي لا يدرى عليه دين قبل الاقرار كما في المولى ولو كان على المولى دين الصم فافر  
في حقه بدينه فانه يبرو المال الى دين الصم طاعه وكذا في حاله ولا دين للمولى كما  
مرض يعلو حاله ودين العقد يعلو بعد ذلك فسادا بسببها ولو كان المولى اذ في



الصية ثم من ماله على نفسه فاقترع العبد في ماله المولى يد من المهر على نفسه  
ثم مات المولى فهو المالك المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى  
الصية فاقترع العبد على نفسه يد من ماله المولى فاقترع العبد على نفسه يد من ماله  
ثم مات المولى فانه ساج ونصر ونبه الى اللبس جنفا وروى هذا وسمي بغير  
اما على الاصل الاول فلا يصح اما دوراد الكار على يد لا يكون كغيره والمولى  
وقد اقر العبد بما في يده والمال اليها واما على الاصل الثاني فلا اقرار بالعبد  
جميعها حاله ولا حاله وهو حاله الا فلا ولا في العزم الا ولا ولا يعلو باله العبد  
لم يجر العبد عن المهر ويد من المولى لا يعلو باله سيجي بكر ولم يجر العبد عن المهر  
انصافا فاما اقر الثاني في حاله الا فلا ولا يقدم الا ولا ولا يقدم لانه كما  
مصر المولى يعلو باله العبد سيجي بكر وهو يد من المولى في الصية وصار العبد  
محررا عن الاقرار الاقرار به سطره وجره المولى فلم يجمعها حاله ولا حاله  
بالاول كما لو وجد الاقرار المولى احد ما في الصية والاحد المهر مع اوصيه المهر  
كما لو اذن له في المكان فاقترع العبد على نفسه يد من ماله المولى فادله وادله المولى  
في اذنه لانه يد من العبد لانه الملك للوارث فادام ملكه الا في اذنه فاقترع  
العبد على نفسه يد من ماله ساج ونصر ونبه الى اللبس لان الاقرار بغير جمعها  
حال الا في صارت كالو وجد ارضا ولولا العبد لم يجر على نفسه يد من ماله  
المولى ثم مات المولى وعلمه يد من ماله ثم ادله الوارث فاقترع على نفسه  
يد من ماله ساج ونصر ونبه الى عزم المولى لان المولى لما مات وعلمه يد من ماله  
فانه لم يملكه الوارث فلم يصح ادله الوارث فلم يصح الاقرار الثاني فهو المالك

فيصريح

عزم المولى من هذا ان في اقرار العبد حكم الادوار كلهما مود المولى  
خاصا العزم في الاقرار من باق واحد الا في ما لم يملكها الا في ماله المولى  
ولم يملكها الملك فبعضه كان اولى الفصل الثاني في اقرار العبد في يده  
لعبد في المكان فاقترع العبد على نفسه يد من المهر ثم من ماله وعلمه يد  
الصية في يده ثم اقر العبد يد من المهر ثم من ماله المولى في العبد  
والفهر ثم من ماله الى العزم الاول لا اقرار بالعبد في يده المولى في ماله  
واذا صرح كان العبد حرة عزم المولى المهر المهر يد من العبد بغير علم المولى  
في الفصل الثاني في اقرار العبد في يده المهر كما في حصة ماله في ماله يد من  
المولى يد من المهر الثاني للعبد يعلو باله في ماله المولى في مقدم يد المهر  
الاول كما تقدم يد المهر على يد سائر الوفاة لا يراجع المهر الثاني للعبد  
وان كان له يد المولى لراجه لانه لو اذن العبد في الصية كان يد المولى في الصية  
اولى من يد المهر الثاني للعبد لما عرف فلو اذن المهر الثاني في حصة لا سكتة  
عنه عزم المولى ثم سمي المهر له الاول على عزم المولى في ماله المهر  
الاول فلا حظ له في قطع المساقه وصرفه الى المهر الاول للعبد فلا  
مع العبد ماله وحسن ما يصره والاصل في المهر له الاول والماله الثاني يكون عزم  
المولى لان اذنه اسبق لعلها لان ماله يعلو في اول ماله المولى وما بعد باع  
عنه الفصل الثالث لو كانت في يده الصية المهر فاقترع العبد  
في يده المولى على نفسه يد من المهر ثم من ماله المولى فاقترع على نفسه يد من ماله  
فانه عزم اقر العبد على نفسه ماله ثم من ماله المولى في ماله العبد ماله



حرمة قسم المولى مع حرمة المولى بالله لا بالاراء والاول من  
 العدد مطلقا وكذلك اقرار المولى لا اقرار المولى بما لا يصح بعد اقرار العدد  
 اذ المولى لا يقر بما لا يقر به المولى ولا يقر بما لا يقر به المولى  
 وعلى ما لا يصح كما يقر اقرار العدد وكذا اقرار الثاني من العدد لا يصح  
 اذ ان لا يصح اقرار العدد اولا ولا اقرار المولى لاحده ولا اقرار اقرار العدد  
 ما يصح لانه اقرار في مرض المولى ولا وجه للثاني لا اقرار المولى  
 مرضه لانه اقرار المولى بعد ذلك من اقرار العدد لما ذكرنا ان اقرار العدد  
 بعد اقرار المولى في مرضه كما في اقرار المولى في مرضه **فان** ما لا يصح  
 اقراره العدد باسما لا يصح حله بحرم المولى لانه اسمي فعلا فتودي  
 الى الدور كما في المسئلة الاولى من هذا الفصل فلما كان حله التزم الثاني  
 لا يصح حله بحرم المولى لما قلنا ان اقرار الثاني من العدد كما في اقرار المولى  
 خلاف المسئلة الاولى لانه في حرم المولى في مرضه وذلك من اقرار  
 المولى في مرضه فمما كان معناه **فان** لو كان الاقرار الثاني  
 من العدد كما في اقرار المولى في مرضه باسما لا يصح حله لانه اسمي فعلا  
 للعدد اولا كما لو اقر المولى في مرضه باقرار من كل واحد فالف فلما لا يقر  
 الثاني من العدد وان كان كما في اقرار المولى في مرضه اقراره في مرضه  
 له للعدد اولا لا اقرار العدد في مرضه مولا لا يصح اقراره في مرضه  
 فاذا ظهر في حرم المولى في مرضه اقراره العدد باسما في حرمه  
 المال بينهم بالله لا هذا اذ انهم العدد بالمرض فالف في حرمه

نقسم لهم سهم على خمسة اسهم لهم المولى والحل واحد من على العبد  
 سهمان لا اقول المولى لا يصح الا في الفارغ عن دين الذي اقر له العبد او لا  
 والفارغ عن دينه خمسة اسهم له يصح بعد خمسة اسهم والاقرار الاول والعبد  
 بالف وكذا اقرار الثاني لا اقول العبد لا يصح اقراره للامر فكل حكم خمسة اسهم  
 سهمان صار سهمانهم خمسة فبقية المال بينهم على خمسة واربعه العبد بالف  
 وهو الى على العبد لا اقول المولى لم يجد محلا فارغا وطل اقرار العبد واقرار  
 الثاني في المولى بينهما فارغ لا اقرار المولى في ظهوره في الاول وحسب ان  
 يظهر في الثاني هي لا يصح الثاني سائر كما في المسئلة الاولى من هذا الفصل  
 فلو في المسئلة الاولى اقرار المولى في الصبي في هو الحول واذا حكم وهو حبيب  
 الدين والدمه فادام مروه عا او اقرار العبد عالم لم يعلق لعدم وجود الدين بل  
 ليس على يعلقه دين العبد نعم على المولى دين الصبي ودين الصبي على المولى فيه  
 اقرار العبد في مروه المولى فلو يصح اقرار العبد اما في مسئلة اقرار المولى في المروه  
 حكم اقرار المروه المروه بالمال فادام كماله فارغا بطل وصار كان لم يكره ولا  
 بها اقرار العبد بقوله الفصل الرابع رحلا در بعده في الحاله في الصبي  
 ثم مروه في على نفسه بغير الاو عم اقرار العبد على نفسه دين الف ولا  
 دين عليهما في الصبي ثم مات المولى فيهما العبد كالحال العبد ردهما مع  
 بالف او اكثر لا اقرار المولى في عدم فالبعضه وقد ذكرنا ان اقرار المولى  
 في عدم فالبعضه وقد ذكرنا ان اقرار المولى في المروه لا يصح اقرار العبد بعده  
 وكل اقرار العبد كقرار المولى فلهذا كان المولى بينهما بالحقيق ولو اقرار العبد



من هو المولى والام او المولى كما يحرم العدا والمولى كما ذكرنا ان اقرار العدا اذا  
تقدم منه اقرار المولى لم يضر في الحال عند العدا واسار في الكفا الى قوله  
او وهو ان اقرار العدا ولا يضر عليه هذا الاقرار لم يضر اقرار المولى به  
انها ودفع لصاحب الدين فاد اقرار المولى في مرضه او لاصح اقراره وعلى  
ماله العدا لا يعدم دين العدا فاد اقرار العدا بعد ذلك فظهر ان المولى استهلك  
الودعه بالاقرار الاول فبما اقرار العدا كما اقرار المولى يودعه مستهلكه  
والا فبما يودعه مستهلكه اقرار بالدين فصار كدين المهر فيسويان فاما  
اذا اقرار العدا ولا يضر له اقرار المولى يودعه فانه واد اقرار المولى بعد  
ذلك فبما اقرار بالدين بعد الودعه وبما اقرار بالودعه او في وانما علم  
كتاب **المجان** بأنه يجوز فيه امر المالك  
والدمى والعدا على الولد الصغير ماله في المهر على اصله اهدى ما اقر  
ملكه المهر في عهد الموت بملكه الوصي وما لا فلا لانه حلاله واقامه  
القرم عام له والى ان كل نص ولا محرم حال ومعه لا يبعد لان  
الايعاد البعاد وما لا محرم لا يحرم البعاد ولا يبعد انعملا والا حان  
اذا لا في عهد موته فانه والاسطر الا ان يحمل الا حان اساءوا اذا عهد  
الا حان بسيد البعاد الى ور العدا واد افعلت الا حان اساء البصر  
البعاد على ور الا حان وولاه الا حان بسيد بولاه الا ساقط  
من ملكه الا ساقط الا حان ومرا ولا وساقط الا حان على قسمين <sup>في الايعاد</sup>  
قسمين <sup>في الايعاد</sup> وهو ما قص الولد اما القسم الاول والثاني بمجرده

المجان له ولا يصغر من مراده من باب الام وورثها الا ين دورا او غيرها  
وكما سبق في باب المجان الى رجل من باب المجان وحلف عودها وعما  
به وقاسد الكتاب فان وصيه نسي العود والعقد ايضا المجان اذا لم ير  
عسا لانه فام معام المجان والمجان نسي جميع ذلك ايضا المجان فذكر  
وصيه واد اقص المجان حكم بحرية المجان احر من احر احر منه في  
نوته الا ين ويكون في المجان على ولد الصغير فما ظف المجان بمراده  
وصي الام وما حلف الام ووصي الاد على الولد الكس العايب ملك فاهو  
من جملة الخط بحوصه العود من قسمي بالار خط المهر عسى يكون السر ولا  
تلك في العدا ولا قسمي بالار العدا محفوظ بنفسها لا يرد على المولى  
والطاف ولا يملك قسمي الدراهم ولا يبرى عمار بالدرهم الا بالدرهم والدرهم  
مهر العدا لا يذهب باصلها ولا ياكلها الربا وذكره كتاب القسمة  
او في المجان نسي جميع التركة وباحد نصب الصغير وهو في ذلك لم يره وفي  
الربط الحرف في بعض من كمال الشئ المسئلة (حلاله والرواس كس ما ذكره  
كتاب القسمة انه محرم على قسمه العود من ما ذكره هذا الكتاب لانه لا قسم  
محمول على الدور والعقد ووال نصهم المسئلة واما ان وهو الصحيح  
فانه قال في القسمة وهو مبرر له وفي الربط الحرف ما ذكره كتاب القسمة انه  
لما ادس كتابه في حريته في حريته في ولد منه وكل حال عهد  
الموت ونبذ الولد المطلقه لوصيه كما لو ادى لال الكتاب في حريته و  
رواه هذا الكتاب ان اسناد الحريه الى ما قبل الموت امر ضروري ولا يلزم



في سبب الولاءة على اولاده ولهذا الوفرة فادول لاخر فادول ولا  
الحرية سبب اخر جرم من اجل حقونه وذلك بان الاسم النعم وفلا سبب  
ولاءة النعم ولا سبب النعم وفلا سبب النعم وفلا سبب النعم وفلا سبب  
نعم الكفاية حقونه لانه كل حال وسبب له ولواءة كاملة فمستل الى وصية  
ولا فاعال باب في الاصلان من الحرية فلا سبب الولاءة لوصية كالحول  
اذا اوصى بها فاعال باب في الاصلان من الحرية فلا سبب الولاءة لوصية كالحول  
وصام الولاءة عند المور وفروجه ذلك هو المكاتب دور المحور الا يور  
ان النعم الى اوصى الى مسلم وله ولد مسلم باسمه الامم عن اسم النعم الى  
ومات كان وصية على ولده كوصي المسلم وكذا العبد اذا اوصى وله ولد  
من ماله حرم عن حق العبد و مات كان وصية على ولده كوصي الحر وكذا وصي  
الى رجل عن اوصى رجل الى هذا الموصى عن ماب الموصى الثاني هي سبب الولاءة  
في تركه للموصى الاول عن ماب الموصى الاول كان وصية وصافي التركيب لانه  
قام مقام الموصى الاول فاعال باب في الموصى الاول حرم ماله كذا لها ولا سبب  
لوصي المكاتب فيما ورد الا من ماله لانه لا سبب للمكاتب فيما خلقت  
امراة فلا يكون لوصيه والمكاتب ولواءة الخط فيما خلقت المكاتب فمستل ذلك  
لوصيه ولوصي المكاتب ان سبب الولاءة الحر لا يور لوصيه من الطعام  
والكسبي وملكه من الله له اذ ان كان الولد في حجره لا يور له كسب كل العبد  
هي ملكه الملقط فوصي المكاتب اولى ولو كان لهذا المكاتب ولد صغير  
كوتب معه او ولد في كتابه كان هذا الولد مملوكا الولد الحر كور حله من امر

الوصي ما كور على ولد الحر لانيهما بعض المكاتب فكان مملوكا الولد  
ولا فاعال باب في المكاتب ملك النعم في كسبه وله المكاتب فمستل الى وصية لانا  
لنعم المكاتب لا يملكه ذلك بعله الا نوره بل ربه الولد والحر ملكا للموصى  
فما يور فلكه لانه سبب المكاتب مادام مكاتباً واذا حكم بحرية لم يور ذلك  
من اكله الا يور الا ان المكاتب لا يملك الا يورج وله المولود في الكتابه ولو  
كان ولواءة النعم في ماله بعله الا نوره ملك يورجه وكذا لو اقر بالدين على ولد  
المولود في الكتابه يصح ولو كان مملوك النعم بعله الا نوره لا يورج الا ان يورج بالدين  
كما لا يورج الا نوره على ولده واما القسم الثاني وهو نوره وهو نوره الولاءة  
وهي لواءة المكاتب والحق والعبد وكل ذلك على وجهين اهل نوره وسبب او  
وكذا غيره باب في الاول باب في المكاتب اذا روج حمله امراة لا كور  
لانه عند مملوك واما صار مملوكا حاكم الكتابه في الاكساب ويورج العبد  
لنعم كسب بل هو سبب الرقة بالمسلم والبقية فلا يصح ولا سبب ولواءة  
لا يورج له حال وفروجه لا يورج الى ملك النعم ولما كان الدين عكسه في سبب هذا  
وسبب سائل بل لا يورجها المكاتب اذ ان المكاتب حالها حق يورج كماله وراي  
لكن لها محرم حال وفروجه لا يورج الى ملك النعم ولا يورج الى صاحب اطاره والناية  
المكاتب اذا وكل رطلان يورج عنه ثم اثار الوكالة بعد ما عتق نادى بالرد اثار  
دار لم يكن لها محرم حال وفروجه والناية المكاتب اذا اوصى بعض اعيان ماله  
ثم عتق اثار الوصية هي اثاره وان لم يكن له الوصية محرم حال وفروجه  
والرد وان كمال المكاتب نافذ في حقه لانه النعم في الرقة ودمت مملوكه



ولهذا الواحد بها بعد العنصر غير اشارة بالانطباع في الحال كانه وقد رآه  
فانما ما مثله التوكيد والوصف والاشارة في جعله انشا لما ذكره  
هذا والاساس لا يسمي بعد اذله فاك ولو وكل المالك رطلا فان روح  
عنده لا يصح لار التوكيد والاشارة في سفر محض فادالم كل المالك نفسه  
بروح العبد لا يملك التوكيد في حق فان فعل التوكيد في حق المالك يطل  
لانه لا يجوز له حال وقوعه وكذا لو روج عند المالك امره لا يوجب ان  
فعل التوكيد في حق المالك كان كقول روح الحر ان امر المولى حار والا  
فكل ولو في المالك التوكيد بعد ما عو اخرج وكذا في روح التوكيد في حقه  
لار التوكيد بعد بلطفه الاشارة فانه لو قال اخرج ان رطل امر المولى او عو  
عبدك واخرج ان يكون وكذا في ذلك كان توكيد اشارة بعد العنصر اسما  
للتوكيد ولو عو المالك عمنه او هذا او هذا او وكل ذلك وكذا فعل التوكيد  
لا يصح ولو عو المالك فاعاد ما فعله في نفسه او فعله في غيره لا يصح لار هذا  
هو لا يجوز له حال وقوعه فطال وان عو التوكيد بعد ما عو المالك فاحار  
ما صبه التوكيد حار وكذا لو اشارة في حقه بعد ما عو في ويكون اسما للتوكيد  
ولو روج المالك اسما حار لانه من جملة الاكشاف لانه لو روج المولى في ذلك  
لو وكل ذلك وكذا ولو روج المالك نفسه امره او وكل ذلك وروحه التوكيد  
في عو المالك حار لما ذكره العبد ولو اوصى المالك نسي نفسه في عو لم يجر  
لانه لا يجوز له حال وقوعه لانه سرح محض فطال وان اشارة في حقه بعد ما عو  
حار في روح الوصية نسي نفسه وسما اذا وهدا او تصدروا اشارة بعد ما عو

ح

لا يجوز والعنصر والاشارة في فصل الوصية وصية مستعملة وليس بامضا  
لار الامضا تعين موقفا ولم يوصد الوصية بعد بلطفه الاشارة فانه لو قال  
اخرج ان يكون في وصية لفلان كاس وصية فاد بعد جعل الاشارة امضا جعلت  
انشا فاما الاعاود واله لا يسمي بلطفه الاشارة لو قال الرجل اخرج عني  
عو عبدك لا يعو وكذا لو قال اخرج لفلان من مالي كذا لا يكون فيه ولا صدقة فيما  
يعدر فعل الاشارة امضا بعد جعلها اسما لار الاشارة يسمي في الامضاء  
والانشا وان صفت الى الموقوف براد بها الامضاء هي كالموقوف او  
باطلا واد الصفت الى عو الموقوف براد بها الانشا في العنصر والوصية في حقه  
امضا والاشارة الى الموقوف في عمل على الامضاء لم يعمل لار الامضاء بعد بلطفه  
ولم يوصى الوصية امضا الاشارة الى ما ليس في حقه ولا يسمي بعد جعله الموقوف  
فعمل على الانشا يسمي بعد فعل الاشارة في المالك لو قال اخرج عني هذا العبد  
بعد مولى او قال اخرج هذا العبد عني عدايم عو المالك في حقه فاعاد عو التوكيد  
العبد لم يجر وكذا لو عو المالك الموقوف لم يجر ولار في نفسه التوكيد في  
قال التوكيد بعد ما عو في اخرج الذي كسا امرتك فاحقه التوكيد حار وكان  
توكيد مسدا فصار في الاشارة في فصل التوكيد والوصية ولو كان  
التوكيد حقه فاعاد المالك بعد ما عو اخرج ذلك الاعاود كان باطلا لا يسمي  
اصف الى الاعاود باطل ولو قال اخرج عني هذا العبد في حقه كان حار  
لار العمل حانه الاسا فيكون اعما فامسا ولو اوصى المالك بملك ماله  
او رقيقه فان مات عو في المالك الوصية باطلا في قوله وان ادى ذلك الكفا



وارادى الكفايه في جنونه ثم ما كان الوصيه مطلقه انصاح في قول الى جنسه  
 وقال اصحابه حاشا لهما ان يهد وصيه بما لو عهد في المستعمل والى ابيه المستعمل  
 بوجاهة ملكه هذه لان انصاح الوصيه وهما قبل ان يعين والاحر ان يعين وهو ما بعد  
 العتق فاما ان يصرف الى انصاح الوصيه نصيها الوصيه او يساوي النسخ جميعا  
 فيصح فيما يصار ولا يصح في انصاح الكافر اذا قال كل هذا اسيره وهو حر واسير  
 عبد لنفسه واسير عبد لغيره يصرف اللفظ اليهما في النسخ فيما اسماه  
 لغيره ولا الى حره لغيره الملك وفيما اسراه لنفسه يلى الى حره العام الملك  
 ولا حصه ان الملك اساره في المستعمل بوجاهة ملكه هذه ما ظاهر هو اهل في الحال  
 وهو ما قبل العتق لان الظاهر بما الروا والاحر عتق ظاهر وهو ليس باهل في  
 الحال وهو ما بعد الحرة فانصرف اللفظ الى الظاهر وقد ذكرنا هو في شرح الحاكم  
 وادان الصرف الوصيه الى ما قبل الحرة لا يصح كما لو قال اوصيت لفلان سلبك  
 كله وملكه الوكيل لانه ملك العتق بوجاهة ملكه ما في الوصيه سلب  
 المالك من الوصيه نص من اجازة له ثم ادى الكفايه وحيث في الاولى وانظرا  
 الثاني والعروا ان الوصيه نص من اجازة له وصيه بالموثوق والملك العام لكان  
 لا يصح الوصيه فلا يصح كما لو اوصى بغير ملكه ثم ملكه فانه لا يصح اما الوصيه  
 سلب المالك وصيه بما ملكه عبد الموت فادخل في جنونه طارف الوصيه لتمام  
 محالها وهو للملك العام ليعمل الخاسر اذا اوصى بغيره اوصيت سلب في  
 لظن ان ادرك الكفايه وهو محرم مات وترك فالاحر ان الوصيه في قولهم لانه  
 صرح ما صافه الوصيه الى ملكه قبل الوصيه ولو انه لم يودع الكفايه في جنونه

ع الا مانع من

ذلك ما عرفت فادب كتابه وحكم حره لانه وصيه لانه انصاح الوصيه  
 الى مالكه بعد العتق مطلقا ولم يثبت الحرة في جنونه مطلقا وانما سلب الوصيه  
 فلا يظهر في قولنا الوصيه الفصحى الى ما في معنى روح حله او احده على  
 مال او غير مال او هبة هبة او تصد وصدقه لانه في ما يبيع واذا كان فهو باطل لان  
 هذه تصرفات صافه ليس لها محرم حال او موقوف مطلقا سلف وكذا لو كان ملكا  
 ففعل الوكيل في بيعه فهو باطل وان قال الوكيل بعد بيع الصغير كان فصولا ان  
 اذ كان حازوا الا فلا لار بوكيل الصبي كان باطلا وكان وجوده كعدمه فلا اثار الوكيل  
 بعد بيعه كان بوكيل مستأظما فلا ولو روج الصبي امه او باع او روج الصبي  
 امه لم يملك فاعا حار لان هذا احد ملكه الوكيل كان محسرا او موقفا فهو سلف  
 فادان اثار بعد البيع ما روي وقال يعز لا يمد با حاربه لانه يوقف على اثاره الوكيل  
 ولا يمد با حاربه غيره كالعبد المحرر اذا اسرى ساءم اخيه مولاه لا يمد بذلك العبد  
 با حاربه ولما ان حكم هذا العبد وهو لكل يقع للصبي في ان العتق ولفظ من كل وجه  
 وانما احسب اثاره الوكيل بطريق الساب فادان كل لانه بالبيع وفي الاستعانة  
 عن الثالث في تفسير اثاره من قوله العتق كله وسرى العتق لانه حكم حمله وهو  
 الملك سلب الوكيل في ان العتق ولفظ الوكيل فلم يكن با حاربه الا حاربه فلو يمد با حاربه العبد  
 كان سلفا با حاربه من لا يوقف على اثاره ثم فروس الصبي والعبد الصبي اذا  
 يروج ثم يملك لا يجوز له ان يمد با حاربه والعبد اذا يروج بغير اذن مولاه  
 ثم يجوز له ان يمد من حاربه اثاره والفقهاء والعبد له اهلته كامله وقولهم  
 لانه محال في هذا الوكيل على نفسه بدس نصي اقراره في الوكيل فادان الخاف



اما اهل البيت فافترقوا فلا بد لعدا العمد من الصمام راي كامل اليه وهو راي الوفا  
رانه بعد التبع ولو اوصى الصبي بملك له لم يحرك كما لو تصد وكره ان يبلغ لافلا  
من نصيب الالهة كماله والمالك اذا اوصى بملك له لم يحرك كما لو تصد وكره ان يبلغ لافلا  
عندهما كمال الالهة ولو اوصى الصبي بملك له لم يحرك كما لو تصد وكره ان يبلغ لافلا  
كالوكاله سواء ولو اوصى الصبي بملك له لم يحرك كما لو تصد وكره ان يبلغ لافلا  
لنفسه من الالهة فكل لا يصح منه الحرك لا يصح الاضامه كمال الوفا والقوى  
الي ما بعد يلقى والقصص الثالث العدا ان يزوج امرأه او وكل  
بذلك وكلا فروجه الوكيل لم يحرك فغدا فلما في هو المالك ولو وكل العبد المحرور  
رحلا ان سر له عدا فاسرى الوكيل بعد ما عوى الموكل كان مسرورا للموكل لان  
العبد اهل السر فكان اهل التوكيله وانما التوقف كان هو المحرك وقد راوا ان  
اسرى الوكيل حاله لو كان مسرورا لنفسه لانه بعد رصفه على الموكل  
فكان هو المولى فسد على الوكيل وان اسرى العبد المحرور رصفه لم يرد له  
مولاه صح لانه نصر وصدر من الالهة وانما الاسد تدور الارز كذا معلو  
الدين باليه فاذا ادرك مولاه زال المانع وان لم يادرك لم يرد له عده لا  
سعد لان عده العبد وقع على وجه يكون العبد له والمالك مولاه فلو تصد  
لنفسه القوا وما حاربه بعد القوا كان المالك فليكن سعد الدلك العبد بل يكون  
نفسه اذ لا فالو يزوج العدا امرأه لان حكم العبد واقع له على كل حال وكلا  
فالو وكل العبد رطل اسرى سي فاسرى الوكيل بعد عوى الموكل كان مسرورا للموكل  
لان محج الوكاله بالشركي حكم لها في هو المحرك فليكن ذلك نصرا ولو اوصى العبد

ولو اوصى العبد الى رطل له ولد حر من امرأه حر فمات وتركها لا يورثها  
الا بيم عوى العبد ومات صح الاضامه لتمام الولايه عدا الموت وان كان موكل  
العبد واللعبد لم يصرك فمات حر لم يصره حتى مات العبد بعد ما اوصى الى رطل  
لم يصح الاضامه وان عوى قبل موته في امر حرمه لا يورثه لان سيرة لا تسع للحر  
ولا يصح الضامه والله اعلم باب دعي المالك  
الولد واعا والمالك المسيرك وندسرها واسلادها وكناله العبد المسيرك في  
الباب على اصولهم باب ان الاستواء في سيرة الاسي ما يوجب الاستواء  
في الاسي ما ومهم باب ان هو المالك ملكي كعبه المالك دعي المالك  
الضامه المالك ومهم باب ان الاحياء في قول الى حقه وكذا  
الدين والكناه ولا يبري في قول ضامه واسلاد الامه لاني عدا المالك واسلاد  
المالك يبري في قول الى حقه وعدهما لاني ومهم باب ان نصيب العبد المسيرك اذا  
عوى نصفه نصيب لبركه وان عوى لا يصح لانه لا يبري في قول العبد  
ولا يبري في قول ضامه ومهم باب ان احيا وولد للمالك لا يوصي بها ولا سعادته لان  
عوى الاولاد من معاصد المالك فلا يصح سيرة المالك والسفاهه اذا عوى هذه  
الحله باب محمد بن الله مكان سيرة ما حاربه حارب مولاه فادعى  
معاقبه ما لان المالك حارب في كنهه وهو المالك دعي المالك  
ولهذا يصح اسلاد الاولاد حاربه لاني فاذا ادعى ما اسير في سيرة المالك  
وليس هو ان باب هذا باطل دعي المولى ولد حاربه المالك حارب  
لصحه وان كان له حارب في كنهه المالك فلا يصح اذا حارب المالك واما لا يصح











٢  
كالعندس اني اذا احبته اخدمها وهو مفسر ولا يرد الولد اياه فان  
من اسقى الرطب عده بالار لا بعبوة في عبوة ونصف الولد كان  
على ساعه نعتي نصفه واداعى النصف من الكلاله لا يري ولما انما هو  
كل الولد في عبوة اذا كان كل الولد كما ساعه له اذا كان نصفه على ساعه ولا  
لا الولد اذا كان على ساعه نعتي كانه الاب في كماله حربه الاب الى ما قبل  
الموت يظهر حربه الولد اذا كان الولد كما ساعه كما سعت حربه كانهما  
فانما نعتي كانه احدهما نصفه ثم نعتي النصف الثاني يظهر الولد بعد السهر  
والسرايه يكون بعد السهر فلا نعتي كل الولد في عبوة الحب واداعى احدهما  
فلالموت لا يظهر اساده حربه الاب في عبوة لانه امر حكيم سر عا فلا يظهر  
الا فاما كان في عبوة كانه الاب وعبوة كل الولد ليس من عبوة كانه الاب  
يود ان يورد الولد اياه اذا كان كله على ساعه نعتي نصفه ويرور في الدليل  
على ان الولد لا نعتي كله في عبوة الاب فالعندس اني لو مات احد النكاحين  
في وفاقا كسب الولد اكسابا قبل اذا الكناه او قطعت يد الولد او قصت حبه  
ثم ادبت كناه الحب من البركه كان نصف حبيب الولد ونصف ارثه للحايب  
الحق ولو ادبت كناه الحب ثم اكسب الولد اكسابا او عي عليه كان الارش وجميع  
الكتب للولد ويكره ان يرث الا على الحاي وحده في حبه ارش العسل لانه  
عده لا نعتي كل الولد وكذا لو شهد الولد بعد موت الحايب فلا الكناه  
في الاصل سعادته وكذلك حده ولشئ من طين كانهما احد المولى نعتي ادب سريره  
كناه واحد وحول حبه واحد اعم باب الاب وبركه لا كان للسرير الذي لم  
الحايب ان واحد نصفه كماله لانه كسبه حده ثم يودي كناه من النصف الثاني

١  
ونعتي الحايب وانه ونعتي السرير الذي كان للسرير الذي لم الحايب هو  
فيه الحايب ونصفه الاب اذا كان موصرا ولا يرد الولد اياه لا اياه  
ما ونصف الولد نعتي السرير الذي لم الحايب كذا كناهها ولا نعتي  
في مسله الاسهاد الولد مقصود في الكناه في اثار يظهر اساده حربه في  
حوال الدب ولا يظهر في حوال الولد اياه في مسله الكناه الولد في كناه الاب واداعى  
ظهر الاسهاد في حوال الاصل يظهر في حواله لا نعتي مسله الكناه نصف  
السرير من الولد ليس نعتي في كناه الحب كما ان جميع الاب ليس نعتي هاهنا الا  
يوزنه لو كان الولد كما ساعه الاب في باب الاب في وفاقا مافيه الاب  
بعد موت الاب في ادبت كناه الاب حتى حكم حربه الحايب وحربه ولد كناه  
الاب فلا يظهر اسناد العقبه كذا كناهها نعتي نصف السرير ليس من حقه  
كناه الاب فلا يظهر الاسهاد في حبه والجار حرم لا يستحل الا حدها  
لان نصف الحب نعتي حبه نعتي الثاني حربه انه لا يري في باب الحايب  
الحق نصفه ومنها من تركه الحب لان الحب صار مطلقا نصف السرير نصفه  
فيها النصف الثاني الحايب من طين احدهما حبه نصفه  
وسمى نصف الآخر حايبا في وفاقا في حبه لا رخصه ليري الا حياه  
والعقبه لا نعتي الاسهاد الذي هو في الكناه ولا نعتي الكناه فان احياه  
الحايب المصير في الكناه لا نعتي المحبوسا لان نصف سريره كان حايبا  
وقد نعتي كذا فلم يملك المحبوسا عليه خلا والمدير من اسناد احدهما  
فانه نعتي صاحبه لانه حاليه ونعتي حرمه وصار مطلقا على نصفه



عمر الحيات نفسه بنفس الكتاب في نصيب السرك و صار المحبوب صلا نصيب السرك  
بالاحياء والساكنين نصيب حكم حكم عند من الله احبهم اهلها ما حكر الساكنين  
ساكنين نصيبه وان ساكني السرك الكار موسى او اسسعي العبدان كل من  
فاما عند الى يوسف ومحمد اذا احبهم اهلها نصيبه ثم احبهم يوسف  
ومحمد رحمهم الله عليهم قال ابو يوسف الكار المحبوب موثر نصيبه واركان  
مفسر اسعي العبدان نصيبه فانه ما نصيب ولا سطر الى بدل الكتاب وقال  
محمد ان الكار المحبوب موثر نصيب الاول نصيبه ومن نصيب بدل الكتاب وان  
كان مفسر اسعي العبدان في الاول نصيبه ومن نصيب بدل الكتاب ومحمد  
الدار هو غير المحبوب من ردد في الاحياء وان اراد بدل الكتاب كان نصيبه في  
نصف الدار وان عجز الحيات نفسه كان نصيبه في نصف الرقة فاد اعلم  
احد ما نصيبه على سركه فقامت ددا فالاول مفسر وفي الرقالة سرك في النصيب  
الابرار الرقيق من الرقعة اذا احبهم كما سمع ما نصيبه ومن مفسر  
وكان على النصيب السعاه للفرمان في الاول نصيبه ومن بدل الكتاب ونصيبه  
الرقيق اقلها ذكرها وسنوع على الى يوسف رحمهم الله وقال الوار عبد اس  
رطل وسرايه كاساه على الف وسار فادى الكتاب الادبار ثم احبهم الله  
فان على فاس قول الى يوسف لو كان الادب مفسر اسعي الا ان عجز ما نصيبه  
وفكان نصيبه فل هذا اذا دار واحد وهو اسعي ولا في يوسف الله  
نصف عند مفسر لار الحيات عند ما نصيبه حرمهم والاحياء ونصيبه  
العبدان بدل الكتاب فلا نصيب بدل الكتاب ولهذا لو كانت فممه اول من بدل الكتاب

نصيب

نصيب نفسه ولو كان الاحياء والساكنين الكتاب نصيب بدل الكتاب على كل حال  
احد من قول الى يوسف في نصيبه نصيبه نصيبه فالاول الكتاب نصيبه  
لحصول العبدان نصيبه الكتاب ولهذا الكار المحبوب صامسا ولو كان العبدان  
كهم الكتاب لا نصيب المحبوب سركه را في سركه احبهم وودع العبدان  
كهم الكتاب نصيبه بطلان الكتاب ولهذا الواجب الحيات نصيبه كهم  
ونكون ذلك نصيبا للكتاب وكذا لو احبوا الحيات نصيبه نصيبه ما اذكر نصيب  
الحيات محرم وفي ذلك عجز الى يوسف والدليل على بطلان الحيات ان كل الاول يكون  
للمحبة ولو لم يطل الكتاب لاسي كل الاول اليه الا ان كان الوار اذا احب  
لاسي الاول لا احبهم ولا نصيب كهم الكتاب وكذا لم يبق واسمها والاولها  
دليل على ان المحبوب على نصيب السرك نصيبه نصيبه فاد اعلم نصيبه  
نصيب نصيبه فممه كما سا وهو الصحيح لان نصيب الصغار الاحياء والاحياء  
هادوا الحيات والساكنين لا يوجب فممه الف والاحياء  
ما عو كلة برقة الحيات وبذلك الف لا يهاول لو صار مملكا لا نصيبه مملكا للف  
لا ان يصاح الكتاب فاس قصدا ولا يظهر في حوز ملكه فاعلى ان العبدان  
كاملين ورا لملكه فالمدبر من الله احبهم احبهم ما عو كلة من عجز  
ملك الا ان المدبر اذا احبهم احبهم ما عو كلة لا يهاول لا يهاول لا يهاول  
لها فلا يهاول الى احبهم وفي الحيات سركه نصيب احبهم احبهم ما عو  
كل الاول للمحبة لار الاول ما كان بالها والاحياء نصيب للمحبة فاما ما ذكر  
من السعي على المدبر ان يوسف نصيبه كما يلمع في بدمه فانه لو كانت فممه











نصف فية ان كان معسر الحالوا عنه احد من اهل بيته فله ان يبيع  
من امواله نصفه في ذلك من الاكثاريه كسب عند مستر وكذا التاجر  
ممكن من احد ذلك قبل العود فله ان يبيع من امواله ان يبيع في الرقة  
اذا اقر العود لم يرد في الاكساب ولا احد من الذي كان فيه نصفه الذي كان فيه  
عند مستر وقد كان السالك ممكن من احد من امواله هو ذلك على العود  
اذا كان المالك مفلسا وسعى العود للتسليم نصف فية فله ان يبيع من امواله  
للقد من الذي كان فيه الا نصف الرقة واما اذا كان المالك موسرا وصلى التسليم  
نصف الفية فله ان يبيع من امواله في الحصة فله ان يبيع من امواله في  
المالك الا نصفه كسب عند احد السالك فيه نصف الفية ولا يرد عليه  
سوى احد من شركائه احد من امواله او كله بعد ان يبيع على الف  
في جميع كتاب الاخر نصفه او كله على فانه دينار نصفه ممكن من امواله  
اما عند الرقة ولا ان كان له شيء في امواله فاداك كتاب احد من امواله  
بعد من امواله ونصفه نصف السرك فاداك كتاب الاخر كله او نصفه  
على الاخر كان امواله على النانية في الاول وفي هذا القسم في نصفه ولم يرد  
في نصف السرك لهما من امواله نصف الفية فله ان يبيع من امواله واما  
عند من امواله النانية لا يبيع فاداك كتاب الاول نصفه صار ممكن من امواله  
في الفية فاداك كتابه الثاني على الاخر كان في الفية فله ان يبيع من امواله  
نصفه فاداك كتابه الثاني على الاخر كان في الفية فله ان يبيع من امواله  
في امواله في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله

فاما لو كانا معا نصرا فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
لا يرد من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
اما في جميع الكتاب في نصفه صرفه النانية ولا يظهر السام في امواله نصرا  
ممكن من امواله فاداك كتابه الثاني في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية  
الذي كان فيه السام لا يرد من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية  
كاس على الفية نصفه على الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
نصفه وعند الرقة نصفه الذي كان فيه النانية نصرا واما عند صرفه في امواله  
النانية ولا يظهر ذلك في سوط سمي الذي كان فيه النانية نصرا في الفية فله ان يبيع من امواله  
في سمي السام واما عند الرقة السام لا يرد من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
واحد من امواله نصرا في نصفه واداك كتاب احد من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
نكاته فانه فاداك كتاب احد من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية  
كل واحد من السرك نصفه من احد المستر بعد على فله ان يبيع من امواله في الفية  
السرك الذي كان فيه النانية في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
الذي كان فيه النانية في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
اولا عن نصفه في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
الذي كان فيه النانية في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
نصف فية ان كان معسر او على فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
اولا عن نصفه في الفية فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله  
ان كان معسر او على فله ان يبيع من امواله في الفية فله ان يبيع من امواله



يعتبر كله ونصيب نصف صاحبه ان كان موسرا ونسب الكتاب في نصفه ان  
كان معسرا وعلى قول محمد بن يحيى الاول من نصفه ومن نصف بدل الكتابه وان  
كان معسرا نسبي الاول من نصفه ومن نصف بدل الكتابه الا انهما نصيب  
نصفه مكانا في قول ابو يوسف واختلف المساج في قوله فالعلم ثم قال في نصيب  
نصفه مكانا لا يحتاج الى العود ومن قال بنصيب نصفه فما يحتاج الى العود  
ووجه العود ان في العلم عونا عما وسد الاخيه الكتابه واعنا والمطاب  
نوجب نسخ الكتابه نصيب نصفه فما وهبها حصل العون كجهه الكتابه  
فلا ينقص ووجه العون في نصيب كجهه الكتابه نوجب نفي الكتابه في  
نصفه فلا ينقص في نصيب صاحبه الفصل السادس من كتابنا في  
كل واحد منهما ليركضها فاريه ولرب فادعاه وهو انهما لما قالا قال  
فانا اولاد معا وعلى العاوب ويركضها فادعاه فاق نصيب الكتابه لهما  
نصيبا للمال وفي الولد المولود في الكتابه ولا نسبي نهما كما في واردي  
كتابهما معا عفا وحق الولد فيهما نهما نهما يكون مولى لهما ولا يرث  
الولد من ابويه ولا يرث احداهما الا نصيبه كان سعالها ونصيبه كان سعالها  
فاما بنصيب كتابه كل واحد منهما نصيبه وما يعون من الولد كتابه ذال  
يظهر في قوله الا انه ليس من ارقام كتابه فكل واحد عند موت كل واحد  
فيهما معون البعض في قوله في نصيبه ولا يرب من اجهها وكذلك عند المالك  
عند ما لا ياتي العون لصدا الاطعام والسامى ولا سامىها اذا عوكله  
في ساعه واحد ولا يركضها لا يسد ولا يظهر عوكله في قول كل واحد منهما

وكذا لو كان الكتابان لرجل واحد الا انه كتاب كل واحد منهما ذكاه على  
خبره لان نصيب الولد دخل في عهد هذا ونصيبه دخل في عهد الآخر فاما  
يعون كتابه كل واحد منهما نصيبه ويكرضها فادعاه فاق نصيب الكتابه لهما  
كأن الرجل كان بينهما كتابه واحد واردي كتابهما ورب الا انهما نصيبا  
يعون كل واحد منهما نصيبه حاله لا يعون احداهما الا يعون الاخر مع لان  
عنهما يعون باذنه او لا عند فلهما نصيبا فلهما لم يصلح اليه الى المولى فاقا  
اسد عوكله واحد منهما الى حاله واحد وطهر عوكله واحد منهما في حق  
صاحبه طهر عوكله في قول الولد عوكله في قول كل واحد منهما نصيبا  
كما في الكتاب الواحد اذا اديت كتابه بعد موته واسد حربه في حق  
نصيبه في قول الولد هي يرب منه كذلك هنام بغير اديت كتابه من مالها لا  
يرفع البعض على البعض واردي الكتابه كليهما فالا عند موت نصيب  
الاخر من فله لا اراد المولى من مال احداهما بعد الموت فله الا اذا في حاله  
الحق ولو ادي احداهما المولى حقهما يرفع على الآخر نصيبه فكذا اذا  
ادس من مال احداهما بعد الموت فله الولد يرب من كل واحد منهما نصيبا  
ان كانا معسرا وعقد مريد فيهما مريد واحد هو يقول ان الكتاب اخيه  
احدهما الا انه اصف اليهما كل الاسماء ولهما الوفا الا ان كان لهما  
مراة واحد فكذا في حقهما وانما يقولان في حقهما في قول كل واحد  
فيهما كذا ولهما نسق كل واحد منهما نصيبا يرب وكما وانما يرب الا ان كان من مراب  
ان واحد لان نصيب الا ب مقرر كتابه ياتي في قول كل واحد منهما



مراد كامل بصره بان على الحق من كتاب الله تعالى فاما من ادعى غير  
معدود فاسمها من ادان كامل من كل واحد منهما لا يودي الى البصر هذا اذا ما  
فاد بصدق الكتاب معافا كان كل طرف واحد وكما انها محله  
معا وعلى العاقل او ما معا او على العاقل ويرك كل واحد منهما وادبها  
ولو ولا في كتابها من طرقة مسرعة بينهما فادب كتابه احدهما ثم ادب كتابه  
الآخر على قول الى جهة هذا او ما لو ادب كتابها معا سمى بغير الولد عالما  
وقلان لمولى الخامس لا رخصه العونى فاما بغيره بكون كل واحد منهما  
الولد الذي هو منه له ذكرى الكاربه بغير وجه الخامس ولا هو لمولى الخامس  
ولا يرد الى من الخامس ولا من احدهما لما مر وعلى قول الى يوسف ومحمد بغير  
الولد كله بغير الادب على ما منه اولاسا ماد هو اول او اخر او غيرهما  
العول لا يري فاد ادب كتابه احدهما اول او اخر وعوضه من الولد الصف الاول  
كان سعاله ويصو النامي ضروري ان لا يري ولا يظهر اسناد العيون الصف  
دور الصف طافا فلا يرد منها ويكره ولا الولد لمولى الاب الذي ادب كتابه  
والا لانه عيون جهته ولا سعاله على الولد في نصف الذي ادب كتابه آخر  
منه لانه لو سعى سعى لبيه والوالد لا يتخلى سعاله على ذلك واما ام الولد  
فقد صار حرة لمولى الخامس الذي ادب كتابه اول او اخر نصفها ام ولله  
بغير مونه ولذا عول الصف بالاسناد ادعى النامي ضروري انه لا يري  
وي نصف فيهما بركة الذي ادب كتابه اول او اخر النامي الذي ادب كتابه  
احد لانه بغير اسناد صار مملوكا نصف الشريك في نصف فيهما اعسر

حاله الادب في هذه المسألة لم يغير حاله الموت لان العونى لا يادى  
عند الفحص الى السابحان الى طرف واحد او طرفين وكما انها محله  
وله فاما احدهما محض وقام ففقط بغير الادب كتابه الذي كان على الفاعل  
ارس الصف لانيها فقط وهو عند انا عند الى جهة فلا رخصه العونى فاما  
بغيره الولد بغير المص نصفه فكان معون العونى واما عند ما وان عول كل الولد  
مسددا لانه انما يظهر الاسناد فيما كان من عول ذلك العهد وهو الاول  
الادب على الفاعل ليس من عول ذلك العهد ولا يظهر عول الولد ولا الاول  
الاسناد انما يعول الفاعل لا في القاب ولا العمل في البدن الجانه الا بولي الكاربه  
المسعة ادا ولد ولذا الاول في سنة اسهر فقطع له فادى النامي بغير الولد  
بغير النسب وعول الولد ولا يظهر ذلك في الارس هي كان الارس ليس بركه  
ها كما ارسل الصف ويكون نصف هذا الارس للمخاتب الحي ونصفه للولد ولا يكون  
سعى منه من كتب المسد ولو كان المسد حيا كان نصف الارس له ويكون من كتابه  
لا نصف الولد كان سعاله هذا الولد ونصفه كان سعاله حرة وعلا فاما احدهما  
فانصف الذي كان سعاله صار اصل نصفه وهذا انطال الولد ادا نصف المسد  
من بول الكتاب بعد ان لم يكن مطالبا وهذا هو لكان الا صاله في ان نصف الكتب  
للولد واما نصف الاول الذي كان سعاله للمخاتب الحي فلهذا كان نصف الارس  
للمخاتب فيهما وكذا في الكتب الولد اكننا ما بعد موت احد الابوين قبل الادب  
الكتاب كان نصف ذلك للولد ونصفه للمخاتب الحي لما دلل في الارس وار فقطع  
به الولد بعد ادا بكتاب المسد كان على الفاعل او سعاله حرة بولي يوسف ومحمد  
لا بد







واحد منها معنوا بقصر عبد المودع او ابا عبد بنما فلا له معنوا كل واحد منهما حكم  
الكناية وانما معنوا صدقة عدم الشيء ولا يظهر ذلك في المبرار والله اعلم  
باب من الرجوع في النكاح للولد امه النكاح  
ومر ولد نكاحه فله حق النكاح او بعد من النكاح على اصله اذ هو  
الولد فله حق الملك موجد سائر النسب وحرية الولد كحرية الولد في الملك  
لانه اذا كان نسبا من الملك جده الحاضره وصاحبه الولد في الرجوع في النكاح  
الاصلية بغيره كما في الاصل الا سبلا فكون مسؤولا عن نفسه ولا يملك  
فان لم يملك ولا هو الملك عبد العلو ولا نسب النسب الا بصدقة من  
الحاكم او من كان فاحيا بالملك لانه لا يملك في ملك العبد ولا يصح من  
بصدقه او اذ صدقه نسب النسب كالا حري اذا اراد في ولد حاربه العبد لم  
سقط ان كان الا سبلا دسا على نسب الملك كالمعروف او قد مر في هذا  
او ولد المعروف وحرى بالهبة باجماع الصحابة رضوان الله عليهم فان امكن  
اكتاد منه الولد عليه على ايات حكم العرو وبيعوا الولد والا فلا يبيع  
وان لم يملك الا سبلا دسا على نسب الملك لا يبيعوا الولد اصلا والناظر في المولى  
في سبلا حاربه النكاح معرو ولا له نسب له في ما ملك ولا هو الملك لانه  
محرر عن ملك الكسابة وعرفه في مالها نسب الملك وهو ملك ربه النكاح  
اذا عرف ما هو في النكاح فيكون له النسب الفصيص فان يملك حرمه  
الملك نكاح اسير ربه فملكه وولد ولدا فادعي المولى ولدها لم  
يصح دعواه الا بصدقة النكاح وعرفه في مالها نسب الملك وهو ملك ربه النكاح

2 ذلك ان كونه فالان حو المولى في اكساب النكاح اسير ربه من حو الان في مال  
بالان المولى لو يزوج حاربه من اكساب نكاحه لا يجوز والان اذ يزوج  
حاربه ربه يجوز حو الان في مال الان يملك له الا سبلا دسا حو المولى في  
مال وقفة طاهر الروايه وهو الفروع من المسلسل ان رجوع الوالد ما يصح باختيار  
ابن اكساب ربه وانما يصح لار الوالد حو ملك الان عبد الحاضره وقرنس  
الى صاحبه فانه فخصر بملكه مسؤولا عن ملكه نفسه اما المولى فمحرر عن العبد  
والملك ولله الوار اذا اراد احد سائر اكساب نكاحه الحاضره الاكل والنسب  
لان ذلك لا يملك بغيره دعواه باختيار ابن اكساب نفسه لانه لما اسير عبد  
الكناه فقد حرر نفسه عن العرو والكسابة والنكاح نفسه بالان طاب ورجع في النكاح  
على نفسه وانسب له ولانه العرو فلا يصح دعواه الا بصدقة النكاح  
وانما وضع المسله فيما اذا حلت بعد الكناه لانه كان علوا والولد في ملك المولى  
فان كان العبد مودعا اسير ربه فله حق المولى على نفسه واكسابه بمحابه  
بولد الاقل من نسب اسير ربه وبالكناه فادعاه المولى يجب دعواه وعبر  
اصد بولد علوا والولد حصل في ملكه فلا سبلا حو الدعوى فله ان العبد كما  
لوان حاربه فولد الاقل من نسب اسير ربه وبالكناه فادعاه النكاح  
يصح دعواه لما قلنا ذلك لها فان صدقه النكاح نسب النسب لان النكاح  
لا تعدو بهما فصح بصدقه كما لو ادعاه احد في صدقه النكاح ولا له  
اسير لها وهو معرو فان نسب ملك الحاربه قائم للمولى وهو ملك ربه النكاح  
الا انه لم يقد الملك لانه فكون معرورا كالمسرى اذا اسير لداره ثم اسيرت



ولا يقال ان كان معروفا في الاسلاف ووجدنا لا سواد  
الشيء على الصدوق بالقبول انما احسن بان صدوق الكتاب ليس الاطلا  
منه هي قالوا لو كان في المولى طاهر الا سواد صدوقه وادانست  
الولد نصيب منه الولد للكتاب لا ولد المعروور حيا لعمه وصار هذا وما  
لو اسرى جارية واسمها هانم اسلمت سوا الا ان به نصيب منه الولد  
للمسيحي يوم الخصومة حتى لو هلك الولد قبل الخصومة لانه نصيب من المولى  
فمنه الولد يوم الولاد فهو من سلسلته وبن سلسله السري ووجدناه  
احدهما هذا والثاني ان سلسلته لا نسب السني الا صدوق من الكتاب في  
سلسله السري نسب السني وان كان له المسيحي والكتاب ان سلسله السري  
اداعلم المسيحي بعدم الملك نصيب الساني لا نسب السني ولا يكون مفرقا  
وفي سلسلته يكون معروورا علم بعدم ملكه نفيه او لم يعلم اما الاول فيقول انما  
نصيب منه الولد هانم يوم الولاد وانه نصيب منه يوم الخصومة لا في سلسله السري  
المسؤول عما صب في رعي المسيحي واما الموصوفين بما قاله عبدنا واما نصيب  
عبد الظلم لم يوصف بالظلم قبل الخصومة فنصيب منه يوم الخصومة اما في سلسله  
الكتاب المولى ليس نصيبه رعي الكتاب بل هو مسؤول بما على شدة الملك  
من الولد ما عاونه من وديته والوفاء في نسب الصانع هو الا سواد في نسب  
العروق الا انه لا يمكن اخباره من قبل الولاد فيعتبر فتمنه في اول اوقات  
الانكار وذلك بعد الولاد كما في السري في الحسن اذ اعلمه وهو موسر نصيب  
نصف فتمنه يوم الاتصال واما وجه الفرق الثاني ان سلسله الكتاب المولى

علم بحرمه المولى وكان الطاهر عدم المولى والاعطاف ولا صدوق في ذلك الا صدوق  
من الكتاب وفي سلسله السري المولى والاعطاف رعي المسيحي ولم يكن مكرما في المولى والاعطاف  
من حيا الطاهر ولا سواد السني على صدوق المسيحي واما الثالث ان سلسله  
السني الفصل العنود وفي فصل السري اداعلم المسيحي نصيب الساني وقد علم  
ان هذا السري ليس نسب الملك من حيا الطاهر ولا يكون معروورا فلا نسب السني  
ولا يكون مسيحا للظلم اما في سلسلته السني العنود المولى فاما ملك رعيه الكتاب في ذلك  
فانم على كل حال فكان معروورا واداعلمه الكتاب وبن السني من المولى وعزم  
الولد يوم عموه الحاربه ولا نصيب الحاربه ام ولده فهو سواد اولاد الاسود  
حاربه ابنه حيد نصيب الحاربه ام ولده ولا يلزمه العنود وذكر ان سماعي عن النور  
ان يقال ان هذا يوم العنود ولا نصيب الحاربه ام ولده قال ان سماعي وهذا  
قوله الآخر الذي اسفر عليه وعلى هذا الرواية سوى سماعي ووجه السوينة ان  
الاعطاف معروور في الاسلاف لانه اعلم دليل الملك وهو طاهر في حله السلام  
ابن وما لا ينكر ان عدم الملك في حاربه المسيحي والمرواح وادانست السني  
بالعنود وحصل حربه الولد ما لعمه ان نصيب الحاربه الى ملك الحاربه ولا ينكرها  
كما لو اسلولها سراج او سببه في حاربه وجه طاهر الرواية وهو العنود  
الفصل ان السري لا رعي في الملك لا سلسله ملك ولا حرمه ولا يملك  
الا من حيا السري فادانست في العنود لانه فانما له محرمه اصابه لا  
ابولها الا في اسقاط الحد فلا نسب السني الى ملك الحاربه فنصيب ملكا سماعي  
على المولى في مصر واما ملكه نفيه فليس فاذكرنا من الاحكام اما المولى له حق  
في حرمه الكتاب ونصيب ملكه في ملكه وهذا المرواح حاربه من الكتاب



لما به لا يصح الا انه لا يصدر في الوطني والا خلا واداس ذلك بالصادق ولا  
حاجه الى تلك الحارة فلا يصح الحارة ام ولد له وبنو منه القهر هذا اذا  
حار بالولد لسه اسير فصاعدا من ملكها الملكات فان حار بالولد لا فله من  
اسير من ملكها الملكات فاعاه المولى ان كان ملكا لملكها فله وان صدره  
نسب لانه لو ادعى ولد له اصبى قصده نسب النسب فلهما او لو ادعى العبد  
للمولى لا يصح الولد اما حله وحواله العبد ولا نه ام ولد له فله الوطني ملكا الا حله وهو  
الناس ولا يصح الولد لاد العلو والملك في ملك الملكات بل يكون المولى معززا ولا  
يعوق كمن العروق ولا يصح صفة من باب النسب فان الملكات لو اسيرت من مولا  
لا يصح لاد الحرة لم نسب وقت العلو ولو نسب بعد ذلك كان اعفاء المولى لا  
ملكها واعفاء عبيد الملكات لاد الناس له في اكساب الملكات سببه الملكات وسببه  
الملك لا ينفى لولاه الاعفاء ولا لسوا العقب حكم القرابة وكذا الملكات اذا اسيرت  
علا ما من السوء فادعى المولى نسبه ان كونه التي لا يصح وان صدره نسب النسب  
ولا يصح فله المص **الناس** في ملكه الملكات لو اسيرت عبيد او ملكه  
ثم ان الملكات اسيرت امه وبنوها في اب تولد فاعاه المولى لا نسب النسب  
بالصدوق فله ويكوز الولد في سامع اسم المثل بعد ذلك ووجهه اما ان صدره  
الملكات والملكات او كونه او صدره احد ما وكونه الا حركه على وجه  
اما ان حار بالولد لا فله من سته اسير من كونه الملكات او لا كونه فاد كونه  
لا نسب النسب فله وان صدره فله من نسب النسب لا بها بعد الكناه  
احصت لها سبها وصار ما في سبها من الملكات والولد من اكسابها كلاه  
تفهم فانه لا يصح صدور المولى لانه لا حوله لانه في نفسها واما الحق للملكات

فيعبر بصدوق الملكات اما ههنا كلاه فاد اصدقه نسب النسب فله على انها  
روحت نفسها منه فولد حكم كذا ح الفاسد ولا يصح الولد لاد ولد العروق  
لا يصح الا بالنسب وبعد راي في النسب ههنا لا بها لو وجد لا حله اما ان كونه  
اوليها به وكلاهما ميسرة اما الاول ولا التي سب عن النسب في اكساب الملكات  
ولا ملكا احد النسب واما الثاني فله بها النسب الكناه في نفسه واولادها فلا نسق  
صما ما ذكره بعد رايها كونه نفس منه لاد ولد العروق لم يزوج حله بدور فيهم  
فان **ك** حار في النسب النسب في النسب الولد فانه لو زوج الملكات على طر  
الها حار فولد ولاد ام من الهام في نسبه كان الولد حرا بالنسب وكذا النسب للملكات  
على المولى فله مقصود الملكات بعد الكناه حصول حريتها ووجه اولادها من جهة  
المولى لا من جهة عبيد لانها رخصت تولد المولى لا ولا عمن وبنو الملكات لم يحصل  
لها فيه الولد من جهة المولى لو حصل الملكات من جهة الزوج في رايها النسب  
اما ههنا كلاه لو وجد النسب كونه على اسم عبيد النسب النسب النسب طلبت  
حريه الاولاد ووجه تولد له وهو مولى التي سب الا ترى انها لو ادت بدل الكناه قبل  
اد الملكات يصح ويكوز ولا وهما للمولى فله ملكها احد النسب مع حصول المصود واد  
لم يصح الولد من ملكي سامع امه وان ادت التي سب عبيد هي وولدها وان عجب  
الملكات ومرد في العقب عمو الولد بالنسب لا بها صار من امه التي سب ودعوى  
المولى قائم ونسب الولد باب صدور من كونه النسب النسب النسب النسب فصار  
كانه ادى بعد الحق وصدقه التي سب وبنو النسب ويكوز الولد حرا بالنسب  
كأنه كونهها ويعبر بصدوق المولى لانه في نفسه الولد يولد حرا ولا نسق لاد







الولد للثبات لانه اقر بالطلاق الولد على المالك من ماله الفهم هذا اذا كان الولد  
صغيرا لا يعبر عن هتعة ما كان على كبر الولد فادعاه المولى بصدقة المالك عن  
الولد باقرار المالك ويرجع في النسب الى نكاح الولد كما لو ادعى المولى بغيره  
وهو كبر بوجه الى نكاح المالك من احد هذه النسب في الاول لا في الثاني بالنسب  
اقرارا بغير الولد وهو الصغير معبر بما يقصده وذكر في العا واداء العمل  
هذا ان يري انه مجهول النسب وهو نكاح ولد المملوك الا انه كبر بغير هتعة  
الصحيح انه لا يوقف بآب النسب على نكاح الملاك كانه يرد بغيره لكنه  
وقر منه وسر ما اذا قال هذا ان يري انه يوقف النسب على النكاح وهذا اذا  
ولد لاول من ستة اشهر من حين كونه فارقات به لا كبر منه اشهر ومن  
كانه الا ان لا يعبر بالولد بل يكون في سابع امه لا بصدق المالك في هذا الوقت  
لا يكون اقرارا بغيره الولد لا حلالا ولا حلالا بغيره كانه الام ولو كان العلو  
بعد الكفاية لا يكره ان يثبت النسب ولا يعبر بالولد فلا يكون بصدق المالك  
في هذا الوقت اقرارا بغيره الولد بالسكر والدم يعبر بالولد لم يصر بغير المالك بل  
يعبر في نكاحه فلا يثبت النسب الا بصدقها وكبر بغيره ولا واداء اولاد  
لا يقر منه اشهر من وقت النكاح لانه اقرارا على نكاح الولد منه في  
زمان يكره ان يثبت النسب في زمان اقرارا بغيره الولد فارجح ان يثبت النسب  
بعد ذلك ورد في الروايات الولد من المملوك والنسب من المولى لا يثبت  
واختص الكفاية من الاصل صارا العلو وانه المالك وقد صدق المالك  
فثبت النسب ونوم المولى فيه الولد المالك يوم محرم وهي مسلة

اول الثابت وان لم يقر المالك به ولكنها ادركت الكفاية بغيره وهو الولد فيها  
ما عرفت ولا يثبت نسب الولد من المولى لان نكاحه المالك لم يقر في اقرار النسب  
فلما عرفت فلا يعبر عن هتعة ما كان على كبر الولد فادعاه المولى بصدقة المالك عن  
الولد باقرار المالك ويرجع في النسب الى نكاح الولد كما لو ادعى المولى بغيره  
وهو كبر بوجه الى نكاح المالك من احد هذه النسب في الاول لا في الثاني بالنسب  
اقرارا بغير الولد وهو الصغير معبر بما يقصده وذكر في العا واداء العمل  
هذا ان يري انه مجهول النسب وهو نكاح ولد المملوك الا انه كبر بغير هتعة  
الصحيح انه لا يوقف بآب النسب على نكاح الملاك كانه يرد بغيره لكنه  
وقر منه وسر ما اذا قال هذا ان يري انه يوقف النسب على النكاح وهذا اذا  
ولد لاول من ستة اشهر من حين كونه فارقات به لا كبر منه اشهر ومن  
كانه الا ان لا يعبر بالولد بل يكون في سابع امه لا بصدق المالك في هذا الوقت  
لا يكون اقرارا بغيره الولد لا حلالا ولا حلالا بغيره كانه الام ولو كان العلو  
بعد الكفاية لا يكره ان يثبت النسب ولا يعبر بالولد فلا يكون بصدق المالك  
في هذا الوقت اقرارا بغيره الولد بالسكر والدم يعبر بالولد لم يصر بغير المالك بل  
يعبر في نكاحه فلا يثبت النسب الا بصدقها وكبر بغيره ولا واداء اولاد  
لا يقر منه اشهر من وقت النكاح لانه اقرارا على نكاح الولد منه في  
زمان يكره ان يثبت النسب في زمان اقرارا بغيره الولد فارجح ان يثبت النسب  
بعد ذلك ورد في الروايات الولد من المملوك والنسب من المولى لا يثبت  
واختص الكفاية من الاصل صارا العلو وانه المالك وقد صدق المالك  
فثبت النسب ونوم المولى فيه الولد المالك يوم محرم وهي مسلة



لو صدقاه لار في صدقهما ان صدقوا المكاية ويكون الولد مكايا مع امه  
لاهم بصادقوا على انه اسولدمكاية معصية حكم النكاح ومن سئل  
مكاية معصية حكم النكاح لا يعنى الولد ويكون مكايا مع امه فان عجز  
المكاية رد الى الوصي ويكون هو الولد مكايا للمكاية لا واحدة المولى  
بالعنه لانه اسولدها بالنكاح فلا يعنى كالمو كالنكاح طاهها واد  
صدق المكاية وكذا المكاية لانه التت لار بصادقها لا يعنى حال  
وام النكاه لانه لا يملك اسباب الفرائس عليها اصلها فان عجز المكاية  
بعد ذلك رجعت الوصاية الى امه للمكاية الذي عصى وهو مصر على  
فصدقه بعد اقراره عليها فبشر التت ولا يعنى الولد لانه اقر بالان  
بالاسسلا حكم النكاح فلم يذكر اقراره بالحرية خلا وما تقدم وان يحكم  
المولى انه علومه بوطي كارسه فله عمو المكاية فهو على وجه انصا ارض  
حمايت التت من المولى ويكون مكايا مع امه لا هم بصادقها لانه على قبل  
عوى المكاية فهو ادعي ولزم مكاية المكاية ومن ادعي ولزم مكاية المكاية مع صدق  
المكاية بشر التت ويكون الولد مكايا مع امه كذا فيها فان عجز بعد ذلك واد  
الروا احد المولى بعينه يوم عجز لانها لما عجزت المكاية والاصل  
وجازب الذخوى ولذا امه المكاية وعور صدقه المكاية وان صدق مكاية  
وكذا المكاية بشر التت لار هو الصدق ولها ولا يعنى الولد طاهر فان عجز  
وردت الروا كالمو لانه امها مملوك للمكاية لان المولى مملوك المولى  
فلعنه فكون جاحدا للعدو ويحق المكاية صار الى المكاية في النكاح والولاد

ولا يلزم صدقها في صدقها بارطاف المكاية عليه وان كذا المكاية وصدقها المكاية لا  
بشر التت طاهر فان عجز المكاية وردت في الروا كالمولى الولد بعينه يوم  
العور لار المكاية مصر على اقراره فاد اقراره في النكاح والولاد صادر الذخوى  
دعوى ولذا امه المكاية فاد اقراره المكاية بشر التت ويكون الولد مكايا مع امه يوم  
عجز المكاية طاهر الفص باب المكاية المكاية كات امه له ثم اسرى المكاية له  
فولدت الامه ولذا اقراره مولى المكاية الولد لانه التت الا صدق مكاية  
لار المكاية مع اولادها كذا المكاية وور صار ب هي احوال نفسها واكشافها والام  
لا هو لها في نفسها فكان الصدق الى المكاية فان صدقه بشر التت لا بها لو  
صدق احداهما دعوى ولذا امه تصح صدقها فهذا اولى ولا يعنى الولد لان  
المكاية لو صدق مولى المكاية في ولد نفسها لا يعنى الولد فولد الامه اولى واد الم  
يعنى الولد كان عبد المكاية ولا يكون مكايا كذا ولد المكاية لار النكاح سرى الى  
ولها ولا سرى الى ولد الامه فان عجز المكاية صار ب هي امها من المكاية  
وتصر المولى مدعى امه المكاية وسطران ولدت لا كرسه اسهر مد استراها  
المكاية احد المولى الولد فالبقية يوم العور لار كذا المكاية انفسى من الاصل وصار  
علو والولد امه المكاية وور التت بصادق مكاية قبل العور والتت من  
بشر التت بمر له ولانه الصدق لا سطر بعد ذلك وصار صدقها كذا المكاية  
فكون الولد حر بالقيمه كما لو ادعي ولد امه المكاية وصدق المكاية وان كات  
ولدت لاول سنة اسهر مد استراها المكاية لا يعنى هذا الولد اصلا لانه مكايا  
علو والولد كان ساها على ملك المكاية بل كان ملكا بصدقها فلم يكن المولى معروفا فلولد











بالمعنى وهو الاسم ما قصور كلامهم فساله عن هذه المسئلة فقال لا ودا  
والقول القوم بكونه اسما فقال له عنى ما قصور قوليهم واسم ما قصور  
كلامهم الى اسالك عن اسمي والاسم جعل سرورته ونعمي محبوا لا يدرى كيف  
حب وكذا قال محبوا ان يكونوا قد سبها بالولولصاحبه فارجح كلامهما معا  
وظلا لا يدرى كل واحد منهما ردا فوالا ارجح ان يحل الاخر منهما محبا لله ول  
كذلكها ولم يدرى الكتاب اذا عني الكتاب والكتاب مع الاله لما عني احد هما  
عني الاخر وسقط عنه المبدأ فلا يصور عني الثاني والله تعالى اعلم بالصواب  
فان  
عنه امره الكتاب وام ولد  
الناظر على ما عني هو ان يكون هو الملك من وجه مع اسما الكتاب ولا ينع  
الناظر ان يكون الملك من سفل الكتاب والملك من وجه تاس من وجه دور وجه قاط  
فان الكتاب وفي السك ان يعاد الكتاب فلا يعقد بالسك فادام في وجه السك  
في الارباع فلا يرفع الكتاب والسك وهذا فليان الكتاب اسما اسرى امره  
مولاه لا يعقد الكتاب ولوروج المولى يامه من اكناف محاسنه لا يحور وكذلك  
بانع حاربه معا فاسد وسليما الى المسرى ثم يروحها لاصح الكتاب ولوروجها  
ان السليم ثم فاب العالي وصار هو الاسر دال لا يراى في الكتاب الان  
اداعها هذا فالتسجل محمد الله الكتاب اسرى امره لا يعقد  
الكتاب لان الكتاب في الكسبه هو الملك لا يرفع فيه سوب الملك ولا يرفع  
الكتاب وكان له ان يطافا ولو لم يكن الكتاب لا يحل له المولى لان الملك الكتاب لا يعقد  
المولى لان المولى في سب الملك من كل وجه وملك الكتاب باب من وجه دور وجه

لما مر فادعها فوالله ولذا كان الولد محبا ما سعاله فان كبر الولد فاب الكتاب  
ولم يدع وفا سعب الخاره وولدها فمات في من يد الكتاب على كرم الكتاب اما الولد  
الولد لانه ولد في الكتاب فكان اطلاق الكتاب فسمع على كرم الاب واما الام  
لا يهاج الام فاداس حوالا ولد في حها فوالا وصفا من الولد المولود في الكتاب  
وسر الولد المسرى فقال المسرى لا يسمع على كرم الاب بل سعاله اما ان يدرى الكتاب  
قالا والاب يدرى في البرد والعوقا عرف في الاصل ان الولد في الكتاب داخل في عهد الكتاب  
لانه حركه في صلاته حركه من احبته لله عهد الكتاب فيه كما سبها الاصل فاط  
الفصل الفصل سلك الصفة وسمي العهد سعاله فصار الاصل المسرى في العهد حها  
خلاف الولد المسرى لانه كان موجودا ولا عهد وحس وحده العهد فهو مفصل فلا  
لا طر في العهد فاما سب حركه الكتاب سبب ملك الكتاب لان الحركه لو اسرى الله يحور  
لصير مطلقا فليكن الكتاب اذ املك الله يصور محاسنه كصفه للاسرى والاصل المخرج  
في العهد لا سب لعمر العاقد هذا كمن اسرى في اذ اسرى موطر فاطرها السبق بالصفة  
فانه ما طرها من حال ولا يظهر الا حركه حقه ولان الولد المولود في الكتاب لما كان  
داخل في الكتاب سمي العهد سعاله اذ لم يدع الكتاب فالا فسمع على كرم وكذا  
الام لا يهاج سب وعظيها ان بعد سبها من وجه سبها فام لان الكتاب اسرى فالمولى  
امه وعده الوفاء على الاله سبها من وجه فام وان عهد سبها من وجه  
فام ثم لان الولد والحاربه اذ ما فاعني من الكتاب حوالا ولد والحاربه وكذا يعق  
اما الولد فلا رعيه يعقون الا اذا كفوا الكتاب واداعها الكتاب صار دهي ام  
ولله في صول المولى السد وكذا عليها عده العولاد في صول لا حست فاسوف



لا رجة العول لا سوا العول وجميعها معلوم من السبل والمكانات  
كانت سابقا فيهم وهو في الدنيا الادراك الاربعون فيهم  
احلوا في الدنيا هل في بعد الموت قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما  
سوى كل بعثه عند الادراك وقال ابن عباس في بعد الموت اوحده عند الوفاة  
لقد الموت وعنده العاوي من وقت الادراك احيانا وعنده الكا  
لا يبع وهو عند العول لا كل واحد منها حقه وحقه لا يبع  
ووجود حقه كلاهما اذا كانت ام الولد مكوفة للصرا ومعه العير  
ثم اعفها مولاها لا حرة عليها عند العول لا رجة هو العول يبع وفي  
قوله الموتى وهاهنا هذا كالحرا اذا روج بامه العير فولد منه ثم طهرها  
سبب حرة عليها عند الطلاق وان اسراها الا حرة وطهرها فان اعفها  
حرة عليها عند العول لا بها صارت ام ولد له حتى اسراها وحقه  
لا يبع حقه فبعد العول لا رجة حرة وقد وجب عليها حصة من  
الكا في سدا اطلاق لا بها لو كان بالاسس سدا اطلاقا كذا لو اطلق  
وحرة عليها الحداد في الحصة الاولى لا بها عند الطلاق وليس عليها  
الحداد في الحصة الباقية لا بها عند العول كذا هاها وحرة عليها الحداد  
في علة الوفاة ولا حرة عليها الحداد عند العول ما عدا الحداد وحرة  
اطهارا للناسف لغير الكا فلا حرة روال الرواداد بال  
الكاهة في انقضاء علة الوفاة عفا وحرة الكا وحرة ان بعد سلاب  
حرة من حرة لسببها في السهارة والحكمة الا ان كان قدام حرة

الوفاء لا يبع وهو عند العول لا رجة الكا في الدنيا  
حرة ووافوا السبل كالحرا لو دى لال الكاهة وحكم حرة في امر حرة وبقوا  
الولادة وبقوا الكاهة الموت السد حرة ونفس الكا لانه لما عير  
في الموت ملكا م ولد في امر حرة فبعد الكا في الدنيا وحرة عليها  
حصة من انفس الكا فادراك حرة وحرة عليها لا رجة حرة  
عليها الا حداد سدا رجة حرة حصة من انفس الكا بعد الرواداد والكا  
تمام عند العير وحرة في انفس الكا لا يبع علة العير ولا علة العاوي  
سبب حرة في انفس الكا في حرة في الدنيا الحداد في الحصة الاولى  
لا بها حرة الكا ولا حداد عليها في الحصة الباقية لا بها حرة حرة  
العاوي ويرد الولد اياه لانه عمو مع الاب في امر حرة الاب حرة  
حرة واحد ولا يردها له عند الفصل في هذا الفصل لا يقطع  
الكا في قبل الموت وفي الا وللا حرة انصا لا يقطع الكا في قبل  
الموت بل لا بها حرة بعد الموت عند الادراك ورواداد وبقوا حرة  
هاها حكم نفس الكا ولم يحكم في عدم والرواداد في عدم حرة الولد اصلا  
في الكا الكاهة لغير العير سببه وامر حرة اصلا لانه كان مكافا  
عليها فلما ولها صار مكافا بالمد من كسبه بعد موت الاب بعد ان لم يكن  
مكافا وهذا ان كان ضروريا اصلا ولذا صار الولد اصلا لغير حرة وحرة  
الاب مادامه فبقوا عند الادراك موصولا عليه فلم يصر ما كان امره  
في حرة ولا نفس الكا لانه اذا روج فالصرون الى ان يصر الولد اصلا لغير



العبد سبانه لار الوصل الى الجرحه مكر لا ورا بعد الكمانه بعد الموت  
 فكلما حرسه في ارجاء حصونه واد اعصى حصونه فقد كثر امراته قبل الموت  
 ففقد النكاح ٢ سبانه وار هذا المال قبل الاداء كالم يكر لار الموصود هو  
 الاداء فاذا اذ لا اذ صار كالم يكر وان كانت لم يلد منه ففقد النكاح سبانه  
 وبعد خصصت وكانت امه ناسج بردها من برد المالك لانهما مكره ولست  
 تام ولله وان كان لم يخل بها ففقد النكاح ٢ لا احد عليها لار نكاح النكاح  
 ولا الدخول والكلون ولو لم يكر مكره وله ولكنها امه اسرارها المالك فلو لم  
 منه وادعاء سبانه لار حوال المذكر والمذكور باب المالك وهو المذكر  
 كفي لسان السبانه فاذا المالك ولم يدع وقال له عليها العتبه لانهما  
 ما كان مكره له انما هي ام ولد لم يعق واراد به في ولدها المالكه عينا  
 وحقت هي بغير السبانه في عليها فلا فخص لا حل العقب والله تعالى اعلم  
 كتاب السبانه

فاصدق في الاسرار به مسلم او دمي وما لا تصدق في الناف على اصلها  
 ان العمل بالظاهر واحد فالتم عارضه دليل قوف والسيما فوق من المكار والبينه  
 افوك من الكل الما تذكروا الثاني ان السبانه برد بالهمه ومن اساء اليهمه السبانه  
 ٢ المسبوه به سركه خاصه اذ اعرفها هذا قال محمد بن حبه الله  
 سربه تعينها الاقام الى دار الحرب فما وان اسارى فعالب الاسارى بحر من  
 اهل الاسلام او من اهل الذمه وهولا اذ دونا في دار الاسلام وقال  
 السربه بهم كانوا من اهل الحرمه من دار الحرب قاله قوله

الاسارى وهم ارجاء لار اسرار عليهم لار كلاً وما عرفوا في دار الاسلام  
 ودار الاسلام جميع سبانه الاسرى والاسسلا على من كان في دار الاسلام  
 واما من هذا جعلنا القسط الموصود في دار الاسلام حرام سبانه المصارف الدار  
 هي يوفات تصلي عليه فدعوى الاسارى ذكر يكون الظاهر الله على القسم وكان  
 القول قولهم ولا تعقل قول السربه الا نجه فارا فامت السربه بنسبه على دعواهم  
 ان سبانه لار قوم من التجار ومن لاسركه له في القسمه فلب سبانه هم لا باجولنا  
 القول قول الاسارى حكيم الظاهر والله افوك من الظاهر لانهما جعله في المدعى  
 على المدعى عليه وان كان الظاهر سبانه هذا المدعى عليه الا انه ليس بدار الاسلام  
 ع السبوه واد ادعى الاسارى اسم مسلمون لانه سبانه على المسلم ولا  
 تعقل فيها سبانه الكفار واد ادعى الاسارى اسم من اهل الذمه لاسير الاسلام  
 ع السبوه واد ادعى السبانه من لم سركه في القسمه لا تعقل سبانه لانه سبانه  
 لنفسه فما حاصلا وسبانه على فعل نفسه وكان سبانه في العسر الكسر وجور  
 سبانه العالمين واما احوال الخوف لاحلا والموصوع وصح المسلمه ههنا  
 ع السربه ووصفه في الحنك وسركه الحنك سركه عامه ولا تعقل كل واحد من  
 سبانه العالمين سبانه مسعفا من المسبوه به والسركه العامه لانه سبانه في السبانه  
 ولما لو سبانه فعلم ان مسلما على رطل سربه في ماله جازف سبانه بها وذلك  
 لو سبانه مشلما لمسجدا وطربوا العامه جازف سبانه بها وكجور للقاضي ان  
 بعض في القسمه وان كان له سركه في القسمه وقال له الفصا لانه سبانه وان  
 والاسارى احدنا هولا في دار الحرب وكجور من اهل الاسلام او من اهل الذمه



د طبا دار الحرب للكان اول زمانه الفراءه مسما من او قالوا كما اسار  
انهم وقالوا البيرة هم كانوا من اهل الحرب والعقوبة في البيرة لا هم تصادفوا  
على ايم اصدوا دار الحرب ودار الحرب دارا واحدة واشترى كل من كان فيها يكون  
محملا للاسراء والاسترقاق وكلم الطاهر في هذا الحمل اللطيف الموجود في البيرة  
والكسبة كما في حكم المكان حتى لو مات لا يصلي عليه فكم في قول الاسراء  
انما لا يملك بعد وجود النسب ولا فعل كما لو اقرب المراه بالسجادة وادعى  
انها حرة من الرهاج وانكر الرجل لا فعل فونها ولا يقطع به الروح عنها  
الالحية كوكدها فان اقام الاسراء عليه على ما ادعى حار لار البيرة اقول  
الطاهر الا انه بسوط اسلام اليهود لا الله سبحانه على المسلم يقطع  
اليد ولا يعل سبها له الكافر وانكر للاسراء البيرة الا انهم سما المسلمين  
من حلاله الاسلام في قولهم ولا يورس لهم لار البيرة من اساء الموقوف  
قال الله تعالى يعرفهم بسماهم وقال تعالى سماهم ووجههم من اساء السكود  
السود والاصل في حكم العلامة عند الاسماء هو البيرة تعالى فان كان قصده  
قد من قبل قصد الله والعلامة والسماء اقول من المكارر المعصود من  
الحاد العلامة والسماء ليس الا المعروف عند الاصحاب في مكارر واحدة ولها لو  
وقد المبتدئين في البيرة او كسبته وعليه سما المسلمين يصلي عليه ولو وجد في  
المسيرو وعليه علامة الكفار لا يصلي عليه وسما المسلمين احد الاسماء الثلاثة  
الحار والكفار وليس السب الا اذا اثار قوله عليه السلام عسى من الفطرة وذكر  
مرجئها الحار ولا الكفار عيسى والنفيد ولا البيرة هو اليهود وقال عليه

السلام ان احسن ما يعرفه النسب الحار والكم واما ليس السواد لما حار رسول  
الله عليه السلام انه قال اذا النسب ابي السواد فابغوا الاسلام وبعض الناس  
روى فابغوا الاسلام الا ان الحار لا يخص بالاسلام فان اليهود يحدون في الحار  
يخص بالكفار وذكر بعض المسايح ان من حلاله الاسلام فله الفراءه من علامات  
الفراءه ان رسله قوا القبا وتكون ابي الراس واللمحة وجعل سبعين قبايل كما فعله  
اهل البيرة فاك ولوا في قوا من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام فغير من قوا منهم  
المسلمون وقد حلقوا فيه من قوا الاسلام اثم في اهل البيرة واصل قواهم فاسمهم  
المسلمون ودخلوا عليهم فكل من احدى في القرية يقول انتم اودمي من سكان هذه القرية  
كان الفراءه قوله لانه احدى في دار القصة والامام في صور بظاهر الحار الا اذا كان  
من علامه دار الحرب دخله كود طبا ليه من المسلمين او من اهل البيرة فانه من قوا  
اهل الحرب فانهم المسلمون فاحدوهم فقال كل واحد منهم اناسم اودمي لا فعل قوله  
لانه احدى في دار الحرب طبا ليه قوله الامر يعرف انه مسلم اودمي سما الاسلام  
او بالبيرة واستشهد بالحكم هذه القصة فقال الاسراء المسلمين لو يجرى  
القيس طرطبه نهي من البيرة وحوله فيم والسيرو في رطه عليه سما اهل الاسلام  
وحوله صبار عليهم الفراءه في الاسلام وهو لا اولاد المسلمين صدق في ذلك ولا  
يرد عليه ولا يطرار احد الحار هذا الحار في قوا فانه في البيرة اعلم بالصواب  
باب من البيرة ما فعله عليه السلام كونه من  
المسلمين في ظهر عليهم المسلمون في البيرة على دار الاسلام يصدر دار الحرب  
اطعام الكفرة في دار يوسف ويحد في حصة سران طبا لانه احل الحكم







قالا فام بالخلاف ساقسمهم واموالهم برفعهم الخمس من كل شيء للسامي والملك اسديا  
السلم ولقسم الاربعه الاحاش من العاشر كما فعل رسول الله عليه السلام  
بافل حبر لا سيم اسلموا بعد تمام الحق للعواء ولا سفل حوا العوا. فاسلامهم  
ولو طبع العشر على الاراضى لانه اسديا لو طبع على المسلم وان ساس عليهم برفعهم  
وسلم لهم الشا والصان والاموال كما فعل رسول الله عليه السلام باهل مكة  
وعمر رضي الله عنه فاهل السام والى كان فيه انطال هو العالمين صورة فلس  
بافل اوعى لما ذكر ولا رهم غير متاكد فكل الحار للامام اسديا اذ همهم  
بالقسم وان ساس عليهم لمصلحة يعود الى العامة فكل هو الاطر للمسلمين  
واذا ساس عليهم برفاههم وسائر اموالهم برفع العشر على اراضهم وان ساس  
ولم يخلوا ولا يعاقب سقي الاراضى فكل الحار لانه اسديا  
الو طبع علم المسلم لانه ليس كوكبا بل هو ان ملك العالمين هو صلا  
فهم سديا الملك فاذ امت عليهم باراضهم ووطع الخراج والخراج فخر والى  
المفانك فمدر حلال الخراج عوصا على الاراضى وكذا لو وطع العشر برفعهم  
للعائلة ايضا فانه لو لم يكن سديا لولا سديا كان للمسلم ان يورثى هو للعائلة  
من سديا مال الصدوقه وكل واحد من الو طبعين يصلح جفا للمفانك فمصلح الامام  
ما ساكله وما اذا قسم الاراضى من العالمين ولو وطع الخراج كان ذلك اسديا الو طبع  
على المسلم وكله وما اذا اسلم على سفل الظهور عليهم لانه لم يثبت في الاراضى  
هو العالمين ولو وطع الخراج لم يكن الخراج بدلا عن الاراضى بل يكون اسديا الو طبع  
على المسلم وان ظهر المسلمون عليهم وانوار سلوا كان للامام بالخيار ان ساء

خمسهم واموالهم برفعهم الخمس من كل شيء للسامي ولقسم العالمين ورضي العشر على  
الاراضى كما فعل رسول الله عليه السلام باهل حبر وان ساس اهل المعانك وقسم السام  
والدار والاراضى وسائر الاموال من العالمين كما فعل سعد بن معاذ بنى قريظ  
وان ساس من عليهم برفاههم وساسهم ودارهم وسائر اموالهم كما فعل عمر  
رضي الله عنه بسواط العوا وافر من عليهم برفاههم ودارهم وقسم الشا والداره  
والاموال من العالمين حار ونكره اما الخراج لانه لو قسم الخراج ولو من الخراج  
فكل اذ اس من البعض وقسم البعض واما الكراهه لان ما فاف هذا الباب غير هو  
الله عنه وهو لم يعل ولا يرفع الله من لا يحصل الا بالبراءه فادافه  
اموالهم والبراءه لا تكون الا لاله تعالى وحرى البراءه فلا تعد وكذا لو قسم عليهم  
برفاههم وساسهم ودارهم وارضهم وقسم ما سوى ذلك من العالمين حار ونكره  
لما فافا وان يركبهم من المال بغير الوجهين فاعذر وري على البراءه لا نكره ولو  
من عليهم برفاههم حاصه وقسم السام من العالمين لا يكون ولو لم يكن لهم اراضى  
من عليهم برفاههم وقسم الشا والداره والاموال لا يكون الا بالبراءه فافا  
البراءه من انطال هو العالمين واما عوصا حار من الاراضى بطر العالمين كلا سطور  
بالبراءه ويعد وحرى الكفاد وقطع بطر من يحرمهم ان يورثوا من الاراضى عليه ما  
او كذا عمر رضي الله عنه فاف سواط العوا وطلب الصفاة رضى الله  
عليهم ان قسم الخراج منهم فساورة الصفاة في ذلكم فالاراضى فعد بكونه من  
كما دلالة تعالى اسعفت بها عن انكره ولا قوله تعالى للفقراء المهاجرين الى  
قوله والذين حاروا من بعدهم يعنى والذين حاروا من بعدهم فعد الصفاة  
الى رايه



الا نرسر منهم تلك الارض لله عليه حتى دعا عليهم عمر رضي الله عنه  
وقال اللهم انهي بلادا وصحابة فاحال الجول وفيهم من يظف و اراد ان  
ارسل الخراج الى من كان بعدهم فكتب الارسال في المرسى و يدوم الرواف  
سعا لا ارضى لانها لا تسقى بل سوس بالاسلام والموت وانما تعول الرواف  
للا ارضى ان يكون عونا للمسلمين على عمار الارسال في بلاد من الرواف حلقه  
والرواف لا يدوم كان لظلالها في العاصم من عمران يكون رطبا لم يجر بعدهم  
كون هو الوفاء للبر والاحسان لانه لا يكون معصودا وكون سعا لا ارضى  
ولا قال **باب** ان الامام يملك لظلالها في العاصم من الرواف بالفساد المادي  
لا يملك لظلالها في العاصم لانه لا يملك لظلالها في العاصم من الرواف  
بمحض صبره ولا كونه من لانه لا يملك لظلالها في العاصم من الرواف  
المسلمين المسلمة الناس اهل الامة اذا انصوا العهد وعلوا على دارهم  
او على تلك من بلاد الاسلام ووجدت السرايا الثلاثة فانها تصرد  
حرب عند الخراج فان ظهر المسلمون عليهم حكم اهل الحرب لانهم كانوا  
اهل حرب في الاسراء واما حروا واهل الامة بالعهود فاد انصوا العهد  
عادوا الى الاصل فكان الامام في الحار ان سامع عليهم برفاههم ودارهم  
وسائر اموالهم ونصب الخراج على حاكمهم والخراج على ارضهم وارضنا  
وصح على ارضهم العشرة وهو عشر نسمة خراج معنى تصرف مصرف  
الخراج وارضنا وصح عليها العشرة المصاحف كما فعل عمر رضي الله عنه على  
تغلب وارضنا من الرجل وقسم الدرة والاموال بين العاصم وسرك

الارسال ولا نصيب وسما اليها فوما من المسلمين لكونوا ارد الهم بالهم  
فيعمل ما هو الاصل والاعتد ولم يذكر تعالى الامة الى هذه الارسال في كانه لم  
بالهم لما لهم من الخراج تغلب خضهم واد انصوا اليها فوما من المسلمين صار  
هذه الارسال في ملكهم نصع عليها العشرة وارضنا وصح الخراج لدار الخراج  
كانت مسخرة في هذه الارسال في بعدا طهر المسلمون عليهم فاد انصوا اليها فوما  
من المسلمين والاسلام لانه سعا الخراج سعى حاحه واما المسلمة الباقية اذا  
ان ارد قوم من المسلمين وعلوا على ارضهم او على تلك اخرى ووجدت السرايا  
فانها تصرد ارض حرب وان طهر المسلمون عليهم فانه لا تعول من حالهم  
السيف لعله عليه السلام من الارسال في العاصم ووال عليه السلام ارض  
ارض ارضنا في العاصم من العاصم الى الامة ولاهم لما على الحاسن  
الاسلام ووجدوا على الابواب والمعراج ثم سدوه ودار ظهورهم تغلب  
حاشهم وصاروا كسركم في العرف فان مشرككم العرف سدا ارض على حادة الايمان  
بعد رسول القوان بلعهم وبعد الرسول عليه السلام من قرائهم تغلب  
حاشهم ولم يصل منهم الا السيف والاسلام فكل ذلك اهل الرواف وساوهم  
وقرأهم في ذلك كفت مسركم في العرف وعلوا حاشهم من الله عنه المريد  
سبحي ولا تعول الى سركم والاراسهم بحر على الاسلام ولا يحرسنا  
مسركم في العرف لا ارض المريد كقر بعد الاسلام وكذا كقر اولادهم كقر بعد  
الاسلام فانهم كانوا مسلمين سعا لانهم وكل من كان مسلما اذا كقر كقر كقر  
سوا المسلمين ارضنا ولا نصيب الاسلام فانه كقر على الاسلام اما مسركم في العرف







عونا للكفر على المسلمين بحمد ربهم نعوذ بالله من المفسدات والمفلسين  
 الاراضي والاضلح حمار الطول واليول بعد صامه وارو عرجه  
 اشرعه الله اهل بيوت وادى العوى الى السام ورسول الله عليه اهل  
 بي النصير وهم باعلاهى حمار وقال عليه السلام ليس عشت الى فاند  
 لا حرج من حمار حرج العوم فلم عشت ولم يفرج ذلك التوكر رضى الله عنه  
 على من طافه وكار العدره قال عليه السلام لا تحمى اهل دين حرج  
 العوم واد اظهر الامم هذه الامم العوم فاسلموا قبل القسمة  
 وراى الامام اهل بيوتهم من ساهم ودرارهم والاصم ونصب القشر  
 على الاصم كان له ذلك قبل الطهر والاصم ما روى عن رسول الله  
 عليه السلام انه قال لا اهل لك يوم القيامة فادى روى الى صانع كتم وقالوا  
 اح كرم وارس كرم ملك واسمى وقال عليه السلام انا اول كرم وقالوا  
 يوسف عليه السلام لا حوته كرم برك عليك اليوم نعوذ الله لك وهو اقم  
 الراعى اسم الظلمة كرموا كرم وداركهم فلما حار الم سائر اموالهم بعد الطهر  
 او قبل الاسلام بعد الاسلام اولى واد اظهر الامام على اهل الحرب او على  
 ناصى العهد من اهل البيت وراى اهل بيوتهم وخطبهم دمه نودور الحمار  
 ودر اصاب السور منهم فالاول اهل البيت سطر اركا نوا نعوذ على اهل البيت  
 عليهم ما احدهم من اهل البيت لان ذلك صار حمارا للمسلمين ولا يجوز اطلاقه وان كان  
 لا يظن على حمار الاراضى ودر اعتمها الا بذكر الامار رد عليهم لاهم صاروا  
 كالاكر المسلمين ولو عرجوا عرجه الاراضى وراى اهل بيوتهم من ساهم

مع  
 الظل

يكون من الرراعه كاره ذلك من الما حود منهم اولى ولو من عليهم وراى  
 فالو من الما حار كاره الا نعوذ على الرراعه الا بذكر الامار حارهم لانه لما  
 كاره ان يرد عليهم من الما حود قبل اهل البيت الرراعه فلا يرك ما كان من ايدهم  
 كان اولى وراى سطر اركا نوا ذلك الما حار كان اولى الامام ان احدهم من نصير  
 العانس وعلوان يرك عليهم حاروا البركا ولى تاليفاتهم رجال نعوذ على عانس  
 الاسلام فسلموا الا بذكر الامار حارهم من على اهل البيت وراى حارهم  
 كاره ان يرد عليهم ولم يروعه انه رد عليهم ما احدهم من قبل الطهر فقد انه قال  
 في الكتاب ولو حار اركا نوا عليهم ما احدهم من قبل الطهر فقد انه قال  
 اراد بذلك انه كالاكر السور بعد الاصابه لما روى من اهل البيت حارهم  
 حور اركا نوا عليهم ما احدهم من قبل الطهر والى سائر الاموال فذكر ذلك في الكتاب  
 والدره لا يرد عليهم ما احدهم من قبل الطهر ولا يرد حارهم وراى  
 ثم نروى من الرجال ولى الاموال والدره من وقع في ايديهم من الرجال قبل الطهر  
 والطهر وعلهم اركا نوا الامام ان يردهم بعد الما حار له ذلك ولا يرد على ان  
 يعل ذلك كما سوى الرجال والعرو اركا نوا الامام من الرجال اعلم منه في خبرهم  
 الا بذكر الامار حارهم بعد الاحرار كاره ذلك ولما كان الامام ان  
 سطر اركا نوا العانس الرجال اهل حار له ان سطر اركا نوا الرجال بلان سطر  
 الاكر للمسلمين ما فاما سوى الرجال ليس للامام ذلك فلهذا اوردت في هذا  
 الباب من الكتاب ادا طهر الامام على تلك من اهل البيت وطهر اهل  
 نصير وادى المسلمين نودور الحمار ونودور الحمار عرجا اصمهم



الامام الى ذلك لانه رحمه الله عليه ولو طلبوا ان يعرضوا الاسلام  
عليهم احاسنهم الى ذلك فكل اذا طلبوا احمد الله الا ان قيل الظهور عليهم  
يعرض احاسنهم الى ذلك لانه رحمه الله عليه فاما نوهي به امير الجيش اذ عرض  
الى اعطاء الخربة والاحوان فاقبلوا ذلك منهم وكفى اذكرهم فاما بعد الظهور  
عليهم فالامام في الخمار على كونا فاما من الامام على الكفار وادار  
نوطه عليهم الخراج والخربة فانه نوطه كجا ونوطه عمر رضي الله عنه روى انه  
في سواد الخربة من بها عليهم بعد عمار بن حبيب وحده من اليمان  
اسمى السواد ونوطه الخراج فوطه على كل حرب يصلي للكرم عسرا  
وعلى كل حرب يصلي للوطه خمسة حرام وعلى كل حرب يصلي للورع فصل  
وبرهما فلما رها واحدا بعد ذلك عمر رضي الله عنه قال لهما عمر رضي الله  
عنه لعلنا احملنا الارض ولا نطوف بها لاجلناها ما نطوف ولوردنا الاطاف  
ومر به ذلك سنة وملك نور العزب ووجه عمر رضي الله عنه الخربة  
على ثلاث مرات على العصر المغفل ايا حصر فرما وعلى وسط الخارطة  
وعسور حرمها وعلى القانو العنا مائة وادفعوا حرمها اذاد بالمعمل  
القادر على العمل واما احمد القدر على العمل الخربة لاجل الاعلى الخارطة  
ومن لا يدر على العمل لا يدر على العمل وكلوا في نفس المعسر والموسط  
قال القصة ابو جعفر ابي طاهر بعد العزب في كل مكان فان  
اراد الامام ان يوطه الخراج على الارض الى حبل عليها اكمل ومرت بها

على اهلها ويريد ان يرد على وطه عمر رضي الله عنه قال ابو يوسف انش  
له ان يرد على الخربة ذلك اذا اطاقوا واهموا على انه لا يملك الروان  
في الارض الى وطه عمر رضي الله عنه وكذا لو وطه الامام على الارض  
وطه عمر رضي الله عنه ان اراد ان يرد على اطاقه وكذا لو اراد الروان  
على الخراج الحاكم لا يملكه فويلهم ولو انصرف الى الارض ولب طافها بعض  
عن تلك الوطه فويلهم لمحمد رحمه الله ان الوطه بعدد بالطافه ولها الو  
فلب الطافه بعض فادار اذ اطاقه وحب ان يملك الروان احسار الروان  
بالعصان ولا يرد يوسف رحمه الله ان المعادير لا تعرف فاما في عكسها اذ  
الامر ولا يصح الروان الا بوزار عمر رضي الله عنه احسار الطافه فعلا لوردنا  
لاطافه ولم يرد على انه لا يورد الروان وكان مصاوي لمحصر العمامه فحل محل الا  
الاجماع وادار الامام ان يرد على الوطه من غير طافه لا يورد في قولهم  
وكذا لو وطه الخراج من الروان على الارض كمال المعاسية اولاد اذ ان كمال  
من المعاسية الى الروان لا يملكه كلاله بعض العهد وانه حرام فان فعل  
ذلكم ولم يرد والى اخر بر طافه والاول هو الثاني ان بعض ما فعل الاول  
والا ففعل الاول بطسب انفسهم لا يفسد لافعل الاول فاما كان بعض العهد  
ولا يدر انهم بل كان ذلك صالحا وان كان الاول ففعل بطسب انفسهم فهو  
على وجهه ان كان الامام في صلحا فالا ان يوطه الامام عليهم فان الثاني  
سقطا صبح الاول لا يملك فلو ان الله بسط في عكسها من الجاه السبوط  
ولا يورد بعضه وان كان الامام في صلح عيونه من الامام بها على



اهلها فان الباقي نصيبا فاعل الاول وليس له ان يوصيه لارضها الاول  
صاد وفصل محمد بن ابي سريته لارضها الاول في الاراضي التي هي  
والنصيب من عسك المسلمين والاراضي ملكة للمسلمين وما وضع عليهم فهو  
كالصيربة التي يصر بها الموتى على حدة ان سار ارضه ولا يملكها ولا يملك  
فالواقي سواد العلو وعدها من ارضها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها  
نصيبا وما يوجد منهم حراج فان كان الاراضي ملكا والاولى كان للامام ان يملك  
وله ان يملك من وطئه الا وطئه فصلا الاول وصاد وصاد وصاد الا في هذا  
فصل ولا يكون لغيره ان يملكه فالاولى ان يملكه الامام ان يملكه الاول  
الى وصفا كل سنة على درهم معلومه او على كل معلوم من الطعام او  
على عدد معلوم من السابح حرامهم وارا صهم حرامهم وارا صهم حرامهم  
السالم صالح اهل الخان كل سنة على الف درهم في حقه من مائة ورواه على  
المرحلة من مائة ورواه النصف المحرم والنصف رخصه وله الخازن ذلك  
انما جمع من الاراضي والحاجم وكلها حراجا ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها  
منها فان جمع منهم نصيب ذلك على الحاجم والاراضي على قدر حال الحاجم  
عدهم وعلى قدر الاراضي بالعدل والاصناف مما اصاب الحاجم فهو حره  
نصيب على المعملين على الرب الذي ذكرنا ولا يملكه عسك المعملين والذين  
والساوا الصان الحرة لا يكون على هؤلاء ما اصاب الاراضي يكون  
حراجا نصيب على الاراضي على قدر اربعها على الرب الذي ذكرنا لا يملك  
المانا كذا ولا وجه له ان يملكها من حره ولا لا طلة الاراضي على الحراج

فكل عسكها ونصيب منها على الحصر كالمواضع عدا وحراره بالانصاف الالف منها  
على قدر نصيبها فان ملك الحاجم بالاسلام او بالموت نصيب عسكها وسبق ذلك الى  
الاراضي ان يملكها وكل من يملك الحاجم كلها ردت حصتها الى الاراضي ارضا  
وان لم يطرطرح ذلك اما اذا امتلك الاراضي لا يطرطرح ويترك الى الاراضي  
لما ذكرنا ان الاراضي اصل في الميراث والرفاق سبع وقولنا السبع لا يوصى طرطرح  
من البدل كما لو استر لارضها فيها حلفا حرمه الحلف في الارض لا يسطر  
من الميراث كذا هو ان كان الاراضي لا يملك حصص الرقاب يملك على الاراضي  
بغير ما يظن ويسقط الناحي اعلا لا يملكها بالانصاف ان كان يملكها بغير ذلك ردت  
الى الحاجم حصتها لارض الطرح والقبول كان كل الصوره ودرر الله وان يملك الاراضي  
ان عسكها ونزد ونصيب الحاجم لا يملك حصتها لارض الحاجم لارض الحاجم  
سبع وعده هلاك الارض لا يملك كل البدل بمقابلته السبع بل يسقط حصتها الاصل  
كما لو استر لارضها فيها حلفا حرمه الارض ولو لم يملك الارضي ولكن قبل  
ربعها نصيب حصتها وقولنا الى الحاجم ان اطاقه فان عاد ربع الارضي  
بعد ذلك حوالها ما ردت على الحاجم وكذا لو علم بربع الارضي ولكن كبر  
الحاجم سطر على الارضي وسطر على الحاجم بعد ما يملك كما لو رادما الحلف  
الفصل في سطر من حصص الارض وقولنا الى الحلف لاداجه من الرقاب  
والاراضي مع الصلح واجل البدل فان لم يرد ذلك احد منها قسم للحاجم حصته معلومه  
ولله الارضي كذلك لا يملك احد منها على الاخرى على كل ولا يطرطرح ذلك الى الحلف  
ولا يكون سطر الحاجم الى الارضي ولا من الارضي الى الحاجم لارض الارضي وان



كانت أصلاً في الميراث إلا أنه لما أورد كل واحد منهما ما باليد انصرف إلى أصله كما لو  
أسرى كل واحد منهما ما يسمى لكل واحد منهما ما فاصرف إلى كل واحد منهما نصف  
حصتها كذلكها ولو صالحهم الإمام على ما لم يعلم على أن يأتوا به ذلك هو  
خاصة أو من الأهل في هذه خاصة لا يصح هذا الشرط لأنه في أهل الحجاج  
عن الحرية أو أصله إلا أنه في غير الحجاج وذلك ما لا خلاف أن هذا الرمي لا يطرأ  
بالسقوط القاسية فإذا اطل السقوط وهي الصلح صار كأنه أجل البذل أو اطل  
العقد ونصب المال على الحجاج والاختصاص على الربط الذي ذكرنا فالطريق  
صالح الإمام أهل دار من هذه الدور التي وصفها على ما لم يعلم على أن يأتوا  
بها من غير دارهم الحجاج من دارهم وسئلوا في دارهم فوما أخرج من دارهم ذكرنا  
أنه لا ينفك ذلك إلا من غير دارهم فصار غير فارسان قوم أراضهم بالدار  
بالدار من الدار وأعطاهم من دارهم كما فعل عمر رضي الله عنه  
سهو وداري الفريز وأرضاهم من دارهم كما فعل عمر رضي الله عنه  
بأهل دارهم أعطاهم بالسام والواو ولا دأسل ولا دأسل ولا دأسل ولا دأسل  
ملكهم من غير دارهم إلا أن فيه صلاح المسلمين فيكون كالواحد الإمام  
إلى أهل دارهم من دارهم العامة وإذا فعل ذلك كان على كل واحد من  
دارهم ما كان عليهم قبل الجور فأما حجاج إلا أنه أهلكه في الزوانه  
ذكرها ما دل على أنه يجب على كل واحد من حجاج الأرض إلى أهل دارهم لا طاع  
الأرض إلى أهل دارهم وذكرنا رواه أنه يجب على كل واحد من حجاج الأرض  
إلى أهل دارهم لا طاع الأرض إلى أهل دارهم وهو الصحيح وجه ما ذكرها

أر هذا ما روي بالصلح والالتزام وإنما التزم كل واحد من حجاج الأرض إلى أهل دارهم  
وقد جازى عمر رضي الله عنه أنه لما روي من أهل دارهم إلى أهل دارهم  
قبل الجور وأما الرواية الأخرى ما أسار إليه محمد بن عبد الله بن معاوية  
من الإمام فقصر ما لو حصل من الفريز ولو سأل رطله أو صار من دارهم على  
كل واحد منهما في المسألة حجاج الأرض إلى أهل دارهم ما كان كذلكها  
فالقصر مسأله المسألة أهلاً والرواية التي ذكرها على أهل دارهم  
أداليم بكر إلا أنه في أهل دارهم وطيف وكما سألنا من أهل دارهم وطيف  
نصوصهم حجاج ما أسار إليها وقال بعضهم ما ذكرها على أهل دارهم  
عن الأهل في الحجاج حمله وفي هذا الوجه لا يمكن طرح شيء من المال ولا الجور  
نصفه إلا أنه في أهل دارهم فادأسل وعلمهم في الحجاج ما كان عليهم قبل الجور  
فقد ذكرنا الأرض في دارهم ما كان في المالكين وما ذكرنا الرواية الأخرى في الجور  
على ما إذا كان الصلح مفقداً في الحجاج ما لا على هذه والأرض في دارهم  
وفي هذا الوجه يجب على كل واحد من حجاج ما أسار إليها وأما حجاج  
البلاد فخير من الأخرى كما في الذي نوه عن بلادهم إلى البلاد الردية في الجور  
في واحد من بلادهم في القيمة نظراً لكاتبها أسار إليها دارهم هذه الدور  
التي وصفنا بعد ما وصل إلى دارهم على حجاجهم وأهل دارهم أسار إليها  
عنهم ونعت حجاج الأرض ما سقوط الحرية بالأسلم لأن أسار إليها بعد  
الأسلم دارهم وأما أسار إليها في دارهم حتى يعطوا الحرية من دارهم ما عذر  
فلا يجوز وسعي حجاج الأرض إلى أهل دارهم والأسلم لأسلم المونة وروى أن



دهقانه يهرا ملك اسلمت على عهد عمر رضي الله عنه وكان يات منها  
الحاج وروى الجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم كان لهم الاصل بالشواد  
وكانوا يودون الحج ولا ياتوا سقيا الحج بالاسلام كحاج الى وجه  
وطهفه ارجى لقد را حط الاصر عن لونه فكار القامه كان اولى خلاف  
الحجر فان رأى الامام ان جعلها عسره بعد الاسلام ليس له ذلك لما علمنا  
خ فان جعلها عسره لم يجرى ولا الحج ولا ذالك النافي الى سطر فاصبح الاول  
لشركه ذلك لا في الصا الا وصادق موضع الا حصاره فان ما كانا يقولون  
الارض سقطت بالاسلام ونصر عسره واحيى في ذلك ان عمر رضي الله  
عنه لم يات حج الحج الا اصر من اسلم من هذا الحرم فحار وعبد الحج الا اصر  
لا سقطت بالاسلام لما روي في ما رواه واحد من اهل الحجاز فنادى ان ذلك  
كان في اصر العود وكما لا كور من الرو على العود لا موضع الحج على اصر  
العود وكلامه في اصر العود فاما في الموضع موضع الا حصاره فقد نصا  
الا واولا كور انطاله قال ولولم يسلم اهل الدار لكانت حوزهم الامام عدا ربه بعد  
وعلى كور دارهم فيها مسلمين ليس الا اصر حج حارجه كالتوا اسلم اهلها او غيرها  
مسلمين سطران كان الامام حين صلحهم جعل على الحجاج مالا معلوما وعلى الا اصر  
مالا معلوما كان اصره على حجاجهم وحج الحج الا اصر على المسلمين الذين اسلموا  
الى دارهم فلهذا كان الصلح على وجهه ولا حد بقسم ذلك المالا على الحجاج  
والا اصر على الذين اسلموا في دارهم فاما الا اصر في يكون على هؤلاء المسلمين  
وما اصاد الحجاج على الذين اسلموا في دارهم وليس للامام ان يجعل هذه الا

الا اصر عسره فان جعلها عسره بعد حكمه قالوا اذ اعلم اهل الحرم على الله  
من بلاد الاسلام وصارت تلك الدار دار حوزة باسما عا السير الطيم طهر الامام  
عليهم فبسم الا اصر من العالمين ومن بها عليهم ثم حصارا بها كانوا اول الاسلام  
فان وصدوها قبل الفقه وقلل الميراجدوها بعرضي دار وصدوها بعد الفقه  
احدوها بالقسم ان ساوا وكما بالقسم للعالمين ورد في السنة عن رسول الله  
عليه السلام وان وصدوها بعد ما من عليهم برفاههم ولان اصرهم اصدوها بالقسم  
وكاتب تلك القسم لهم لانهم ملكوها بالحق مسدا واما انهم مخصصه فلا  
كورا انطالي الا بقوه نص الله لهم ولان اسلموا قبل ظهور الامام عليهم او  
قبل الدمه قبل ظهور الامام عليهم سلمت لهم الا اصر في لا يكون للمالك الميراث  
ان انا حذر الا اصر في كات ملكا لها للكماء قبل الاسلام فاداسلموا بقور ملكهم  
لقولهم عليه السلام من اسلم على ما في قوله ولهدا اسلمت لهم القزوه وعز ذلك  
فكذلك الا اصر في في الموضع الذي احدها المالك بالقسم او بعرضي عادت على ما كانت  
في القدم ان كات حراجه يعود حراجه ولان كات عسره يعود عسره لان  
الا اصر اعاده الى ملكه حتى كان له ان يرد على يادوه وعبر ذلك فاداعاد  
اليه فدم ملكه يعود ملكه القصة الفصل الثاني من الماد صاعدا  
انصر الحج اذا حج عن راحة الاصر واداء الحج احدها الامام ممن يعوى  
على الرأيه فاحد الحج من الرأيه فان فصل الرأيه في يد من فصل الرأيه  
الى صاحبها لانه لا وجه الى الا اصر ملكه بعد رهاه من حذر صفة ولا وجه  
لنقطه قول المعامله فان لم يجد من يساويها ما عفا من يعوى على الحج وليس

الدين



له ان يملكها غيره بعد عهده من اهل البيت المعصوم بعد عهده وادله  
 باحتمالها احد الخراج من اهل البيت على صاحبها خراج فان فصلت من اهل البيت  
 الفصل الى المالك لانه لا يملكه غيره الا في يوسف ومحمد لا يخرجها القاصي  
 على سبع فالمدن والديون والسيعة افاضت الى جميع القاصي لا يملكه الا في  
 الايام لانه ما لم يملكه بالسيعة ولا يملكه الا في الايام حتى يرضى  
 يعود الى العامة كما يرى في الطب والحق كاهل والمضي كاهل والمضي كاهل  
 وصدر يعطى الخراج بوجه الى عامة المسلمين ولا يخرج من عهده  
 الارض فصار كالعهد المدة في التركة فيها الدين ومنه القاصي على كل شيء ككثيرها  
 والله اعلم فان  
 الثاني على اصله اذ هو الصالح على المحقق في الاصل في شرح لفظه ككثيرها  
 والصالح على المحقق في الاصل في الاصل في شرح لفظه ككثيرها  
 بعد كل القاصي وفي الثاني فصل في النزول على كل الله تعالى والثاني النزول على كل  
 طار اما الاول  
 اوله وطلبوا من المسلمين ان يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في قوله  
 على بن ابي طالب رضي الله عنه في قوله لا بأس به لا بأس به لا بأس به لا بأس به  
 الله تعالى وحكي الله تعالى في الكفار وهو الدعاء الى الله تعالى فان يروى  
 عليهم السلام فان يروى عن المعالي في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 والله تعالى وحكي الله تعالى في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 ان افاضت الناس في سنة الله والدين في سنة الله والدين

وهم صاعرون واللائل عليه ارضي وطلبه يروى على حكم الله فيكم سعد بن معاذ  
 بعد ما نزلهم ونسب سائهم ودرهمهم في قوله رسول الله عليه السلام وقال  
 بعد حكم الله من قوس سبعة اربعة وجه طاهر الرواية ما روى عن رسول  
 الله عليه السلام انه قال في سنة لا من الاشارة الى حصرهم حصا ولا ادرك  
 ان يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في سنة لا من الاشارة الى حصرهم  
 ان يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في سنة لا من الاشارة الى حصرهم  
 الله تعالى ما هو حو قطعاً ونصاً الى الله تعالى من حصرهم في سنة لا من الاشارة  
 نصبت لاني له فلا يصح الا ما هو حصرهم في سنة لا من الاشارة الى حصرهم  
 فان حكم الله تعالى في الكفار معلوم طاراً في الكفار معلوم طاراً في الكفار  
 الدين في سنة الله وطلبوا من المسلمين ان يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 عليهم وطلبوا من المسلمين ان يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 حكم بنو القريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنة لا من الاشارة الى حصرهم  
 تعالى فيهم احدهم الا في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 او فلولاً في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 لا محالة وحكي الله تعالى في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 المسئلة وادفعوا صوتهم فقال في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 عن هذه المسئلة فقال في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 وامر ان يملك على ان يروى عن المعالي في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 يقول فقال في سنة الله والدين في سنة الله والدين

في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 في سنة الله والدين في سنة الله والدين  
 في سنة الله والدين في سنة الله والدين



عليه السلام ذلك الا انه ان اخطا لانام بل ساد عليه قال الله تعالى  
فصبروا هاهنا تسلما وكلوا مما رزقنا وما كنا نكلفكم حرجا  
وقد خافنا الا حذرنا به ان اصاب قلبه اذى او اخطا قلبه اذى او اخطا قلبه  
كان فيكم امر الله فان الله تعالى جعل الكعبة قبله وامر الناس بالتوجه  
اليها في الصلوة وامر بالنهي عن الاكساف ثم المني عن كل شيء وعنه يصب  
فقدرا كذا فان اخطا الاثم فامر الله على كل الله تعالى فانه يدعوهم الي  
الاسلام لان الدعاء الى الاسلام حكم الله تعالى هو كذا في قوله فان اسلموا  
منهم احوار لا تسلم عليهم وسأولهم في دارهم واموالهم يسلم لهم لعلهم  
يقولوا عليه السلام فاداءوا ما عهدهم من دينهم واموالهم ولا ان اسلموا  
في هذه الحالة كما سلامهم قبل البراءة عن اخص لا يسم اسلموا طوعا قبل العير  
والظهور عليهم فصار كما لو اسلموا قبل البراءة ونصع على ان ارضهم العير  
لا يسم صاروا من اهل نوح طبع العير وان اهل الاسلام جعلهم دمه نودور  
الحربة عن الحجاج والحاج عن الاراضي لان اهل نوح صاروا الرد الى ما هم  
لكونوا احزابا على المسلمين ليس من حكم الله تعالى فيهم ولا يسم كانوا هذه الصفة  
قبل البراءة فاداءوا نكوا ذلك فصار لهم لم يكن عدلهم الرد الى ما هم  
لم يركوا ذلك الى سبي او ولا وجه للعير والسبي لا يسم يركوا على حكم الله تعالى  
ولا يعلم بها ان حكم الله تعالى فيهم الذين يركوا الخلف طوعا هو العير والسبي  
لا محالة وانما في ذلك الذين طهر باعهم عتق فاداء العير والاهل والاسير فاق  
وبعد الرد الى ما يسم صاروا محسوسين في اربع على الناصب والكافرا

سركنا دارنا على الناصب من غير وطيفة ونوصيه عليهم الحربة والحاج كما نوصيه  
على اهل الدية وعن ابي يوسف انه كور اسير فاقبهم لا يسم اهل حرب لا امان لهم  
الا انهم لا يعلون الا في العير بسقط بالسيف وسقطه الا انهم هم بانيه والسيف  
تكمي لذكر العير ولا تكمي لرفع اليد كما في قوله تعالى والصلوة وجه طاهر الزوان  
ان السبي عروبة كما في حرج عروبة وفيه ولم يوصد الا بركا من ارجح عروبة  
وفيها كور سبيته وان اسلم بعد العير وهو لا لو اسلم الا كور اسير فاقبهم علم ان  
قالهم كالف حال من ارجح عروبة وفيها واسس سبيته محمد رحمه الله لا انا  
هذه المصلحة فقال الا بركا به لو دفعه الصلح يساوي اهل الحرب شرط الرهن  
من الحاضر على انه ان عذر احد العيرين وقل الرهن فاما الرهن الاخر فلاح  
فقتلوا رهننا كل لنا ان يعذرهم ولم يوصد العير والحاجه من الرهن لكنا  
جعلهم دمه نودور الحربة لانه بعد رد رهنهم لعدا شرط الرد وهو رد  
رهننا فصاروا محسوسين في دار الاسلام كذا فيها وقد وقعت صلة الرهن  
من ابي حنيفة رحمه الله في قوله تعالى لا تشترهم باسار وانما الرهن  
وسا لا يا حنيفة فقال ليس كذلك انما يسم قال ولم وقد شرطنا عليهم سبها وكنا  
لا ذلك كما قالوا في حقه شرط الله او يركوا الله او يركوا الله او يركوا الله او يركوا الله  
كما قال الله الذي لا ياتيه العاقل من سبها ولا من خلفه سبها من حكم الله تعالى  
قوله تعالى ولا يركوا الله ولا يركوا الله ولا يركوا الله ولا يركوا الله ولا يركوا الله  
الكلية وقال ما يدعوكم الي الا حسني بعصية ارجح من عدي فاقبهم الهى  
في قوله ان الصلوة على الناصب رحمه الله ودعاه واكرمه وقال له انش



افعالها الا انهم لا يعلمون ذلك لانهم رخصوا  
 بالمقام في دارها الى ان يرد عليها رخصا وقد وقع الناس فيه فسلمهم فصاروا  
 محاسنين في دارها على الناس برصاصهم فسلمهم الحربة فاستحسن الخلفه  
 ذلك وادخلوه الفقه **الفصل الثاني من الباب** وانزلوا على حكمه صلوات الله  
 وسلم على آله وصحبه وسلم وكرهوا ان يروى عن حكمهم وذلك لان الحكم مما يملك  
 الوفاء على حكمه والاصح ان يروى عن حكمه على حكمه حديثه في رتبته لانهم  
 يروى عن حكمه بعد مواعيد وقد ذكرنا فان حكم الحكم بغير ما يملكهم ونسي  
 درهم صي لا نه حكمه ما يوافق الشرع لحديثه في رتبته وان حكمه يارسي  
 رفاهم صي وان حكمه بالمع عليهم ونصرف الحربة على حاجتهم والخراج على  
 الاصلهم صي ايضا فالحكم ذلك بتمام حكم الشرع ولا يغير فيهم حكم سعد  
 بومعاد وان سعد رضي عنه وكره رسول الله عليه السلام لاحكامه انما حكمه بذلك  
 لانهم بقصوا العهد واذوا رسول الله عليه السلام فلا يغير ذلك في  
 غيرهم وذكر الواقدي انهم يروى عن حكم رسول الله عليه السلام الا ان النبي  
 عليه السلام قوبل ذلك الى سعد بومعاد وقصه ذلك مذكور في المعاري وان  
 حكم الحكم ياريدوا الى رفاهم فهو باطل لان حكمه كالف حكم الشرع وبما يملك  
 حكمه الصلح اولا فالف حكم الشرع لا يرد به الى رفاهم فعليه حيا على المسلمين  
 وذلك بانهم لا يملك حكمه الصلح دلاله لانهم كانوا فيهم فمروهم طوعا  
 بكونهم كما كانوا عليه دلاله فلا يصح حكمه فان الحكم بعد ذلك دعوى في  
 الحكم بغير ما يملكه الناس في ذلك وسعد حكمه الثاني وفي الاشياء لا يجوز

حكمه الذي يملكه  
 واني قصصه الدواني

حكمه الثاني وفيه القاس ان ما مور خالف فعلا ولا يخرج به عن الحكومة كما لو كان  
 بالنسبة بالمداد باع حكمه بالمداد هذا البيع ولا يخرج به عن الحكومة ولا  
 وفيها افعالها ان حكمه يصح من افعالها توافق حكم الشرع وهو افعال الفيل والنسي  
 والثاني خالف حكم الشرع وهو الرد الى ما يملك قسطا ما كالف وصح ما يوافق ونسي  
 به الحكومة فلا يجوز حكمه بعد ذلك بالبيع والنسي والوجه الثاني انه حار في حكمه  
 خص حكمه كالف الشرع فهو لا وهذا الحكم بغيره الى افعال اهل الناس فيه  
 ولا يصح حكمه القاصي من الجور والفسق وكذا الحكم في الامور واسدوا هذه المسألة  
 وعامة المسامحة قالوا فان القاصي لا يجوز الجور والفسق وكذا الحكم وهو الصحيح  
 وقد نص محمد بن حماد في كتاب الجور ان القاصي لا يجوز الجور والفسق وكذا  
 يورد وورد الا اذا كان القاصي سوطا انه لو حارب سعد بن جند سعد بن لاسها  
 الامور حكمه عن القاصي في تلك الامور في امور من القاصي واكثر فقال  
 القاصي من الجور والفسق وكذا الحكم اما الامور لا يغير الا من القاصي والحكومة  
 على القدر والاصح في سعد بن جند اما من الامور على القهر والعلية الا ان  
 ان القاصي من الجور والفسق وكذا الحكم في الامور في الجور والفسق  
 وهو رواه الحكمه وادانهم حكومتهم ولا يصح حكمه الثاني صار هو لا حال  
 من نعم في الفصل الاول ونحوه لا يعلم عليهم فان القاصي حار في حكمه على رؤسهم  
 والخراج على اراضيهم فان قال الحكم بعد ما يروى على حكمه اما لا الحكومة ودر  
 الحكومة عليهم صي رده حتى لو حكم بعد ذلك لا يجوز حكمه لان الحكومة في رؤسهم  
 نزع الحكومة كما لو كان بالسب لا عار لفسقه لمحضر الموكل في البيع وادار حمر

حال



الحكومة لا يجوز حكمه الا باطاعه ونكور الحكم في هو هو لا ما هو الحكم في الدس برلوا  
على حكم الله تعالى وكذا الحكم في الدس برلوا الحكم في الحكم هو لا حكم  
من نزل على حكم الله تعالى بعد الوصل الى حكم الحاكم في سرطوان في الصلح انه ان  
حكم ولا في حكمه ما هي وان لم يكن يفتقروا ما مناصح وكان الحكم على ما سرطوان لا  
الود الى المامر ويسمى حكم السرط فان الله تعالى واراح من المسركين استمار  
فاحد حتى يسمى كلام الله تعالى ولو سرطوان في الصلح انه ان حكم ما سرطوان ما من  
امور حكمه فكذا كان حكم الحاكم في الدس برلوا في ما من بعد حكمه لا من ما برلوا الا ان  
السرط والوفاء السرط طاعت قال عليه السلام السرط امك والسرط في الحكم ان  
حكم بعد الحكم في الاعادة الى ما من اعادة الى الجواب ونكسر سوادهم والله  
تعالى اعلم بان

في الدس برلوا في الملك لا يصح بالانلا ويدر الاكر والعصا ما ان لا يصح  
بالانلا ولا يصح الغما على المانلة وحو الملك بالانلا في صفة الملك فلا يصح  
به ازالة الملك على الملك واما في سرطوان في الصلح انه في سرطوان في الصلح  
يدرا في الملك والى الدس برلوا في صفة الملك في الصلح انه في سرطوان في الصلح  
العصا

الاول فان حكم الله حشر دطوا دار الجوز فاصابوا  
عام وسبايا ولم يحوها الى دار الاسلام ولم يصح في سرطوان في الصلح انه في  
السر في وارثه الا انهم فقلها في علم الامام كما يصح في سرطوان في الصلح انه في  
ولا في امة لا عدولا في صام لا في الملك في صفة وهو الاستيلاء  
ما ورد في سرطوان في الجمل ولا في سرطوان في سرطوان في سرطوان في سرطوان

وولها لا يحكم عليه الحد ولا بد الكفار لم يسطع من كل وجه فصب سبه الا ان  
ولو بعد ذلك في الاصابة لا يحكم عليه حد ولا قصاص في الحد كرها واما عدم  
وجود الصار في ان الناس للعواء في الحد كرها واما عدم  
الملك معلى في الحد كرها والعصا اما معلى الحكم بهام السبب او معلى السبب بالسرط  
ولهذا الوفاء واحد منهم لا تورق قصصه وسار كهم الممدد ومحمد الحكم في الصلح  
بالانلا وكما لو شهد سائر على رجل يسلم السبعة وقصص القاصي بذلك  
في صاف ما لا يصح ان لا يدرم على ما قلنا الرأهر اذا اطلق امره هو رانه نصيب  
وار لم يلف الملك لا يصح المفسر رانه الصار على الاول وفي فصل الرهن لا يحرم  
الصار على وجه يروى عن ملك الرأهر بل سعى على ملكه ونكور محبسا عند الملك  
فاما مقام الاول في الجواز في الا ان لا يصح له وحر الصار يروى عن ملكه فيكون  
رانه على الاول ولا يروى له في حوصا كذا لا رانه ملك الله لا ترد عليه الا رانه  
الانصاه ونهذ الحرك في الا رانه حوصا في الحجاب والحق في الحاك كذا في الملك  
فكان معصيا بالانلا واما في الجوز في الصلح انه في الحد كرها وفي الصلح انه في الحد  
ولا يصح بالانلا وفي كماله على الصار في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها  
مدره الجوز والانلا في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها  
بافس من وجه فصب سبه الا ان لا يحكم عليه الحد ولا بد الكفار لم يسطع من كل وجه  
والانلا في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها  
ذلك لانه فوق على الامام رانه في الصلح انه في الحد كرها في الحد كرها في الحد كرها  
فصب سبه الملك للعالم وكذا لو كان المستهلك من غير العالم في الحد كرها في الحد كرها



ما قبلها والركاب العام احرف بدار الاسلام ولم يسمي والمسلمه كالحا  
 تضمن جميع ما انفق لا بها احرف بدار الاسلام انقطع نذ الكفره عنها من  
 من كل وجه فصارت ملكا للعالمين او باكرهم فيها ولهذا لو ما احدث  
 نورد نصه ولا ساركم المرد وقيام الشركه العامه لاسيما الصالح  
 لو انفق ثمنه في الاسلام او اوقيل صسا او امره لا يضره لانه شركه  
 في المعقول اشد من وجوب النصا صرحه ثم سطر انكار الصلح عند الحق العبد  
 ماله ما لا يدرى من لار العاقله لا تفعل العبد وان كان حيا فعلى عاقله  
 ولا يدرى من لار العاقله لا تفعل العبد وان كان حيا فعلى عاقله  
 ما قبلها في النصا من وجه نصا احرف خطا وكذا لو في ما دام من السبي لا يدرى  
 ما قبلها في النصا من وجه نصا احرف خطا وكذا لو في ما دام من السبي لا يدرى  
 رطلا من السبي لا يدرى عليه نصا من ولا يدرى ان اقطع الله لار الله ما من  
 فعل العاقله بعد الاحرار اذ اراى المصالحه في ذلك فكانوا يصفاه على الاباحه  
 في نفسه ومن فاسد الاجام لا يضره وادى ما من الامام بذلك كما لو فسر نذ  
 الا انه يودف لانه اذ اتفقت على الامام رايه فيودف لكونه رايه وبقدره  
 وصار قبل الرضا بعد الاصرار قبلهم قبل الاحرار وتوهم الامام العام  
 بعد ما احرف بدار الاسلام فانه رطس ما وقع في نصه اعيانه من  
 وار قبل مجاويها من نصه اعيانه عند الحق النصا من وان كان حيا في العبد على  
 عاقله ومن خرج كاره من نصه عند كذا لو اكل واحد منهم ملكا خاصا  
 وان بعد السبي من كل وجه فان كان المعقول ما وقع في الجيش في العبد والملك  
 لار له صا في الجيش لو احاج كاره لار با صر منه لار الجيش مع العبد والملك

والمباكر واما المسلمه لانه بدار الاسلام من مال المسلمين الا ان عليه النصا  
 لار السبي وكذا العبد لار السبي لانه وهو النصا لار السبي لانه  
 ويودف ما قبلها لار راي الامام فسمي العام في دار الحرب وسمي فهو وما لو قسم في دار  
 الاسلام سوا لار السبي دار الحرب فصا في موضع الاضياف بعد ذلك واحد  
 منهم ما اصابه ملكا خاصا وانقطع عند الشركه وانتقد السبي في العبد  
 من نصه عسره من وار قبل عدا اهل النصا من دار الحرب ذكر الرجز الحياه  
 كذا اذا فسر ولانه الامير وهذا ظاهر في ان الركاب السبي من العالمين الامام  
 لار الامام ولانه اسما النصا من وفاقه الحرفا ما امر الحيد لشركه ذلك فذكر  
 الكفر في محصره فان كان المعقول من الجيش كذا الصار ولا يدرى النصا من اذ كان في وجه  
 الا ان لو كان لو باع الامام العام في دار الحرب فسمي لار السبي ولو فسر الامام  
 سربه وقالوا اسهم فهو كذا فاصابوا عنام ملكا الامم لا يفسر الاصابه من ما فيهم  
 نورد نصه ولا ساركم المرد لار السبي كذا نص على الصا لو بعد العبد وذكر  
 يحقوا الا ان الملك يفسر الاصابه فكل من السبي لار السبي وادى الملك كذا يفسر  
 الاصابه فادى الملك اسار صرح وكذا لو قال الامام من قبل فسلوا له سلبه فهو  
 صا من قبل فسلوا كذا سلبه له يفسر الصا حتى لو اذله اسار صرح وسلبه لانه  
 الى كذا عليها وسلبه وسرحه وجميع ما كان معه من الهدى والنصف والاسار فاما  
 له على دانه اخرى في الجيش من الامم الا ان العبد فليس كذا سلبه لار السبي  
 لما سلبه واما سلبه منه كذا مع او حمله لانه اما عند ذلك لا سلبه منه ولو فسر  
 فهو الامام على يده من بلاد اهل الحرب وادى في اهل الام الاسلام فابها نصه



دار الاسلام بالاجماع وتكون الامام بالخيار ان سامع عليهم وارسا قسم  
على الوجه الذي ذكرنا فان اختر الامام ساهي اليك رطل من العالمين شيئا  
من تلك الاموال فمن لا يرد هذا الموضع لما صار دار الاسلام كاسا للتمام  
مخزونه بدار الاسلام فكان حكم هذه الاموال حكم العام بدار الاسلام  
ولو قل رجل من الغنم لا خير عليه فصار ولا قصاص كما لو قل رجل منهم  
بعد الاحرار بدار الاسلام ثم سطر ان راي الامام فسميها من المسلمين  
صار المصلحة في ذلك ونفس الكل دار الصالحين على المصلحة فامم مقامه ولو كان  
المصلحة فاما ما قل في العسك فذكر ان الصالحين راي الامام ان جعلهم دمه يورث  
الخراج ومن عليهم باموالهم جاز ووجه المسئلة يكون للعالمين والادوية  
الدم في ذلك دار العسك عند الاستعلاء كاس للعالمين واما ما قل  
لاهل الدية بالمل ولا يظهر حكمهم في المسئلة كما لا يظهر في المال المأثود  
سهم من الفقه وادان في الصالحين بخدمته الخمس ونسب اربعة اجناس  
للعالمين فان كان لا يحمل العسك لعله وللشركة العالمين وصفه في المال  
الخراج والحربة لانه لما من عليهم بالرفاه والاراضي ووضع الجوز والخراج  
عليهم فقد جعل الخدمه وقال في المعاملة معي والصالحين بخراج ومن اجراه  
العسك فصار مصر والكل دار الخراج الصالحين بخدمته الخمس ونسب اربعة اجناس  
الاراضي وما ظهر من العالمين بعد دفع الجوز بخراج الصالحين بخدمته الخمس ونسب اربعة اجناس  
ولم يحمل العسك لعله وليس من اجراه جعل كل ذلك للعسك والمساكين واما  
السلطان فلو من عليهم والعروا والامام في هذا الوجه لما قسم فقد

فرار ارباب الخمس والنجس وهو العالمين في الدنيا فان بعد مصر ولا ربحه ارباب  
الصالحين العالمين بعد مصر والصالحين بخدمته الخمس ونسب اربعة اجناس  
اما دار الخمس وطاهر واما اربعة اجناسه فلا نه هو العالمين وقد بعد الاصل  
الهم فصار بدار الاسلام مصر والصالحين بخدمته الخمس ونسب اربعة اجناس  
لما من الامام عليهم فقد اطلق ارباب الخمس اصلا وجعل من العالمين في  
الخراج والحربة مصر والنجس قال الخراج وذكر محمد في السير والى العسك اذا  
قسم العام ونسب بدار الخمس لعله فانه يصدر منها على المساكين  
لانه هو العالمين وقد بعد الاصل الامام فصار بدار الاسلام لعله  
بسطر حال بخدمته الخمس وهي لا يسطر لدار الاصل الى المال المأثود  
ولو قل الامام فاما جازي وقال من اجراه حاربته في كل سنة لكونه بدار  
على الصالحين بدار حاربته سلب له فان استقر لاهل دار الجوز  
كره له ان يطاهها في قول الخ حربه ذكر الكراهة والادوية اليهم وقال محمد  
باسن ذلك وذكر هذه المسئلة في السير الصغير وقال بكونه ان يطاهها ولم  
يذكره طلاقا فالو لا ان في قول الخ حربه ومحمد الاول وما ذكرهها قوله الاخر  
الاخر واجتمعوا على انه لا حل للمساكين ان يطاهها من الاحرار بدار الاسلام  
سليم لمحمد رحمه الله انه ملحقها بدار الاسلام لعله فصار بدار الاسلام  
بدار الاسلام لوفاء بخدمته ولولا ان في اسان صمد له العسك ولو قل  
لا ساركة اما المصلحة لم يملكها فلما احراز بدار الاسلام ولعله الوجه  
المأثود ساركة ويؤيد ذلك ولا في حربه رحمه الله ان المأثود دار الجوز



فاصر يد الالحصه والحكم اما الحصه لار الملك عماره عن الفره والاحصا من  
ودا لا يتم الا باقطاع يد الفرو وذا الكفار دار الحرب فانه من وجه وتوهم  
الاقتناء في كل ساعه ورفار فانه على ما عرفت واما الحكم فاذكر في السرايه لو  
وهذه المساله الحاره لو حاربا حرقها الى دار الاسلام سقطه في الاسلام  
في الحاره كذوت رباة الملك ورفاه الملك سرله رباة في العس وذا الملك  
في دار الحرب فاصرا الى الملك العام بكمي لو حارب الصار والمراة وانقطاع  
السركه ولا تكفي كل يوم كالمسعه سبع فاسد وارسم الامام العام في دار  
الحرب فاما د رطه حاره فبعضها اسيرها كحظه او باع العام في دار  
الحرب فباع حاره من رطه فبعضها واسيرها كحظه كانه ان يطاها لم  
لوكر الخلاء وفيها من المسلمين حال بعضهم هما على هذا الخلاء والصا وما ذكر  
من الخواب فهو في المحل وقال بعضهم في هاس المسلمين عبد في حصفه بكن  
الوهم كراهه السره لا كراهه الخرم لار الملك بمصا الامام الا انه لو  
وطها ربا محله سبيها الكفار من يده فسره في دار الحرب يحل  
باطل عنهم وعسى من وكون الوهم يعرض للولد على الكفار والرو مكان ملكها  
وتحفظا انه اذا روج امره في دار الحرب بكن له ان يطاها دار مع ملك الحاج  
ومحمد يعرف من المكنونه والمملوكه قال في المكنونه لاساح العول يعرفونها  
فودك الوهم الى يعرف الولد اما في الامه ساج له العول يعرفونها ولا يودي  
لذلك فليط المساله الحاره بعد اسيرها كحظه احرقها الى دار الاسلام  
فل الوهم على قول في حصفه لا كثر اسلك الحصفه عن الاسلام ونشرط حصف

امري في دار الاسلام وعلى قول محمد لا كفي بملك الحصفه لاسيرط حصفه  
امري في المصلص بسيرط حصفه امري في دار الاسلام لار الاولي اذا  
لم يصرونها فاصار كان لم يكن والله اعلم بام  
ما حرره العدو وقصر المسلمين سري فاسر او فاسد وما لا يحرقه الاحرار  
في الباب على اصلها عدوها ان الملك العدم اذا وجد ماله في ملك عام احده  
يعرسي واروجه في ملك حاصر فان كان الذي يديه ملكه معاوضه صهي بامه  
لما كثر العول في كاسلها ونعمه العول ان لم يكن العول ملبا واركان الذي  
في يده ملكه بعد فاسد او يعرف حصر واحد نعمه ماله ان كان من رواب الفهم  
وان كان ملبا لا فاحد لانه لو احده احد ملبه فلا بعد ولا تطل هذا عرفت طار  
المشاكله في دار الكور من المسلمين من عفو الرنوا الدار في دار المسلم والحرك  
تحل احصا لا احده في دار الحرب في قول في حصفه ومحمد ولا يعرف سعا نصيحا  
للهم وعلى قول في يوسف يعرف سعا فاسد الحرمه الرنوا من غير فصل اذا  
عرفها قال محمد رحمه الله رجل له كرم في فارس حيد فاحله  
المسكون فاحرروه بدارهم فاسيراه مسلم منهم بكن في داره واحده الى  
دار الاسلام فوجدوا المالك العدم لم يكن له ان واحده لانه لا وجه ان واحده  
يعرسي لانه وهذا في ملك حاصر وقد قال عليا السلام احاد الباب ان وجد  
فل الشبهه احديها يعرف واروجه في بعد الشبهه احديها بالعمه ان سببه  
ولا راسلها الفار شيه العصف من وجه ولسه الاسلام على المال الحاج  
من وجه لار اسيراه برده على المال المقصوم في دار الاسلام ونعم بعد الاحرار







والمسألة كالأها أحد المالك لعدم تعدد القسم <sup>بما وصفت</sup> التصرف السابق بربها <sup>بما وصفت</sup> وفيه تعدد  
ما أصاب السرك لا في العرق والفرق <sup>بما وصفت</sup> في قسم السات من وجه آخر من وجه  
كثيرا لساورة الطبيعة فكان كل واحد منهما أحدا نصيبه لعدم ملكه <sup>بما وصفت</sup> التصرف  
عوضا عما ترك على صاحبه ولهذا لا يفرق أحدهما لقسم السات وكوفا  
ولا يقع كل واحد منهما نصيبه مراعاة لما وصل إليه لعدم ملكه وهو  
الرب ما حده المالك لعدم بربها <sup>بما وصفت</sup> البين وما أحده <sup>بما وصفت</sup> ككل المعاقبة ناطقة بغيره  
عوضه وذلك لعدم نصيب صاحبه <sup>بما وصفت</sup> أما القسم <sup>بما وصفت</sup> المكلر والمورور <sup>بما وصفت</sup> البراز  
محصن لعله السات <sup>بما وصفت</sup> المسعة ولهذا لا يفرق كل واحد منهما <sup>بما وصفت</sup> ما لهما ولو استرا  
ملكه أو موروما واقتضاها كان لكل واحد منهما السبع نصيبه مراعاة على  
نصف البين ما أحده <sup>بما وصفت</sup> كل واحد منهما <sup>بما وصفت</sup> أخذ لعدم ملكه لا عوضا عما ترك على  
صاحبه فاحده المالك لعدم نصيبه البين ولو أحرر العدو ودار الحوت كرا  
لمسلم قد حل مسلم دار الحوت بآثاره وأجدهم متاعا تكرر في الدم إلى أجل مضمون  
ذلك أكثر لا يكون للمالك لعدم أرباحه لأن المصروف عوض عما وعده <sup>بما وصفت</sup> دمه الكافر  
لأن المصروف عن غير المصاح كان دينا والدين عن العن ولا ضرورة <sup>بما وصفت</sup> أر حبل المصروف  
بالحكمة كان عن ما ورد عليه العقد لأن الاستدلال بالبين قبل العقد حان  
ظلال السلم والضرورة إذا كان الكرا لا توجد عوضا عما دمه الكافر ولو أحده  
المالك لعدم أحده <sup>بما وصفت</sup> عوضه وهو كرمه ولا يفيد ولو كان مكان الكرم سائما  
هروبه أو رطبه فباع المسلم من الكا فربما عا <sup>بما وصفت</sup> ملكه السات إلى أجل مضمون  
حل الخطر وصاه الكا والسات إلى حررها <sup>بما وصفت</sup> دار الحوت فوضدها المالك لعدم

أحد سانه لغيره المصاح لأن السات لا يك تعدد المعاقبة <sup>بما وصفت</sup> دمه في البرية إلا  
سما ولهذا السراط سما الاطر والمصروف <sup>بما وصفت</sup> باب السلم كان عن ما ورد عليه  
العقد فباع المصاح أحد السات المحرم عوضا عن المصاح ولهذا ناطرها المالك  
العدم لغيره المصاح ولو أحرر العدو كرم المسلم <sup>بما وصفت</sup> دار الحوت فوضدها المسلم وأمرهم  
كرا فوضدها الكرا المحرم <sup>بما وصفت</sup> كرم المالك لعدم أرباحه <sup>بما وصفت</sup> دار الكا فوضدها الكا  
المحرم لأن العن <sup>بما وصفت</sup> أعانه حكما فكان المصروف <sup>بما وصفت</sup> حرم ما أقرضه المسلم فلو أضره المالك <sup>بما وصفت</sup>  
العدم ناطرها <sup>بما وصفت</sup> حمله ولا يفيد كرا <sup>بما وصفت</sup> ولو استرا <sup>بما وصفت</sup> المسلم من العدو وأكر المحرم <sup>بما وصفت</sup> كرا  
أرد دمه موحده للمالك لعدم كرا <sup>بما وصفت</sup> أرباحه <sup>بما وصفت</sup> كرا <sup>بما وصفت</sup> دار الحوت فوضدها كرا <sup>بما وصفت</sup> كرا  
لش هو عوض ما دمع المسلم إلى الكا فربما <sup>بما وصفت</sup> حرمه فكان للمالك لعدم أرباحه ما  
قام على المشتري <sup>بما وصفت</sup> المسرى وهو الكرا <sup>بما وصفت</sup> الردى ولو أحرر العدو وأربو قصه لمسلم  
دار الحوت وره حشمانه <sup>بما وصفت</sup> وقيمة نصاحبه <sup>بما وصفت</sup> الكرا فاسترا <sup>بما وصفت</sup> مسلم من العدو  
بالفرقة <sup>بما وصفت</sup> واربع مائة درهم <sup>بما وصفت</sup> وأحده إلى دار الإسلام كان للمالك أرباحه  
لغيره من الدنانير <sup>بما وصفت</sup> ما على قول <sup>بما وصفت</sup> خمسة <sup>بما وصفت</sup> ومحمد <sup>بما وصفت</sup> ولا أرباحه المسلم <sup>بما وصفت</sup> الكا فوضدها  
لا أحده ما <sup>بما وصفت</sup> الكا فوضدها <sup>بما وصفت</sup> كانه أحده <sup>بما وصفت</sup> بعد عونه <sup>بما وصفت</sup> ولو أحده <sup>بما وصفت</sup> بعد عونه <sup>بما وصفت</sup> كرا <sup>بما وصفت</sup> للمالك لعدم  
أرباحه <sup>بما وصفت</sup> لغيره <sup>بما وصفت</sup> لأنه ليس <sup>بما وصفت</sup> حشمانه <sup>بما وصفت</sup> وعلى قول <sup>بما وصفت</sup> خمسة <sup>بما وصفت</sup> ملكه <sup>بما وصفت</sup> بعد فاسد فاحده  
لغيره <sup>بما وصفت</sup> أيضا <sup>بما وصفت</sup> وأما <sup>بما وصفت</sup> تقوم <sup>بما وصفت</sup> بالدنانير <sup>بما وصفت</sup> لها <sup>بما وصفت</sup> للوجود <sup>بما وصفت</sup> وأصول <sup>بما وصفت</sup> الرهوا <sup>بما وصفت</sup> ودكت  
في الشرا <sup>بما وصفت</sup> الكرا <sup>بما وصفت</sup> ناطرها <sup>بما وصفت</sup> المالك لعدم <sup>بما وصفت</sup> حشمانه <sup>بما وصفت</sup> مع <sup>بما وصفت</sup> المسرى <sup>بما وصفت</sup> إلى العدو <sup>بما وصفت</sup> فإن كان ذلك  
أصفا <sup>بما وصفت</sup> وره <sup>بما وصفت</sup> أو <sup>بما وصفت</sup> أو <sup>بما وصفت</sup> وره <sup>بما وصفت</sup> وجل <sup>بما وصفت</sup> حال <sup>بما وصفت</sup> لا <sup>بما وصفت</sup> فأن <sup>بما وصفت</sup> المالك لعدم <sup>بما وصفت</sup> إلى <sup>بما وصفت</sup> المسرى  
فإن <sup>بما وصفت</sup> الملك <sup>بما وصفت</sup> وليس <sup>بما وصفت</sup> سرا <sup>بما وصفت</sup> ولهذا <sup>بما وصفت</sup> كرا <sup>بما وصفت</sup> المالك لعدم <sup>بما وصفت</sup> إلى <sup>بما وصفت</sup> المسرى <sup>بما وصفت</sup> على <sup>بما وصفت</sup> ناطرها <sup>بما وصفت</sup> والرهن







فصح الاقرار بالنسب الا ما كان فيه حمل النسب على الغير كحوى المراء الولد  
فانه لا يصح الا تصدق الروح على الاله لان فيه حمل النسب على الروح  
والاصل الثاني ما عرفت من المسوط ان النسب ينظر في النسبه واقوى النسبه  
نسبه الابوين لا نسبه الوالدين فالعلماء المسلمون كلهم يولدون على  
الفطره فابوا بيهوديه انه اكله لم يعد نسبه الابوين اليه لان الصغير  
الذي لا يعرف نسبه مباح في الله وعدم عدم النسب في حاله لان  
محل وجوده ولهذا كان القسط الموقوف في دار الاسلام معال للدار اذا  
عرفها قال محمد رحمه الله ان اداسي المسلمين اهل حصر او  
مدسه من اهل الحرم ولم يخرجوا من دار الاسلام حتى قالوا من النسب  
لامراء من النسب هذه امراني وصدقه الماء بذلك فلو لم يكن هذا المسله  
على وجهه لانه انما انما لا يكون من الاحرار بل دار الاسلام او بعد الاحرار من  
النسبه او بعد الاحرار والنسب نعم النسبه الا في هذه الامور فانها وحس  
ولان قال نسبي الا تصدق الا ان حالهم يمسود من النسب  
الحرمه ان من الامام عليهم برفاههم كانا حزين والنسبهم من العالمين كانا حزينين  
فكانا من النسب العالمين والنسب والنسب لانه اذا اقر ان النسب لا يصح الا في  
الاسماء لان النسب لا يساوي ذلك هذا لاننا نقول انما قبلنا اقرارها بالنسبه  
والصريح ولم يوجد من ذلك في قوله ان النسب فلم يصح وارا اقراره بعد الاقرار  
بدار الاسلام قبل النسبه فكذلك وهو الاول سواء اقراره بالدار  
الاسلام وارا انما كان هو العالمين حولا سار كهم المدد في الارض ويحذر

ع

لا ان النسب كعامه وللعلماء ان ينظروا فيهم بالنسب وقد اختلفوا في قولهم  
نظروا فيهم في الاقرار فاحضر عبد المسلم فصح اقرارهما وارا اولئك بعد  
لا اقرار والنسبه لم يصح اقرارها الا تصدق المولى لدار الملك صار حاصلا  
ووقع في سهمه فكان في قولهم اقراره ملك المسعه او اعلاه وفيه العبد  
النسبه وكذا لو باع الامام في دار الحرم او قسم لانه وفي الملك المشرك ولم  
وقع في سهمه فلم يصح اقرارها لانه ان كان رد الاقرار اقرارا بالوصف  
بول قولهم اقرارا بالمولى ايضا وكل واحد منهما صير حاصرا فوقع العارض فلا  
نسب النكاح الا ان تصدقها المولى على ذلك فحينئذ نسب النكاح لدار المولى  
فكان نسب النكاح تصدق فيها ولو لم يسم الامام ولم يسم حتى ادعى رجل  
النسب في دار الحرم صغيرا لا يعرفه ابيه والصغيره له او في دار الحرم  
من مسلمه او في يد مسلم صح دعواه ما ذكرنا ان نسابهم فانه وليس لغيرها طعن  
لا الاقرار في صح دعواه فانما هذا الصبي لا يصلي عليه اما اذا كان في  
يد او يد حريمي وطاهر وكذا اذا كان في يد مسلم لا يرد المسلم في دار الحرم  
بأكده ولا يصير معاله بهذا البدن وان كان الدعوى في دار الاسلام صح دعواه  
فلما في الاقرار بالنكاح لم ينظر ان كان يدره وعلم انه نسبي وهو في يد  
هو كما في علي بن ابي لهب لانه لا يصح عليه نسبه الدار الا في  
اولاد اهل البيت يسعون بانفسهم في الدين وكذا اذا كان في يد كافر آخر  
بار ذلك الحاقه لو ادعاه لم يكن مثله فكذا اذا ادعى غيره وارا علم انه نسبي  
نسبي لم يكن في يد احد صح دعواه ويكون مثله لو كان يصلي عليه والعاص

نس



ان لا يصح دخوله ولا نسب النسب لانه مسلم بما للدار ولا ولاه  
 للكافر على المسلم وجه الاستحسان ان يدعى الكافر نسب الولد نصيب  
 احدهما مع محض الصغير وهو النسب الاخر نصيب وهو الكفر نصيب  
 فما سمعه لا يماصره وكذا ان نسب النسب منه ويكون مسلما كما لو اسلم  
 امه واضل هذه المسئلة لغيره مسلم في دار الاسلام فادعى في  
 ان ابنه نسب النسب منه استحيانا ويكون مسلما مع الدار او لصاحب الدار  
 ولو كان الصبي يعملا ويعبر عن نفسه لانه نسب النسب الا ان يصدق فيه  
 صدقه نسب النسب وكان على دية صبي لو مات لا يصلي عليه سواء كان في  
 مسلم او حر في دار الصبي العاقل حكم النسب لداره واليه وقوله مقبول  
 الدانان الا ترى انه نصيب اسلامه واريد ان نصيب اقراره بانه على دية مقبول  
 كما لو قال بعض مساحي الصبي من هبنا الى الصبي العاقل لا يحل مع الله  
 بوب الدار كما لا يحل التام مع الله بوب اما السبعة في صوم لا يعتد عن نفسه  
 وانسد لولا هذه المسئلة الا ترى انه لا يبيع الدار فكذلك لا يبيع الدار ولو كان  
 امرأه من النبي يحل صبا صغيرا يعبر عن نفسه او لا يعبر اذ يجب انما  
 ولها فصدفها الصغير في ذلك لم يصب لا عواها لادبها حكم النسب على العبد  
 وهو الروح لا دار النسب للفراس قال عليه السلام الولد للفراس ان صاحبه  
 الفراس وصاحبه الفراس هو الروح اما المراه مستعبر منه الا ان النسب  
 من نسب من الروح نسب من المراه سعا ولا يصدق فيه ما روى عن محمد بن  
 الله عنه انه قال لا يورث المراه الا نسبه والحيث هو الذي يحل نسبه على

عدا في حقه في دار  
 الدار لا يصح

ونسبه حقه  
 الشراكت

العبد والمراه هما يحمل على الروح ان يظهر لها روح فلا يصح وادام نسب  
 النسب يقولون ان الولد في دار الكفر لا يصلي عليه لعدم بعته الدار  
 والوالدين طرقات بعد ما خرج الى دار الاسلام ولم يصح نصيب عليه لانه  
 لما نسب نسبه فيها صار مسلما مع الدار ثم قال ولم يصح الكفر وهو دليل  
 على انهما كما حكم لانه بطريق النسب اذ لم يظهر منه طلاقه وكذا لو قسم العام  
 دار الحرف فوقع في سهم رجل او مع الولد من مسلم في دار الحرف ثم مات  
 عليه لانه حكم باسلامه مع المولى الا ان يبعه المولى فهو سبعة الا بوب  
 لا رولاه المالك على المولى فهو ولاته الدار فادام حكم باسلامه معا  
 لا عدا بوبه لان حب الحكم باسلامه مع المولاه كان اولي فان كان الصبي في يدها  
 نكره العتق والسبع استحيانا وان لم يصب النسب والفراس ان لا يكره لانه  
 اذ لم يصب النسب منها بعد احبته وجه الاستحسان ان يكرهه الفران  
 عرف بالانور وهو ما روى ان رسول الله عليه السلام راي امرأه واليه في المعجم  
 سال اخر سائها فقبل به ولها فقال عليه السلام نكحوا لا تولوه والاه  
 تولوها عني عن العتق وان لم تعرف نسبا الا ببولها ولم يامر النبي عليه السلام  
 بغير ما اقامه النسبه ولانه ان لم يصب النسب فليس من العتق وكثير من منكر العتق  
 نسبا احساها وان لم يكر الصبي نكحها لا يكره العتق وان يكرهه الفران عرف  
 بالنسبه والسبع ورد فيما اذا كان الولد في يدها ولاته اذا كان في يدها  
 وحدها كحقيقه فاحسبها طاهر البدن والعبد العتق او اذ لم يكر في يدها لم  
 يوطئها كحقيقه فلا يحل الجمع ولذا لم يصب النسب المراه فانها مات



احدهما ذكرها اسمها الاسواران وذكر في بعض روايات الدعوى لهما  
سواران قالوا ليس في المسئلة احدهما والروايتان لهما الاسواران  
محمولة على اذكارها واربع معروفة والرواية الاخرى محمولة على اذكار  
لم تكن لها واربع اذكار كل واحد منهما اربعة اشياء فالتب والمبرات فاذا  
لم تكن لها واربع اذكار لم تكن اذكارها بالمبرات اذكارا على احد  
فصحيح وكذا يصح الاقرار بالمبرات ولا يثبت التبت كوطء في برزخ  
فاذا وجدتهما في باب صحيح اقول بالمبرات حتى يساركة المعركة في نصيبه  
ولا يثبت التبت وقيل لا يثبت المسئلة روايتان وجه روايته الدعوى فاذا ذكرنا  
وجه روايته هذا الكتاب في الاقرار بالمبرات فثبت هذا وانما اورد ذلك  
في ضمن التبت فاذ لم يثبت التبت لم يثبت ما في ضمنه ولو كان الدعوى  
بذاتها فادعيت انه اسما في هذا الرطل وهذا الرطل روضها وصدفها الرطل  
في ذلك وصدفها الصغير انصافها ما صدقنا ان الصلوة على الكاظم صحيح  
ظاهر وانما التبت في الرطل لو ثبت في الدعوى التبت صحيح بعد صدق المراء  
اولي وثبت من المراء انصاف الرطل في الدعوى التبت صحيح بعد صدق المراء  
حمل التبت على العبر ويكون الولد على ذمها اذ كان في ذمها او في ذمها  
سواء كان ذلك في دار الاسلام او في دار الحرب هذا اذا كان ذلك قبل القسم فان  
كان بعد القسم او بعد السمع في دار الاسلام او في دار الحرب لا يصح تصديقا  
على الكاظم الا بعد موافق المولى لا في اصرار بالموتى واحكام المسامحة في  
التبت فالنصيب من سائر التبت اسما بالانه لا يثبت في باب

التبت لا على الموتى ولا على الصغار ويكون النصيب مثلما لو كان نصيبه  
لانه حكمه بسلامة من ولد الدعوى في عالم الملاء ولا يظهر نصيب الولد فيها نصيبه وقال  
نصيبهم لا يثبت التبت لان الولد صار ملكا للميت ولا يكون له نصيب من سهم ومن  
ادعى نصيبه لم يملك الا نصيبه الا بعد موافق المولى وقال القسمة وقال  
السواء لانه ليس فيه ملك خاص لا بعد ولادته لاسر المسلم من اسر اهل الحرب فيهم  
امراه في ذمها حتى اقبل بكر الصبي في ذمها فاحرم في دار الاسلام اقله حرم  
فاذعي من مسلم كان معها في دار الحرب انه منه من هذه المراء وانها امراه وصليها  
المراء في ذلك عند الكاظم والتبت لان الدعوى في الحرب ما هي الدعوى المثل  
ثم سطر ان كان على الولد سماء المسلمين يكون حلالا وان لم يكن عليه سماء المسلمين فهو  
امر المسلم ويكون في المسلمين لان المدعي يريد سقوط حق الغائب في الولد بعد  
ما ثبت حقهم بالاسئلة ولا يصدق والاداء ان كان عليه سماء المسلمين لان الظاهر  
في حمل الظاهر حجه لدفع الملك فدمها وتوطئ العول بالسما فماتهم واداء الدعاء  
دعي بنب التبت ويكون حلالا فلما ولد كان الدعوى في المسامحة لدعي بعد القسم لا  
يصدق ولا صدقها الا بعد موافق المالك ثم سأل في الكتاب على نصيبه سوالا  
فقال كيف يكون الولد ما ولدته نسبه من المسلمين نعم ولد وطعن بسلامة من  
اقرار فقال لا يثبت نسبه نعم ولد وانما يثبت التبت في الدعوى فلا يثبت  
ان يكون صالحا للعالمين واسو صحيح فصل الخطاب فقال انكر ان الاقرار بغير  
مكاتب ولا اقرار بمكاتب ولما ابرجتم كان المبرات لان النعم فادعي الخطاب  
امر امراه من معروفة برحم ابيها روضه وصدف المراء بذلك بنب التبت



الكتاب والمسلمين واليه على حاله ولو بدت السنة بخونه من حذر ولد النار  
 المثلث لهذا الاندلسه ابراج المسد وان الاج مقدم على ان العلم الا برك  
 انه لو كان الا بركه فادخله كان مسلما ما سورا فهم فان كان عليه سماء  
 المسلمين فهو حروا الى بكر عليه سماء المسلمين كان صا وباسر في الارض  
 لا يكون الا بركه من باس قوله لو كان هو من اهل له وادنا اسر المسلمين فهو من اهل  
 الحرب ولم يخرجوه الى دار الاسلام ولم يسموهم حتى هربوا الى سائر  
 طهر عليهم المسركون وادخلهم الى ما منهم ثم ظهر عليهم قوم اخرين المسلمين  
 فاصفهم ولم يسموهم حتى اختلفت فيهم الاولون والاخرون وكان القرون  
 الاخرى اهلهم لادخلوا القرون الاولى قبل القسم والاحرار بالدار صعب  
 الا بركه من باس منهم لا تورد نصه ولو حكمهم المدد سائرهم وعثر الملك  
 اذا نظر نصركا لم يكن ولو كان ذلك بعد اعراضهم القرون الاولى والدار  
 ولم يسموهم حتى هربوا او طهر عليهم المشتركين وادخلهم الى دارهم ثم  
 طهر عليهم مسلمو احرار وادخلهم الى دار الاسلام ولم يسموهم فها هم  
 حتى حصر القرون الاولى والقرون الاولى والاصغر الثاني هكذا ذكرها وذكرها  
 في السيرة موضع في موضع كما ذكرها وذكرها في موضع اخر في القرون  
 الثاني هو واصلة المشايخ فيه فالنص في السنة المسئلة احصاها في  
 واما احصاها في الاصل والموضوع موضوع ما ذكر ان القرون الثاني هو  
 ان يكون القرون الاولى والكل في حصر كل واحد منهم سائر سائر  
 باصها بالقسم وموضوع ما ذكرها ان يكون القرون الاولى وليلا يكون حصر

١١

كل واحد من الاحد بالقسم وسائر البرك واليه مال السبع الا في المعروف وكما هو  
 وعامة المساجد والقوام المسلة روايات واليه مال السبع الا في سائر الاية  
 السرخس حجة الله وجمعا ذكر ان القرون الثاني هو منهم لادخلوا القرون الاولى  
 في القسم واما ما سئلهم نوع هو واسئلة الخاف لو ورد على ملك المسلم بربطه  
 الى طهر وهو هو الواحد فادخله على السبع لم يكن له سفل هو المسلم الاصل  
 هو الواحد للدار والموضع الذي يربطه صا حله والفاصل والنصر انما ورد في  
 الملك لا حله صا حله الملك لا حله صا حله في فلا يفسد الملك لا حله صا حله  
 الا بركه للعد الخاف الى اسوي عليه اهل الحرب واخره بدارهم اصابه  
 المسلمون فلم ياصد المولى فانه لا هو للمولى عليه لانه ما كان في القرون الثاني كان  
 له فيه هو ما ذكر في القرون وقد نظر الحق بالاسئلة كذلكها وفيه الرواة  
 الاخرى وهو رواه هذا الكفاية القرون الاولى والاصغر القرون الثاني الملك والى  
 للقرون الاولى قبل القسم فها كان حصرهم حتى لو ما احدهم يورد نصه وعثر ذلك  
 من حصر القسم للقوام والحق الملكا كسر من له الملك في الحكم فكذا في هذا  
 الحكم الا بركه في القرون في ملكه يفسد حصر المولى في سفل ملك المشتركين  
 السبع هذا اذا حصر القرون الاولى قبل ان يسموهم القرون الثاني فادخلهم القرون  
 الثاني في سفلهم حصر القرون الاولى هو للقرون الاولى على الروايات جميعا  
 على احدى روايات السيرة وطاهر لانه لو حصر القرون الاولى قبل ان يسموهم القرون  
 الثاني لادخلهم في سفلهم اولى ولما على روايه هذا الكفاية فكذا انصا لادخل  
 الواحد اما ما سئل اذا كان حصر المولى في سفل فها حله صا حله هو القرون

اد







والذي حصل في إرسال الكتب وفصل في إرسال الباري وبني الناز على  
اصولها الاصل المباح سبب للملك والعلية السلام الصمد  
لمن اعدوا الاصلين وعارضهم وهو ما هنالك وحكمي وهو ان يعمل في فعله  
هو من الامساح والشعر ونحو ذلك فقام النوح والامساح وهو  
الاصابة لا ويرى في الرمي قبل الاصابة لا يخرج من جحر الامساح  
وامساح احرار اهل الحاد والسكينة الحوار الخ كذا في الروايات  
والله تعالى الاما ذكره والدون بوعار احباري وهو الذي في الكتاب  
واصله في هو الحرج في السبب من هو اهل الركا في اي موضع كان  
فالان يحاسر في الله حجة ارجو المعاضة في الرمي في قوله ما ذكره في  
الحرج والمعاوض سبب لا يصلح له بدو ولا يخرج الا ان يكون لاسه مجزئ  
في حركه فارح في تعرضه ذكر الحاكم في المحمد انه لا يحل اكله وقل  
المعاوض سبب لا يرسله فيما نصب الصمد تعرضه فبدو ولا حرج  
سبب الحرج كل الاكل ونحو الاهله وورث الرمي لا هو الاصابة  
كما تعرض السبب في الرمي لا في الدون فعل الداح وفعله هو الرمي  
فيعبر الرمي الاهله وورث الرمي في هذا النوع في صمد وهو مسلم فارب  
في الاصابة طر الكله ولو كان مريدا وورث الرمي مستلما وورث الاصابة  
لا يحل وامساح احرار اهل الحاد في ذلك الحرج في حركه ادا اصبحا  
نعلب الحركه اصاها فالعلية السلام ادا وقع رمسك في الماء  
فلا مأكلا لما فعله وقال ابو مسعود رضي الله عنه ما اصبح الحام

والجلال الا وقد علم الحام الحلال وامساح احرار اهل الحاد في حركه  
للهم وحكم الحلال اهل المعنى وامساح احرار الاصل ادا سار  
المالك في الله والمال يعبر اذ به نصيب نصيب الله لا في فعل المالك في السبب  
للهم في فعل الاصل سبب فاداساره يعبر اذ به وكفى السبب في نصيب  
ويعبر الصارح الحاد في الرمي لا وورث الاصابة لا في سبب الصارح الحاد  
في صرحه وورث الحاد وورث الرمي في حركه في مريد فاسل الرمي في الاصابة  
لا نصيب في ادا رمي في مسلم فارب في الرمي قبل الاصابة عند الرمي حركه  
الله نصيب الرمي احسار كاله الرمي عند صاحبه لا نصيب لا في الرمي  
حال وورث الاصابة لا في الرمي ادا في الاصابة واطل عصيته صار  
عبر الرمي عن الصارح بعد وورث السبب نصيب الرمي لا يلزم على هذا  
اذا حرج مسلما فارب في المخرج ثم مات من ذلك الحرج نصيب الحارج  
اذا سار الحارج ولو كان الرمي اربا وحصل الاصل لا في هذا الرمي  
سبب صما لا يطل العصية في طهر المستعمل ولا يظهر وما فات في  
الرمي لا في ما فات في الرمي فلا في طهر اطل العصية في ما في الرمي  
كما تعرض ما سبب في حكم الدون يعبر ما سبب في حكم الصارح وارسال الحاد في  
بالمساحة في حكم الدون فاما في حكم الصارح فقد يكون سببا للصارح وقد لا يكون  
وارسال الباري لا يكون سببا للصارح كما في ادا في ما هذا الحرج في  
محمل حركه الله مسلم في صمد الله في حركه او في حركه حركه في  
حركه فاما الصمد فهو في الاصل في ما مسلم في حركه او في حركه







لم ينج المذبح وهو عدم الحنف المستقر لا سطر كما الاصطلاح ولا يحرم وفي  
 ظاهر الرواية سوى بينهما ووجهه ما قلنا قالوا ما ذكر في الكتاب قول الرخصة  
 اكلها على قول يوسف ومحمد ان الذكوة جوازها روي في لا يحرم اصل المسألة اذا  
 رمي صدق فوقع الرخصة من ذكوة صا وبها روي في لا يحرم على قول الرخصة يحرم  
 اكلها وعلى قولها لا يحرم ولو ادر كالمردية او العطفه وبها روي في كنها على  
 قول الرخصة كل اكلها اذا علم انه ذكوة وهو في قول يوسف ان كان شوبه  
 انها يفتش بها اوله كل الذكوة وهو قول محمد وعمر بن يوسف رواية ان كان  
 شوبه في يها نفس الكرم صدق نعم كل الذكوة والا فلا لان ذكوة ذلك ليس لها  
 حكم ذكوة مستغن بل هي حكم ذكوة المذبح وانها غير ذكوة معبره  
 الا بترك الشاه المذبحه اذا اضطرب ووجهه ان لا يحرم ولا سطر  
 حكم الذكوة ولا رخصة قوله تعالى الا ما ذكر من غير فصل وان رمي الثاني فلا  
 اصانه الا ان يار اصانه او احدهما بعد الاخر فار اصانه معا وحرما ومات  
 الصدمه بها وهو بينهما لا ريب لملك هو الاخذ وقد اسر كما في الاحد يكون  
 سبهما وكل اكله لا يكره واحدهما الى ذكوة الاصطلاح في الصيد وار اصانه  
 سهم احدهما اوله وكثير جباة حرما اصانه سهم الاخر ومات سبهما فهو  
 لاولهما اصانه سبهما معا او كان هو الذي رمي وله ولا حرج الا انه اسبهما  
 احدا ولا حرج الا وكل اكله لما ذكرنا ان المعبر الذكوة حاله الرمي في ذكوة كل واحد  
 منهما الى الصيد المطوحت كل واحد منهما لا ارهاق الثاني رمي اليه بعد حروجه  
 من ذكوة صدق ان حرجه محرم ولا يصح الثاني ان المعبر في الصل حاله الرمي

في قوله لا يحرم ولا سطر  
 في قوله لا يحرم ولا سطر  
 في قوله لا يحرم ولا سطر

وكل واحد منهما رمي الى الصيد غير مملوك فلا يصح ولو كان احد الرمي  
 سدفه او لمحل من اصانه بعينه ولم يحر ولا كل اكله لاحصاء المحرم  
 والمحل ولا يصح الثاني لانه رمي الى المباح دور المملوك وكذا لو كان  
 حرما وادركه ولم يدع لا كل الما قلنا ولا يصح الثاني لانه رمي الى المباح  
 دور المملوك ولا رصانه سهم احدهما ولم يثخنه وكان الطير بكامله وظهر  
 فاصانه سهم الثاني ولا يحكم كان الصيد الثاني لانه اذا لم يثخنه الاول لم  
 يصح للا ولا احدا وما قصص ارسال الكل بطار سلكه  
 الفعل على صدمه سمي فكتبه الكل رحله او عقت عصا او اخذه لم يرسل  
 الاخر طيه ان ارسل معا او على العاقب ولا رصانه الا ولا رصانه  
 معا وعقت كان الصيد لهما وار اصانه احدهما قبل الاخر كان للا ولا وكل  
 اكله ولا ارسل الثاني كله بعد ما اصانه الاول واكنه كان للا ولا وكل  
 كل اكله وهذا وفصل الرمي سواء في حكم الملك والحر او ما يفتقر في حكم  
 الصمان في الرمي اذ رماه الثاني بعد ما اصانه الاول يصح في ارسال الكل  
 ان ارسل الثاني بعد ما اصانه الاول سطر ان حاله الرمي احداهما او  
 بسنة ثم عقت الصيد لا يصح الثاني وفي فصل الرمي الثاني والعروان  
 السهم لا يثبت له مما يولد منه تكون مصافا الى الرامي ولا يثبت له ما له  
 الذكوة منه ونسبة اما الكل له حرب احسا ربيع الصيد لطيفه وما حله  
 باحصائه فاد ا حالهما وسما لا يحرم على ارسال فعل فاحل محار  
 ولا يلقى فعله الى المرسل ويصير مثله الاله المسعلة اذا لفت حال



اسان وانه من صاحبه كان سعي الى انصاف فعله الى المرسل في حكم الملك  
والكل وانما اصنافا فعل الاجل الى المرسل ونسب الحكم على ما في شفعه دفعا  
لحاجه الناس والصور ولا كذا كذا الصالحين سبب الصالحين على مال  
الخير واليسير في كتابه اعدا ما لا يحادها فلا نصا وفعل الحكيم الله  
في ذلك عند الانسباء ولا من صاحبه السرح فعل ارسال الكلب مع السبع  
ذكره وحليله قال عليه السلام لعدو من فاعم اذا ارسلت كلكم المعلم وذكر  
اسم الله تعالى عليه فكل واحد واحد الارسل مع السبع وكل الكلب ما  
لم يقطعه الارسل في كل وجه اما في حكم الصالحين فعل العجا هذا قال  
عليه السلام العجا حار فلا نصه فعله سبب الصالحين اذا انقطع عن  
العيان من كل وجه وارسل اليه كلبه دعوا عنه كلب الاول فذهب على  
سبب الارسل في ثوره هي اصدار الصد وعمره فكل حكم السبع نصه في  
ما نصه عمر كلبه في حان الخرج الاول ونصه فيه حان حان حان  
ونصه فيه الذي ذكرنا ان لم يدر الصد حان واراد حان لم يدر لا نصه  
نصه فيه في ما ذكرناه لما ذهب على ثور الارسل فعله الى المرسل كلب  
المرسل سافا بعد وبعده فلو به صمان الله وهو طهر ما قال صمان رحمه  
الله عليهم اذا ارسل الرجل دابة الى ربح عمره فان لم يذهب على ثور الارسل  
او ذهب منه ونسب اصاب الروح لا نصه واراد ذهب ثور الارسل على  
سنة واصاب الروح نص المرسل في كل المشايخ ثوروا من الدابة ونسب  
الكلب وقالوا في ارسال الكلب لا نصه في لم يكن منها فذهب معه وزجر

عليه وفي هذا الكتاب لم يذكر ذلك واد ووجت الصالحين هذا اذا ارسل اليه كلبه  
بعد ما عمره الكلب الاول واد ووجت عن حبر الاساع والكل في حرج الخرج الاول  
عن حبر الاساع هي عمره الثاني واد ووجت عن الصد به ولا الصد لصاحبه  
الكلب الثاني لما قلنا في السبع وكل الكلب لا يفعل كل واحد منهما وفي ذكر  
اصططارنا في الصد ولو كان حرج كل واحد منهما كالا كوجه عن الصد  
عند الانفراد وكوجه عند الاجتماع كان الصد بهما لا سبرا كهما في الاحد  
واما الفصل الثالث فصل ارسال الثاني والكلب في حكم الملك والكل  
والكل ما هو الكلب في الكلب الله لا يحب الصالحين الثاني في طاهر الرواه  
لا ان الثاني بعد الارسل بطر باصاوه وكذلك الكلب كلب السور وحققه  
ان سدا الملك خطا على كفه وبعد وابعده وسد على دابة بعد والكلب  
طعمه وكان فانه للثور واد ارسله صاحبه وصاحبه عليه ورجع حبل  
لما كثر له السابو نصا وفعله الى المرسل في الثاني كلب السور  
فصانوا الطائر لا تكثر الا طائرا واد الى كلب السور لا يكثر كلب السور  
سافا فلا نصا وفعله الى المرسل واما اصد فعله الى المرسل في حكم الملك  
والكل في حان حان الاصططاد فلا نصا وفي حكم الصالحين طر ارسلنا  
له على صد فاصاوه وسد الصد بخالبه ووبقه الا انه لم يخرجه عن  
عن الصد به هي ارسال حار باله على ذلك الصد فاصاوه الثاني  
وفعله فالصد يكون لصاحب الثاني فعل في الثاني كلب صاحبه ولم يحد  
احده كاحد صاحبه والثور الثاني الاول سدا الصد بخالبه ما خرج  
ما خرج الصد عن الصد به



وإذا جازاه الثاني وكان الصيد الثاني هذا كمن الحاصد إلى مصر لا يستطيع  
 منه السراح فرباه أسارى هو وفله فإن الصيد يكون للراي وورثه الماني  
 كذا لها ولو أرسل كلبه إلى صيد فصدم الصيد كسبه أو تصدرك وكس  
 عنه أو حرم عليه ففله غنا أو فله حقا ولم يحرره لا كل كلبه وعن  
 إلى نوسه له أن يأسر ما كل ففله الكلب المعلم وأرسله حيا وهو قول  
 السامع وإنما أحلها لا حلالا في نفسه ففله تعالى وما علم من الخارج  
 مكلف قال أبو يوسف معناه الخارج الكلب سب خارجا خرج وقد ذكر الشافعي  
 قال الله تعالى وتعلم ما حرم باليهار يعني كسبه وسمى أعضاء الأسارى  
 حلالا لأنها أله إلا كسبها وأبو حنيفة ومحمد حلالا لأنه على ظاهرها  
 وهو كالحصاة أعسار الخرج وفله الكلب المعلم أو التاري المعلم صا إلى  
 المرسل حقا كالأروء فالكاه ناسه بنفسه باب  
 من الصيد الذي كل كلبه إذا رمى فاصاد الرمي غيرها أو أعار على الرمي  
 غيرها ذكره الناف فصل الترمي وإرسال الكلب ورمي المسلم والمجتم  
 والمحوسب وأصابه الرمي وساء على من قدم أن يظلم السهل والحراد من  
 الحصار لا كل يور الدكاه وإن المجرم مع المبيع إذا أحصا بطلب الحصة  
 أحصاها قال مسلم رمى بها وسمى فاصاد السهم سها موصو  
 على حائط ودفعه فمضى السهم الموصوع وأصاب الصيد وفله حقا  
 أكل لأرمي السهم الثاني وأصابه حصل بقوه رمية ولهذا لو أصاب  
 أسانا ففله كانه الكاه وإذا كان رمي السهم الثاني بقوه رمية

صار كان الراي رمى بالثاني ولو أصابه السهم الأول فكل إذا أصابه الثاني  
 الترمي لورمى سها إلى مسلم فاصاد سها موصو حقا ودفعه فمضى السهم الثاني  
 إلى المرمي إليه ففله حقا العصاص على الراي وكذا كانه رمى بالسهم الثاني إليه  
 كذا لها ولا قال باب إذا أصابه الثاني وأرسله ففله الأول  
 وقعت على الأول دور الثاني ولا كل كلبا واحد سها وسمى به ذلك واحد سها  
 آخر رمى فاصاد الصيد فانه لا كل لا ينفك شرط الذكوة السهم في أسد الرمي  
 لا في حاله العاصم الإصا به وورود عدم السهم في أسد الرمي وكذا لورمى  
 بصدفه أو عراضا أو حيا فاصاد سها موصو حقا فمضى السهم وفله الصيد حقا  
 أكل لأصابه السهم حصل ففله وفله كانه رمى حتى لو حرقه المعراض وحرقه  
 الخ كانه حلالا ففله إذا رمى السهم المدفوع باب الثاني  
 مسلم رمى سها إلى صيد وسمى رمى مسلم آخر سها إلى ذلك الصيد وسمى فاصاد  
 السهم الثاني السهم الأول ولا بد من مضمه في أصاب السهم الأول للصيد وفله  
 وهو على دفعه فلا بد أن يعلم أن السهم الأول لا يبيع هذا المكان ولا يصيب  
 لولا رمى الثاني فإن الصيد يكون الثاني لأنه إذا كان لا يصيب بالرمي الأول صار كانه  
 انقطع على ورطافه ووقع على الأرض فاصاد السهم الثاني وغد ذلك يكون  
 للثاني فكل ذلك ههنا وكل كلبه لأن فعل الثاني خرج ذكوه وصار هو القابل لا  
 نوكا له لو أصاب السهم الثاني السهم الأول ورمه إلى ولله أو نسيه أو نسيه  
 أصاب الصيد فإن الصيد يكون للثاني لأن رجوع السهم الخ ورمه طلا وموصو الرمي  
 الأول طلا يكون مضمه مضافا إلى الراي الأول مضافا إلى الثاني وكل كلبه



ح ذكر كتاب الصدقات في بيان ما ورد في وراثة أولاده أو غيره ثم أضاف الصدقات  
فإن الصدقات لا تكون للباقي ولا كل الكله قال عيسى بن أبيان ما ذكر في الإلهام السبع  
وهو محمول على ما إذا لم يسم على سهمه فاما النصيحة فذكرها ومن أضافها  
من قال في المسألة روايات وفيه رواة كتاب الصدقات قال محمد بن عيسى الصدقات  
السهم المردود لم يرم به الباقي وإنما المرمى هو السهم المردود وهو مرمى الصدقات  
الصدقات وما أضاف الصدقات لم يرم به الباقي ولا كل الكله وفيه رواة  
الربادات ما ذكرنا أن خروج السهم إلى وراثة طاه ووجه الرمي الأول  
فقط حكم الرمي الأول ونصير مدله سهم موصوع على الحائط أصابه  
السهم الباقي وفيه رواة إلى الصدقات نصا وفي الباقي وفي كل الكله هذا إذا كان  
بعد الرمي الأول لا يصل إلى هذا الحكم إلا الرمي الباقي فإن كان نصيب الصدقات  
من حرم الرمي الباقي إلا أن السهم الباقي إذا لم يصبه وقوته فالصدقات تكون للأول  
لأن الرمي الأول لما كان له قوة المضي والاصابة كان سببا لذلك الأول ويكون ذكره  
فلا سطر الباقي إلا ما يرد في السهم لا سطر حكمه بل يرد في كل واحد إذا كان لا يرد في كل  
السهم الأول ولا هل كان نصيب الباقي من الباقي إلا أن الرمي الأول قد ورد ولم يعلم  
القطاع تلك الحجة فلا سطر حكمه ولو كان الباقي محسوبا والمسألة حالها وهو على  
هذه الوجوه في الوصية الأول يكون الصدقات للمخوس وفي الوصية الباقي والباقي يكون للمسلم  
ولا كل الكله في الوصية الأول لأنه قبل المخوس فيه الوصية الباقي والباقي في الأساس  
كل الكله وفي الأساس يكتفي به الأساس في ما حوز المسلم وقسمه ولهذا هو  
كان الملك لمساكنه في الأساس المخوس إجماعه على الصلوات إجماعه كلفى للحرمة

ولا تكمي للملك لال الحجاب بحاط في ما والملك لا يحتاج إلى إصابته ولا يثبت بالسهم  
قال الأثر في الإسلام الواط سكتا لدرجته النساء ووضع السكتين على حلق النساء  
فما نحو سي واحد من المسلم وأمة حتى دح فانه لا يوطأ لما قبلها ولا يوطأ كور  
طال إلى الصدقات وسمى رعي محرم إلى ذلك الصدقات وهو على هذه الوجوه الثلاثة في  
الوصية الأول لا يكون الصدقات لغير الوصية الباقي والباقي يكون له وذكره الكله  
في الوصية كافي لا طر إلا إجماعه الذي هي إجماع الكراهية ما حكمه بالمساكنه في  
درجته قوله عليه السلام لا يوطأ إلى فانه هل أحمد هذا السهم فقالوا لا فقال  
عليه السلام فكلوا على الكراهية إلا إجماعه سمي إلا إجماعه وعلى المحرم الحيا  
في الوصية كافي لما ذكر قوم من المخوسين موال الصدقات سهامهم وأول الصدقات  
فإن آخر سهامهم ورعي مسلم فعليه فالصدقات تكون للمسلم وهل كل الكله وهو  
على وجهين أحدهما أن السهم المخوس على الآخر حتى رماه المسلم كره الكله  
لأنه لما فر من سهامهم إلى المسلم فقد فر بوجه إلى المسلم وأعطاه على  
صطفاً محرم الكله قال الأثر في الإسلام كونه صدقة خسران لا إجماعه  
المخوس لا يكون فهو الرمي وفيه صدقة الكونه يقطع حكم الرمي في إجماعه أولى  
وإن يقطع سهام المخوس على الآخر في رماه المسلم فعليه حل الكله لأن  
الصدقات لا تفر من سهامهم بعد وقوعها على الآخر لو وقع الأمر في الأساس  
فقط حكمه حل المخوس ولا يغير بها الفرع في قوله لا يرد إلى حله فاصلا  
الصدقات فلا يكثر إجماعه وكذا لو أرسل المخوس كل سهم على صدقة فاول  
الصدقات فإن آخر كل سهم فرماه المسلم فعليه (وأرسل كل سهم المحرم فعليه وهو



على هذا الوجه اربعة المسلم او ارسل كلبه بعد ما امره عنه كلاب المحوس  
 وركبوا اساعه حل الكلب لا بعد ان الاغارة وارسلوا في ذلك بكرة الكلب  
 لوجود الاغارة وكذا لو ارسل المحوس ياربا وصقرا على صيد فاقبل الصيد فهو  
 الى الاغارة فالناري يراه مسلم وسمي به فاصابه السهم وقوله ان كان ذلك  
 فلا يرفع عنه الناري لا كل الكلب لوجود الاغارة وكذا كلبه او ناري غير  
 معلم انبعث الى صيد وانبعث فارسل مسلم اليه كلبه المعلم او صقرا او رماه  
 سهمه وسمي فعليه لا كل الكلب لان مساركه الكلب والناري الذي هو غير معلم  
 محرم فكذلك الاغارة وارماه المسلم بعد ما امره عنه غير المعلم حل  
 الكلب ما قبله الفصل الرابع مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد  
 وسمي نري محوس او صاح به فارتد لونه واستند لصاحه فاصاد الصيد  
 وقوله لا باس بالكله وروى هذا واما بعد ما اراد مسلم الى صيد لم يرفى  
 المحوسني فاصار سهم المحوس سهم المسلم وراى في صيده فاصار الصيد  
 وقوله فانه لا يوكل شيئا منا والفرق بينهما ان شبيه الحرمه السرقة في  
 البدكه والاغارة عليها اذا السرقة فماتت من البدكه لا يوجد الاغارة  
 الا ترى ان المحوس اذا قربت منه الى مسامحة كلبها كلابها فهي  
مسألة الرمي وحده السرقة في البدكه لا بدكه الكرامى نفس الرمي  
 فادارمى المحوس بعد مساركه في البدكه اما في فصل الارسل بدكه المسلم  
 اسارا للكل وجر المحوس وصاحه ليس من البدكه ولا السرقة اما المحوس  
 واكثر من واحد لا اكثر من المحوس ولا فحاشة من الارسل او الصاح

لا راعدهما فعلى الاخر فوط ولا يسد المساركة حتى لو ارسل المحوس لا كل  
 لوجود المساركة قال وكذا لو ارسل كلبا كلبه على صيد وسمي فرجه فاسد  
 بذلك وفي الصيد حل الكلب كلابه ولو رمى الكلب النمرى المحرم والعرو فاعلى  
 هو المحوس وعلى المحرم الحيوان الوهم كلابا لا يسد وجود الحيوان كلاب  
 مخطور الا حيا وموت الصيد من مخطورات الاطعام اما الحرمه اما ليست  
 بالسرقة في البدكه ولم يوجد استفسار فقال ان الرمي المحرم بالذلاله وان  
 كان لا يحرم الصيد بدلاله المحرم فلا بد من كونهما وهذا مثله لا ذكر لها في المسطور  
 وذكر الحكم في المسافر الصيد حرم بدلاله المحرم في قوله في صيد ولا يوسد  
 وطاهرا كذا في دليل عليه وهو قوله عليه السلام لا يصاد في فانه هل اقيم  
 هل اسرم هل دليله لا سوى سر الاغارة والذلاله وعلى الاغارة باسها  
 الحكم في المذكور هنا فصل الخامس الرمي في سهم  
 الرمي في سهم الرمي ورد به الى ورايه ثم اصار الصيد وقوله لا يوكل لان حكم  
 الرمي قد انقطع وحصله الاصابة بالرمح فصار كانه ما عتق الله وكذا  
 لو صرفته عليه او شتمه وقطع سببه وارصه الرمي وراى دهانه  
 حتى اصار الصيد وقوله اكل سوا كان السهم يصل الى هذا الموضع لا دور  
 الرمي او لا يصلح لرمي الرمي ليس من الرمي لان فعل الرمي هو الرمي لا حكم  
 له والرمي معلوم الحكم فلا يستلزم المساركة وكذا لو اقاله الرمي منه او  
 بشره الا انها لم تقطع سببه لان هذا هو الرمي لا اكل الا فتر رعيه  
 لان الرمي لا يكل على الرمي فاما لم تقطع سببه لا يكل على الرمي اعلى بالصواب  
 ثم كتاب الرمايات بخلافه ومعه



